2271
.5083
.45
.361
v.2

2271.5083.45.361 v.2
al-Kayyali
al-Marahil

2271.5083.45.361 v.2
al-Kayyali
al-Marahil

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

Princeton University Library
32101 072710385

الدكتور
عبد الرحمن الكيالي

المراحل

في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني

عهد دي مارتل من عام ١٩٣٣ الى عام ١٩٣٤

الجزء الثاني

حلب - سوريا

١٩٥٩

مطبعة الضاد - حلب

al-Kayyali, 'Abd al-Rahman

الدكتور
عبد الرحمن الكيالي

المراحل

في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني

عهد دي مارتل من عام ١٩٣٣ الى عام ١٩٣٤

الجزء الثاني

حلب - سوريا

١٩٥٩

الأمة الراضية بالموت في سبيل استقلالها تأبى الحياة ذليلة مقيدة .

« برقية الشهباء »

انقضى الاحتلال العسكري ، وبقيت رواسب الاحتلال الأجنبي تستقر في اعماق نفوسنا ، ونفوس الضعفاء منا ، وهذه الرواسب هي علة العقد والمركبات التي تفسد حكمنا على حقائق الأشياء .

« توفيق الحكيم »

مطبعة الضاد - حلب

المقدّمة

ابتدأتُ الجزء الأول من المراحل ، بتعريف الانتداب في نظر الفرنسيين المستعمرين ، وكان التعريف ضرورياً لفهم معانيه ، ومراميه ، ونتائجه . ولفهم اعمال المفوضين الفرنسيين وموظفي الانتداب ، والجيوش التي اتوا بها لحماية الاستعمار ، وفرض الاحتلال .

ثم ذكرتُ مجيء بونسو الى سوريا في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٦ بعد ذهاب المسيو دي جوفنيل ، ثم سفره نهائياً في ١٥ تموز عام ١٩٣٣ .

وفي خلال هذه المدة ذكرتُ الوقائع والاحداث ، والنضال الذي جرى ، وقسمتها الى خمس مراحل : الأولى « مرحلة الدرس والدس » والثانية « مرحلة تجربة النيات » والثالثة « مرحلة الجهود الساكنة » والرابعة « مرحلة تنفيذ الدستور اسماً لا فعلاً » والخامسة « مرحلة النكاية » . وهي الأخيرة لدور بونسو ومدعياته ، ومداوراته ، ومظالمه وتجاربه الخاسرة .

والمراحل الخمس كما عرضناها ، دليل قاطع على ان الفرنسيين في استعمارهم خدموا مطامعهم الذاتية ، وسايروا نزعاتهم الغريزية ، وحكموا الأهواء في عقولهم ، فجعلتهم يهاجمون الشعوب الآمنة ويحتلون بلادها ، ويعاملونها معاملة العدو بقلوب متحجرة ، ويتعمدون تقويض مقوماتها القومية والأدبية والاقتصادية ، لتخضع الى جبروتهم ، ويتمكنوا من استخدامها واسترقاقها في سبيل اغراضهم ومكاسبهم .

ولما كان هذا الاتهام ليس مجرد قول ، بل المراحل تسرد أدلته ، وتبين حقائقه ووثائقه ، في فيلم خاطف يصف حالة تلك الأفئدة المتحجرة ، والوقائع الظالمة ، والمعاملات الخرقاء ، والذهنية الهوجاء ، وكيف قاومنا اصحابها ، وحاربنا الانتداب ، وناضلنا ضد الاحتلال ، وعقيدتنا « ان الحرية لا تهبط الى الشعب ، بل

2271
.5083
.45
.361
(RECAP)
V.2

على الشعب ان يرتفع اليها ، وهي نعمة لا يتمتع بها إلا من بذل جهده في سبيلها » كما قال غاندي .

وفي هذا الجزء الثاني ، الذي أضعه بين ايدي القراء ، أبحث عن القسم الأول من دور دي مارتل ، وقد ابتدأته بمجيئه الى سوريا ولبنان مفوضاً سامياً في ١٣ تشرين الاول من عام ١٩٣٣ ، وذكرتُ المراحل التي خطاها هذا الموظف الديبلوماسي من تاريخ وصوله الى سوريا حتى عام ١٩٣٤ فقط .

واما بقية المراحل التي تمثل القسم الثاني من دوره ، فسأتابع وضعها في الجزءين : الثالث والرابع . ولتسهيل متابعة المراحل بعد مجيء دي مارتل ، قسمت الجزء الثاني الى ثلاث مراحل : سميت الأولى « مرحلة المعاهدة الفاشلة » والثانية « مرحلة التخبيص والتخبيط » وسميت الثالثة « مرحلة وزارة بكم وبدونكم » .

وبما ان دور دي مارتل ينتهي في الجزء الرابع ، رأيتُ من الواجب ان اذكر معه ما كان من الدور الوطني في الحكم . لأن الفضل ليس للذين استثمروا الجهود ، وادعوا الجهاد ، ولكن للذين ناضلوا وماتوا . وللذين دافعوا وعذبوا حتى استشهدوا ، وللذين عاشوا وحملوا الرسالة وأدوها بأمانة ، صابرين على المحن وباذلين كل جهد . واضيف اليه ما كانت عليه الحياة النيابية من عام ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ . وما هي العوامل التي أدت الى فشل الدور بتمامه .

ونظراً لما لقضية لواء الاسكندرونة من اهمية في قلب كل عربي ، ولكونها بدأت في عام ١٩٣٦ ، فاني سأذكر مأساة اللواء بجميع تفصيلاتها ، والادوار التي مرت بها ، الى ان انسلخ عن الوطن السوري ، وكيف تم الانسلاخ واحتله الاتراك . وما هي المؤامرات التي ارتكبتها فرنسا وانكلترا وعصبة الأمم ، حتى تم للاتراك ما ارادوا ، فاحتلوه قوة وعنوة ، ولم يراعوا حق الجوار ، ولا حق الوفاء . وماذا كان موقف الحكومة الوطنية ، والمجلس النيابي من الاحداث التي تمت ؟

وإذا قيل ان بالامكان اختصار الحوادث ، والاستغناء عن الوثائق ، أجبتُ

بأني اردتُ تصوير ما وقع وحدث ، وبيان العلل والأسباب والنتائج ، بدقة وأمانة ، لتصوير الحركة الوطنية ، وما قامت به من اعمال ، ومن هم العاملون في المعارك والنضال ، وماذا كان عليه الرأي العام ، وما هو حساب الارباح والخسائر في ميزان الزمن ، والضحايا والنتائج .

وإذا كان تعداد هذه الأمور وتفصيلاتها من موجبات التاريخ القومي ، فاعترف اني ما وضعت في « المراحل » كل ما يمكن ان يقال ويكتب ويوصف ، ولكن وضعت معظم ما هو جدير بالذكر والتدوين ، وفاءً لقومي وبلادي ، وجواباً لمن يهمهم ان يطلعوا على ما هو نضالنا في تلك الحقبة الخطرة من الانتداب ، بل لأطلعهم ، على ان المبادىء السامية لا تخرج من افواه الزعماء وتعمل عملها في تخطي الزمن والصعاب ، إن لم تستمد قوتها من افئدة الشعب . وان الذين حاربناهم وحاربونا ، لم يكن جيش الاستعمار وموظفي الانتداب وحدهم ، بل كانت معهم دول الاستعمار والصهيونية العالمية ، والاذناب الطامعون في كسب المغانم من بلادنا وتراثنا وثرواتنا .

ولأهمية ما تقدم ، ارجو أن اكون وفقت للاجابة ، ولو بتطويل وتفصيل ، وأديت الواجبات الوطنية ، لقاء ما تتطلبه الأمانة التاريخية ، ممن عاصر النضال وكان في صميمه ، وهذا خير عمل اسديه ، وانا المقر بتقصيري ، وللمنصف المنة والثناء .

الدكتور عبد الرحمن الشيخلي

المراحل السياسية للانتداب

من عهد ده مارتيل ابتداء من ١٥ تموز سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٣٦

المرحلة السادسة « مرحلة المعاهدة »

١ - مجيء ده مارتيل الى دمشق

في ٥ تموز سنة ١٩٣٣ سافر المسيو بونسو الى فرنسا نهائياً ، وفي ١٥ تموز سنة ١٩٣٣ أعلن راديو باريس ، أن المسيو ده مارتيل عين مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان ، وكان سفيراً لحكومته في بلاد الصين . وفي ١٢ تشرين الاول من عام ١٩٣٣ وصل الموما اليه الى بيروت ، وعلى اثر مجيئه انعقد المؤتمر الوطني في دمشق ، ودرس بيانات العميد الجديد المقتضبة ، التي القى بها الى صحافة الاسكندرية وهو في طريقه الى سوريا ، وقد بيّن فيها خطته التي سيتبعها .

ولما حضر الى دمشق زاره نواب الكتلة الوطنية لتهنئته بالوصول ، وحضرت الوفود للغاية نفسها . وكان يوم مجيئه عرضاً شاملاً لكافة الهيئات السياسية ، والوفود المحلية من وجوه ونواب وزعماء .

واقيمت له الحفلات الرسمية في كل مكان حلّه ، فاغترت نفسه بها واتخذ صفة الملوك ، ودعا ممثلي الدول الاجنبية ، واركان البعثة الفرنسية ، واركان الحكومة السورية وموظفيها ، واشتركت القوى العسكرية المحتلة بالحفلة ، فاصطفت الجنود من باب دمشق الغربي ، أي من طريق بيروت حتى المفوضية في الجسر ، ورتبت المدرعات ، والدبابات ، والرشاشات على الطرفين ، وسار بموكبه الفخم ، تحف به الجنود الخيالة المراكشيون ، شاهرين السلاح ، ومن امامه وخلفه الدراجات النارية ، ومن ورائها العساكر المشاة والمدافع وبعدها المدرعات .

وفي قصر المفوضية ، استقبل المهنئين وتقبل تحياتهم ، وكان يريد بموقفه هذا أن يظهر عظمة فرنسا وسطوتها وقوتها الحربية ، واقامة البرهان على ثبات

مبدأها الاستعماري ، وان الشرق لا يخضع إلا للقوة ، ولا يعترف إلا بالعظمة ، ولا يحترم إلا سلطان الأبهة ، ولا بد من ايقاع الرعب في قلوب السوريين ، ليحترموا اوامر مفوضها السامي .

وما درى هذا السفير الجديد ، أو لعله لا يدري ، أو لا يريد أن يدري هو ولا حكومته ، بأن الشرق العربي ، خلافاً لما صوره رجال الانتداب وعونة الاستعمار ، لا تغره المظاهر الخلابة ، ولا يخضعه غير الحق والاخلاق السامية . وان السوريين ، لا كما يظن يعلمون عن دولته واستعمارها الشيء الكثير ، وعن وسائلها واساليبها في التهويل والتدجيل ، وانهم يحتقرون كل من يزدريهم ويحمل لهم السوء ، ويكرهون امته واستعمارها ، فلا تروعهم الدبابات ، ولا تخيفهم السيوف ، ولا يهددهم السلاح ، ومتى كانت الغطرسة ، والانانية ، ومتى كانت الكبرياء والعظمة ، محببات الى القلوب ، ومؤيدات للسلطان ؟

لقد فاته أن يعلم أن السوريين ليسوا من الجهل والغباوة ، حتى يدينوا لدولة فرنسا وعظمتها ، ويخضعوا لمفوضها وممثل انتدابها !!!

وما تأثير هذه المظاهر التي يعمد اليها المغرورون ، صغار النفوس ، في قلب من ينشد الاستقلال والعزة والحرية والسيادة ؟

إن منظر مهرجانه ، ومنظر فرسانه ، ومنظر حفلاته تثير الكراهية والنقمة ، وتدعو الى البغضاء والنفرة ، فهل يشعر بذلك ؟

كأنه لم يشعر ، ولم يقنع بحفلات دمشق ، ولم تبدُ له تأثيراتها السيئة ، فتوجه الى حلب ، ومر بحمص وحماه ، وهيأت له السلطات الفرنسية ما هيأت له في العاصمة ، انما بمقياس اصغر . وبعد أن مكث في سوريا ثلاثة ايام عاد الى مركزه في بيروت واخذ يستعد لتنفيذ ما عجز زميله عن تنفيذه .

٢ — حفلة المرحوم الملك فيصل عام ١٩٣٣

وقبل ان يعود الى دمشق في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، اقيمت الحفلات التأبينية للمرحوم جلالة « الملك فيصل » في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ ، كان لها الاثر العميق في نفوس الشعب ، ايقظت شعورهم القومي ، وذكرتهم باستقلالهم الضائع ، ونبهت اذهانهم الى وحدة الشعور ، ووحدة الاماني ، ولما حان وقت مجيء المفوض السامي ، كانت القلوب في غمرة من الوجد والتأثر والحماسة بحلول تلك الذكرى العزيزة ، ولذا لم يرق للناس تجوال العميد في اسواق دمشق ، ولا زيارته لأمكنتها الاثرية ، ولم يهتموا بما ابداه من عطف على الصناعات المحلية ، ولا اغتروا بما اظهره من ديموقراطية مصطنعة ، بمشيه على قدميه في الاسواق ، وأكله الطعام البلدي ، وشربه من عرقها في احدى الدكاكين ، ولا راق لاعينهم ظهوره كرجل عادي ؟ يحادث المارة ، وهم يعلمون مغزى تظاهراته .

كيف يثقون بما كان يبديه ، أو يثقون بنياته ، « وحكومة النكاية » تعبث بمصالحهم وهو لاهٍ عنها كأنه في واد والامة المشتكية المتألمة في واد !!!

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة أو كنت تدري فالمصيبة أعظم

اجتماع الكتلة الوطنية وبيانها عقب مجيء ده مارتيل

ولما شاع عرض المعاهدة مرة ثانية ، ودعوة النواب لهذه الغاية ، تكهرب الجو ، وساد القلق ، وأخذت جماعات الكتلة الوطنية في مختلف المدن السورية تفد الى دمشق ، وتتحادث عن الشائعات المتواترة .

وفي ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ كانت حلب وحمص وحماه ودير الزور وبيروت وطرابلس واللاذقية وبعلبك ، قد حضر ممثلوها ، فاجتمعوا مساء يوم الجمعة في قصر الاستاذ فارس الخوري ، وتداولوا الامور بتفصيل ودراسة ، وقر رأيهم تطميناً للرأي العام ، وبياناً لما خالج نفوسهم من مخاوف ، أن يصدروا البيان الآتي :

« لقد كان من نتيجة جهاد الامة في سبيل حريتها واستقلالها ، منذ أن وضعت الحرب اوزارها ، أن صرح المفوض السامي السابق في خريف ١٩٣١ بعزمه على احـــداث نظام نيابي ، يتألف به الطرف السوري بصورة قانونية لأجل المفاوضة مع الطرف الفرنسي ، لالغاء الوضع الحاضر في سوريا ، وتحديد العلائق بين الفريقين بمعاهدة تحالف ، وعلى الرغم من الغموض الذي كان يحيط بتلك التصريحات ، وبروز الامائر الكثيرة المنبئة بتصميم السلطة على العبث بحرية الانتخاب ، قررنا الاشتراك بالعمل في هذه المرحلة الخطيرة ، حتى اذا كان هنالك شيء من النية الحسنة ، المدعى بوجودها عند الجانب الفرنسي قابلناه بأحسن منه . واذا تحققت مخاوفنا من ارادة الشر بامتنا ، دافعنا عن حقوقنا بكل ما اوتينا من قوة .

ولا حاجة بنا الآن لاعادة ذكر ما رافق ذلك الانتخاب وذيوله ، من الفواجع القاسية والمعامع الداميـة ، التي كانت ترمي الى اقامة طرف سوري ، يذعن لارادة السلطة الفرنسية ويأتمر بأمرها .

وقد ظن المحتلون انهم نجحوا في اقامة طرف ممالىء لهم ، مطاوع لارادتهم غير مبالين باستنكار الامـة واحتجاجاتها الصارخة ، على تلك الاعمال المشلومة ، واعتماداً على هذه التعبئة التي هيأوها بالقوة ، أقدموا على فرض معاهدة لا تأتلف مع حقوق البلاد ورغائبها .

ولما كان رجال الكتلة الوطنية ، انما تقدموا للتعاون على اساس الغاء النظام الحاضر ، وايصال البلاد الى حقوقها الصريحة في الوحـدة الشاملة والاستقلال ، فقد قررنا في مؤتمر حلب ١٧ شباط ١٩٣٣ أن لا نشترك في مفاوضة غير قائمة على هذه الاسس . ولما تعذر ذلك علينا ، انسحب رجالنـا من المفاوضة ، واعلنا في نيسان ١٩٣٣ عدم التعاون في الحكومة والمجلس ، منتظرين البوادر التي تظهر من الجانب الفرنسي في سياسة البلاد .

وعلى اثر هذا التقاطع ، استبدل المفوض السامي السابق بالمفوض السامي الجديد ، الذي جاء عن طريق هذه الحكومة يفرض على البلاد معاهدة ، ليس من ورائها إلا اقرار التجزئة المنيخة بويلاتها على سوريا المنكوبة ، وهو يعد العدد لحمل المجلس الذي اوجده سلفه على اقرار هذه النصوص وجعلها غلاً يشد على اعناق السوريين الى ما شاء الله من الزمن .

امام هذه المخاطر المحدقة بالبلاد ، والمهددة كيانها بالتمزيق والدمار ، رأينا الواجب الوطني يدعونا اكثر من كل وقت آخر ، الى النضال في ساحة الشرف والدفاع عن حقوق بلادنا المعرضة لخطر جديد مداهم .

وهذا الواجب المحتوم يفرض على كل فرد من افراد هذه الامة ، ان يبذل قصارى جهده سواء اكان ذلك داخل المجلس أم خارجه ، لمقاومة هذا المشروع وشل المساعي الرامية الى تقييد الامة بمعاهدة تحرمها الاستقلال الحقيقي والوحدة الصحيحة .

ولا نحسب انه يوجد من ابناء هذه الامة احد يخرج عليها ، ويسمح لنفسه ان يكون مطية للمطامع الاجنبية ، مهما كانت الظروف التي وصل بها الى أي مقام من المقامات المسؤولة .

فالكتلة الوطنية المشرفة بثقة هذه الامة النبيلة ، قد قررت مواجهة هذا الخطر . بما في صدور رجالها من عزيمة مستلهمة من ايمان الامة وثباتها ، في سبيل الدفاع عن حريتها واستقلالها . فسلاح الحق الذي تتقلده الامة في هذه المعركة هو وحده الضامن لبلوغ غاياتنا الشريفة والله ولي التوفيق . »

« هاشم الاتاسي »

٤ — التظاهرات في مدينة القدس ، واشتراك سوريا بالتظاهرات تضامناً مع اهاليها ، لما نالهم من فتك الانكليز .

وفي هذه المدة حدثت في القدس تظاهرات عظيمة ، اشتركت معها جميع البلاد الفلسطينية ، ومشى فيها الرؤساء والزعماء من مسلمين ومسيحيين ، وذهبوا

الى المراجع الرسمية ، محتجين على قبول المهاجرين الصهيونيين في بلادهم ، وعلى تأسيس الوطن القومي لليهود ، واخراج العرب من اراضيهم واخذها منهم ، وعلى السياسة المتحزبة في معاضدة اليهود ، وتنفيذ اوامرهم ومشاريعهم ، في حين ان العرب يعاملون كأنهم ليسوا من أهل البلاد ، واهل الحق ، ويتخذ بحقهم خاصة ما يضعف قوميتهم وينقص تجارتهم ويبيد حقهم في الحياة .

فما كان من السلطة الانكليزية المحتلة ، الا أن صبت عليهم النار لتشتيت شملهم ، وقمع تظاهرهم ، فوقعت القتلى والجرحى ، وتناثرت اشلاءهم ، وسالت دماءهم ، واهتز العالم العربي للكارثة ، واغلقت المدن السورية بأجمعها تضامناً مع القدس وفلسطين ، واحتجاجاً على مظالم انكلترا ، وقتلها الابرياء ، وارسلت البرقيات لهذه الغاية .

وفي دمشق ، وقعت المعركة بين قوى الامن والمتظاهرين المسالمين ، وجرح عدد وفير ، وقبض على السيد زكي الخطيب وعلى بعض الشبان المتحمسين ، وسيقوا جميعاً الى المحاكم الاجنبية ، التي من شأنها اتباع اوامر المفوض السامي فحكمت عليهم بالسجن وفاقاً لقانون قمع الجرائم .

على ان التظاهر لم يكن اعلاناً عن نقمة الشعب على فرنسا ، ولا على الحكومة المحلية ، فهذا له شأن آخر ، ولكن المسيو ده مارتيل ، اراد ان يعطي الوطنيين درساً قاسياً حسب ظنه وزعمه ، فأمر حالاً باجراء التحقيق ، واصدر بلاغاً بهذا الشأن ملأه غطرسة وعنفصة . وهذا نصه :

٥ ــ بيان السلطة عن حادث « باب توما »

« حصل نهار امس في دمشق ، انه بعد صلاة الجمعة في المسجد الاموي ، خرج فريق من المتظاهرين مدفوعين بتأثير ما سمعوه من الخطب ، وذهبوا الى مخفر باب توما ، حيث لم يكن موجوداً سوى نفرين من الشرطة ، واثنين من الحراس ، وهناك هاجموا المخفر بطلقات نارية ، وبرشق الاشجار ، فاضطر هؤلاء الاربعة الموظفون المحافظون على ذلك المخفر ، ان يستعملوا اسلحتهم ليحولوا دون

استيلاء المتظاهرين على الذخيرة الموجودة فيه ، وقد جرح اربعة من المتظاهرين واحدهم توفي في المستشفى من جراء جراحه ، كما ان احد الحراس جرح بضربة ...

ان مهاجمة المخافر ، لا تعد من الجرائم التي تغطيها اعذار مظاهرة تقام لاظهار التضامن بمناسبة حوادث وقعت خارج البلاد ، انها تعد من قبيل التحدي للسلطة ، ولا يمكن السكوت عنها ، وعليه فان المسؤولية في هذه الدماء التي سفكت ، والتي كانت نتيجتها منتظرة ، تقع في الدرجة الاولى على الذين يمولون هذه المظاهرات ، لاغراض سياسية ، ليستفزوا شعور الشعب وتأثره ..

ان هؤلاء المسببين الحقيقيين لهذه الحوادث المؤلمة ، ستنالهم العدالة في كل حادث كهذا الحادث ، وان مراكزهم الشخصية مهما كانت عالية لا تنجيهم من وصول عقوبات القانون اليهم » .

سردنا البيان ، لانه نموذج من فهم السلطة للوقائع وتعليلها ، وتهديدها ، وصورة مصغرة للتأويلات المضللة التي تنشرها ستراً لمخازيها ، وتبريراً لأعمال عمّالها الذين لا يفهمون معنى التظاهرات ، ولأي شيء تقام ، ولا يريدون ان يتمتع الناس بحرياتهم فيعبرون عن شعورهم القومي ، وما يخالج قلوبهم ، من عواطف وآلام .

والحقيقة ، ان الحكومة المحلية ، خافت من التظاهرة ان تنقلب عليها ، فأوعزت الى السلطة الفرنسية بضرورة قمعها ، وهذه وافقت ، واتفق الاثنان وامروا شرطتهم وعساكرهم بتوقيف المتظاهرين ، وتفريقهم وردهم بالسلاح ، فما كان منهم الا ان شهروا سيوفهم ، وصوبوا بنادقهم ومسدساتهم ، الى قلوب الشباب ، وبدأوا بالضرب واللكم واطلاق الرصاص ، فسقطت الجرحى ، وقتل شهيداً ، وكانوا هم الجناة وهم المسؤولون .

ولو كان الامر خلاف ما ذكر ، لظهر بين المتظاهرين من يحمل السلاح ولقتل من الشرطة أو الجند واحد أو جرح آخر . ولكن من اصيب كان من الشعب ،

وقوله ان المتظاهرين كانوا يريدون الاستيلاء على الذخيرة والسلاح الموجود في المخفر ، فتضليل وبهتان . ومتى كانت المخافر داخل البلد تحوي الذخائر والسلاح !

إذن العميد قد ضلل ولم يحسن التأويل ، والمعلومات التي تلقاها من الحكومة كانت كاذبة . ولذا اسرع ، وأمر بتوقيف النائب السيد زكي الخطيب قبل التحقيق ، وساقه الى المحاكمة بدون ذنب ، ولكن المحامين ، لم يرق لهم ان يروا أحد زملائهم يوقف اعتباطاً . ويروا القانون والشعب مهاناً ، فأضربوا في اليوم الثاني عن العمل ، ورفعوا الاحتجاج الآتي ، وهو آية في الجرأة والانتصار للحق والكرامة ، والدفاع عن القانون :

٦ ــ بيان المحامين في دمشق ، واحتجاجهم على توقيف النائب السيد زكي الخطيب ، والأمير احمد الشهابي في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

قال المحامون :

« نحن محامي دمشق ، بمناسبة ايقاف زميلين من زملائنا ، هما : النائب السيد زكي الخطيب والمحامي الأمير احمد الشهابي ، بزعم اشتراكهم في مظاهرات يوم الجمعة في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٣٣ ، وبمناسبة البلاغ المذاع من قبل فخامتكم بتاريخ ٤ منه المتضمن الشيء الكثير من التهديد وعبارات الارهاب . نتشرف بأن نرفع الى فخامتكم احتجاجنا هذا ، على معاملة العنف ، التي يراد بها تدشين عهد فخامتكم في هذه البلاد .

اننا نأسف بادىء الرأي ان نثبت في احتجاجنا هذا ، اموراً مخالفة للوقائع المسرودة في بلاغ فخامتكم ، والتي ابلغكم إياها عمالكم في دمشق .

لم يهاجم المتظاهرون المخفر بالرصاص ، ولكن رجال المخفر هم الذين هاجموا المتظاهرين واضطروهم لرشق المخفر بالحجارة ، دفاعاً عن النفس ، عندما امطروهم وابلاً من النار فتفرّق الناس . ولقد كان في المخفر مفوض وشرطيان وحارس ، لا شرطيان وحارسان كما ورد في البلاغ ، وهؤلاء القوام الامناء على ارواح الشعب ، أعملوا في ظهور المتظاهرين رصاصهم ، الأمر الذي تثبته التقارير الطبية ، ومن اصيب في ظهره لا يسمى مهاجماً ، ولكنه يسمى مهاجماً من قبل قاتليه .

ولقد خطب زملاؤنا في الناس ، داعينهم الى السكينة والانصراف ، بعد ان شكروهم على تضامنهم مع اخوانهم عرب فلسطين ، فتفرق المتظاهرون في ساحة الشهداء . وكان لخطبهم أحسن الاثر .

وليس من الانصاف ان ينسب اليهم التحريض على القتل ، وان يعاقبوا جزاء الاحسان الى الامن والسكينة . وليس من العدل أن يحمّلوا مسؤولية ما وقع خارج قدرتهم ، ولا أن يقال انهم ارادوا تحويل المظاهرة الى غرض سياسي ، وانهم الفاعلون المباشرون للحوادث المؤسفة ، وانهم لذلك يجب أن يعاقبوا بأشد العقوبات .

ان بلاغاً مثل هذا يعين درجة مسؤولية افراد لم يحاكموا بعد ، هو تحد للقضاء الذي نفرض انكم تريدونه مستقلاً ، وغير خاف على فخامتكم ، ان المحامين في البلاد المتمدنة ، ومنها بلادكم ، لا يعاملون معاملة المجرمين ، ولا يزجون في السجون لمجرد تهم ما زالت مجردة .

وغير خافٍ على فخامتكم ايضاً ، ان الدافع لوقوع هذه المظاهرة ، لم يكن دافع اجرام عادي ، ولكنه عمل قومي سياسي ، ونتيجة ارهاق عرب فلسطين ارهاقاً هو فوق طاقة البشر .

ان المجرمين السياسيين في كل البلاد المتمدنة ، ومنها بلادكم ، لا يعاملون معاملة المجرمين ، فيساقون مخفورين الى احط السجون ، ولكن تصرفات السلطة التي ترأسونها كانت مخالفة لجميع ذلك ، فضلاً عن ان زملاءنا يساقون للقضاء عملاً بقرار « قمع الجرائم » . ذلك القرار الذي بح صوت البلاد في الاحتجاج عليه ، والذي نخجل بصفتنا محامين من وجوده ، في مجموعة القرارات التي اصدرتها السلطة الفرنسية ، لمخالفته أبسط قواعد الحرية الشخصية وحرية القول والاجتماع .

ان جميع هذه الظروف تدفعنا الى اعلان اسفنا ، على المعاملة السيئة التي يتعامل بها زملاؤنا ، والتي نعتبرها مخلة بحرمة المحاماة المحسوبة فرعاً من القضاء .

واننا بانتظار أمر فخامتكم في انهاء هذا التحدي لمهنتنا في شخص زميلينا .
وتفضلوا بقبول خالص احتراماتنا » .

٧ ــ اغلاق دمشق واجتماع المجلس النيابي

وعلى اثر حادث « باب توما » وسجن المحاميين المذكورين ، اغلقت دمشق وتجمع الناس في محلاتهم ، وأخذ الاحرار يخطبون ويبينون حراجة الموقف . وكان موعد اجتماع المجلس النيابي يوم الاحد لتجديد هيئة المكتب وانتخاب الرئيس ، فازداد الحماس ، وباتت البلدة على أشد ما يكون الهياج .

ولما اصبح الصباح ، كان الجنود السنغاليون « كالعادة في كل دورة نيابية » ، يحتلون الساحات العامة والطرق المؤدية الى المجلس النيابي . وقد نصبوا الرشاشات فوق اسطحة المنازل المقابلة له ، وامام دار البلدية ، ووضعوا اربعة منها في حديقة ساحة الشهداء ، ووجهوا افواهها نحو منافذ الساحة ، ورابطت مفرزات الخيالة الصباحية وراء دار البرلمان ، وفي بعض الحدائق العامة البعيدة ، مختفية عن الانظار ، استعداداً للطوارىء . وقامت رجال الشرطة بخوذاتهم الفولاذية في جميع الطرق والمسالك ، وكانوا يمنعون السير في بعض الشوارع ، حتى لا يصلوا الى دار البرلمان ، وانتشر رجال الامن والتحري بكثرة بين المجتمعين والمتفرجين يتحرون الجيوب والملابس ، خوفاً من ان يكون القادمون الى المجلس يحملون سلاحاً .

ولما تكامل عدد النواب ، افتتحت الجلسة ، وجرت الانتخابات بحضور النواب الوطنيين ، فكانت النتيجة انتخاب من كانوا سابقاً ، واستنكف الوطنيون عن التصويت ، لانهم لم يأتوا لهذه الغاية ، ثم وقف الاستاذ فائز الخوري وتساءل عن سبب الاستنكاف ، ثم أجاب :

« ان القانون يسمح لي بان أبين الاسباب التي منعتني عن التصويت ، وهو طلب قانوني تقدمت به فخاف منه معالي الوزير شاكر نعمت بك ! واظنكم كلكم تريدون ان تعرفوا الاسباب التي حدت بي الى الامتناع ، فلماذا يرفضون ؟ ولماذا يخافون ؟

الشعباني « متمتماً » — مش مسألة خوف ياسيدي ..

الخوري — نحن ايها الاخوان لم نشترك في التصويت لاسباب توافقون على انها مهمة وخطيرة .

انكم لم تأتوا الى هذا المجلس ، ولم يتألف هذا المجلس ، الا لغاية سامية نبيلة . قلت في الجلسة الاولى من جلسات هذا المجلس ، اننا لم نجتمع هنا لانتخاب رئيس وتقرير معاشات وقبض رواتب ، بل اجتمعنا هنا لما هو اسمى وأجل . وقلت اننا نثق بفرنسا ونأمل ان توصلنا الى غايتنا ، وليت المفوض السامي هنا بيننا ليسمع هذه البيانات . وليعلم اننا نحن الوطنيين لا نريد بهذه البلاد إلا خيراً ، ولا نريد من فرنسا ان تتنازل عن حقوق تزعمها .

نريد ان تكون المعاهدة ضامنة لحقوق الطرفين ، محددة لواجباتها وصلاحيتها ، لا نحارب أحداً ولا نريد بأحد شراً ، وفرنسا تقول انها لا تريد بالبلاد شراً ، فعلام تحجم عن التصريح ؟ وعلام الايهام والابهام والغموض ؟

امتنعنا عن التصويت لأن غايتنا البحث في المعاهدة في جو ملؤه الصراحة ، ولاننا نعتقد أن هذه الحكومة المتهدمة ، وهذه الوزارة ، وهذه الهياكل كلها هي كالهباء المنثور تحت ظل المادة « ١١٦ » ولأن قراراتها واعمالها تنهار وتبطل بشحطة قلم من سعادة المندوب القاعد هنا بينكم .

فلو كانت الحكومة شيئاً مذكوراً ، فلماذا يقعد هنا ممثل فرنسا ؟ ان جلوسه بينكم سيف مسلط على رؤوسكم ، يبطل كل اعمالكم . ومن الواجب ان يجلس في مقصورة المتفرجين لا على مقاعد النيابة .

ايها الاخوان :

كلنا مسؤولون عن هذا الموقف الخطير ، وليس بيننا من يتمسك بالقضية اكثر من الآخر لأن المصلحة مشتركة .

ما قيمة الحكومة اذا كانت قراراتها تبطل بارادة واحد فرد ؟ ما قيمة هذه الوزارة ؟ وكم من مرة اصدرنا قوانين وابرمنا مقررات لم يكن لها من اثر ؟ ولماذا ؟ ـ لأن المادة ١١٦ موجودة ، ولأنها تشل حركتنا .

نحن الآن في موقف صريح نريد أن نعين موقفنا ، ونحدد علاقاتنا مع فرنسا ، بمعاهدة تحالف تبين حقوقنا وواجباتنا ، وكل عمل يعمل لا قيمة له اذا لم يقترن بموافقة ممثلي البلاد .

لم نشترك بالتصويت للاسباب التي ذكرتها ، ونحن نعتقد أن كل رجل يعيش في هذه البلاد ، وله فيها أولاد وذراري وأحفاد ، مسؤول امام ضميره وشرفه وأولاده واحفاده . ويا ليت الموقف يسمح لنا ، لنسمع بيانات عن هذه المعاهدة ، والسلام » .

وبعدها تليت البرقيات الواردة من جميع انحاء سوريا ، وكلها تحتج على المجلس ، واعماله ، وانتخاباته المزورة ، وعلى الوزارة واعمالها المضرة بكيان البلاد وحقوقها ومصالحها . واقترح النائب الوطني الدكتور توفيق الشيشكلي ، تقديم نسخة عن هذه البرقيات الى اعضاء الحكومة ، لتعلم أن مقاعدها ستحطم ، وأن هياكلها ستهدم ، اذا فرطت بأدنى جزء من حقوق البلاد .

وتكلم غيره من النواب الوطنيين ، وكلهم يحذرون الحكومة من الخيانة ، ويطالبونها بتحقيق الوعود والاماني القومية .

وفي الاخير ، أعلن الرئيس انتهاء الجلسة ، على أن تعقد يوم الثلاثاء المقبل وهو اليوم المعد لطرح المعاهدة .

٨ ـ البرقيات الواردة الى المجلس النيابي

نذكر قسماً من البرقيات الكثيرة التي وردت الى المجلس النيابي ، كأدلة لما كان يشعر به الشعب نحو هذا المجلس والحكومة القائمة :

١ — برقية من الشهباء :

« تلك المدينة التي أضربت ثلاثة أيام احتجاجاً على افتتاح المجلس ، وكانت تضرب وتغلق المرافق والدكاكين والمتاجر ، عند كل مرة يباشر المجلس دورته » .

وهي تقول : « البلد مضربة احتجاجاً على افتتاح المجلس . السوريون ضحوا بدمائهم ، تحملوا ظلم الأربع عشرة سنة ليحققوا استقلالهم ووحدتهم ، مفاجأة العميد ده مارتيل لهم بمعاهدة تجيز بقاء الاوضاع الشاذة ، وتثبت هدم حقوق البلاد ، تنافي تصريحاته التي اعلنها بمراعاة حقوق السوريين ، والعمل بالحق والمنطق . نريد ان يدشن عهده بالصراحة والحرية والانصاف ، ارغام وزراء مأجورين ، ومجلس مزيف ، على عقد معاهدة تمليها القوة ، ازدراءً بالضحايا وحق الشعب . لا نتقيد بحلول فيها هدم كيان الوطن ، ومخالفة لميثاقنا ، الأمة الراضية بالموت في سبيل استقلالها ، تأبى الحياة ذليلة مقيدة » .

٢ — برقية من حمص جاء فيها :

« حمص المغلقة احتجاجاً على معاهدة لاتحقق اماني الأمة بالوحدة والاستقلال ، تعتبر المناقشة فيها خيانة ، احذروا التاريخ » .

٣ — برقية من طرابلس الشام تقول :

« نحن نربأ بأي شخص كان ان يوقع على امضاء معاهدة لا تحقق الوحدة الشاملة والسيادة . نؤيد بيان الكتلة الوطنية ونوابها الابرار ، نتمنى على كل ذي شرف ومروءة من النواب ، ان ينضم الى صفوفهم ليرفعوا رأس البلاد عالياً . نحتج بشدة على مفاجئة البلاد بمعاهدة لا تتفق مع اماني الامة » .

٤ — برقية من دمشق وقد اغلقت مثل شقيقتها الشهباء ، وقعها الشباب الوطني ، يقولون فيها :

« الشباب الوطني يؤيد الوطنيين ويؤازرهم في رفض كل معاهدة لا تحقق اماني البلاد ، ويربأ بكل من في قلبه ذرة من الايمان الوطني ان يضع الغل في عنق امته ، فيبقى سبة الاجيال ، وعاراً لا يمحى ، شلت يد تسجل الخيانة ، وعاش المخلصون » .

٥ ــ برقية من نساء دمشق ينادين :

« يا نواب الامة ، يا شعب سوريا المجاهد ، يا ايها الوزراء ، اليوم يومكم المشهود ، وعلى هذه الساعة ، يتوقف مستقبل بلادكم ، التي طالما اريقت في سبيلها دماء طاهرة زكية ، والتي تكاد تقضي عليها مطامع بعض النفعيين ، بلادكم التي كانت مبعث الشمم والاباء ، والتي ستغدو بعد امضاء معاهدة لا تضمن وحدة البلاد وسيادتها القومية ، موطن الذل والاستعباد .

فنحن نساء دمشق ، نستحلفكم بالله الشاهد على كل ما تفعلونه في السر والجهر ، نستحلفكم بضمائركم وبشرفكم واولادكم ، وبكل عزيز عليكم . وقد قال الله عز وجل : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » . نستحلفكم بوطنيتكم لا تدعوا الخصم يشتت شملكم ، وانتم ابناء وطن واحد . نستحلفكم بألا تقيدوا بلادنا المحبوبة التي نفتديها بأرواحنا وفلذات اكبادنا بقيود العبودية ، وان لا تقدموها قرباناً بأيديكم ، وكونوا قدوة صالحة للشعب ، واقتدوا بنائب الاقليات ووزيرها معالي سليم بك جنبرت ، الذي تشكره جميع سيدات دمشق بلساننا ، وتحفظ له موقفه المشرف ، الذي سيسجله له التاريخ بمداد الفخر الى الابد .

أيها الوزراء وأيها النواب ، برهنوا للأمة ، انكم لا تبالون بالمناصب الزائفة تجاه مستقبل امتكم ، برهنوا لها انكم تضحون بكل رخيص وغال في سبيل بلادكم ، برهنوا لها انكم اعظم واكبر من ان تبيعوا ضمائركم لقاء المناصب والرتب .

كونوا عند حسن ظن الامة بأجمعها ، نساءً ورجالاً ، شيوخاً واولاداً ، فلا توقعوا صك معاهدة لا تضمن وحدة البلاد واستقلالها وسيادتها ، والعفو العام عن ابنائها الاحرار المبعدين ، وسيأتي يوم يتجلى فيه موقف كل امريء بما صنعت يداه من خير وشر ، ويجزى الحر بعمله ، فتقدره الأمة حق قدره ، ويرضي الله تعالى ووطنه وامته ، والخائن سيجزى بما جنت يداه ، فتنبذه الامة وتكون له ألد عدو ، كيف لا وهو بعمله هذا ، يغضب الله ورسوله والأمة بأسرها ، ويحط من قدر امته الى أسفل السافلين » .

« لجنة سيدات دمشق »

وهنا نريد أن نشير الى الاستعدادات الحربية التي نظمها الفرنسيون في البلاد ، ليمنعوا السكان من المظاهرات وابداء شعورهم ، ورفع احتجاجاتهم . ولكن قبل البحث عما جرى في الفترة التي تقدمت يوم الثلاثاء ، وهو اليوم الموعود لافتتاح المجلس وعرض المعاهدة ، نحيط القارىء علماً بأن وزير النافعة السيد سليم جنبرت كان قد استقال من الوزارة قبل الجلسة الاولى بسبعة أيام ، أي في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ .

وسببه أن العميد لم يشأ اطلاع الرأي العام على نصوص المعاهدة التي ازمع عرضها على المجلس ، ولم ير من مصلحته أن يطلع عليها المقربين اليه ، بل شاء التكتم وسار في عمله ، واخيراً عندما اطلع وزير المالية ، ووزير النافعة ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، ورئيس المجلس النيابي ، دون سواهم على محتوياتها عندما استقدمهم الى بيروت ، وقال لهم :

« هذه هي المعاهدة ، فاما قبولها واما رفضها »

سكت الجميع ، وقال وزير المالية السيد الشعباني : اننا موافقون ، وانا اتعهد بتصديقها .

عندها رأى سليم جنبرت ، أن لا مناص من الاستقالة ، فلما انصرفوا عنه رجع الى المفوضية ، وقال للعميد : « انكم تعلمون انني من اصدقاء فرنسا واحبها كما أحب بلادي ، ولذا أقول لكم الصدق ، واحذركم من الخطأ ، ان الشعباني وجماعته لا يقولون الصدق ، ولا يهمهم غير منافعهم . فالمعاهدة كما هي لا يمكن قبولها ، وانا أول من يرفضها » ثم استقال .

واهتمت المفوضية وسارع المندوب المسيو « فيبر » والسكرتير العام اليه ، وقابلوه ورجوا منه أن يسترد استعفاءه ، ثم هددوه ، فأبى . وخاف تألب الرأي العام عليه ، واستخار المولى ، وبقي مصراً . وبذلك استطاع ان يكشف سر المعاهدة ، ويقول للناس : « احذروا ، فالمعاهدة خلاف ما يدعون ، لا تحوي السيادة ولا الوحدة ولا تضمن مصلحة البلاد » .

ولما شاعت استقالته ، تهيج الرأي العام ، وادرك الناس الخطر ، وراحوا يسألون الوزراء عن محتويات المعاهدة ، فكانوا لا يجيبونهم الا بعبارات ملفقة ، لا تظهر الحقيقة ، ويسألونهم : هل صدقتم المعاهدة ؟ فيجيبونهم لا ! وفي نفسهم ما الله به عليم !!!

وسألوا رئيس الجمهورية السيد محمد علي العابد فقال :

« انه لا يمكن ان يوقع معاهدة لا تكون حرة ، وخيراً من معاهدة العراق » . ثم أضاف الى قوله : « انا لم اتحمل اعباء الرئاسة ، في سبيل المال والجاه ، بل في سبيل خدمة الامة » . واكد بأنه اذا لم يتمكن من خدمة بلاده فهو على اتم استعداد للاستقالة .

وسألوا رئيس الوزارة حقي العظم عن موقفه ، فأجاب :

« انه يعتقد بسياسة خذ وطالب . ولكن على كل حال لا يقبل بمعاهدة لا تحقق ثمانين في المائة من اماني البلاد » .

ولما سألوه كم تساوي « الوحدة » من المائة ، سكت ولم يجب !!!

وسألوا وزير العدلية الشيخ سليمان الجوخه دار ، فأجابهم :

« انهم لو قطعوا يده ، لا يمكنه تصديق المعاهدة بلا وحدة » ولكنهم لم يكونوا صادقين في اقوالهم ، لانهم وقعوا المعاهدة قبل ثلاثة ايام ، وشاع تصديقهم لها . وقال المسيو « لافاستر » لوفد حلب :

« ان المنطقتين اللتين يطالب الوطنيون بضمها الى سوريا يعني جبل الدروز واللاذقية ، قد اوجدناهما لاعتبارات تتعلق بالامن العام ، والاخرى لتأخرها . ولكن الوضع لن يدوم طويلاً » . ومعناه بصريح العبارة ، ان المعاهدة لا تتضمن الوحدة السورية بكامل اجزائها .

وكانت الفترة ، من يوم الجمعة الى يوم الثلاثاء ايام حرب وكفاح ، فالعميد اعلن المعاهدة ، وانصرف الوزراء ورجال السلطة للدعاية لها ، ونشر المقالات

تحبيذاً لمحتوياتها ، وأقاموا الحفلات والولائم لاسترضاء الانصار ، والموالين من النواب ليكونوا بجانبها .

وكان يتولى كل منهم من يثق به ، وله دالة عليه ، أو قادر على تهديده وتخويفه ، لأن الفرنسيين يعالجون انصارهم لحل قضاياهم ، بطريقتين : إما بالرشوة وقضاء مصالحم الخاصة مهما كانت . واما بالتهديد وتعطيل تلك المصالح والدس عليهم . وكانوا يبشون في وجوههم ويكرمونهم ، ومن اكرامهم ، ان نفقات النازلين في الفنادق كانت على حساب السلطة الفرنسية . واهتم العميد اكثر من الجميع ، ومعه مندوب دمشق ومندوب حلب ووزير المالية .

واما رجال الكتلة الوطنية ، فقد انصرفوا لنشر البيانات ، ومواجهة النواب واقناعهم بضرورة المعاهدة ، وتحذيرهم من تصديقها لانها مجحفة ، ولا تضمن الوحدة ولا السيادة ، وانصرف معهم الناس ، لعقد الاجتماعات . والمداولة بأمر المعاهدة ، واثارة الرأي العام لمقاومتها .

وتألفت وفود من الشبان المتحمسين ، ومن النساء المندفعات ، وذهبوا يطوفون على الزعماء والنواب ، ويبينون لهم رأي الامة ، واجماع الشعب على رفض المعاهدة ، ويستحلفونهم بالدين والشرف والوطن ان لا يفجعوهم بها ، ولا ينكثوا عهدهم بقبولها . ويذكرونهم بالدماء والضحايا والآلام والمصائب ، ويحذرونهم من الاعيب الفرنسيين وحيل موظفيهم وخبث دعاتهم .

وكان الزعيم ابرهيم هنانو قد حضر الى حلب ، واستقر يجتهد مع السيد هاشم الاتاسي لجمع الكلمة ، وادارة الحركة ، وبث الحماسة في قلوب العاملين ، ولم تقتصر الحركة على دمشق فحسب ، بل كانت كل المدن السورية في قلق وهياج ، والناس ينتظرون ما سيفعله النواب يوم الاجتماع .

وقبل ظهر الاثنين اجتمع نواب الكتلة الوطنية ، والزعماء ابرهيم هنانو وهاشم الاتاسي ، والوفود التي اتت من الجهات والمدن وبخاصة حلب ، وانضم اليهم وجوه دمشق واعيانها وتجارها وشبابها الوطني ، في حفلة اقيمت لهذه الغاية فوقف ابرهيم هنانو ، وقال :

٩ ــ خطاب ابرهيم هنانو في الحفلة

« لم تعد القضية ايها السادة قضية نواب ، بل اصبحت قضية كل فرد من افراد هذه الامة .

وقد اراد المفوض السامي في بيانه الذي اذاعه امس ، ان يستفتي الامة السورية ، ليعرف موقفها من هـذه المعاهدة ، لذلك رجوت اخواني عقد هذا الاجتماع الشعبي الكبير لتقولوا فيه كلمتكم الاخيرة بشأن المعاهدة التي يستفتونكم عنها ، وكم انا مسرور من هذا الاجتماع الذي اسرعتم اليه ، مقدرين خطورة الساعة التي نحن فيها .

لو كان في الوقت متسع لزحفت جميع المدن السورية في هذه الساعة الى دمشق ، ولجاءت اليها مئات الالوف لتشترك معكم في هذا الاجتماع . ولكن الوقت ضيق جداً كما تعلمون ، وانتم الفئة المختارة من ابناء هـذه المدينة ، مع الوفود الموجودة في هذا الاجتماع ، والتي تمثل جميع المدن السورية ، يمكنكم الاعراب عن جميع اماني الامة وآمالها ، وتعيين موقفها من المعاهدة التي نشرت أمس .

وانا لا أقول لكم الآن شيئاً في هذه المعاهدة ، بل اترك الكلام لرجال القانون والمحاماة ، وهم كثيرون في هذا الاجتماع ، ادع الكلام الى هؤلاء وحـــدهم ، ليحدثوكم عن هذه المعاهدة من الوجهة الشرعية ، وليشرّحوها لكم تشريحاً دقيقاً ، وبعد ان يتكلموا ويفهموكم حقيقتها ، اسمع كلمتكم التي لا بد ان توضع في بيان يعلن على الامة لتعرف موقفها ، وعلى كل حال ، فالامة بانتظار هذه الكلمة ، وهي مستعدة ان تماشيكم في الطريق التي تعينونها » .

وبعد ان ختم معالي الزعيم هنانو كلمته ، تكلم الاستاذ السيد عبد الرزاق الدندشي مشرحاً نصوص المعاهدة وموادها وانها لا تحقق اماني الامة .

وتكلم النواب الوطنيون ، ثم قر رأي الجميع على تأليف لجنة قانونية لدرس المعاهدة ، واصدار بيان يعلن للناس ، فتألفت اللجنة . وفي الساعة التاسعة صباحاً اصدرت البيان الآتي ، بتوقيع الوجوه والاعيان والتجار والاطبـاء والمحامين ، والمنتخبين الثانويين وسائر اصناف الشعب ، وهذا نصه :

١٠ – البيان الذي صدر عن المجتمعين يوم الاثنين ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٣

نص البيان

الى الشعب الكريم .

بمناسبة نشر المفوض السامي الفرنسي مشروع المعاهدة على الامة ، ليرى الشعب فيها رأيه ، فقد اجتمع ممثلو جميع طبقاته ، في اجتماع كبير ضم نخبة المفكرين والملاكين ، والتجار والمزارعين ، والاطباء والمحامين ، والصيادلة والشباب المتعلم ، ودرسوا الموقف الحاضر ، وقرروا ان ينشروا في الناس البيان التالي :

لقد درس المجتمعون بنود المعاهدة مع ملاحقها ، الذي يحاول الافرنسيون فرضها على البلاد ، ويثبتوا ما تضمنه من قيود ، عطلت كل حريات الامة ، وقضت على سيادتها ، وجعلت تجزئتها امراً مشروعاً ، ولقد رجع المجتمعون الى البلاغ الذي قدم المفوض الفرنسي المعاهدة بموجبه ، فتبين لهم من جميع ذلك ما يلي :

أولاً – اراد الافرنسيون مفاجئة البلاد مفاجئة ، ظناً منهم ان الأمة لا تستطيع في هذه الحاله المقاومة .

ثانياً – ذكر البلاغ ما يشير الى ان سياسة المعاهدة هذه ، كان بالامكان تطبيقها منذ عام ١٩١٩ ، وان نصوص هذه المعاهدة كان في النية وضعها وربط البلاد بوثاقها منذ عهد دەجفنيل ، وانها مثبتة على ذات الاسس التي عرضت على الحكومة السابقة . من هذا يتضح ان الفرنسيين ما غيروا ولا بدلوا من طرائقهم ونواياهم في هذه البلاد منذ ان دخلوها محتلين .

ثالثاً – ان المفوض السامي يهدد في بلاغه ، بان رفض المعاهدة ، دليل على ان سوريا ليست اهلاً لتثبت وضعها الدولي بطريق المعاهدة ، ذلك بعد ان اعترف في الفقرة الاولى من حيثيات المعاهدة ، انها تقدمت الى الدرجة التي تخولها رفع الانتداب عنها ، ويقصد من هذا التهديد ، بان يرجع بالمعاهدة من حيث اتت .

رابعاً — ان هذه المعاهدة خالية من كل معاني السيادة ، وهي تقر وتجيز تدخل الافرنسيين بالصغيرة والكبيرة ، من شؤون البلاد الداخلية الادارية والمالية والقضائية والعسكرية ، وحتى التعليمية وتحرمها من سيادتها الخارجية .

خامساً - انها تقر التجزئة واضحاً صريحاً ، وتطلب الى البلاد المصادقة على ذلك .

سادساً — انها تفرغ الصلاحيات التي اخذها الافرنسيون لانفسهم من حقوق البلاد ، بصورة عهد يغل عنقها الى مدى لا يعلم منتهاه ، ويحملها عدا ذلك نفقات هذا الاستعمار .

مما تقدم يتضح لكل بصير ، ان الافرنسيين لم يكتفوا بما اخذوه من حقوق البلاد ، بل انهم يريدون فوق ذلك ، ان تقبل البلاد به عن رضى ، وان تسجل قبولها بصك يربط البلاد الى سنين طويلة ، يجرون خلالها على مثل ما جروا عليه حتى الآن ، ليس بحكم القوة كما كان ، بل بحكم العقد بحكم المعاهدة والرضاء .

ان الذي يريد المجتمعون ان يعلنوه ، هو ان ابناء هذه الأمة لم يتخلوا عنها في مثل هذه الساعة ، وليس هناك من يقر الافرنسيين على ما يريدون انزاله بنا .

الأمة سواء منها النواب ، وسواء منها الافراد ، الصغير منهم والكبير ، مدعوون لاظهار ارادتهم ، برفض هذه المعاهدة والقيام بالواجب الاقدس والسلام .

١١ — ما جرى يوم الثلاثاء قبل جلسة المجلس وبعدها في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

وقامت تظاهرة من سيدات دمشق ، فسارت الى رئيس الجمهورية ، والى الوزراء معلنة احتجاجها على توقيع المعاهدة ، واستمرت الوفود تدور على النواب واحداً واحداً ، وتستطلع رأيهم وتأخذ عليهم العهود ، واضربت البلاد عن بكرة ابيها ، واغلقت المدارس ، ونزل الجيش فاحتل الساحات ، ووزعت القوى من العسكر

ورجال الامن على الطرق والساحات ، كأنهم في تهيئة لمعركة حربية ، خوفاً من التظاهرات ، واختلال الامن . وكان لهذه التدابير وقع عظيم في القلوب ، جعلها تتحد على مقاومة ما تريده القوة .

وفي ليلة الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ هيأ النواب الوطنيون قرار الرفض ، ودعوا اليه النواب فرداً فرداً لتوقيعه ، فوقعه حتى منتصف الليل ٤٤ نائباً ، ولم يشأ ان يوقعه مصطفى شاهين نائب جرابلس خوفاً من الفرنسيين .

وفي الليل ، ذهب الموما اليه الى دار وزير المالية الشعباني ، واعلمه الكيفية فزال عقله وضاع رشده ، وحار في امره ، واسرع الى الهاتف فأعلم المفوضية الفرنسية بالأمر ، فهلعت وشعرت بوخامة العاقبة وخيبة الامل ، وطلبت رئيس المجلس السيد صبحي بركات وأمرته ان يعلن تأجيـــل المجلس ، فأجابها انه لا يستطيع ، وان التأجيـل يجب ان يكون بقرار المجلس ، وهو سيفعل ، وينفذ الأمر .

ولكن المفوضية احتاطت للأمر ، ووضعت قراراً بالتأجيـل لاربعة ايام ، واعطته الى المسيو « فيير » مندوبها ليعرضه عند اللزوم ، يوم عرض المعاهدة .

وفي يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ صباحاً ، كانت حركة اضراب المدن السورية عامة وأشد مما كانت عليـه ، وزادت قوى الجيش تأهباً ، ومنعت الشرطة والدرك المارين من التجمهر ، والذهاب والاياب ، ونصبت الرشاشات كما في السابق ، ووضعت الاستحكامات والعساكر حول بناية المجلس ، وكان اخواننا الوطنيون ، اعدوا العدة ، فحشدوا الشباب والرجال والنساء في البيوت المطلة على ساحة « البرلمان » ، واعطوهم التعليمات بالصياح والولولة ، قبيل المذاكرات وفي اثنائها بلا انقطاع .

وفي الساعة الثامنة والنصف ، دخـل قاعة المجلس مندوب المفوض السامي المسيو فيير ، وأخذ يصافح النواب ، ويبدي لهم البشاشة بوجه كوجه السمسار . وفي الساعة التاسعة قرع الجرس ، وفتحت الجلسة ، وتلا سكرتير المجلس وقائع الضبط

الماضي . ثم اخذ يتلو البرقيات الواردة [1] من حلب ، وطرطوس ، واحياء دمشق ،

---

١ — برقية طرابلس الشام :

« اليوم تجتمعون فاذكروا وطنكم واثبتوا انكم ابناء البلاد حقاً ، وان وطنيتكم صحيحة حقة ، ان الامة لفي المرصاد ، فمن احسن فلنفسه ومن اساء فعليها ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ، نرفض كل معاهدة بلا وحدة شاملة وسيادة ، لا تدعو التاريخ يسجل عليكم العار ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » .

٢ — برقية من بيروت :

« سوريا باسرها تنتظر معاهدة تجمع شتاتها وتضمن استقلالها ، وكل معاهدة على غير هذا جناية على الوطن » .

٣ — برقية من طرطوس :

« لا حياة للبلاد الا بوحدتها واستقلالها ، فالمعاهدة التي لا تحقق ذلك باطلة لا قيمة لها » .

٤ — برقية من منطقة العلويين :

« الله والتاريخ وامتكم في ذمتكم ، كل معاهدة لا تضمن الوحدة والمصالح المشتركة استعباد قانوني » .

٥ — برقية من جبل عامل :

« بالوحدة الشاملة سعادة البلاد ، امنية جبل عامل تحقيقها منوط بجهادكم » .

٦ — برقية من احياء دمشق :

« نحن سكان محلة الاكراد بالصالحية ، نؤيد الوطنيين ومن يؤازرهم من النواب ، في رفض المعاهدة البتراء ، والدفاع عن حقوق البلاد ، ويبرأ من في قلبه ذرة من الايمان ان يضع الغل في عنق امته ، فيبقى عمله هذا سبة الاجيال . شلت ايدي كل من يقدم ، ويسجل الخيانة لهذه البلاد المقدسة . عاش اهلها ،

وجبلة ، وحمص ، وحماه ، وسائر مدن سوريا ، وفيها الكلمات القاسية الشديدة . وبعـــدها التفت الشعباني وقال : « كفى المجلس تلاوة هـذه البرقيات . فأجابه السكرتير : « هيك مكتوب » فقال الرئيس : « هيك كلام ، ما لازم تقرأ » .

وعاشت الوطنية في صدورهم ، وعاش كل مخلص للقضية الوطنية ، وليحيا كل وطني مدافع عن بلاده ، وها نحن نضم صوتنا تضامناً مـع اخواننامدافعين عن حقوق بلادنا » .

٧ — برقية من النبك :

« نطالبكم بتحقيق الوحدة ، التاريخ يسجل اعمالكم » .

٨ — برقية من سلمية :

« ليست بمعاهدة اذا لم تحقق اماني البلاد » .

٩ — من الاحرار البنائين :

« ان هيئة ادارة حزب الاحرار بعد درس المعاهدة بنداً بنداً قرر الحزب اعتبارها غير محققة لأماني البلاد » .

١٠ — برقية من حلب بامضاء الدكتور عبد الرحمن الكيالي :

« باسم الالوف المجتمعة في الجامع الاموى بحلب ، نبلغكم ان المدينة المغلقة احتجاجاً ، ترفض المعاهدة التي وقعتها الحكومة الحاضرة ، معلنة رأيها الصريح بان المعاهدة قالب جديد صاغه الاستعمار من جديد لتثبيت الانتـداب المرفوض ، لانها تبقي الوطن السوري مجزءاً ، وتبقي الاستعباد تهديداً لمطالب الشعب وارهاقاً لحياته ، الفقرة الثانية من المادة الرابعة ، الفقرات الثانية ، الثالثة ، الرابعة ، من المادة الخامسة ، المادة السادسة ، الثامنة ، التاسعة ، العاشرة ، الحـادي عشرة ، كلها قيود وضمـان لصالح المستعمر خمساً وعشرين سنة . المفوض السامي املى واعطى اكثر ما يمكن لدولته المسلحة ان تقيد به سوريا المجردة من كل قوة ، الا قوة الحق والايمان بعـــدالة قضيتها . رفضنا الانتـداب خلاصاً من براثن

فأجابه الدكتور الشيشكلي : يجب أن نطلع على رأي الامة في المعاهدة . فداوم

الاستعمار ، كيف تصدقون معاهدة تجعل من الانتداب المرفوض استعماراً مصدقاً ؟ ضعوا امامكم ايها النواب الله والوطن والتاريخ ، وانصتوا لصوت الامة الذي يح يطالبكم شرفكم ووجدانكم قبل تصديقكم إياها ، ان اردتم الحياة وصالح الوطن ارفضوها . دماء الشهداء وارواحهم تستصرخكم أن قبولها موت ، وخزي ، ولعنة ، وخيانة » .

١١ — برقية من حماه :

« دماء الشهداء وارواحهم تناشدكم ان لا تسجلوا على وطنكم اليأس والعبودية بتصديق معاهدة هي الاستعباد بعينه ، نناشدكم الله في سرعة الخطر ان تكونوا ابناء الامة المخلصين » .

١٢ — برقية من بيروت :

« حياتنا تتوقف على الاستقلال والوحدة لا معاهدة بدونها » .

١٣ — برقية من صيدا :

« المعاهدة المفروضة تاريخية وقيد ثقيل ، احذروا التاريخ وغضب الأمة » .

١٤ — برقية من فلسطين اللجنة التنفيذية :

« اي ابناء الوطن بيضتم وجوهنا باتحادكم على مصارعة الاستعمار فيما يحاوله ، سيروا الى الامام مرفوعي الرأس ، فالعالم العربي كله أعين ترمقكم » .

١٥ — برقية مؤتمر شباب عامل :

« يعلن المؤتمرون على رؤوس الاشهاد ، بأن جبل عامل لن يتحول عن مطلبه في الوحدة والاستقلال التامين ، وان كل حل لا يتضمن هذين الشرطين لا يمكن للامة ان تقبله لوحده ، ولما كانت المعاهدة الاخيرة ليست إلا غلاً في عنق الشعب السوري ، ولما كانت تبعد البلاد عن تحقيق وحدتها وسيادتها ، فلا يسعهم إلا استنكارها وعدم الاعتراف بها » .

السكرتير على التلاوة ، وبعد ان انتهى ، قال الدكتور الشيشكلي :

« اريد ان اسأل الرئيس ، هل وردت من جهة من الجهات السورية برقية واحدة بتأييد الوزارة في توقيعها المعاهدة » ؟

فأجابه الرئيس : « لا والله ما شفت » . وهنا علا التصفيق من النواب واشترك معهم المستمعون .

---

١٦ – برقية الناخبين الثانويين في دمشق :

« نحن الناخبين الثانويين الممثلين لارادة الامة ، التي اعربت لنا عنها بشتى الوسائل ، نعلن لممثل فرنسا الذي طلب ان يعلم رأي الامة بالمعاهدة ، وللشعب عامة وللنواب خاصة ، ان الامة ترفض هذه المعاهدة رفضاً باتاً ، ولا تأسف عليها ، وانها لن ترضى في كل حال بمعاهدة تخل بسيادتها اقل اخلال ، وتحرمها من اجزائها التي لا سيادة لها ولا حياة ولا أمل بالنهوض بدونها » .

١٧ – وردت من حلب برقيات تزيد عن العشرين ، جاء في احداها ما يأتي :

« السوريون ضحوا بدمائهم ، تحملوا ظلم تجارب الاجنبي اربع عشرة سنة ليحققوا استقلالهم ووحدتهم ، مجابهتكم اياهم بمعاهدة تجيز بقاء الاوضاع الشاذة مضياع لحقوقهم ، لم يبق قيمة لتصريحكم بأنكم تراعون مصالح السوريين ، وتعملون بالحق والمنطق ، عهدكم تأييد للاستعمار ، لم تدشنوه بالصراحة والحرية والانصاف ، ارغامكم الوزارة المأجورة ، والمجلس المسخر ، لتصديق المعاهدة ، ازدراء بحقوق الشعب وبكرامة ضحاياه . لا نتقيد بغير ميثاقنا ، فالامة التي ترضى بالموت عزيزة ، لا ترضى بالحياة ذليلة » .

المحامي ادمون رباط ، المحامي نعيم انطاكي ، الدكتور حسن فؤاد ، الدكتور عبد الرحمن الكيالي .

والآن انقل قصة رفض المعاهدة كما وصفتها الجرائد :

المعاهدة في المجلس

الدكتور الشيشكلي ـ لقد نشر فخامة المفوض السامي ، بيانه المذيل بصيغة المعاهدة وعرضه على الامة والنواب سوية (١) ، فقبل البدء بالكلام اريد أن اسأل مقام الرئاسة ، هل كان نشر المعاهدة بعلم الوزارة أم لا ؟

الرئيس ـ لا أعلم .

« ثم وجه الدكتور سؤاله الى الوزارة »

الشعباني ـ اجيب على هذا السؤال « بعدين » .

الشيشكلي ـ نشرت الصحف مشروع المعاهدة ، وقالت انه سيعرض على المجلس فلم يقرأ المشروع حتى الآن ؟

وهنا تلفت الرئيس نحو رئيس ديوان المجلس فنهض من مكانه وتوجه الى غرفته وحمل معه مشروع المعاهدة وسلمه الى السكرتير .

الشيشكلي ـ انهم على علم بالدماء التي سفكت في سبيل اماني البلاد ووحدتها ، انهم على علم بالجهود والضحايا التي ذهبت على مذبح الوطنية في سبيل الوحدة والاستقلال .

---

(١) اسماعيل كتخدا ، الشيخ محمد اسحق الكيالي ، عبد الحميد الجابري ، احمد صديق المدرس ، جميل ابرهيم باشا ، طه الكيالي ، صبحي النيال ، محمد علي حريري ، محمد سباعي ، المحامي فتح الله اسيون ، احمد الرفاعي ، مصطفى شبارق ، عبد الوهاب ميسر ، مواهب حلوي .

اذا اردت ان ألوم اخواني النواب على شيء ، فهو تقديمهم ثقتهم العمياء الى هذه الوزارة التي اساءت استعمالها . ومثالي على ذلك ، أن ادعو اخواني لينظروا الى العمل الاخير الذي اقدمت عليه هذه الوزارة بتوقيعها المعاهده .

وكلمة اريد أن اوجهها الى الشعب الافرنسي النبيـل ، والى فخامة المفوض السامي ومندوبه العالي ، وهي انني لا اعتقد ان ما نراه من الاعمـال في هذه البـلاد يتلاءم مع ما نعلمه من المدنية الراقية ، ومن العقلية الراجحة ، التي لنا القناعة التامة بتحلي الشعب الافرنسي النبيل بها .

انا لا اريد ان اعتقـــد ان الحكومة الافرنسية ، ومن ورائها الشعب الفرنسي النبيل ، الذي ساعد على استقلال اميركا ، انا لا اريد ان اعتقـد انه يريد سلب حريتنا واستقلالنا .

انا لا اريد ان اعتقد ان التعصب الديني موجود في الامة الافرنسية ، وهي التي اعلنت حرية الأديان ، ورفعت الحواجز والفروق بين مختلف طبقات الامة الافرنسية ، انها تريد أن تجزىء بلادنا باسم الاقليات والطوائف والاديان .

انا لا اريد ان اعتقد ان الشعب الافرنسي النبيل وحكومته الراقية ، تريد ان تزيد غناءها من فقرنا ، وقوتها من ضعفنا ، ولكن عقيدتي هذه لا تكفي اذا ما قام مندوبو فرنسا ، بتأييد ما لا اريد ان اعتقده ، ليبرهنوا على انهم الاغنياء الاقوياء مدربو الشعوب ومعلنو مبادىء الحرية .

ولكن ماذا اعمل اذا كان بعض التصرف يثبت للناس ، خلاف ما اريد ان اعتقده .

هل تريد الحكومة الفرنسية ان تعقد مع سوريا معاهدة بالقوة ؟

لا ! لا اريد ان اعتقد ، وشرفها يمنعها عن ذلك .

المعاهدة اذا لم تعقد بين القلب والقلب فمصيرها الفشل . ان معاهـــدة قرأناها في الصحف ، تجرد البلاد من أعز امانيها ، وهي الوحدة والسيادة ، وتوقع

ممن اساءوا امانة المجلس وبدلوا ما عاهدوا الله وحضراتكم عليه ، لهي معاهدة لا قيمة لها اكثر من صحيفة مرتبطة باحد « اصحاب المعالي » .

انني لما اخذت هذه المعاهدة وفتشت مع اخواني لأرى الشيء الحسن فيها ولكن ويا للاسف لم اجد الشيء الحسن . ومعاهدة هذا شأنها لا نقيم عليها ، لانها موقعة من الوزارة الحاضرة ، بل لانها لا تأتلف مع مصالحنا نحن معشر السوريين ، ومع مصالح فرنسا ، ولو ان المعاهدة تحقق اماني البلاد ، لما ترددنا في تحمل مسؤولية قبولها وتصديقها . ان معاهدة هذا شأنها ، لو وقعت من هنانو والاتاسي ، سيكون مصيرها الرفض وعدم القبول « تصفيق من اكثر النواب » .

الشعباني ـ « من على المنبر » :

ان هذا الدور لدور تاريخي عظيم في حياة البلاد المنكوبة طيلة الاعوام الطويلة . ان هـذا الدور يحتم على كل فرد ان يتجرد عن شخصيته ويضحي ، هـذا دور التضحيـة ، دور المنطق والتعقـل ، لا دور التسرع والسير مع العواطف .

هل وجدتم أي بلدة أو بقعة أو وطن أو أمة ، وصلت الى استقلالهـا ووحدتها دفعة واحدة وهي منقادة الى العواطف فقط ؟

تعلمون تاريخ البلاد وتاريخ الاقوام ، وتعلمون ما كان من مراحل اجتازتها العراق ، وتعلمون ما هو موقف مصر وموقف حكومتها تجاه الحكومة الاجنبية فيها ، وكم مرحلة اجتازها القطر المصري وكم عهد وقع .

الوطنيون بلسان واحد ـ ولا عهد واحد !

الشعباني ـ لقد عقد العراق مع الانكليز ثلاث معاهدات ، الاولى في عـام ١٩٢٢ والثانية في عام ١٩٢٦ والثالثة وهي الاخيرة في عام ١٩٣٠ . انا لا اريد ان اقول ان معاهدتنا هذه مثل معاهدة العراق في عام ١٩٢٢ لا ! عندما يأتي دور الكلام عن المعاهدة ودور البحث فيها ، ستتكلم الحكومة وتقارن بينهـا

وبين معاهدة العراق وفضائلها عنها ، وستكون عندئذٍ كلمتكم الاخيرة التي فيها مسؤولية عظيمة .

انا لا اريد ان اقول الآن اكثر من ذلك عن المعاهدة ، وعن موقف الحكومة ، رغم الحقارات والكلام الجارح والاهانات التي وجهت الينا ، ونحن لم نفه بكلمة واحدة ، لاننا نريد ان نترك الحرية لجميع ابناء الوطن ليقولوا كلمتهم في المعاهدة ، ولو كانت هذه الاهانات موجهة الينا وجارحة ، ان الحكومة لم تعتقد انها اساءت الى امانة المجلس بعملها الوطني ، وهي تقول على ملأ من الناس : انها لم تستطع ان تحقق للبلاد اكثر من ذلك ، وليس بالامكان ابدع مما كان !

« ضحك وقهقهة من جميع نواب المجلس » .

الشعباني ـ تريد الحكومة ان يكون البحث في المعاهدة والدرس بروية وبوقت هادىء ، وعندئذٍ قولوا ما تشاؤون عنا وعن المعاهدة .

ان المعاهدة كتبت بلغة فصيحة ، ولكنها مقتضبة فجاءت معانيها ومراميها غامضة ، لذلك نريد ان تمعنوا النظر عند قراءتها مادة مادة وكلمة كلمة .

الحكومة تقبل الاهانات

والحكومة تقبل الاهانات الموجهة اليها لوقت آخر ، حتى يأتي دور الكلام عن المعاهدة ، وهي مستعدة للمقارنة بينها وبين معاهدة العراق ، واعطاء التفسير اللازم عنها . نحن لا نقبل ان نتهم بكل ما اتهمونا به ، وتوجه الينا الاهانات .

جميل مردم ـ ولكنك قبلت .

المعاهدة الآن

الشعباني ـ بينما يجري البحث في المعاهدة .

لطفي الحفار ـ اليوم يوم بحث المعاهدة .

وأخذ يضرب بيده على المنصة .

مردم ـ اقترح ان توضع المعاهدة الآن على البحث .

الشعباني ـ انا لا اقول ...

وهنا علا الضجيج وتعالت اصوات النواب بطلب طرح المعاهدة الآن على البحث ، وكثر الضرب على المنصات والتصفيق .

الشعباني ـ يشرب ماء ليدفع غصته ـ انا لا اريد ان امنعكم عن بحث المعاهدة الآن أو فيما بعد ، فبحث المعاهدة يتعلق على قراركم .

فائز الخوري ـ الفوضى والضجيج في مثل هذا الموقف طبيعي ، نأمل ان يكون الوزير اوسع صدراً .

الشعباني ـ اريد ان اجيب على سؤال الدكتور الشيشكلي بانه لم ير المعاهدة في المجلس مع ان الحكومة وقعت على معاهدة قدرها قدر ما لاصحاب المعالي من قدر !. لقد اسأتم النظر بالحكومة والمعاهدة ، وهنا اخذ يعدد فوائد واهمية المعاهدة ، واخيراً قال :

ـ ان المعاهدة افضل من معاهدة العراق .

نسخ المعاهدة

وقبل ان يتم الشعباني كلامه ، كانت نسخ المعاهدة وزعت على جميع النواب بأمر من رئيس المجلس .

جميل مردم ـ اطلب طرح المعاهدة على البحث .

زكي الخطيب يطلب الكلام ويتوجه الى المنبر ، وعندئذ ارتفعت الاصوات من النواب بان الوقت لا يساعد على الكلام بل يجب طرح المعاهدة على البحث فقال زكي الخطيب :

— نحن لم نشترك في المجلس الا لبحث المعاهدة، واذا كانت موافقة لاماني البلاد لا نتردد عن تحمل مسؤولية قبولها .

واقترح ان يوافق المجلس على طرح المعاهدة للبحث .

المجلس يقرر بحث المعاهدة

الرئيس ـ تريدون الشروع ببحث المعاهدة ؟ ارفعوا ايديكم .

فرفع اكثر النواب ايديهم بالموافقة .

الرئيس ـ قبلت .

الشعباني ـ يريد الكلام ويعترض ويطلب تطبيق النظام الداخلي .

النواب ـ الاكثرية قررت البحث في المعاهدة وهذا الاعتراض غير وارد .

وهنا علا الضجيج والنقاش ، وكانت اصوات جميل بك مردم بك وزكي بك الخطيب ولطفي الحفار تتعالى بين اصوات النواب .

ولولة النساء امام البرلمان

في هذه اللحظة الخطيرة ، سمعت اصوات ولولة النساء المتظاهرات خارج المجلس عند هجومهن على البرلمان ، فاختلطت اصوات النواب باصوات السيدات ، واختلط الحابل بالنابل ، ونهض النواب من اماكنهم ، وقام المسيو فيير واتصل بالهاتف ، على ما علمنا ، مع المفوض السامي في المفوضية ثم عاد على عجل .

جميل مردم ينتبه

وقد لاحظنا ان معالي جميل بك مردم بك ينتبه في هذه اللحظة فيتوجه الى المنبر ، ويبدأ بقراءة القرار الموقع من ستة واربعين نائباً برفض المعاهدة قبل البحث فيها .

فوافق عليه المجلس بالاجماع .

المسيو فيبر يؤجل المجلس

ووصل المسيو فيبر الى جانب مردم بك ، وقيل انه اراد ان يعلن تأجيل المجلس الى اربعة ايام ، ولكن جميل بك كان أتم قراءة القرار ، واقترح تأليف اللجنة الوارد ذكرها في قرار النواب لتضع صيغة قرار برفض المعاهدة .

الوزارة تنهزم

وبينما كان معالي جميل بك مردم بك يقترح تأليف اللجنة ، غادر رئيس الوزراء ومن ورائه الوزراء القاعة الى غرف المجلس ، وانضموا الى زميلهم وزير العدلية ، الذي ظل جالساً في احدى غرف المجلس . وقد وصل في هذه اللحظة مسيو لافاستر وظهر في قاعة المجلس .

تأجيل المجلس ايضاً

وعندئذٍ تقدم سعادة مسيو فيبر واراد ان يعلن قرار فخامة المفوض السامي القاضي بتأجيل المجلس اربعة ايام ، فأخذ معالي جميل بك مردم بك يصر على تأليف اللجنة حالاً .

الوطنيون في مقاعدهم

وغادر المسيو فيبر قاعة المجلس ، وتبعه رئيس المجلس وترك سدة الرئاسة ، وغادر بعض النواب اماكنهم ، والوطنيون جالسون في مقاعدهم لا يتزحزحون .

قرار المفوض السامي

وقد ذاع بين النواب قرار المفوض السامي القاضي بالتأجيل ، فسأل النواب الوطنيون عن القرار وممن وقع ، فأجيبوا : بانه موقع من المفوض السامي ، وتساءل النواب ، هل وقع فخامة رئيس الجمهورية على القرار ؟ فكان الجواب : لا

الاصرار على عقد الجلسة

وهنا أصر النواب الوطنيون على عقد الجلسة وتلاوة القرار على النواب، فعاد رئيس المجلس الى السدة وقرع الجرس، ولكن بعض النواب ظلوا في الرواق، وبعضهم ظل واقفاً في جوانب القاعة، عندئذ استدعي الرئيس من قبل مسيو فيير، فترك السدة ووقف معه أمام الغرف الامامية وتحدثا ملياً.

تسجيل الرفض بالضبط

وبينما الضجيج والضوضاء مرتفعة في انحاء المجلس. كان معالي جميل بك مردم يتلو على كتاب المجلس صورة قرار الاكثرية برفض المعاهدة، وتأليف اللجنة لوضع قرار الرفض واسماء النواب الموقعين، فسجل كله في ضبط الجلسة، وكان بقية النواب الذين لم يكلفوا بتوقيع قرار الرفض، يتهافتون على توقيعه أثناء الضجيج، حتى بلغ مجموع عدد الموقعين اكثر من خمسين نائباً، ولم يشذ عن التوقيع غير بضعة نواب.

اخراج المتفرجين

وهنا أعطيت اشارة الى رجال الشرطة والتحري باخراج المتفرجين، فبدأوا باخراجهم الى خارج المجلس، واصر بعض الصحافيين على عدم الخروج، ما لم تنته جلسة المجلس ويعلن تأجيله.

الرئيس والنواب الوطنيون

وهنا اقبل رئيس المجلس نحو مقاعد النواب الوطنيين، وتحدث معهم واتفقوا على قبول التأجيل اربعة ايام، فخرج الصحافيون، وغادر اكثر النواب قاعة المجلس.

١٣ ــ القرار الذي اتخذه ٤٤ نائباً في المجلس برفض المعاهدة

لفخامة رئيس المجلس النيابي الموقر :

« لقد اطلع النواب الموقعون ادناه على نصوص المعاهدة التي وقعت عليها الحكومة وعرضتها على المجلس النيابي لاقرارها ، فوجدوها مناقضة لرغائب الامة وغير ضامنة لمصالحها من وحدة ، وسيادة ، واستقلال . ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة ، وانتخاب لجنة مؤلفة من خمسة عشر نائباً لكتابة قرار الرد ونقترح اجراء انتخاب اللجنة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام » .

هاشم الاتاسي ، مجحم بن مهيد ، جميل مردم بك ، نوري الاصفري ، بسيم القدسي ، محمد المفلح ، نسيب الكيلاني ، صادق المعلم ، جميل خلو ، جميل الشماط ، الشيخ ميزر عبد المحسن ، زكي الخطيب ، محمد الفتيح ، يوسف طيفور ، نجيب برمدا ، زكي النجاري ، ابو الهدى الحسيني ، نقولا جانجي ، عفيف الصلح ، نسيب البكري ، فخري البارودي ، فائز الخوري ، نجيب الرازي ، احسان الشريف ، توفيق الشيشكلي ، مظهر رسلان ، رفيق الحسيني ، لطفي الحفار ، شمسي نصرالله ، تركي النرجس ، تركي الحمود ، ابرهيم ضحية ، حكمت الحراكي ، يوسف لنيادو ، اسماعيل الحريري ، حسين عوني ، فارس الزغبي ، عبيد آغا الكعكجي ، نوري المدرس ، غالب ابرهيم باشا ، طاهر عبد الكريم ، حامد الخوجة ، احمد عبد الرحمن ، سليم الدعاس ، « ٤٤ »

١٤ ــ اجتماع الكتلة الوطنية بعد انفراط المجلس ، وبيان هاشم الاتاسي

وبعد ان انفرط عقد المجلس النيابي ، عقد اعضاء الكتلة الوطنية اجتماعاً في بيت السيد عدنان الاتاسي ، وكان اجمل مظهر من مظاهر هذا الاجتماع ان تعانق الاخوان شكري القوتلي ونسيب البكري ، وتصافحا مجددين عهد الولاء والاخلاص ، والصداقة المشتركة على خدمة الوطن .

وبعدئذ قرر الوطنيون ان يذيعوا على الامة ، في جميع المدن السورية ، نص البيان الآتي الذي اصدرته « الايام » بملحق خاص ، وزعته في ساعة واحدة ، في دمشق وحلب ، وهذا نصه :

« لقد ظفرت الامة بامنيتها ، فبعد ان اعلنت سخطها على ، المعاهـــدة وعلى موقعيها ، ايدها المجلس بقرار خطير ، رد فيه هذه المعاهدة الجائرة ، التي ارادوا فرضها على البلاد ، والتي لا تحقق مطلباً من المطاليب القومية ، التي طالما جاهدت في سبيلها ، من وحدة وسيادة واستقلال .

فالكتلة الوطنية تزف هذه البشرى للامة الكريمة وتدعوها الى العودة لمزاولة اعمالها مطمئنة راضية متمسكة بحبل الاتحاد والتضامن ، في سبيل استقلال هذا الوطن ووحدته والسلام » .

هاشم الاتاسي

١٥ — ماذا جرى في الشهباء يوم رفض المعاهدة ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

وكانت حلب ، على اشد ما يكون من القلق والهياج والحماسة ، فالمتاجر والاسواق والمرافق باجمعها مضربة ، والناس طوال الليل يتشاورون ويتحادثون ، ويستعدون للمظاهرات ، واسماع صوتهم ، بالاحتجاج والرفض والسخط على المعاهدة والوزراء والنواب .

وفي صباح يوم الثلاثاء ، تجمهرت الآلاف المؤلفـــة من رجال وشيوخ ، ونساء واولاد ، وذهبوا قبل شروق الشمس الى الجامع الاموي ، واخذوا يصلون ويهللون ، وصعد المؤذن الى المأذنة ينادي الله اكبر ، والناس تسبح وتكبر بصوت عال ، فكان دويهم ودوي المهللين ، يسمع من جوانب الجامع على بعد ثلثمائة متر أو أكثر . وتجمعت النساء فوق اسطحة البيوت ، واسطحة الجامع ، واقفات يحمسن المتظاهرين ، ويرقبن ما يكون بعد هذه الساعة الحاسمة في تاريخ النضال .

ولما اطلّت الشمس على الكون ، وعادت الحياة الى الطبيعـة ، والى سكان المدينة ، كان الجامع قد امتلأ صحنه ، وامتلأت قبلته بالمصلين والمتجمهرين الذين ودعوا ذويهم ، وحملوا وصيتهم ، ونذروا انفسهم لله والوطن .

وفي الساعة الثالثة ، حضرت مع اخواني السيد حسن فؤاد ، والسيد ناظم القدسي ، والشيخ عبد القادر السرميني ، والسيد نعيم الانطاكي ، والسيد ميخائيل

اليان ، والسيد احمد منير الوفائي ، والسيد رشدي كتخدا ، والسيد علي الحياني ، وبقية رجال الكتلة الوطنية وزعماء المحلات ، ودخلنا الى الجامع ، وجلسنا في السدة المقابلة للحضرة وادينا الصلاة ، ثم صعد السيد ناظم القدسي ، فبيّن رهبة الموقف وواجبات الامة ، ثم صعدتُ الى المنبر وتكلمت عن المعاهدة ومراميها ، وعن اعمال المستعمرين واهدافهم ، ثم عن الامة السورية وجهادها وضحاياها ومطاليبها ، وبقيت في الخطابة زهاء ساعة ونصف ، وانا اتكلم واثير حماسة المستمعين واشد من عزائمهم ، واحثهم على التضحية والجهاد . وكانت الدموع تهطل من العيون ، والألسن تنطلق بالتهليل والتكبير ، حتى قرب وقت الظهر ، وانا مستمراً بخطبتي ، انتظاراً لنبأ يأتينا من دمشق ، فتتبين الموقف قبل ان نخرج من الجامع بتظاهرتنا ونصطدم مع قوى الجيش والامن والشرطة والدرك ، التي كانت ترابط حول الجامع ، قصد منعنا من التجول ، وصدنا عن السير في الطريق العام .

وبينما الناس يكبرون واصواتهم ترتفع الى السماء ، إذ ببرقية يحملها السيد نعيم انطاكي وردت من الزعيم ابرهيم هنانو ، تنبئنا برفض المجلس للمعاهدة ، فأخذتها من يده ، وتلوتها على الناس بصوت داوٍ . ففرحوا وهللوا ، وانفرج الكرب ، وصاحوا الله اكبر ، الله اكبر ، الله اكبر ، ولى الباطل وانتصر الحق .

وخرجنا من الجامع ، وانا اوصيهم بالصبر وضبط النفس والمشي بنظام ، وبفتح مغالقهم والعودة الى اعمالهم ، وقلتُ : احمدوا الله على ما وفق ولا تبدوا شيئاً من الاستفزاز ، بل كونوا رابطي الجأش ، حتى يتم الله نصره ويخذل عدوه ، فانصرف الناس ، وفتحت الدكاكين ، وعاد الجميع الى مزاولة اعمالهم ، كأن لم يحدث في البلدة حادث .

اما قوى السلطة التي كانت في المشارقة ، وفي باب الفرج ، فقد نكصت عندما سألت عن سبب فرحنا . فقيل للفرنسيين الذين كانوا على رأس القوة : ان المجلس النيابي رفض المعاهدة ، فاشمأزوا وولوا ، ووجوههم صفر من أثر الكآبة والخذلان .

وفي الليل تزاور الناس فرحين ومهنئين ، ودام الحال اكثر من اسبوع ، ولا حديث للقوم في سمرهم واجتماعهم الا رد المعاهدة وانتصار الوطنيين .

وفي اليوم التالي اصدر المسيو دي مارتل القرار رقم ١٦٩ ، وفيه ما يأتي :

١٦ — قرار المفوض السامي بتوقيف المناقشات حتى ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

قرار رقم ١٦٩

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

وبناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنساوية بتاريخ ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز سنة ١٩٢٣ وبناء على المادة ١١٦ من الدستور السوري

وبناء على المظاهرات المختلفة الانواع ، التي جرت في مدينة دمشق ، والتي اثيرت عمداً ، لاحداث ضغط على منتخبي الامة ، ولما كان ممثل الدولة المنتدبة المسؤول عن حفظ النظام ، وفقاً للنصوص المنوه عنها اعلاه ، ويهمه تأمين سير الدوائر الدستورية سيراً حراً ، لا يخل بمهمته اذا سمح بادخال الاضطراب الى مجلس النواب .

قرر ما يأتي :

مادة وحيدة — اوقفت مناقشات مجلس النواب ، وستستأنف في دمشق في ٢٥ ت ٢ عند الساعة العاشرة .

حرر في دمشق في ٢١ ت ٢ سنة ١٩٣٣

دي مارتيل

١٧ — بعد رفض المعاهدة ؟

وبعد ان رفضت المعاهدة وجاء يوم السبت ، وهو يوم استئناف المذاكرات

النيابية ، شاع في دمشق ان العميد اصدر قراراً آخر بتعطيل الدورة فأغلقت الناس دكاكينها ومخازنها ومصانعها ، واضربت احتجاجاً على اغلاق المجلس ، وعلى بقاء هذه الحكومة ، التي خنعت الى جبروت السلطة ، ولم تراع القواعد الدستورية بعدما اخفق مشروع المعاهدة ، وعلى اغلاق معهد التجهيز الثانوي .

وفي الصباح ، اجتمع النواب ، على اثر ابلاغهم القرار الثاني الصادر عن المفوض السامي في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل ، وهو يأمر بتعطيل دورة المجلس ، ويؤكد ما شاع . فتذاكروا في الأمر ، وقر رأيهم على ارسال وفد من رئيس المجلس صبحي بركات ، ومعه جميل مردم بك ، وفائز الخوري لمقابلة المفوض السامي واحتجاجهم على التعطيل ، وقرروا متفقين ان يعقدوا جلسة قانونية في دار رئيس المجلس النيابي ، لسماع نتيجه المقابلة ، والنظر في التدبير الذي اتخذته السلطة الفرنسية خلافاً للدستور .

وحاول النواب الدخول الى قاعة المجلس والاجتماع هناك ، فمنعتهم قوى الامن والدرك ، وطلبت اليهم العودة من حيث اتوا . ولما قال احد النواب الى مدير الامن العام المسيو « بوشيه » باننا نواب نريد الاجتماع في بناية المجلس في الوقت المعين ، اجابهم : « ان مذاكرات المجلس قد اوقفت بقرار من المفوض السامي ، وانه تلقى الاوامر بمنع من يريد الاجتماع بالقوة » .

ولكن جميل مردم بك لم يقف ساكتاً امام هذا التحدي ، فصاح : اذا كنتم تمنعونا بالقوة من الاجتماع في الندوة البرلمانية ، فانكم لا تستطيعون ان تمنعونا من الاجتماع في هذه الدار المجاورة ، وسنستعمل حقنا المشروع .

وسار النواب الى منزل صبحي بركات ، وعقدوا جلستهم بصورة رسمية برئاسة الرئيس الموما اليه ، وبحضور هيئة مكتب المجلس ، وتليت الجلسة السابقة القائلة برد المشروع من قبل اكثرية النواب ، فصدق الضبط بالاجماع .

ثم تناقش النواب في موضوع نزع ثقتهم من الحكومة فقرروا ذلك ، كما تقرر الاحتجاج على تعطيل اجتماع المجلس في دورته الحالية بالندوة المخصصة والابراق الى وزارة الخارجية الفرنسية والى جمعية الامم .

اما كتاب العميد الى الحكومة ، وكتاب رئيس الوزارة الى المجلس النيابي فهذا نصها :

١٨ — قرار المفوض السامي بتعطيل الدورة النيابية في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

كتاب المفوض السامي :

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ ، وبناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخين في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز سنة ١٩٣٣ ، وبناء على الدستور السوري لا سيما المواد ٤٤ و ١٠٠ و ١١٦ ، وبناء على قرار المفوض السامي المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، المتضمن توقيف مذاكرات مجلس النواب حتى يوم ٢٥ تشرين ثاني سنة ١٩٣٣ .

وبما ان المجلس النيابي تحت تأثير التظاهرات المثارة قبل وخلال جلسة المجلس النيابي بتاريخ ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ، قد خرق احكام المادتين ٤٤ و ١٠٠ من الدستور ، بمناقشته في موضوع غير مشروع الموازنة الذي عرض عليه ، وقبل ان يودع هذا المشروع الى لجنة ما وحتى قبل ان تؤلف هذه اللجنة .

وبما ان عمل المجلس النيابي لا يمكن ان يجري دون احترام القواعد الدستورية ، وكان يجب جعل مذاكراته بعيدة عن التظاهرات التي من شأنها ان تخل فيها تقرر :

مادة منفردة : توقف مذاكرات مجلس النواب طيلة الدورة الحالية .

حرر في ٢٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ .

امين السر العام بالوكالة الامضاء

« شوفيل » « مارتيل »

١٩ — كتاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة باسترداد نص المعاهدة

وكتاب رئيس الوزارة حقي العظم بالاشتراك مع رئيس الجمهورية محمد علي العابد لاسترداد المعاهدة المقدمة الى المجلس ، هو كما يلي :

رقم (٢٠٥٦)

فخامة رئيس المجلس النيابي المعظم

اعلم فخامة المفوض السامي الحكومة السورية ان الحوادث التي جرت خلال يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني، تشكل بحد ذاتها برهاناً كافياً على قلة استعداد مجلس النواب للاشتراك في مسؤوليات المعاهدة وعلى محاذير وضع اعباء المناقشة في نص له هذه الاهمية ـ منذ الآن ـ على عاتق مؤسسة لم ترسخ فيها بالقدر الكافي على ما يظهر ممارسة الاحكام الدستورية والتقاليد النيابية، ويرى فخامة المفوض السامي والحالة هذه، انه من الضروري استرداد نص المعاهدة الذي اودعته الحكومة الى المجلس النيابي بتاريخ ١٩ الجاري.

فأرجو من فخامتكم ان تعيدوا الى الحكومة النص الذي تقرر استرداده وتفضلوا بقبول فائق تحياتي.

دمشق في ٢٤ تشرين ثاني سنة ١٩٣٣

رئيس مجلس الوزراء

حقي العظم　　محمد علي العابد

٢٠ ـ كتاب رئيس الوزارة حقي العظم بابلاغ رئيس المجلس قرار المفوض السامي

الكتاب الثاني

وهذا نص الكتاب الثاني　　٥٧٨٠ ـ ١٧٠٩٩

فخامة رئيس المجلس النيابي المعظم

اتشرف بابلاغ فخامتكم طياً صورة عن قرار فخامة المفوض السامي رقم ١٧٤ ل ـ س تاريخ ٢٤ تشرين ثاني سنة ١٩٣٣ بتوقيف مذاكرات مجلس النواب طيلة الدورة الحالية لتتكرموا بالاطلاع عليه واجراء مقتضاه. وتفضلوا اخيراً بقبول جزيل الاحترام.

٢٤ تشرين ثاني سنة ١٩٣٣　　حقي العظم

٢١ — جواب النواب على الكتابين

وبناءً على هذين الكتابين ، اجاب النواب المجتمعون بالكتاب الآتي الذي ارسلوه الى العميد الفرنسي والى رئيس الجمهورية السورية :

« اننا نحن النواب الموقعين ادناه ، قررنا في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ تشرين ثاني ١٩٣٣ رد المعاهدة الموقعة من قبل الحكومة ، والتي عرضت على مجلسنا لانها مناقضة لرغائب الامة وغير ضامنة لحقوق البلاد من وحدة وسيادة واستقلال . فبينما كنا نتوقع ان تستقيل الحكومة التي سقطت بحكم سقوط المشروع المقدم من قبلها فاذا بنا نفاجأ بتأجيل المجلس والغاء الدورة الحاضرة .

ولما كان هذا العمل هو خرق للدستور وانتهاك لحرمته ، فنحن نؤيد رفضنا للمعاهدة المذكورة ، ونعتبر ان الحكومة القائمة هي ساقطة دستورياً وان كل عمل تقوم به هو غير مشروع . واننا كنا وما زلنا حريصين على توطيد العلائق بيننا وبين الامة الفرنسية النبيلة على اسس تضمن حقوقنا ووحدتنا واستقلالنا ، فاننا نعتقد ان هذا التدخل المنكر حتى بحياتنا الداخلية ، مما يجعلنا نرتاب في المستقبل ويعرض العلاقات بين الامتين الى التوتر.

واننا نحتج على هذا التأجيل ونعتبره لاغياً ونعد الحكومة ساقطة . وقد فوضنا أمر متابعة العمل الى لجنة مؤلفة من : صبحي بك بركات وهاشم بك الاتاسي وجميل بك مردم بك وفائز بك الخوري ونقولا بك جانجي ونوري بك الاصفري وعفيف بك الصلح ونسيب بك الكيلاني » .

وبعد هذه الكتب ، هاجت الاوساط الشعبية والاحزاب السياسية واكفهر جو البلاد ، وسخط الجميع من هذه المداورات والاجراءات ، التي تمثل قوى المستعمر ، لا يبالي بدستور البلاد ، ولا يحترم حق الشعب ولا يهتم بكرامة الامة . فعسا كره تجول بسلاحها ومعداتها لتلقي الرعب والرهبة ، ودوائر الامن الفرنسي تضطهد المتظاهرين وتسجن المجتمعين ، وتمنع النواب من الرد والتقرير ، والحكومة تزداد في عتوها وارهاقها ، وتماشي الاجنبي بكل ما يريد ، والموظفون

الفرنسيون يأمرون ويتصرفون دون رقيب ، والشعب يصرخ ويتألم ويتذمر ولا مرجع للشكوى ولا مجيب للبلوى .

٢٢ — لماذا أقدم المسيو دي مارتل على هذا العمل ؟

لماذا أقدم المسيو دي مارتل على هذه الخطة ؟ وهل معاهدته خير من معاهدة العراق كما يدعي ؟ وهل يا ترى كان ردها دستورياً ؟ وهل يدل رفضها على عـــدم النضوج السياسي ؟ وهل كان الاوفق تريّث النواب ، ليدرسونها ويفندونها مادة مادة ، ثم يرفضونها ان رأوا فيها ضرراً لمصلحة البـلاد ؟ وهل ردها كان بعامل الحزبية ولم يك بسائق المبدأ والمصلحة ؟

سأجيب على هذه الاسئلة كوطني يعلم ما له وما عليه ، ويعلم ما يجب ان يؤخذ وما يجب ان يرفض ، ويعلم ما يستطيع الفريقان ان يفعلانه إن احسنـا النية ، وتفاهما على الاساس .

وقبل الجواب ، انشر نص كتابين يجب الاطلاع عليهما ، احدهما بعث به المسيو « فيبر » المندوب في دمشق الى رئيس المجلس النيـابي . والثاني بعث به السيد صبحي بركات الى المومأ اليه جواباً على كتابه ، وفي الكتابين ما فيـه من البيان الشافي ، الذي يدل على دناءة الفرنسيين وذهنيتهم السقيمة ، وعلى فهم السوريين وجرأتهم القوية ، وقولهم الحق رغم قوة المستعمر وجنوده .

٢٣ — كتاب المسيو « فيبر » مندوب دمشق الى السيد صبحي بركات

رقم C ١٣١٤
دمشق في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣
الى فخامة صبحي بك بركات رئيس المجلس النيابي
سيدي الرئيس :

اثناء جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء الاخير في ٢١ الجاري ، اضطررت ان اتلو قرار فخامة المفوض السامي بتاريخ ٢١ تشرين الثاني القـاضي بتعليق مناقشات المجلس النيابي حتى السبت في ٢٥ .

ان نص هذا القرار سلمه اليك في صباح اليوم نفسه حضرة مسيو لافاستر المندوب المعاون في حلب.

وفي ظني اني ملزم بذكر الظروف التي فيها جرى تدخلي.

لقد سألك احد النواب عما اذا كان نص المعاهدة قد طبع، فوزعته، وللحال قامت مناقشة عامة في المعاهدة دون ان يبدو أي تدخل من مكتب المجلس من شأنه ان يحول دون هذه المناقشات التي كان يجب ألا تجري.

اولاً — لأن مشروع المعاهدة الذي عرضته الحكومة لم يكن ارسل الى اللجنة.

ثانياً — لأن اللجنة المكلفة بدرس الموازنة لم تكن ألفت.

ثالثاً — لأن المعاهدة لم ترسل الى اللجنة.

وفي هذه الظروف قام النائب جميل مردم بك الى المنبر، ليتلو وثيقة اخرجها من جيبه.

ومذ ما بدأت تلاوة هذه الوثيقة، تلوت قرار المفوض السامي القاضي بتعليق مناقشات البرلمان.

أي ان تلاوة مردم بك «للمضبطة» لا يمكن ان تتابع الا بعد الابتداء من تدخلي القاضي بوقف المناقشات.

وعدا ذلك فان مردم بك مد يده بالوثيقة الى احد السكرتيرين البرلمانيين ولكنه اعادها حالاً الى جيبه، وعليه فان الوثيقة لم توضع بين ايدي مكتب المجلس لكي تضم الى اوراق البرلمان.

وفي اثناء حديث جرى لك يوم ٢٢ تشرين الثاني، مع فخامة المفوض السامي بحضور المسيو لافاستر وحضوري انا اعترفت:

اولاً — ان المكتب لم يتدخل لايقاف المناقشة التي بدأت متجاوزة القواعد الدستورية والتقاليد البرلمانية.

ثانياً ـ انه عندما وقع تدخلي ، لم يكن جميل مردم بك قـد انهى تلاوة المضبطة .

ثالثاً ـ ان تلاوة اسماء الموقعين على هذه الوثيقة لم تكن قد بدأت .

وانني اذكر هذه الايضاحات التي صدرت منك ، لاثبت ان تلاوة المضبطة لم تكن انتهت عندما وقع تدخلي ، وبناء على ذلك فان نص هذه الوثيقة لا يصح ان يظهر في محضر الجلسة .

على انه نمي اليّ ، ان شيئاً من هـذا لم يكن ، وانك قررت ان تذكر في محضر الجلسة نص المضبطة الحرفي ، بما فيه الاسماء التي تحملها واتباعه بنص قرار المفوض السامي الذي تلوته دون أي شيء آخر .

وانني منذ الآن ابدي اشد التحفظات على قيمة هذا المحضر الذي وضع على هذه الصورة لانه يشوه حقيقة الوقائع .

وتراني مضطراً ان ازيد انه لا تمكن الثقة بمثل هذا المحضر ، ولو انه فاز بتصديق المجلس في جلسته المقبلة .

وتفضل يا فخامه الرئيس بقبول فائق اعتباري .

ر . فيير

٢٤ ـ جواب رئيس المجلس النيابي الى المسيو « فيير » على كتابه الوقح

دمشق في ٢٧ ـ ١١ ـ ١٩٣٣

رقم ٥٦٩

من رئيس المجلس النيابي في الجمهورية السورية الى حضرة مندوب المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ـ في دمشق

يا سعادة المندوب :

اتشرف بان اعلمك بوصول كتـابك رقم ١٣١٤ بتاريـخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

يظهر ان خطورة القضية التي كانت موضوع كتابك ، معدة لان تكون ذات اهمية كبرى في تاريخ سوريا ، وربما الاعتداء على الحياة البرلمانية في البلاد ، ولذلك ارى من واجبي ان اجيب على كتابك مع الرجاء ان تضيف نسخة من جوابي هذا الى نسخة من كتابك . وتبعث بهما الى المراجع الايجابية لكي تسمح لها بذلك ان تطلع على رأي الفريقين في هذه القضية الخطيرة .

ففي الفقرة الاولى من كتابك ، تقول : انك في اثناء جلسة الثلاثاء في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ دفعت الى تلاوة قرار فخامة المفوض السامي المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني ، القاضي بتعليق مناقشات المجلس النيابي الى ٢٥ من هذا الشهر ، وان نص هذا القرار ابلغ اليّ في صباح ذلك اليوم بعناية المسيو لافاستر المندوب المعاون في حلب ، ثم تقص ما جرى في تلك الجلسة ، كما استطعت ان تحفظه .

قلت انك دفعت الى تلاوة قرار فخامة العميد السامي ، مما يبرهن على انك كنت تحمله في جيبك من قبل الجلسة ، وانك كنت تتحين الدقيقة الملائمة لتلاوته ، ولكنك لم ترد ان تعرفنا بهذه الدقيقة . فاذا كان قرار التعليق قد أعد للحالة التي فيها يتناقش المجلس باي موضوع غير موضوع الموازنة ، كما تلمح الى ذلك في الفقرة الرابعة من كتابك فوجب ان تقع هذه التلاوة تماماً في الدقيقة التي بدأ فيها وزير المالية المناقشة باسم الحكومة . فالمسؤولية الناتجة عن تأخير هذه التلاوة الى ما بعد القرار الذي اتخذه المجلس بشأن المناقشة في المعاهدة انما تقع على سعادتك ، وعليه ليس من العدل ان تلقيها على الآخرين .

اما فيما يتعلق باستلامي نص قرار فخامة المفوض السامي في صباح يوم الجلسة نفسه ، فاني اعترف بانني لم استلمه الا بعد الجلسة ، وعلى ذلك حفظته في اوراق البرلمان بصفة وثيقة ، ولم يكن عليّ الا تقيدٌ واحد ازاء فخامة العميد السامي ، وهو ان امنع في قلب المجلس كل غوغاء يمكن ان تسبب اهانة للوزراء او بعض الكلمات الموجهة اليهم ، وهذا ما صار ابلاغه الى فخامة المفوض .

واني اعلن انه ليس في تاريخ البرلمانات جلسة اكثر هدوءً واكثر سكينة من جلسة الثلاثاء في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، هذه الجلسة التي طرحت على المناقشة مقدرات البلاد ، فقد قمت بتعهدي ولم يرفع الى فخامة العميد اي حادث من النوع الذي كان مقدراً .

وعن سردك وقائع الجلسة تقول في كتابك : ان نائباً سألني عما اذا كان نص المعاهدة قد طبع فأسرعت بتوزيعه ، وقامت على الاثر مناقشة ولم يقع اي تدخل من مكتب المجلس من شأنه ان يحول دون هذه المناقشة ، التي لم يكن يجب ان تقع ، ولكنك لاحظت ولا شك ان وزير المالية ، كان إذ ذاك على المنبر آخذاً بتلاوة خطابه الطويل الذي يدافع به عن المعاهدة ، واسمح لي ان اذكّر سعادتك ، ان القرار الذي كنت تحمله كان يجب ان يتلى تماماً في الدقيقة التي دخل فيها المناقشة الوزير الذي سمح لنفسه بان يخالف منطوق القرار الذي له اطلاع تام عليه ، والذي وضع طبعاً بالاتفاق مع الحكومة .

واذا كان قطع المناقشة ضرورياً ، فواجب التدخل يقع على سعادتك اولاً ثم على الحكومة ، لأن المعاهدة حولت الى المجلس ، وبالتالي كان تحت تصرفه ، ووفاقاً لمرسوم رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥٤ - ١٦٩٩٦ - ٥٦٧٧ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ، كما يؤيد ذلك تحويل الحكومة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ، وباكثر ايضاح بلاغ فخامة المفوض السامي الى الصحافة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ، الذي يعلن فيه ان المعاهدة طرحت على مجلس النواب ، ومن العبث التدليل على اهميـــة المناقشات القادمة ، وان المجلس مدعو اليوم ليقول كلمته في نص المعاهدة ، التي طرحت عليه « وفقاً للنص العربي ، الذي حمل النواب على طلب المناقشة وإثارة افكار الامة » .

ولا يخفى على سعادتك انه متى طرح مشروع على المجلس وتقررت المناقشة فيه ، فان المناقشة تتناول اولاً : مجموع المشروع حتى اذا قبل احيل الى اللجنة ولكن في حالة رفضه لا يبقى لزوم لاحالته .

وعليه فان المناقشة في المشروع التي اثيرت مراراً من قبـل الحكومة ،

وتلاوة السكرتير البرلماني نصه ، كل ذلك جرى على مسمع ومرأى منك ، ومن بعد ذلك قام النائب جميل مردم بك الى المنـــبر وتلا مضبطة النواب ، ومن المدهش حقاً ، ان تنتظر سعادتك نهاية هذا الحادث ، حتى تتلو قرار فخامة العميد السامي .

واذا كنت سعادتك على عكس ذلك ، تتحين الفرصة الموافقة لتلاوة القرار ، او لو كنت اعطيتني نسخة عنه ، لكنت كلفت احد السكرتيريين تلاوته بالعربية حتى يفهم المجلس ما تريد ان تعلنه ، ولكن عملت بطريقة اخرى ، ثم لم تختر الوقت المناسب لتلاوة القرار الذي تلوته بالفرنسية ، ومن ذلك نتج الموقف العصيب لسعادتك ، والقلق والاضطراب للبلاد .

وارى من الضرورة ان اعيد عليك باجمال امين ، الحوادث التي جرت في هذه الجلسة ، فافسح لك المجال لتنقيح بعض اخطاء ، قد تكون حفظتها في ذاكرتك سواء من جراء ترجمة سيئة ، أو من جراء عدم الانتباه .

لقد طلب النواب ان يوزع عليهم مشروع المعاهدة ، فلم يسع الرئاسة منعه أو انكار وجوده ، لا سيما بعد بلاغ فخامة المفوض السامي للصحف المعلن بان المعاهدة تحت تصرف المجلس فوزعته ، وقام احد النواب فألقى خطاباً طويلاً حول المشروع ، وفتح المناقشة فطلب وزير المالية الكلام باسم الحكومة وصعد الى المنبر ودخل في صميم المعاهدة التي بحثها طويلاً ، وعنـــد ذلك طلب نائب تلاوة النص فكان ما طلبه ، وحينئذٍ وقف جميل مردم بك وطلب من الرئيس الكلام ، وتلا مضبطة النواب ، وعندما اوشك على الانتهاء منها ولم يبق غير سطر أو بعض السطر ، وقفت سعادتك وبدأت بتلاوة قرار فخامة المفوض السامي .

هذه هي حقيقة ما جرى في جلسة ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٣ وهي الحقيقة التي سجلت في محضر الجلسة المذكورة .

وتقول سعادتك في كتابك : ان جميل مردم بك بعد ان مد يده بالمعاهدة الى احد السكرتيريين البرلمانيين سحبها ووضعها في جيبه ، وهكذا لا تكون قدمت الى قلم المجلس .

انني لا استطيع ان ابين لك السبب ، الذي حدا بجميل مردم بك الى استرجاع هذه الوثيقة ، ولربما كان بسبب الضجة التي احدثها تلاوة قرار فخامة المفوض السامي في وقت لم يكن مناسباً . ومن المؤكد انه ليس من الصعب اخذ هذه الوثيقة ، عند افتتاح المجلس وضمها الى اوراق البرلمان ، وليس هذا بالأمر المهم ، ولتسمح لي سعادتك ان اذكرك بانك نفسك فعلت مثل ذلك .

وشئت ان تدون ايضاحات ، نُفتَ بها عند فخامة المفوض السامي بحضور لافاستر وحضور سعادتك ، وفي الحقيقة انني لا استطيع ان افهم كيف اتخذت منها هذه الحجـــج ، التي عليها تبني كل هذه الاستنتاجات الخطيرة المدونة في ختام كتابك .

ان مكتب المجلس لم ير من واجبه ايقاف المناقشة في المعاهدة لانه :

اولاً ــ كان من واجب سعادتك وانت تحمل قرار فخامة العميد ومكلف بتلاوته ان تتلوه ولم تفعل .

ثانياً ــ لم يكن على الحكومة ان تدخل في المناقشة وان تسمح لأحد اعضائها ان يمتدح معاهدتها ويطلب درسها .

بناءً عليه اكون لك مديوناً جداً اذا لم تعن كثيراً بالدفاع عن القواعد الدستورية والتقاليد البرلمانية ، فسعادتك تعرف جيداً من يتجاوزون عليها ومن لا يحترمونها .

اما القسم الثاني من التصريحات التي عزوتها اليَّ ، والتي تتعلق بان جميل مردم بك لم يكن انهى تلاوة المضبطة عندما بدأت تلاوة القرار ، فقد قلت واعيد القول انه لم يكن باقياً سوى سطر أو بعض السطر ، عندما وقفت وبدأت بتلاوة قرار فخامة المفوض السامي ، الذي كان يجب ان يتلى قبل دخول وزير المالية في المناقشة .

واخيراً ان جميل مردم بك لم يقرأ توقيع النواب ، لان العادة جرت على ان لا تقرأ التواقيع في الجلسة ، وانما تؤخذ في آخرها للسبب البسيط وهو

اذا وجب كل مرة ان تتلى التواقيع في الوثائق الواردة الى الرئاسة كالتقارير والمشاريع والاستدعاءات والبرقيات الى آخره فلا يبقى وقت للعمل .

هذه ايضاحات قد اردت ان تعلق عليها اهمية كبرى ، وما هي في الحقيقة سوى مسائل بسيطة لا يمكن استخدامها اساساً لنتائج خطيرة ، كالتي اردت استنتاجها في سبيل تبرير الخطر .

ولا اخفي عليك يا حضرة المندوب دهشتي من كتابك ، وعجبي من التحفظات التي بينتها في آخر هذا الكتاب ، فاسمح لي على كل حال ان اختصر لك جوابي بما يلي :

١ ـ ان جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني كانت هادئة جداً ، وساكنة جداً ، ولا يمكن ان تكون جلسة برلمانية في العالم تبحث فيها مقدرات الامة اكثر هدوءاً .

٢ ـ ان الرئاسة قامت بواجبها وطبقت النظام الداخلي واحترمت القواعد الدستورية ، ولم يطلب منها ولا يمكن ان يطلب منها اكثر من ذلك .

٣ ـ ان الحكومة التي ابلغتها تعليماتك برفض كل مناقشة في المعاهدة ، ارتكبت خطأ بسماحها لأحد اعضائها بالدخول باسمها في المناقشة .

٤ ـ ان سعادتك لم تحسن اختيار الوقت المناسب لتتلو قرار فخامة العميد السامي وهو ما عرّض موقف سعادتك الى هذه النتائج .

٥ ـ ان التحفظات التي اردت ابداءها على محضر الجلسة لا يمكنها ان تقلل من قيمته المشروعة التي تبقى برهاناً قاطعاً لبيان الحقيقة ، ولتبقى اساساً لتقرير الموقف .

٦ ـ ان ادهش عبارة لاحظتها في كتابك هي عبارة التحفظ الاخير وفيها تعلن عدم الثقة بامثال هذه المحاضر ، حتى ولو صدق عليها المجلس في جلسته القادمة مما يجعلنا نفهم انك تريد ابطال اعمال المجلس قبل ان يلتئم ويعلن رأيه .

وتفضل يا حضرة المندوب بقبول فائق اعتباري .

٢٥ – ماذا يعني كتاب « فيير » وجواب رئيس المجلس على كتابه :

ان المسيو دي مارتل اقدم على هذه الخطة ، لان اعوانه والحكومة المحلية واوامر وزارة الخارجية ، اقنعته بان الجو اصبح صالحاً لعرض المعاهدة التي لا بد من عرضها وتصديقها ، بعدما اعلن المسيو بونسو في لجنة الانتدابات ، ان فرنسا ستنهي انتدابها في سوريا ، وانها ستعقد معاهدة لتحديد واجبات الطرفين ، وان مشروع المعاهدة سيعرضه على عصبة الامم في اقرب وقت ، ولهذا لا بد من انفاذ هذا الامر وان كلفهم فوق الطاقة .

ونظراً لكثرة تردد بونسو ومجيء وزارة « الجبهة الشعبية » التي كانت تهدف الى تحسين سياستها الخارجية في سوريا ومراكش والجزائر ، اوفد مارتل وامر بما امر ، فنفذ الخطة بهذه السرعة المفاجئة ، وكان عليه ان يتروى ويدرس الموقف ، ويقدر قوة الوطنيين ، ويفهم روحية الشعب ، ويعلم مطاليبه ، ويطلع على اسباب استقالة الوزيرين ، ويدرك مدى التطور السياسي والاجتماعي الذي بلغته سوريا ، ويسأل عن الامور التي جرت في ايام اسلافه وكيف عالجوها ، وهل اوجدت السنون التي مرت على فرنسا في سوريا الثقة المتبادلة ، وثبتت كيان البلاد على اسس مرضية .

وهل للشعب شكايات لا تزال تردد على الافواه ، من الحكومة المحلية وموظفيها ، ومن الانتداب وممثليه ، ومن كثرة الضرائب ، وفقر العمال وتعطيل التجارة ؟.

وهل استطاع الفرنسيون ان يختاروا لحكم البلاد رجالاً مخلصين لامتهم ، اصحاب كفاءة ونزاهة ؟

وهل كانت ادارة البلاد تقوم على اسس ديموقراطية وحكم صالح تسوده اللامركزية ، والثقة والنظام والعدالة ؟

وهل كان الجو الذي هيأته الحكومة والسلطة جواً هادئاً ، أم مملوءً بالعداء والثورات ؟

لا شك كان عليه ان يدرس تلك الامور جميعها ويطلع عليها بذاته لا من تقارير الجواسيس ودوائر الاستخبارات ، ولا من اضبارات المندوبين وآراء الضباط العسكريين والمستشارين ، ولا من اقوال الحكومة المحلية ، ووزير المالية . لان هؤلاء كانوا مضللين ، وألسنة الخلق اقلام الحق . فكان عليه ان يسمع الى الناس وان يخالط الطبقات ، وان لا يزدري ما يقال !!!

اجل ، لم يفعل هذا ، ولكنه كما قلت رأى امامه خطة مرسومة ، ووجد امامه اعواناً ينفذونها ، فأسرع وباء بالخيبة .

اما ان يقول المسيو « فيبر » ان المعاهدة لم تطبع ، وان قرار العميد بتأجيل المجلس بلغ صباحاً ، وان المناقشة الضرورية لم تجر في المجلس ، وان المعاهدة لم ترسل الى اللجنة ، فهذه ادعاءات لا مبرر لها ، ولا تجيز للعميد ان يهدد بكتابه الذي ارسله الى المجلس ، وفيه يعطل الدورة الحالية ، ويعلن في خطاب القاه بعده ، ان عمله السياسي في سوريا انتهى ، وانه سينفذ القسم الثاني من برنامجه . فالحقيقة ، ما ذكرة كتاب رئيس المجلس النيابي وكان الخطأ في تسرع العميد ، وعدم اخلاص المندوب المسيو « فيبر » .

ولو ان المعاهدة بنصوصها ومحتوياتها وشروطها ، كانت كمعاهدة العراق الاخيرة ، ولو ان السلطة الفرنسية قنعت بوحدة البلاد السورية ، واعلنت وحدتها كما يجب ، لهان قبول المعاهدة في تلك الايام .

ولكن المعاهدة ، ليست كما كان السوريون يأملون . والمفوض السامي ظن السوريين لا يدركون النقص ولا يأبهون للوحدة ، ولا يهتمون بالسيادة والحرية ، فوقع بالخطأ والجهل .

وبعدما علمنا ذلك ، فلنبسط المعاهدة كما هي ، ولنبين معاهدة العراق كما هي ، ولنذكر الفوارق بينهما ، وعندئذٍ يدرك المنصف ما الذي حدا بنا الى رد معاهدة « دي مارتل » ويعترف باننا كنا على حق ، ولسنا من الذين يؤخذون على غرة .

٢٦ - بلاغ المفوض السامي يوم نشر المعاهدة في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

نشرت السلطة البيان الآتي قبل يوم الثلاثاء وذلك ايضاحاً للمعاهدة :

« وقعت معاهدة الصداقة الفرنسية السورية في دمشق في الـ ١٦ من هذا الشهر من قبل فخامة الكونت دي مارتل سفير فرنسا المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، ودولة حقي بك العظم رئيس مجلس الوزراء ، المؤهل لذلك بقرار من مجلس الوزراء المنعقد تحت رئاسة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .

وبمناسبة هذا التوقيع فقد تبادل كل من المفوض السامي ورئيس الجمهورية السورية رسائل ، منها ما يتعلق بتمديد نظام حكومتي اللاذقية وجبل الدروز ، ومنها ما يتعلق بربط المرجع الاعلى للقضاء « محكمة التمييز » ، والدوائر الوقفية ، في هاتين الحكومتين بالحكومة السورية . وقد ابلغت هذه الوثائق للصحف ، ولقاء التصريحات والحملات الموجهة على المعاهدة قبل ان يذاع امر توقيعها ، أو يعرف نصها ، رؤي من اللازم نشر هذه الوثائق ، لا ليتسنى لنواب الامة فقط ، بل للشعب السوري قاطبة ، ان يرى رأيه في قيمة ومدى الوثائق المحالة الى البرلمان السوري .

كان توقيع المعاهدة الفرنسية السورية ، خاتمة سياسة الحكومة الفرنسية ، كما اعلنها المسيو ده جوفنل سنة ١٩٢٦ ، ونتيجة مفاوضة شرع بها المفوض السامي السابق في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ مع رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء الذين كانوا حينئذ في الحكم . ولا يخلو من الفائدة ، ان يذكر بان هذه السياسة قد اتبعت منذ ١٩١٩ وكان بوسعها ولا ريب ان تؤمن تطوراً اسرع لو لم يحل دون تقدمها حوادث معروفة .

ان هذه المعاهدة التي تكفل في مدة وجيزة تحقيق امور جوهرية تتفق والاماني القومية السورية ، بأوسع مدي تستطيعه فرنسا وتدع السبيل مفتوحاً للتطورات المقبلة ، في جميع النقاط التي يعد الذهاب الى البت فيها حالاً ، سابقاً لاوانه .

لقد تأخر وضع هـــذه المعاهدة لعدم وجود مفاوض سوري ذي صفة دستورية ، كان قد شرع فيه منذ سنة مع حكومة ائتـــلافية ، وتوقف ذلك بسبب استقالة بعض اعضاء هذه الحكومة في اثناء المفاوضات ، وقبل ان يبت فيه سلباً كان أو ايجاباً ، ثم استؤنف الامر على الاسس السابقـة نفسها ، وثم عقدت المعاهدة مع الحكومة الحاضرة المنبثقة عن الاكثرية البرلمانية ، والمؤهلة لذلك بالثقة التي احرزتها من المجلس .

لذلك فان المجلس النيابي ، مدعو اليوم ليقول كلمتـه في الصكوك المعروضة عليه مجرداً عن كل نزعة حزبية . ولا ريب في انه غني عن البيان ، ما للجلسات المقبلة من الاهمية الحاسمة ، ذلك لان تصويت المجلس سيقيم لمثـــل الجمهورية الفرنسية ، ومن ثم للحكومة الفرنسية وجامعة الامم ، البرهان القاطع على امكان أو عـدم امـكان ، تأمين تطور سوريا نحو الاستقـلال ، الذي تصبو اليه بطريق التعاقد .

ومتى قام هذا البرهان ، ومهما كان اتجاهه ، تكون الوضعيـة السياسية قد بقيت على شكل مستمر ، سواء حددت العلائق بين فرنسا وسوريا لمدة ٢٥ سنة أو اثبتت التجربة الواضحة لرفض المعاهدة من قبل المجلس ، على نحو الازمة التي حصلت في ٣٠ نيسان الماضي ، ان سوريا ليست بأهل تماماً لتثبيت وضعها الدولي بطريق المعاهدة .

٢٧ — المعاهدة العراقية

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق .

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وادامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد ، في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخر سنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية مدة كل منها اربع سنوات ، هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق جمعية الامم .

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية قد اعلمت الحكومة العراقية ، بلا قيد ولا شرط ، في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ، انها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة بعد الالف ، واعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ان هذه هي نيتها .

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يتعلق بالعراق ، ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية ، يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما ملكين مستقلين ، ينبغي تحديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية ، على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام ، تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الامم وقد عينا عنها مندوبين مفوضين وهما :

عن جلالة ملك العراق :

نوري باشا السعيد
رئيس الوزارة ووزير الخارجية

حامل وسام النهضة والاستقلال من الصنف الثاني سي. ام. جي. دي .اس . أو .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

عن بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية :

اللفتننت كولونل السر فرنسيس هنري همفربزجي
سي. ف. او. كي. سي. ام. جي. كي. بي. اي. سي. آي. اي .
المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة ، قد اتفقا على ما يلي :

لأجل بيان الفوارق والاختلافات بين المعاهدة العراقية والمعاهدة السورية ننشرهما كلتيهما مع الاشارة الى ما ورد من اوجه التباين :

٢٨ - المعاهدة السورية

بين فرنسا وسوريا

المقدمة

ان حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة السورية ، بالنظر للتقدم الناتج من تطبيق المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ، في سبيل انشاء سوريا كدولة مستقلة .

وبناء على الرغبة التي ابدتها الحكومة الفرنسية امام عصبة الامم في عقد معاهدة مع الحكومة السورية مقدرة التطور الذي تم حتى الآن .

وبناءً على موافقة الحكومتين على تحقيق جميع الشروط المؤدية ، باتباع طرق صريحة لقبول سوريا في جمعية الامم .

فقد اتفقتا توصلاً الى هذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف ، تبنى على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال ، لتحديد العلاقات التي تبقى بين

الدولتين بعد انتهاء الانتداب ، ويعين في الاتفاقات الملحقة بها ، والتي توضع موضع التنفيذ في ذات التاريخ ، الذي تنفذ فيه المعاهدة ، شروط وكيفية تطبيق بعض بنودها .

وللوصول الى هذه الغاية بصورة اكثر ملائمة ، فقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ايضاً ، على ان يحددا بجلاء برنامج تطور المؤسسات الحاضرة في جميع النواحي التي يكون واجباً فيها تعاون الحكومتين ، تعاوناً حقيقياً صادقاً لتحقيق الشروط التي وضعتها جمعية الامم في الناحيتين الداخلية والدولية ، وفاقاً للمبادىء العامة التي فرضتها تلك الجامعة ليسوغ انهاء نظام الانتداب . (١)

ولهذه الغاية ، فقد افرغ الطرفان الساميان المتعاقدان اتفاقهما في ثلاثة صكوك ، هي :

اولاً ـ معاهدة صداقة وتحالف .

ثانياً ـ بروتوكول « آ » .

بشأن الاتفاقات الملحقة بالمعاهدة والتي توضع موضع التنفيذ ، في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سوريا في جامعة الامم .

ثالثاً ـ بروتوكول « ب » .

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في غضون المدة اللازمة ، لتطور المؤسسات الحاضرة بطريق التعاقد وضمن نطاق القانون الاساسي ، بناءً على انتقال المسئوليات الى الحكومة السورية تدريجياً .

لهذه الغاية ، فقد انتدب كل من فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وفخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما :

عن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية ، الكونت دي مارتل سفير فرنسا المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة كومندور الخ ...

---

(١) ملاحظة : لا فرق بين المقدمتين من حيث الجوهر .

وعن فخامة رئيس الجمهورية السورية حقي بك العظم رئيس مجلس الوزراء الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة قيماندور الخ ...

وهما بعد ان تبادلا اوراق اعتمادهما ووجداها موافقة الاصول ، عقد ما يلي :

نصوص المعاهدة العراقية :

المادة الاولى ـ يسود سلم وصداقة دائمان بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة ، وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة ، في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان لا يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية ـ يمثل كلاً من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي « ديبلوماتيكي » يعتمد وفقاً للاصول المرعية .

نصوص المعاهدة السورية

المادة الاولى ـ يقوم بين فرنسا وسوريا سلم وصداقة دائمان .

انشىء تحالف بين الدولتين المستقلتين ذات السيادة تثبيتاً لصداقتهما والروابط التي تربطهما دفاعاً عن السلم ومحافظة على مصالحهما المشتركة .

المادة الثانية ـ اتفقت الحكومتان على ان تتشاورا تماماً وبدون قيد في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس بمصالحهما المشتركة ، كما انهما تعهدتا بان تتخذا إزاء الدول الاجنبية موقفاً يلائم تحالفهما ، وان تتجنبا ما من شأنه ان يسيء الى علاقتهما مع الدول الاخرى . تعين كل حكومة منهما لدى الآخرى ممثلاً سياسياً .

تؤمّن الحكومة الفرنسية بواسطة عمالها حماية الرعايا السوريين ومصالحهم في كل مكان .

لا تكون الحكومة السورية ممثلة فيه مباشرة وفاقاً للتعامل الدولي المرعي بهذا الشأن :

المادة الثالثة ـ سيتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة ، ليمكن منذ يوم انتهاء الانتداب ان تنقل الى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي ابرمتها الحكومة الفرنسية باسم سوريا أو المتعلقة بها .

تساعد الحكومة الفرنسية الحكومة السورية كل المساعدة ، لتسهل لها تعديل الاتفاقات والتعهدات الدولية التي قد تستمر لغاية هذا التاريخ والتي قد لا تكون موافقة الوضع الدولي الجديد في سوريا .

يستفيد الرعايا الفرنسيون وذوو التبعة الفرنسية حكماً من الحقوق التي قد تمنح عند حصول التعديل المذكور الى رعايا وذوي التبعة الاجنبية .

ملاحظة : ان هاتين المادتين : الاولى والثانية من المعاهدتين وان اختلفتا لفظاً فقد اتفقتا معنى ومبنى .

واما المادة الثالثة في المعاهدة السورية ، فهي خاصة بدورة الانتقال وليس لها نظير في معاهدة العراق .

نصوص المعاهدة العراقية :

المادة الثالثة ـ اذا ادى اي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة ، يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحّد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم ووفقاً لأي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة ـ اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر ، فوراً الى معونته ، بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق احكام المادة التاسعة ادناه .

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

المادة الخامسة ـ من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق وايضاً ـ بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه ـ مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصر في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة في جميع الاحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن اجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة الرابعة اعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بان يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها ، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

نصوص المعاهدة السورية :

المادة الرابعة ـ اذا نشب بين سوريا ودولة اخرى خلاف ادى الى وضع من شأنه خطر قطع العلائق مع هذه الدولة ، فان الحكومتين تتشاوران لحسم هذا الخلاف بالطرق السلمية ، وفقاً لاحكام ميثاق جامعة الامم ، أو لأي اتفاق دولي آخر يمكن تطبيقه في مثل تلك الحالة .

واذا وجدت الحكومتان رغم جهودهما المشتركة انهما مهددتان بخلاف مسلح فانهما تتشاوران حالاً بشأن التدابير اللازمة للدفاع .

المادة الخامسة : ان مسؤولية المحافظة على النظام والدفاع عن سوريا تقع على الحكومة السورية ، على انه في سبيل تسهيل انفاذ الواجبات التي تترتب عليها بمقتضى احكام هذه المعاهدة ، فان الحكومة الفرنسية تقبل بان تؤازر الحكومة السورية عسكرياً مدة هذه المعاهدة وفاقاً لمضمون الاتفاقية الملحقة .

من المقرر ان بقاء القوى العسكرية الفرنسية الجوية أو البحرية لا يعتبر احتلالاً ولا يمس بحق السيادة لسوريا .

تظل هذه القوى والمؤسسات المربوطة بها ، خاضعة لنظام خارج اراضي الدولة ، وتبقى ممتعة بالحصانة والميزات التي تكون لها عند وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

ستساعد الحكومة الفرنسية على التنظيم والتعليم والتسليح ، وتجهيز القوى العسكرية السورية وقوى الدرك وفاقاً لمضمون الاتفاق الملحق ، وستضع تحت تصرف الحكومة السورية البعثات والضباط الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيداً لذلك وفقاً للاتفاقية الملحقة بهذا الشأن .

ملاحظات : الفقرة الاولى من المادة « ٤ » مشابهة للمادة « ٣ » من المعاهدة العراقية الا في كلمة « توحدان » الموجودة فيها ، ويقابلها تتشاوران في المعاهدة السورية .

وفي المادة الخامسة تؤازر ، وفي العراقية تبادر فوراً الى توحيد المساعي .

وهنا الفرق واضح يجعل المعاهدة العراقية ثنائية . وفي المعاهدة السورية يجعل المؤازرة مبهمة لا تضمن الدفاع فوراً ، وتبقي الجيوش الفرنسية من بحرية وجوية وبرية .

تابع نصوص المعاهدة العراقية :

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في ان يقيم قوات في الاراضي العراقية في الاماكن الآنفة الذكر ، وفقاً لاحكام ملحق هذه المعاهدة ، على ان يكون مفهوماً ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب أو خطر حرب محدق ، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانىء والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة السادسة ـ يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة السابعة ـ تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة احدى واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الاخرة لسنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها التي تسمى ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ، ويعتبر النص الاخير النص المعوّل عليه .

تابع نصوص المعاهدة السورية :

المادة السادسة ـ تضع الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة السورية

المستشارين الفنيين والقضاة والموظفين ، الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيداً لاعمال بعض المصالح العامة وفاقاً لمحتويات وتحديدات الاتفاق الملحق .

المادة السابعة ـ تتعهد الحكومة السورية المحتفظة على ضمانات الحق العام الدائمة المنصوص عليها في دستور دولة سوريا لصالح الافراد والجماعات ، ان تعطي هذه الضمانات كامل مفعولها . وتتعهد فيما يتعلق بحقوق الاقليات الجنسية والمذهبية وباحوالها الشخصية ، ان تؤمن معاملة تتفق مع المبادىء العامة ، التي قبلت بها جامعة الامم فيما يختص بهذه الشؤون .

المادة الثامنة ـ الطرفان الساميان المتعاقدان ، يتفقان كل منهما فيما يخصه ، على انهما يريان من المناسب ، بقاء حالة الاشتراك القائمة في المصالح الاقتصادية في جميع الاراضي الوارد ذكرها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .

المادة التاسعة ـ عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة .

سيكون للاتفاقيات والعقود التي ستطبق نفس المدة المحددة المعاهدة ما لم ينص في متنها على مدة اقصر ، أو ان يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تمديدها مراعاة لاوضاع جديدة .

يمكن بعد مرور عشرين عاماً على تنفيذ هذه المعاهدة ان تفتح مفاوضات لتجديدها أو تعديلها اذا طلبت ذلك احدى الحكومتين .

١ ـ ملاحظة : المادة السابعة لا وجود لها في معاهدة العراق وقد وضعت هنا وفقاً لشروط عصبة الامم .

٢ ـ ملاحظة : لا وجود للمادة الثامنة في معاهدة العراق ، وهي تبقي فرنسا طرفاً ثالثاً بين الدولتين .

تابع نصوص المعاهدة العراقية :

المادة الثامنة ـ يعتبر الفريقان الساميان المتعاقدان بانه عند الشروع في تنفيذ

هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق، وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية، وبانه اذا بقي شيء من هذه المسؤليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده.

ومن المعترف به ايضاً ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق، وفقاً لأي وثيقة دولية اخرى ينبغي ان يترتب كذلك على جلالة ملك العراق، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادرا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق.

المادة التاسعة ـ ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة، أو التي تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين عليه، وفقاً لميثاق عصبة الامم، أو معاهدة تحريم الحرب، الموقع عليهـــا في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية.

المادة العاشرة ـ اذا نشأ خلاف ما، يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو بتفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذٍ وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم.

تابع نصوص المعاهدة السورية:

المادة العاشرة ـ ستصدق هذه المعاهدة ويجري تبادل صكوك المصادقة في اقصر وقت ممكن وتبلغ الى عصبة الامم.

توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ في الوقت الذي تنفذ فيه الاتفاقيات والعقود الملحقة بها والمنصوص عليها في البروتوكول «آ» يوم دخول سوريا جامعة الامم.

توضع العقود الملحقة المنصوص عليها في بروتوكول «ب» والمتعلقة بالبرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية موضع التنفيذ فوراً عند الانتهاء من تبادل صكوك المصادقة على المعاهدة.

ملاحظة: المادة العاشرة من المعاهدة السورية قضت بوجود فترة انتقالية مدتها اربع سنوات، وقيدتها تنفيذ الاتفاقيات، والعقود الملحقة بها لكي تستطيع سوريا ان ترشح الى دخول عصبة الامم.

تابع نصوص المعاهدة العراقية:

المادة الحادية عشرة ـ تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم، وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها.

وفي اي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقوما بناء على طلب احدهما بعقد معاهدة جديدة، ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الاحوال، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم.

واقراراً لما تقدم، قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه.

كتب في بغداد في نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية، الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية.

التوقيع: نوري السعيد
التوقيع: ف. هـ. همفربز

تابع نصوص المعاهدة السورية :

المادة الحادية عشرة ـ اعتباراً من دخول سوريا جامعة الامم ، تسقط عن الحكومة الفرنسية التبعات الملقاة عليها بموجب عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .

المادة الثانية عشرة ـ حررت هذه المعاهدة باللغتين الفرنسية والعربية وكلا النصين رسميان والمعول على النص الفرنسي .

اذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ولم يمكن حسمه حسماً نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان يتفقان على ان يُلجأ الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق جامعة الامم .

حرر في دمشق اربع صور في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٣٣

حقي العظم دي مارتل

ملاحظة : ان المعاهدة السورية تنص على ابقاء القوى العسكرية الحالية الفرنسية « الجوية والبرية والبحرية » متمتعة بنظام خارج اراضي الدولة ومكانها وزمانها غير محدود ، وهذا له مساس بالسيادة ، وخلق دولة عسكرية ضمن دولة اجنبية .

ثم ان مساعدة الحكومة الفرنسية على التنظيم والتعليم والتسليح ، وتجهيز القوى العسكرية وقوى الدرك السورية غير محدودة الكيفية ولا معروفة ، بخلاف معاهدة العراق فانها محدودة « عند الطلب » على شرط توحيد التدريب والاساليب في الجيش العراقي ، ثم تعليم الضباط وقبولهم في مدارس انكلترا .

ملحق للمعاهدة العراقية :

١ ــ يبين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لاحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الامر .

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدة خمس سنوات ، بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات ، وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي .

ولصاحب الجلالة البريطانية ايضاً ان يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الاعظم خمس سنوات ، تبتديء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وبعد ذلك ، لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الاماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة .

ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق ، مدة هذا التحالف ، صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية ، لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الاماكن .

٢ — بشرط مراعاة أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل ، تظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الاميرية « وفي ذلك الاعفاء من الضرائب » التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الاولى اعلاه وتشمل ايضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً باحكام هذه المعاهدة وملحقها أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين وايضا يواصل العمل باحكام اي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٣ - يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لنقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق وتدريبها واعالتها وعلى منحها

عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٤ -- يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناءً على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشمله قوات جلالته البريطانية وفقاً لاحكام هذه المعاهدة ، وان يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر .

٥ -- يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :

١ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية ، في المملكة المتحدة .

٢ - تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطيارات من احسن طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

٣ - تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

٦ - لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بانه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد ايضاً بأن اي اشخاص من قواته من الذين قد يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالته البريطانية ، بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى اي قطر آخر كان .

ويتعهد ايضاً بأن التجهيزات الاساسية لقوات جلالته واسلحتها لا تختلف في نوعها عن اسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

٧ — يوافق جلالة ملك العراق على ان يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك ، بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق .

وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذناً عاماً في زيارة شط العرب ، بشرط اعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانيء العراقية .

ن . س

ف . هـ . هـ

ملاحظتان : ١ ـ ان المعاهدة العراقية اوجبت على انكلترا الدفاع عن العراق ، واوجبت على العراق بمعاونة انكلترا في حالة حرب محدقة ، ولكن ضمن العراق تقديم ما بوسعه من الاراضي والتسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانيء والمواصلات .

٢ — ان سوريا ليست مجبرة على مساعدة فرنسا في حالة حرب ، وفرنسا لا تجبر على مساعدة سوريا الا باعطاء الرأي لاتخاذ التدابير المقتضية .

المكتوبات :

من المعتمد السامي رئيس الوزارة العراقية .

دار الاعتماد : بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة :

أتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في

هذا اليوم ان في النية ان الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك العراق يكون بدرجة سفير .

التوقيع : ف . هـ. همفربز

من رئيس الوزراء الى المعتمد السامي
ديوان مجلس الوزراء : بغداد
في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠
يا صاحب الفخامة :

جواباً على مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم اتشرف بتبليغكم ان الحكومة العراقية وهي شديدة الرغبة ، في الاعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية اول سفير في العراق ، تنوي منح سفراء جلالته الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول .

وكذلك تنوي الحكومة العراقية ان ممثل جلالة ملك العراق السياسي لدى بلاط سانت جيمس ، سيكون بدرجة وزير مفوض ، طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة .

التوقيع : نوري السعيد

من رئيس الوزراء الى المعتمد السامي
ديوان مجلس الوزراء : بغداد
في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠
يا صاحب الفخامة :

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ، اتشرف بان اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة ـ وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية ، وميناء البصرة ، والمسائل التي يقتضى تسويتها بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها ـ ستكون موضوعاً لاتفاق آخر يعقد باسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء
دار الاعتماد : بغداد
في ٣٠ حزيران ١٩٣٠
يا صاحب الفخامة :

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم اتشرف بان اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة ، وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديد العراقية وميناء البصرة والمسائل التي يقتضى تسويتها بنسبة تنفيذ المعاهدة وملحقها ، ستكون موضوعاً لاتفاق آخر يعقد باسرع ما يستطاع ، وسيعتبر ذلك الاتفاق ، جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : ف. هـ . همفربز

ملاحظة : ان هذه المكاتبات هي بمقام الاتفاقيات او الشروح لما يتعلق بمواد المعاهدة .

من رئيس الوزراء الى المعتمد السامي
ديوان مجلس الوزراء : بغداد
في ٣٠ حزيران ١٩٣٠
يا صاحب الفخامة :

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها هذا اليوم ، اتشرف باعلام فخامتكم بانه نظراً الى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلادينا فان الحكومة العراقية تستخدم اعتيادياً الرعايا البريطانيين عند حاجتها الى خدمات موظفين اجانب .

وينتقي اولئك الموظفين بعد المشاورة بين حكومتينا ، ومن المفهوم ان هذا لا يخل بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين اجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون ، واتشرف باعلام فخامتكم ايضاً بانه ليس في المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ما يمس صحة العقود المعقودة والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين .

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء
دار الاعتماد : بغداد
في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠
يا صاحب الفخامة :

اتشرف بان اشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم بتاريخ اليوم المتعلقة باستخدام الموظفين الاجانب ، وان اؤيد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا اليه .

التوقيع : ف. هـ. همفربز

الاشارة الى التجنيد الاجباري :

من رئيس الوزراء الى المعتمد السامي
ديوان مجلس الوزراء : بغداد
في ٣٠ حزيران ١٩٣٠
يا صاحب الفخامة :

اتشرف باعلام فخامتكم بانه في نية الحكومة العراقية بالنظر الى رغبتها في تحسين كفاءة قواتها البرية والجوية ان تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين عددها قبول دخول المعاهدة في حيز التنفيذ ، والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الآن .

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء
دار الاعتماد : بغداد
في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠
يا صاحب الفخامة :

اتشرف بان اشعر فخامتكم بتسليم مذكرتكم ، المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها الى العراق .

التوقيع : ف. هـ. همفربز

بروتوكول المعاهدة السورية :

بروتوكول «آ»

بشأن الاتفاقيات والعقود التي ستوضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند دخول سورية جامعة الامم .

المادة الاولى ـ الطرفان الساميان المتعاقدان ، متفقان على ان يتفاوضا ويعقدا باسرع وقت :

الاتفاقيات العسكرية المدون مبدؤها في المادة الخامسة من المعاهدة .

الاتفاق المتعلق بالموظفين المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة .

الاتفاق القضائي واتفاقيات الاقامة والاتفاقيات المالية التي من شأنها تنفيذ احكام عهدة لندن المتعلقة بمختلف هذه الشؤون .

المادة الثانية ـ ستبلغ هذه الاتفاقيات كلها التي هي جزء متمم للمعاهدة الى جامعة الامم ، وتكون نافذة منذ يوم دخول سوريا جامعة الامم الا اذا نص على خلاف ذلك .

حقي العظم　　دي مارتل

بروتوكول «ب»

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية لكي يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الاساسي تطور المؤسسات الحالية لاجل نقل التبعات الى الحكومة السورية نقلاً تدريجياً .

المادة الاولى ـ الطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يعطى مفعول باقرب وقت للمباحث الجارية المتعلقة بعقد عدة اتفاقيات بشأن :

١ ـ المسائل العسكرية وتنظيم الجيش الوطني .

٢ ـ المسائل المالية المنوه عنها في عهدة لندن ، المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .

٣ ـ حالة الموظفين الفرنسيين الداخلين في خدمة الدولة .

المادة الثانية ـ تشرك الحكومة الفرنسية الحكومة السورية ، في ادارة الشؤون الخارجية بصورة تدريجية ، وفضلاً عن ذلك فهي تساعد على اجراء التهيئة الدبلوماسية ، لنقل التبعات المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة .

المادة الثالثة ـ لقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على ضرورة وجود دوائر المصالح المشتركة بين الاراضي المنوه عنها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .

ان تمشية هذه الدوائر ستكون موضوع اتفاق خاص يعتبر جزءاً متمماً للمعاهدة ويعقد في اقرب وقت ممكن .

المادة الرابعة ـ تتعهد الحكومة السورية ان تضع بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية القوانين الاساسية والاحكام الاشتراعية التي قد تكون ضرورية لتنفيذ الضمانات المدونة في دستور دولة سوريا الحالي لصالح الافراد والجماعات ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالمساواة امام القانون « المادة ٦ و ٢٦ » وحرية الضمير ، واحترام المصالح الدينية ، والاحوال الشخصية « المادة ١٥ » وحرية الفكر ، « المادة ١٦ » وحرية التعليم « المادة ١٩ و ٢٨ » والقبول في الوظائف العامة « المادة ٢٦ » وتمثيل الاقليات المذهبية « المادة ٣٧ » .

المادة الخامسة ـ تتعهد الحكومة الفرنسية ، بان تساعد على ادخال سوريا جامعة الامم بعد تحقيق البرنامج المحدد في المواد السابقة ، وحالما يسمح بذلك الرقي الحاصل .

يوضع برنامج هذا التطور على اساس انتظار تحقيقه بمدة تقدر تقريباً باربع سنوات .

حرر في دمشق ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢

حقي العظم　　دي مارتل

ملاحظات

١) المادة الثانية ـ لا يوجد لها نظير في العراق ، فالحكومة الانكليزية تركت لحكومة العراق حق التعيين الخارجي والتمثيل السياسي ، في اي محل ارادت دون قيد .

٢) المادة الثالثة ـ وهذه لا توجد ايضاً وقد اشرنا اليها وهي من المواد التي تتنافى مع السيادة والتحرر .

٣) المادة الرابعة ـ وهذه المادة غير موجودة وثقيلة لان الاتفاقيات المذكورة سوف توجد مشاكل للحكومة المستقلة وتفتح باباً للتداخل باسم الطوائف .

٤) المادة الخامسة ـ وهذه غير موجودة ويجب فهم المقصود منها صراحة ، وهي قيد للحكومة ، وقد يكون سبباً لحرمانها من دخول عصبة الامم الا اذا شاءت فرنسا .

مطالب ملحقة بالمعاهدة السورية :

فخامة المفوض السامي :

عطفاً على توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا وسوريا ، وعلى الرسائل التي تبودلت في بيان وجهة نظر حكومة الجمهورية السورية المتفقة مع وجهة نظر حكومة الجمهورية الفرنسية ، فيما يتعلق بالنظام الخاص للواءي اللاذقية وجبل الدروز ، وتمهيداً للتطور الواجب الشروع فيه في هذا السبيل ، اتشرف بعرض ما يلي :

ان الحكومة السورية ترجو ان تتفضلوا بأخذ التدابير اللازمة ، لربط مرجع القضاء الاعلى « محكمة التمييز » والدوائر الوقفية في اللواءين المشار اليهما منذ اليوم بالحكومة السورية .

وتفضلوا يا حضرة المفوض السامي بقبول جزيل الاحترام .

دمشق في السادس عشر من شهر تشرين الثاني عام الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين .

رئيس الجمهورية السورية

محمد علي العابد

فخامة الرئيس :

عطفاً على محادثاتنا الاخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف ، بين فرنسا وسوريا ، وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة ، قد تفضلتم بكتاب بتاريخ اليوم يبين وجهة نظر الحكومة السورية بما يختص بنظام حكومتي اللاذقية وجبل الدروز المستقلتين ادارياً « اوتونوم » .

وبعد تدوين هذه المراسلة اللطيفة ، لي الشرف ان احيطكم علماً ، بان موقف الحكومة الفرنسية تجاه هذه الامور مع اخذ التطورات المقبلة في نظر الاعتبار ، لا يخرج عما جاء في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، ملخص بما يلي :

ان الحكومة الفرنسية مستعدة ان تبحث قبيل تقديم طلب دخول سوريا في جامعة الامم بالتعديلات التي يمكن ان تطرأ على الوضع الحالي للحكومتين المستقلتين اداريا « اوتونوم » وان هذا البحث سيشمل ليس فقط بمعنى نظام هاتين الحكومتين ، بل الشروط التي يمكن بموجبها ايضاً ايفاء ضمان الاستقلال وسيشترك بهذا البحث ممثلون مفوضون عن السكان صاحبي الشأن ، ولا يعمل بنتيجة هذا البحث الا بموافقتهم .

وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق احترامي .

دمشق السادس عشر من شهر تشرين الثاني عام الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين

فخامة الرئيس :

جواباً على كتاب فخامتكم المبين وجهة نظر الحكومة السورية ، فيما يتعلق في طلب ربط مرجع القضاء الاعلى « محكمة التمييز » والدوائر الوقفية في حكومتي اللاذقية وجبل الدروز بالحكومة السورية ، لي الشرف ان اعلمكم باني مستعد لقبول هذا الطلب ، واجابة له فاني اتخذ منذ الآن جميع التدابير اللازمة ليمكن العمل بمقتضاها منذ يوم تصديق المعاهدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

دمشق في السادس عشر من شهر تشرين عام الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثون

المفوض السامي

فخامة المفوض السامي

عطفاً على محادثاتنا الاخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف بين سوريا وفرنسا وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة ، ارى من اللازم بيان وجهة نظر الحكومة السورية فيما يتعلق بالنظام الاداري للواءي « سنجقي » اللاذقية وجبل الدروز المستقلين « اوتونوم » .

تعتبر الحكومة السورية ، ان لواءي اللاذقية وجبل الدروز هما جزء من سوريا .

انما تعترف الحكومة السورية ان الوضع الخاص لهاتين المنطقتين سيستدعي منحهما نظاماً خاصاً .

وانه يجب ان يراعى في هذا النظام اماني سكان هاتين المنطقتين .

وتفضلوا يا حضرة المفوض السامي بقبول فائق احترامي .

دمشق في السادس عشر من شهر تشرين الثاني الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين .

رئيس الجمهورية السورية
محمد علي العابد

ملاحظة : ان هذه المكاتبات الرسمية التي هي شبه اتفاق وتقريب تدريجي للوحدة ، لا تضمن المطلوب من مرامي السوريين ، لانهم يريدون وحدة تامة في القضاء ، والدفاع ، والادارة ، والتمثيل الخارجي ، والاشغال العامة ، والتشريع والثقافة ، لتزول الفوارق بين المقاطعات ، وتستطيع الامة توحيد جهودها لرفع مستوى افرادها ، بصورة تضم الاجزاء المجزأة الى بعضها بعضاً ، وتضمن تقوية الروابط وتهذيب الاخلاق ، وبث روح التساهل ، والتسامح ، والتعاون والتعاضد وفرض الطاعة والنظام ، حتى تصبح سوريا دولة ذات كيان موحد ، واعتبار حقوقي دولي مستقل ، لها سيادتها التي تمكنها من ان تتبوأ مكانتها بين الامم ، ولها نظامها العام وتشريعها الموحد .

٢٩ ـ خلاصة ما في المعاهدة السورية من تباين عن المعاهدة العراقية :

ومن المقابلة والمقارنة التي ابديناها ، يتبين ان المعاهدة السورية تقل عن المعاهدة العراقية في مسائل عديدة وامور جوهرية :

اولاً ـ ان الوحدة الحقيقية لم تذكر اصلاً في المعاهدة السورية .

ثانياً ـ ان المعاونة العسكرية غير محدودة ، والمحلات التي تقيم فيها الجيوش الفرنسية غير معينة ، عدا عن اعتبار بقاء الجيوش الفرنسية كأنها خارج البلاد السورية ، فلا تفتش ولا تراقب ، ولا يعلم ماذا تعد ، وكم عددها ، وما هو عتادها .

ثالثاً ـ ان الانتداب الذي رفضناه ولم نقبله والذي تسلم بيده المصالح المشتركة وانفق من وارداتها ما شاء ، يطلب منا اعطاؤه ما انفقه على جيوشه ، وعلى موظفيه في سوريا مدة بقائه ، وهذا ما لا مثيل له في معاهدة العراق .

رابعاً ـ ان القيود لدخول عصبة الامم موجودة ، ولا بد من دورة انتقال « اربع سنين » .

خامساً ـ ان مسألة الاقليات بقيت عقبة كأداء في سبيل التحرر القومي والاستقلال الحقيقي ، وسجلت في الاتفاقية بأن فرنسا مسؤولة عنها ، ولا بد من بقائها .

سادساً ـ ان المصالح المشتركة بيننا وبين لبنان ، احتفظت فرنسا ببقائها والاشراف عليها ، وهذه لا وجود لها في العراق .

سابعاً ـ اننا مجبرون على اخذ المستشارين والفنيين من الفرنسيين ، ويرى الطرفان خلافاً لمعاهدة العراق التي قالت بالاخذ من الانكليز ترجيحاً على غيرهم اذا طلبت الحكومة العراقية .

هذه اهم الفوارق وهي ذات اهمية وجديرة بالدرس ، كما هي جديرة بان تكون سبباً لفساد المعاهدة من اساسها .

مما لا شك فيه ، ان الفرنسيين عندما وضعوا مشروع المعاهدة ، راعوا مصالحهم اولاً واخيراً ، واتخذوا كل الاحتياطات ، لبقاء سيطرتهم ونفوذهم ومداخلاتهم ، ولم يتركوا للسوريين حقاً أو مجالاً ، لممارسة سيادتهم دون مراجعتهم .

وهذا خلل في التساوي ومفسد لشروط الاستقلال ، وهادم لدوام الكيان ، فكيف يقبل به السوريون بعدما حارب احرارهم ومات رجالهم ، وتحمل شعبهم الضحايا وألم الحرمان ، وألم الاضطهاد طيلة هذه المدة ، املاً ان يتحرروا من قيود الاستعمار ، ويعقدوا معاهدة الند للند ، يكونوا بواسطتها اسياد بلادهم ، واصحاب مقدراتها ؟.

ونحن اذا عذرناهم في وضع بعض الشروط التي تفرضها عصبة الامم ، فلن نعذرهم في ابقاء المصالح المشتركة « الجمارك ، البريد والبرق ، والسكك الحديدية ، والموانىء ، والآثار ، ومراقبة الشركات ، وحماية الاختراعات » ، وغيرها من الامور الاقتصادية والاجتماعية في ايديهم ، وتحت امرتهم يتصرفون بها كما يشاءون ، واقتصاديات البلاد هي عصب الاستقلال .

كيف نقبل منهم ما صرفوه على الانتداب وقد بلغ مليارين فرنكاً ، ونحن نعلم لماذا صرفوه وكيف صرفوه ؟!

كيف ندفع هذه المصاريف ، ونحن لم نوافق على انتدابهم ، ولا طلبنا وفدهم ، ولا خطبنا ودهم ، وما لنا علم بما انفقوه ؟

هل نقر لهم بحق اخذ رأيهم حين تعيين المستشارين والخبيرين الفنيين ، وبحق وضع ميثاق أي « بروتوكول » بموجبه نتحمل نفقاتهم ومداخلاتهم ونجعلهم حكاماً علينا ، ونقول اننا اصبحنا مستقلين ؟

واذا سلمنا بضرورة مدة الانتقال ، وسلمنا ببقاء قليل من الجيش ، ريثما ينشأ الجيش السوري وتتكامل معداته ، فما هي الضرورة الداعية الى بقاء جيش فرنسا بعدته وعديده المدة التي يشاؤها ؟

أليس هذا هو الاحتلال بعينه ؟ أليس هذا تعطيـــل للدفاع والسيادة ؟ أليس هذا تدخل في شؤوننا لاثارة الفـتن متى شاءت فرنسا ان تملي ارادتها علينا ؟ لهذا ، فسوريا معذورة في موقفها ، والوطنيون محقون في رفضهم وتخوفهم وما اجروه ، دليل على ذكائهم وادراكهم وحرصهم على حريتهم واستقـلالهم ، وبرهان على ان الاستعمار مهما قوي وحاول الفرنسيون ان ينتزعوا منا اعـترافاً شرعياً بانتدابهم فلن يصلوا الى غاياتهم بفضل وعينا وعلمنا بما سيكون ، واعتقد ان السوريين لو لم يعدوا العدة ويحكموا الخطة بحمل النواب والشعب على رفض المعاهدة لوضع القيد في اعناقهم عشرين عاماً اخرى .

ولكن الفضل للوطنيين وللشعب النابه ، وللشباب الوطني المتحمس في افساد خطط الفرنسيين ، ورفض معاهدتهم وخذل سياستهم ، ولو قارنا بين ما حدث اليوم ، وبين ما حدث سنة ١٩٢٨ علمنا بأن فرنسا لم تتعظ بالماضي ، ولم تدرك ذهنية السوريـين ، وان مفوضيها مهما حاولوا الوصول الى بقاء الاستعمار فلن ينجحوا .

وكان على وزارة الخارجية الفرنسية ، ان تكون اعقل مما هي ، فتقدم الى سوريا معاهدة تتفق ومبادىء السوريين وتلائم روح العصر الحاضر ، ولو فعلت لكفتنا مؤونة التجارب وزيادة الضحايا .

على اني اقدر الاحوال والصعوبات في تطبيق ما نريد ، ولكن لا عـلاج سواه ، ومن اراد الشفاء فـلا بد ان يرضى ببتر العضو الفاسد ، وذلك خير من آلامه . وهنا لا بد لي من ذكر ما قالته الجرائد الفرنسية عن المعاهدة لاستخلص منها دليلاً اقيمه مرة ثانية على ذهنية الفرنسيين المتحجرة وعلى انها هي هي لا تتحـول ولا تتطور ، ولا تريد ان تفهم ان العرب لن يستعبدوا ، سواء اكانت في سوريا ، أو الجزائر ، أو في تونس ، أو في مراكش ، ولا تريد ان تدرك حاجات الامم ولا تقدم العالم نحو استقلال دوله وتعاونها ، دون اخلال بسيادتها .

٣١ ــ ما قالته الكورنسيبدانس انتر ناسيونال

قالت الجريدة المذكورة ، وهي من جرائد الاستعمار ، تحمل على الاستقلال وعلى قبول فكرة المعاهدة وذلك في سنة ١٩٣١ :

« قامت اخيراً في الصحف الرأسمالية ، ضجة كبيرة حول موضوع تبديل الانتداب في العراق وسوريا ، بمعاهدات تعقد بين الدولتين المنتدبة وبين البلدان الموضوعة تحت الانتداب .

فماذا يقصد من وراء ذلك في حقيقة الامر ؟

لم يكن نظام الانتداب الا اسلوباً جديداً اخترع بعد الحرب العامة ، لاستعمار البلاد العربية المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية ، أي سوريا والعراق وفلسطين وشرق الاردن .

وبفضل هذا النظام ، استطاع الاستعمار البريطاني ان يستولي على ينابيع البترول الغنية في العراق ، كما انه اسس مراكز قوية في البر ، وطريقاً امينة في الجو ضرورية للاتصال بالهند .

وللغاية نفسها ، وضعت فلسطين وشرقي الاردن تحت الانتداب ، فاستعان الانكليز هناك بالصهيونيين ، وهنا بالامير عبد الله للسيطرة على البلاد .

اما الاستعمار الفرنسي ، فانه قد وجد في الانتداب على سوريا قاعدة بحرية وجوية ضرورية للتسلط على البحر المتوسط .

تعتقد الحكومات الاستعمارية بان الانتداب قد وصل اليوم الى غاياته ، فقد انتهى دور الفتح والاستيلاء ، واخذ المستعمرون يفكرون في الاستعانة بسكان البلاد انفسهم ، لاستثمار اتعاب العمال والفلاحين مباشرة ، بشرط ان تحترم سيادة الدولة المنتدبة من جهة ، وان تقسم المنافع بينها وبين صنائعها من جهة اخرى .

وتحت هذه الشروط اصبحت العراق اليوم قادرة على ادارة نفسها بنفسها كما قال العميد الانكليزي هناك ، الذي لم تكن البلاد حتى امس ، تستطيع الاقدام على شيء دون اشارة منه . ويمكن القول بان السياسة الاستعمارية ، تتلخص اليوم في هذه الجملة ، ان مقدرة شعب على ادارة شؤونه بنفسه تتوقف على تقديمه الضمانات الكافية للمستعمرين .

وهكذا فان محاولة الاوساط الرأسمالية الاستشهاد بنظام المعاهدات كمرحلة جديدة في طريق استقلال البلاد الموضوعة تحت الانتداب ، ليست سوى خدعة جديدة كما حدث في باديء الامر عند اختراع الانتداب ، والقصد من هذه المحاولة هو تضليل الشعوب المستضعفة ، وابعادها عن طريق الجهاد في سبيل الاستقلال الحقيقي التام .

والحكومات الاستعمارية لم تضطر لتطبيق نظام الانتداب ، بسبب حراجة الموقف في البلاد الواقعة تحت الانتداب فحسب ، بل بسبب الاحوال الداخلية في هذه الحكومات نفسها ايضاً .

ان الازمة الاقتصادية قد ضعضعت الدول الاستعمارية وكسرت شوكتها ، بينما نرى الثورات تتعاقب وتنتشر في المستعمرات ، ولاجل الوقوف في وجه ذلك ، اخذ المستعمرون يفتشون عن حلفاء لهم من جديد ، وقد وجدوا هؤلاء بين اصحاب الاموال من سكان البلاد .

ان اساس التحالف بين هذين الطرفين واضح للعيان ، يقول المستعمرون : بان لهم في هذه البلاد مصالح معينة ، وانهم يسلمون السلطة الى الذين يحافظون على هذه المصالح ، وانهم يقومون بحماية صنائعهم هؤلاء من قيام الجماهير العاملة التي يستثمرونها كما يريدون بشرط اقتسام الفوائد .

اما اصحاب الاموال من سكان البلاد ، فليس امامهم الا الثورة على الدول المستعمرة أو عقد المعاهدات معها .

وخوفاً من ان تنقلب الثورة الوطنية الى قيام العمال والفلاحين ، فان هؤلاء يفضلون التعاون وتقاسم المنافع مع المستعمرين ، ولذلك فانهم يقدمون بسرور على عقد المعاهدات .

على ان المعاهدة ليست من الامور الهينة ، ومن الصعب ان تنال رضى طبقات اصحاب الاموال جميعهم وهكذا نرى بعض الاحزاب تعارض المعاهدات كما هي الحال اليوم في العراق ، وكذلك المفاوضات بين الحكومة الانكليزية والمؤتمر الهندي ، ثم بين الانكليز والمصريين تثبت هذه الحقيقة .

يجب ان لا تخدعنا هذه المظاهر ، فان المعارضة ليست موجهة الى نظام المعاهدات نفسه بل الى بعض المواد الفرعية .

وما حدث اليوم في العراق يحدث غداً في سوريا ، والاستعمار الفرنسي لا بد ان يقتدي بمثال الانكليز عاجلاً أو آجلاً » .

ان المقال وان كتب سنة ١٩٣١ يدلنا على ما ينويه الرأسماليون المستعمرون في البلاد المنتدب عليها ، وعلى سرد رغبتهم في بقاء الانتداب ، واذا كان ولا بد من انتهائه فما هي المعاهدة التي يجب ان تعقد بين الطرفين لبقاء منافعهم .

٣٢ – تصريح المسيو دلاديه يوم كان رئيس الوزارة في فرنسا سنة ١٩٣٣

وهنا مقال ثان للمسيو « دلاديه » صرح به للجريدة الرسمية الفرنسية يوم كان رئيساً للوزارة ، على اثر بيان المسيو بونسو امام عصبة الامم سنة ١٩٣٣ قال المومأ اليه :

تلقينا من جمعية الامم الانتداب على سوريا ، وقد عهدت به جمعية الامم الينا لانه كما قال الآن مسيو ديفال ارنولد ، لنا حقوق منذ قرون وعلينا واجبات نحو هذا الشعب ولهذا طلبنا الانتداب من جمعية الامم .

وبهذه العاطفة ايضاً قد رضينا بشكل جديد في العلاقات بين الشعوب التي وصلت الى درجة من الرقي والشعوب التي لم تصل ، وانه بفضل ما حدده صك

الانتـــداب تقوم المهمة التي طلبناها ونلناها بان يقيض لهؤلاء الشعوب الرقي تدريجاً نحو حالة يمكن ان نمنح لهم معها الاستقلال السياسي، دون ان يكون ثمة محذور على حياتهم.

فالحكومة الحاضرة عازمة على السير في هذا السبيـل، ولا يمكن تسيير هؤلاء الشعوب الى الحالة التي يمكنهم معها دخول جمعية الامم على خطة التساوي بجميع دول العالم دون الوقوع في محاذير تستحق اللوم.

والهدف الذي لا تحول الحكومة نظرها عنه هو اصعب في سوريا منـه في العراق حيث انتدبت بريطانيا العظمى، فان الدولة البريطانية قد تمكنت منه بسرعة وسهولة اكثر منا، لأن انتدابها على شعوب اكثرها متحد، وعلى بلاد ذات شيء من الوحدة، وضعت لنفسها خلال القرون، نوعاً من الوجدان المشترك.

اما في سوريا فالاختلاف عظيم في الاجناس والديانات، والاختلافات الدينية خطرة دائماً في البلاد الشرقية اكثر منها في سائر البلدان.

اضف الى ذلك الاختلافات الاقتصادية التي كانت حملاً فوق حمل الاختلافات الجنسية والاخلاقية، وهذا ما يفسر ان عمل فرنسا في تلك البلاد اصعب من عمل بريطانيا في بلاد العراق.

اما وقد قلنا ذلك فكيف تبدو الآن القضية السورية؟

تلقى مسيو بونسو في ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ اشارة من الحكومة بان يباشر حالاً في دمشق المفاوضات لعقد معاهدة حلف فرنسي سوري.

ولماذا هذه المعاهدة، ذلك لانه يجب اولاً كما فعلت بريطانيـا في العراق، عقد اتفاق بين البلدين قبل قبول بلاد منتدب عليها في جمعية الامم لتسوية كل المشاكل المالية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من الامور التي تتطلب حـل، المشاكل التي لم يخطر على بال احد عدم حلها.

انني اعلم ان الاعتمادات العسكرية التي نطلبها لسوريا هي ذات شأن، وقد بلغت في هذا العام في مشروع الموازنة ٢٠٥ ملايين، ولكنها تدل على نية الحكومة بالارقام اكثر من الكلام وعلى نقص ٣٤ مليوناً بالنسبة للسنة الماضية وعلى نقص ٦٠ مليوناً من السنة التي قبلها.

فلماذا اذن يجب ان نبقي جنودنا في سوريا ولماذا لا نستطيع ان نستدعيها للرجوع الى فرنسا حيث قد تكون الحاجة اليها اذا لم نقرر زيادة مدة الخدمة العسكرية.

ولماذا لا تستطيع ان تستدعيها حالاً؟ ذلك لاننا اذا استدعينا هذه القوات قبل ان نكون قد سوينا المشاكل التي تكلمت لكم عنها نعرض انفسنا الى رؤية تلك الاقوام يقوم الواحد ضد الآخر، كما جرى بينها مراراً في التاريخ.

ولهذا ومتى جرى ذلك، فان دولة اخرى من الدول التي كانت تريد ان تتقلد هذا الانتداب، قد تكفلها جمعية الامم لتحل محلنا، فنعمل على توطيد النظام، وهذا ما يبدو لي يثير بعض تحفظات في مصلحة الحريات السورية، فان شئتم انتم فتحملوا هذه الاعباء وارسلوا جيوشاً اكثر عدداً ولا تكونوا بخلاء.

فماذا نريد ان نعمل؟ نريد ان ننسحب تدريجياً من الاحتلال العسكري، ونريد ان ننقص الاعتمادات، ونريد ان نقود سوريا بعاطفة الصداقة العميقة الى جمعية الامم.

ولكننا لا نريد بسياسة مجازفة، أو جسارة ان نفسد النتائج التي وصلنا اليها حتى الآن.

هذه هي التعليمات التي اعطيت للمسيو بونسو، والمسيو بونسو باشر حالاً المفاوضات.

وانه لمن واجباتي ان اذكركم ، بانه يجب علينا ان نراعي الوسائل التي أوجبت ذهابنا الى سوريا ، التي ستصبح عضواً في جمعية الامم ، وهي مسائل معينة ، وعدنا بتحقيقها عندما تقلدنا زمام هذا الانتداب .

اننا وعدنا بتحقيق المساواة الاقتصادية ، وتنمية اعمال المساعدة ، وحماية الاقليات ، فهذه الامور جميعها يجب ان تسوى ، حالة وضع المعاهدة السورية ـ الفرنسية وفي هذه المعاهدة نفسها .

وقد تلقى المسيو بونسو تعليمات معينة ، واذا اقتضى الامر ، ولا اخاله يقتضي ، سيرسل له ايضاً تعليمات اخرى بغية الاسراع في المفاوضات .

ولكني اكرر ان هدف السياسة الفرنسية هو واضح محدد شريف ، وهو القيام بكلامنا والقيام بعهودنا نحو جمعية الامم .

ان سوريا ستسترشد ، كما ارشدت العراق ، وهذا ما نرغبه بحرارة ونتمناه من كل قلوبنا ، وقد عزمنا على العمل دون ادنى مهلة .

ولكن يجب قبل ذلك ، كما كان بين العراق وبريطانيا ، ان تعقد تلك المعاهدة التي هي ضرورة للمصلحة السورية والشعوب السورية نفسها ، اذا شئنا الاحتفاظ ببعض الترقي الذي تم لحسن الحظ .

وعلى هذا العزم ، اطلب ثقة زملائي المحترمين ، ويمكنهم ان يكونوا على يقين ، من اننا ، كما قلت سابقاً ، متمسكون بكلامنا الذي قطعناه لجمعية الامم وسوريا .

ان المقال فيه اشارات هامة ، ومرامي عظيمة لما كانت تنويه الوزارة الخارجية لحل المسألة السورية ، وكيف عملت لحلها يوم كان بونسو في فرنسا لاكمال مذاكراته مع الوزارة .

واضافةً لما قلناه سابقاً ، يُبين لنا المقال ، ان الفرنسيين لم يتراجعوا لا قليلاً ولا كثيراً عما طلبوه من فيصل قبل ان يحتلوا دمشق . وكل ما ينوون

منحه في المعاهدة هكذا « اريد فيجب ان تريد » و « نحن هنا لصالح فرنسا ، ورؤوس اموالها ، ومنافع شركاتها » ولذا كان البيان سبباً لسوء الظن مما حدا الكتلة الوطنية الى ان تعقد مؤتمرها في ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ وان تصدر قرارها بان لا مذاكرة قبل التثبت من الوحدة والسيادة .

٣٣ ـ مقال المسيو جان فلوريه عن الانتدابات عامة

ترجمت جريدة القبس المقال الآتي ونشرته في ٢١ أيار سنة ١٩٣٣ ونحن نثبته بتمامه وان كنا وضعنا بعض جمله في مقدمة الكتاب :

يقول فلوريه في مقدمة مقاله : « ان فكرة الانتداب الذي تفتق عنها ذهن ويلسون الرئيس الاميركي ، كانت تتوجه الى تحقيق مصالح اميركية بحتة . اما العدل والحق وما رادفهما من الالفاظ ، فلم يكن الا ستاراً لما اراده ويلسون » .

ويقول المسيو « فلوريه » شارحاً فكرة الانتداب ، والانتداب عنده معناه الاستعمار بكل صراحة : « ان الامم المتمدنة قد انفقت كثيراً من المال ، سواء في العالم القديم أو في العالم الجديد ، وبذلت كثيراً من الدماء والجهود الادبية ، ولكن كل هذه التضحيات ذهبت سدى ، لان رفع العبيد الى مستوى الاحرار مهمة شاقة جداً وتكاد تكون مستحيلة » . (١)

فرنسا تخسر في سوريا :

وهنا يدخل الكاتب الى التفاصيل ، ويصل الى موضوعه ، وهو فرنسا في سوريا فيقول :

« لقد تسلمت فرنسا الانتداب في الشرق ، فتحملت كل الاعباء وقاست من المتاعب ما لا يناله وصف ، اما الارباح فيخطىء من يعتقد انها تعود اليها . كلا ،

---

(١) اسمعوا ايها السوريون ، واسمعوا ايها العرب ، دعوى الفرنسيين ووقاحتهم في اعتبارنا عبيداً وهم احرار .

فان الواجب علينا ان تقتسم هذه الارباح بينها وبين جميع اعضاء جمعية الامم سواء بسواء.

اذن ففرنسا تتحمل الغرم ولا تصيب شيئاً من الغنم. هذا شيء لا يقبل الجدل ـ كذا ـ من الوجهة السياسية. بقي الميدان الاقتصادي... ولكن المادة الحادية عشرة من الصك، تحرم على السلطة المنتدبة ان تعامل احدى الدول الداخلة في جمعية الامم معاملة تخالف قاعدة المساواة، فلا احتكار ولا أي امتياز من الامتيازات تنفرد به الدولة صاحبة «الارشاد» دون غيرها»!

الجنسية الفرنسية:

على ان المسيو «فلوريه» لو وقف عند هذا الحد لهانت المصيبة، ولقلنا مع القائلين «الطامع لا يرضى عن شيء فهو دائماً يطلب المزيد»، ولكنه يقول بعد ذلك، ما لم يتجرأ احد على قوله، اسمع جيداً:

«ان تيارات عظيمة تدفع السوريين واللبنانيين نحو فرنسا، فالسوريون واللبنانيون يريدون ان يتجنسوا بالجنسية الفرنسية ـ كذا! ـ وفرنسا تمانع في ذلك... اجل لقد قبلت حتى اليوم تجنس البعض، ولكن بصورة خاصة واستثنائية، وهي تخاف من تدفق الطلبات عليها، ولا سيما من لبنان، كما حدث من قبل في منطقة «السار»... ولو ان جميع اللبنانيين طلبوا الجنسية الفرنسية، لانقلب الانتداب بصورة «ميكانيكية» ـ كذا! ـ الى اتحاد فجائي... وامثلة هذا الاتحاد كثيرة في تاريخ فرنسا بنوع خاص!

ولكن هنالك موانع. وفي الواقع ان اللبناني الماروني أو السوري المثقف تثقيفاً فرنسياً، الذي حارب في ظل الراية الفرنسية متطوعاً، لا يستطيع ان يصير فرنسياً الا بعد تحقق شرط، وهو ان يتجنس بالجنسية الايطالية أو المصرية أو الارجنتينية، ثم يتمكن بعد اتمام هذه العملية ـ المستحيلة ـ ان يكتسب الجنسية الفرنسية.

هذا شيء غريب صعب الايمان به. ولكنه الحقيقة الواقعة».

زير التخلص من الانتداب :

وبعد ان يتأسف الكاتب المحترم هذا التأسف على عدم استطاعة السوريين التشرف بالجنسية الفرنسية ، يقول :

« اما اليوم فان قناصل فرنسا يساعدون السوريين في الخارج ، وتحامي هي عنهم في الداخل . وهكذا يكون السوريون في حالة يتمتعون فيها بكل ما يتمتع به الفرنسي الحامل الجنسية الفرنسية ، ولكنهم لا يتحملون شيئاً من واجباته ، بل لا يحق لهم المطالبة بتحمل هذه الواجبات .

ويبدو الانتداب في هذا الشكل تعهداً ثقيل الوطأة دون مقابل ، لذلك يريد الفرنسيون ابناء الطبقة المتوسطة ، ان يتخلصوا منه في اقرب وقت مستطاع » .

المعاهدة السورية الفرنسية :

قد يظن القارىء ، ان المسيو « فلوريه » سينتهي من استنتاجاته هذه الى شيء واحد هو الجلاء عن سوريا . كلا ، فهو مخطىء ، والسوريون في زعم الكاتب ، لا يريدون ان تتركهم فرنسا بوجه من الوجوه !

قال المسيو « فلوريه » :

« لقد الحوا على المسيو بونسو في عقد معاهدة مع سوريا ، تكون مماثلة - على قولهم - للمعاهدة المعقودة بين انكلترا والعراق . ولكن لا بد لنا من القول هنا ، ان هذه المعاهدة التي كان المسيو بونسو ينوي عقدها ، ليست كالمعاهدة العراقية ، اعني انها لن تكون حماية مستورة تحتفظ بها السلطة المنتدبة السابقة .

وشرع المفوض السامي الفرنسي بالعمل ، فاضطر الى الاعتراف بان نظام المعاهدة لا يمكن ان يطبق على لبنان ، ولا على اراضي العلويين والدروز ، ولا على سنجق اسكندرون .

ولقد اقنعه درسه الطويل وتجربته الشخصية ، ان الوحدة السورية لا توجد إلا في مخيلة بعض الفرنسيين الضائعين في بحار النظريات ، وبعض اعداء فرنسا من المسلمين ، وليس في الحقيقة احد في سوريا يطالب بهذه الوحدة ، الا اقلية في دمشق تريدها لنفع خاص ـ كذا ـ وما عدا ذلك كل شيء يقسم شعوب الشرق الواقع تحت الانتداب الفرنسي : التقاليد ، والاصل ، والديانات ، وحتى طبيعة الارض ـ كذا ـ بل يمكن ان يتحقق بعض التضامن بين هذه الشعوب ، ونعني به تضامن المصالح المادية ، ولكن بشرط ان تكون ادارتها موكولة الى سواهم » .

كل شيء أو لا شيء :

قال الكاتب في مقدمة مقاله : ان فرنسا لا تربح شيئاً في سوريا لا من الوجهة السياسية ولا من الوجهة الاقتصادية ، ولكنه سرعان ما ناقض نفسه بنفسه وبالارقام ايضاً ، واليك هذه النتيجة التي وصل اليها حيث يقول :

« كل شيء أو لا شيء ، فاما ان نجلو عن الشرق كله ونقطع بصورة نهائية تاريخاً يرجع الى اكثر من عشرة عصور ، ولكن يجب ان نعلم اننا اذا فقدنا الشرق نفقد بالتالي سمعتنا ونفوذنا في افريقيا الشمالية ، والكل يذكر ان مغادرتنا كليكية سنة ١٩٢٢ قد أضرت بنا كثيراً هنالك ، وتولى الثائر عبد الكريم في سنة ١٩٢٥ افهامنا عواقب العمل بقساوة .

ونحن اذا جلونا عن الشرق ، نكون قد اعرضنا عن تعمير بلاد كبيرة ، تساوي ثلث فرنسا وعن الاستفادة منها ، وحتى عن امكان الاستفادة منها ، في المستقبل العاجل والآجل .

ولا بأس من ان نذكر بعض الارقام ، ففي سنة ١٩٢٩ ربحت تجارتنا في سوريا ١٣٨ مليوناً « الوارد الى فرنسا ٢٠٣ ملايين الصادر منها ٦٥ مليوناً » ، وربحت تجارتنا في سنة ١٩٣٠ مبلغ ١٠٨ ملايين « الوارد ١٩٤ مليوناً والصادر ٨٦ مليوناً » .

ان فرنسا في سوريا ، دون ان يكون لها اي امتياز ، قد اصبحت الاولى بين الدول في الواردات ، والثانية في الصادرات ، ولكننا اذا تركنا الشرق ، فقدت فرنسا هذه المكانة ، لأن البضاعة تسير مع صاحبها .

الطريق للشرق الاقصى :

ونحن الى جانب ذلك كله ، اذا تركنا سوريا نكون قد نفضنا يدنا من هذا الطريق المستقيم المباشر الى الشرق الاقصى ، وهو ممثى طرابلس حمص الذي يتحسن يوماً بعد يوم بسرعة عظيمة ، بفضل علم الاقتصاد العصري من سكك حديدية ، وخطوط جوية ، ومواصلات السيارات . وهذا الطريق يقلل شيئاً فشيئاً ، بل يميل الى حذف قيمة قناة السويس التي تركها منذ ٥٠ سنة ، بصورة لا تتفق مع الشرف مواطنو « فرديناند دي ليسبس » .

يجب استعمار سوريا :

ولكن المسيو « فلوريه » لا يريد ذلك ، لا يريد ان تترك دولته فرنسا ، كل هذه « الليستة » من الغنائم والمنافع . واليك خاتمة هذا المقال ، الذي لم نتعود مثل صراحته ووقاحته ، في كل ما كتب عنا ، قال :

« اجل ، اما ان نترك الشرق ، واما ان نبقى فيه ، ويجب البقاء . يجب ان نمكن رايتنا الفرنسية على هذه الاراضي ، والراية الفرنسية تمثل في الشرق منذ زمان بعيد ، السلام والعدل والعمران . يجب ان نكمل المهمة التي يفرضها علينا تاريخنا ، ويجب اخيراً ان نخلق « فرنسا الشرقية » ، يجب ان نخلق هذا الوطن الذي يريد اللبنانيون ، والعلويون ، والدروز ، وحتى السوريون الدخول فيه ، والحياة في ظله .

واذا فعلنا ، كان الرقي الذي نحدثه في البلاد السورية ، كافياً لاسكات منافسينا من جهة ، ولاراحة جمعية الامم من قلق يساورها ، منذ قيام الانتداب من جهة اخرى » .

انتهى — تعريب القبس

٣٤ ما قالته « البتي باريزيان » عن المعاهدة سنة ١٩٣٣

وفي كانون الاول سنة ١٩٣٣ نشرت جريدة « البتي باريزيان » وهي من الجرائد الرأسمالية ، المقال الآتي :

« ان ابرام المعاهدة السورية ، كان سبباً لتفاوت قليل في الرأي بين فرنسا والوطنيين السوريين . فالوطنيون طلاب وحدة سياسية ، ويريدون ضم العلويين والدروز ، وهي اراضٍ تقطنها اقليات من الاسلام ، كانت تتحمل انواع الاضطهاد قبل الانتداب . وها هي الآن ناعمة في بحبوحة من العيش .

وليس لنا الآن ، الا ان نأمل ، بان الوطنيين السوريين سيظهرون بهذه المناسبة نضوجهم السياسي ، وان لا يقفوا حجر عثرة ، في سبيل هذا العقد السياسي الذي يهيء لبلادهم حريتها واستقلالها » .

٣٥ ـ ما قالته جريدة « لار نوفيل » في موضوع المعاهدة قبل عرضها

ومما قالته جريدة « لارنوفيل » في هذا الموضوع ، ان الدولة المنتدبة بمنحها سوريا هذه المعاهدة ، بعدما اهدت اليها الدستور ، قد اتبعت بازاء السوريين ، الخطة التي سارت عليها انكلترا ، وهي خطة المحافظة على مصالحها ، في مصر والعراق بمعاهدات واتفاقات .

ولكن هل سوريا في حالة تستطيع معها ان تحكم نفسها بنفسها ، وان تتمتع باستقلالها الفعلي مع المحافظة على حقوقنا وحقوق الآخرين ، وحماية الاقليات بواسطة المعاهدة .

لقد رأينا اخيراً ان الاضطرابات الدموية التي اثارتها العناصر المتطرفة في دمشق ، قد استنكرتها الاكثرية العظمى من الاهلين . ثم جاء المندوب السامي الى دمشق ، فاتخذ اللهجة الشديدة التي يجب اتخاذها ، ففهمها السكان هناك ، وعاد الامن في الحال الى نصابه .

ومما لا ريب فيه ، ان دسائس بعض المحرضين ، لا تؤدي الى خدمة مصالح السوريين . وهؤلاء المحرضون لم يتمكنوا ، من الحيلولة دون الاتفاق على المعاهدة .

فعلى سوريا الآن ، ان تثبت انها اهل لأن تدير شؤونها ، بالاتفاق التام معنا ، وان توقن بانها لن تجد دولة ، اشد من فرنسا رغبة في رقي الجمهورية السورية الفتاة ، وعظمتها في ظل الاستقلال والحرية .

٣٦ — ما قالته جريدة « الجورنال » عن رأيها في المعاهدة قبل رفضها

وقالت جريدة « الجورنال » : « هذه هي مرحلة جديدة حاسمة في طريق الانتداب الفرنسي على سوريا . ففرنسا حريصة على العهود التي قطعتها على نفسها بعدما حاولت تثقيف الشعب السوري ، واهدت اليه دستوراً سياسياً ، فيه كل اسباب الحياة ، جاءت تمهد لتحرير سوريا ودخولها عصبة الامم بنظام ينقلها من حال الى حال ، وقد فعل الانكليز مثل ذلك في العراق » .

ثم نشرت الجورنال اهم مواد المعاهدة وقالت :

« يظهر انه بالرغم من معارضة الوطنيين ، سيجد السوريون هذه المعاهدة ملائمة لهم . على ان المسألة الصعبة الحل ، هي مسألة الوحدة ، فالمعاهدة ترمي الى تحرر سوريا وحدها . وهـــذا طبيعي ومعقول ، في بلاد تقطنهـا شعوب مختلفة كل الاختلاف من جميع الوجوه . فالسوريون يعترفون بانه ، ليس بينهم وبين اللبنانيين اقل رابطة ، ولكنهم يطالبون ببلاد العلويين ، وجبل الدروز ، وكأنها منهم ولهم .

وهذه المسألة ستحل حين دخول سوريا عصبة الامم ، مع العلم بان مندوبي الدروز والعلويين ، سيشتركون في المفاوضات ، وان حكومتيهم ستبقيان مستقلتين اداريا وماليا .

والمعاهدة تصون حقوق الفرنسيين والسوريين الماليـة ، ولا سيما ما يتعلق منها باستثمار انابيب النفط .

٣٧ — ما قالته جريدة « الطان » قبل رفض المعاهدة

وقالت جريدة « الطان » بعد ان علقت على المعاهدة ، انه بالرغم من العقبات العظيمة التي اعترضت سوريا ، فان السوريين تمكنوا ، من ان يتعلموا الحياة السياسية ويتدربوا عليها . وقد جعلت عصبة الامم النظام النيابي شرطاً اساسياً لكل دولة واقعة تحت الانتداب تسير بالتدريج نحو الاستقلال .

وفرنسا الحريصة على روح الانتداب ، قد نظرت الى هذا التحول بمثل نظر انكلترا اليه في العراق .

ولا ريب ، في ان المعاهدة التي وقعت اخيراً ، والتي يتناقش فيها الآن البرلمان السوري ، ستمكن سوريا من ان تصير دولة مستقلة ، مشتركة في عصبة الامم .

والظاهر ، انه بالرغم من انتقادات الوطنيين ، لن تثار مناقشات طويلة حول مواد المعاهدة ، واما مسألة ضم جبل الدروز ، وبلاد العلويين الى سوريا ، فسينظر اليها حين دخول سوريا في عصبة الامم .

٣٨ — ما قالته جريده « الاكسيون فرنسيز » بعد رفض المعاهدة

وكتب كاتب في « الاكسيون فرنسيز » فقال :

جبل الدروز الواقع في الجنوب الشرقي من سوريا ، منطقة خصبة تروى اكثر من جاراتها ! (كذا) كانت مسرحاً للغزوات العديدة ، ويقطنها شعب جدير بالاهمية . فقد ظهر الدروز في هذه البلاد في القرن الثامن عشر بعد عام ١٨٦٠ وعددهم يبلغ الستين الفاً .

وليس الدروز اسلاماً كما يزعم البعض « ! » بل يعتقدون بمذهب ممزوج من العبرية والمسيحية والاسلامية ، يقرب من المبدإ الفرمسوني ، ويميل الدروز الى الحرب والنهب ، فهم اذكياء اقوياء يحترمون القوة العادلة !!..

ومشروع المعاهدة الذي يسعى المفوض السامي الى الفوز بالتصديق عليه من البرلمان السوري ، لم يعرف بتفاصيله بعد ، وكل ما نعرفه انه سيجعل من سوريا حكومة مستقلة ، ويبقي لبنان والعلويين والاسكندرونة تحت الانتداب ، كما اننا سنبقى في جبل الدروز ، بشروط لا نعلمها !! فاذا تركنا سوريا على الحالة الحاضرة ، ومن جملة ما يطلبون تعيين كل ابناء الجبل المعلمين ، وصرف الموظفين الاجانب .

وهؤلاء هم انفسهم الذين برهنوا في تشرين الاول سنة ١٩٣١ على ارتياحهم للحكم المباشر ، ورغبتهم في ابقاء الحاكم الفرنسي ، وبعبارة اجلى ارادوا الحماية ، فالى اين نصل بعد عشرين شهراً اذا كانت الحال كما هي ؟

الشيء نفسه تراه في جميع الانحاء ، فالدروز يغتنمون الفرصة لانهم يرون موقف فرنسا متزعزعاً في سوريا . ويريدون تركنا قبل ان نتركهم !

ثم ماذا تراهم يفكرون في الاتفاق الفرنسي الانكليزي ، الذي خسروا من جرائه خمسمائة كيلو متر مربع من اخصب المراعي التي يملكها الجبل ، وقد سلخت عنهم وضمت الى شرقي الاردن بلا مقابل ؟ يقول نكون قد قطعنا على جبل الدروز طريق البحر ، فيقع آنئذٍ في حوزة دمشق عاصمة البلد المستقل ، وهنا لا بد من ثورة في سوريا !...

ولكننا لم نصل الى هذا الحد ، اذ ان كل شيء يتغير بسرعة في الشرق . فقد اعلن الدروز من مدة وجيزة ، انهم مرتاحون الى الانتداب ، وها هم اليوم يبدون استياءهم أو يوجسون خيفة من الاحتلال ، ومظاهراتهم الاخيرة ضد بعض الموظفين دليل كاف على ذلك !

وازاء هذه الحركة رأى حاكم الجبل الفرنسي ، ان يجمع المجلس الاستشاري ، للاطلاع على مطالب الاهلين ، ورغم وجود ثمانية فرنسيين ، وعشرة من الوطنيين المعينين من قبله ، سمع الحاكم انتقاداً جارحاً .

وفي العدد ١٦٠ من السنة السادسة عشرة من جريدة « لا سيري » الصادرة يوم الاربعاء في ١٩ الجاري مقال بعنوان :

بمناسبة ابدال المفوض السامي

الصفادع التي تطلب ملكاً

والى القراء ترجمته :

يا لافونتين الطيب ، ايها المفكر العجيب ، اسدنا نصحك !

ماذا تريدون ايها الناس ؟ كواك كواك كواك ... في جميع اللغات وجميع النغمات ، وهذه الصيحات المزعجة من الحلبيين الناعمين ، والبيروتيين المتفرنجين ، واللبنانيين المتأمركين ، والوطنيين المغشوشين الدمشقيين ، والعلويين المتغيرين ، والدروز القاسيين ... استقلال ـ ملك ـ جمهورية ـ بلا انتداب ـ الانتداب الانكليزي ـ الايطالي ـ الاميركي ـ استعمار ـ حكم المقاطعات الفرنسية ـ شكل الحكم السويسري ـ ديكتاتورية ـ حكم نيابي .

وكلهم متفقون على نقطة واحدة « نريد ان نحصل على كل شيء ، ولا يكون علينا شيء » .

هذا جميل يا اسياد .

فجأة يقطع مجرى افكاري عويل طفل ، تحت ضربات الجارة العجوز ، ويوقظ في ذاكرتي النكتة التالية ، التي حكيت لي في استانبول :

ذات يوم ، عشق ابن كبير الوزراء فتاة فقيرة ، واشتد حاله فمرض ، واعتزم ابوه بعد مشورة الطبيب ان يعطيه محبوبته ، والف وفداً عالياً من الوزراء وشيخ الاسلام وارسل لهذه الغاية ، فجاء غرفة والد الفتاة ، وطلب منه بمراسم كلية يد الفتاة عائشة لابن رئيس الوزراء .

فرفض الأب هـذا الطلب ، ورد الوفد خائباً فاشلاً ، فعاد الى رئاسة الوزراء ، وقص ما توقع له ، وسادت الدهشة الجميع .

حينئذٍ تقدم الياور ، وقال : « انا اكفيكم امره ، وآتيكم به برضاه » ، قال هذا ومضى ، وما هو الا ريثما يذهب ويعود ، حتى كانت الفتاة الحسناء على باب الوزير الكبير .

وسأل الوزير ياوره ، كيف فعل فقال : ان هؤلاء السادة اعضاء الوفد بلهجتهم الذهبية ارعبوا الرجل ، الذي لم يعتد مثلها ولكني ، والكرباج بيدي ، قلت له يا ... ان رئيس الوزراء يطلب ابنتك زوجة لابنه ، فهل تجرؤ على الرفض ؟ فقال : معاذ الله ، ان ابنتي خادمة لمولاي الوزير ولحضرتك ... قلت : فلماذا اذن ، رفضت قبل ساعة ؟ قال : لأن اولئك السادة ، لم يكلموني بالمعقول مثلك .

مغزاه ...

★

أسمعت ايها القارىء ، لبنانياً كنت أم سورياً ، ماذا يقول عنك « فسيه » هذا الضيف القليل الحياء ؟ اوعيت ماذا ينصح للمنتدبين هـذا المتواقح ، الذي نضب ماء وجهه ، والقى عنه شعار الأدب والحشمة ؟

أفهمت المغزى الذي يطلبه هذا العلج الذي يأكل زادنا ، ويشرب ماءنا ، وينشق هواءنا . هذا القرد الكريه المنظر والمخبر الذي لا ينفك منذ ان حط رحاله في هذا البلد ، عن اهانة بنيه والاسترسال في تحقيرهم في كل سانحة .

المغزى الذي يريده لك يا ابن بلادي هو السوط او الكرباج اذا شئت !!! هذا هو الدواء ، الذي ينصح للانتداب ان يعالج به قضايا هذه الامة المسكينة ، التي باتت من الاستكانة بحيث يستهتر بها مثل هذا الضيف الصاقع الذقن .

لقد ضقنا به ذرعاً ، وحفيت اقلام كتابنا بمطالبة السلطتين بوضع كامة لهذا البوق المزعج ، حتى خلنا انهما عن سبابه وشتائمه راضون .

والآن ، وقد تمادى في غيه وبتناوقد طفح كيل الصبر وبلغ السيل الربى ، نريد ان نسأل حكومة « الاصلاح » المحترمة :

هل في برنامجك من طرق الاصلاح ووسائله ، ان تطلقي علينا هذا المخلوق السفيه يمعن فينا ، سباً وشتماً وتحقيراً ؟

وهل القائم على رأس الحكومة اليوم ومن يحيط به من اعوان وعمال الا بعض ابناء هذا البلد التاعس ؟ ام انهم من ابناء الصين ، فلا تصيبهم بذاته ولا ينالهم رشاش سفهه ووقاحته ؟

ام ان هذه الحكومة لا ترى من نفسها قوة الا مع ابن البلد المسكين ، وتعجز عن تأديب مثل هذا الفاجر ، الذي لا يرعى لها حرمة ، ولا يتورع عن شتيمة شعبها الذي هي نفسها تهيمن عليه وتدير مقدراته ؟

ان في سكوتها عن هـذا المخلوق ، لدليلا اقل ما يقال فيه ، انه العجز كل العجز !!!

وكلمة اخرى الى فخامة المفوض السامي بالوكالة :

ايمثل هذا البوق الشتام تريدون ان تكتسبوا منا عطفاً ومحبة وترحاباً ؟

ايمثل هذا الداعية الذي لفظتـه مصر ، بعد ان اعملت السوط في قفاه ، تريدون ان تتمثل فرنسا العظيمة بماضيها وحاضرها ؟

وهل تريد المفوضية ان يدعي هذا المخلوق ، انه لسان حالها بجريدته البذيئة يتكلم باسمها ، ويتستر بستارها .

٤٠ — ما قاله اليهودي « جورج ماير » مكاتب « الطان » في مصر في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٣٣

وبعث جورج ماير مكاتب « الطان » في مصر الى جريدته بالمقال الآتي ، تعريبه بتاريخ ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٣٣ :

قال المكاتب :

ان المادة ٢٢ من عهدة الدول اعترفت بان سوريا مستقلة موقتاً . وها قد مضى على وجود سوريا تحت الوصاية الفرنسية ١٣ عاماً ، ما فتئت تطالب خلالها وبوسائل عنيفة بان يقوم مقام الانتداب ، معاهدة ذات طرفين يعترف بها لسوريا بتطورها السياسي وبأهليتها للحكم الذاتي .

وقد وضع المسيو جفنيل بالاتفاق مع الوزير « بريان » نص المعاهدة في عام ١٩٢٦ وحالت الحوادث والاضطرابات ، دون عرضها على الجانب السوري ، خصوصاً وانه لم يكن لسوريا هيئة حكومية مسؤولة رسمياً للتعاقد مع الفرنسيين ، كما ان موقف الوطنيين السوريين كان دوماً عدائياً .

وقد انحصرت سياسة المسيو بونسو طيلة مدة اقامته في الشام ، بانشاء هيئة نظامية ، وحكومة دستورية ، ومجلس نواب ، نال موافقة الشعب ، واصبح لسان حاله يتكلم باسمه وينوب عنه .

وكل يذكر ما قام من الاضطرابات في وقت اجتماع المجلس التأسيسي ، ووضع الدستور ، الذي نص على وضعه صك الانتداب ، وكل يذكر عهد الانتخابات في كانون الاول من عام ١٩٣١ وفي كانون الثاني من عام ١٩٣٢ .

اذن ، لم يكن والحالة هذه في وسع المندوب السامي ، ان يستعجل تحقيق اماني الشعب في الحكم الذاتي ، وان يجتاز بسرعة المرحلة بين الانتداب والمعاهدة ، اما المسؤول عن هذا التأخير ، فهم الوطنيون السوريون اولاً ، وعدم نضج الشعب من الوجهة السياسية ثانياً .

نيات فرنسا نحو سوريا :

ان نيات فرنسا نحو سوريا اصبحت معلومة ، وقد شرحها رجال السياسة الفرنسية في البرلمان الفرنسي وفي جامعة الامم ، كما ان تقارير ميزانية وزارة الخارجية وفت القضية السورية حقها في الشرح ، وافصح هذه التقارير ، ذاك الذي نظمه المسيو باغانون حيث ذكر ضرورة الاقتصاد ، ونفقات الانتداب حاضراً ومستقبلاً .

شروط المعاهدة :

ان المعاهدة كالانتداب ، خالية من فكرة الاستعمار . وهي تقرر مدى المراحل الضرورية لتهيئة الشعب ـ المحروم منذ قرون مزايا الحرية ـ للسير تدريجاً تحت رقابة الانتداب نحو الاستقلال الكامل . ولا يخفى ان الاستقلال الكامل يتطلب شروطاً ، يجب ان تتوفر قبلاً في الشعب المطالب بهذا الاستقلال ، ولا يمكن لدولة اجنبية ـ مهما شاءت العجلة ـ ان تعترف بان هذه الشروط موفورة ، فالمسألة مادية لا امنية في النفس ، والمسألة حقيقة واقعية ، لا مجرد رغبة وقصد . وبعبارة اخرى ، ان المسألة مسألة تأليف جيش لحماية الحدود ، وتوازن ميزانية لمجابهة نفقات الاستقلال . واخيراً ان المسألة مسألة منح المساواة في المعاملة للمناطق المستقلة محلياً وللجماعات الدينية .

المعاهدة كما عرضها دي مارتل :

فهل ان في سوريا هذا الاستعداد وهذه الشروط ؟ ان الذي عرف سوريا يعجز عن هذه النظرية ، ومع هذا فان فرنسا ، اقتداءً بالعراق وحباً بتعجيل التطور السياسي ، وتحقيق اماني الشعب في الاستقلال ، فاوضت السوريين بامر المعاهدة ، ووقعتها كما وقعتها حكومة الشام ، وهي معاهدة تتضمن ١٢ مادة و « بروتوكولين » وتشرح بجلاء ووضوح وحرية تامة القواعد التي ستبنى عليها العلاقات الفرنسية السورية بعد الغاء الانتداب .

والمعاهدة لمدة ٢٥ سنة تبتدىء من تاريخ دخول سوريا جامعة الامم ، وقد نصت على ان فرنسا تشارك سوريا في خلال الاربع السنوات بادارة الشئون السورية الخارجية ، ووضع الانظمة الدستورية الضامنة للاقليات حقوقها .

وهذه المدة القصيرة هي لازمة لسوريا لكي تبرهن خلالها بانها اهل للحكم الذاتي ، وبعد هـذه المدة ، تنتقل من يد المنتدبين الى يد السوريين الواجبات الوطنية والدولية ، كالمحافظة عن الامن ، والدفاع عن الحدود ، عندئذٍ تدخل

سوريا جامعة الامم ، وهذه المدة القصيرة هي على كل حال اصغر من المدة التي قضاها العراق لدخول الجامعة ، فالمعاهدة العراقية الاولى مؤرخة في ١٩٢٢ ، وقبول العراق في جنيف وقع في عام ١٩٣٢ .

لماذا رفضت المعاهدة :

ولكن هذه المعاهدة ـ المحتوية على حرية سوريا ، وعظم مسؤولية فرنسا ، وغير الضامنة كل الضمان لمصالحها في الشرق الادنى ـ ان هذه المعاهدة رفضت من دون مناقشة ، ومن قبل ان تطرح على مجلس النواب ، وقبل ان يدرسها ! وهذه المعاهدة التي لم تذكر في اعمال المجلس اليومية ، رفضها ٤٨ نائباً من اصل « ٧٠ » ! عدا انها احدثت هياجاً في الاسواق ، لم يطفأ الا بالقوة العسكرية .

ومن العجب ان ترفض المعاهدة ، وهي تحمل للاهلين ما تاقت اليه نفوسهم من الدنو لمنهل الاستقلال ، ومن العجب ان ترفضها الاكثرية والفئة الراقية من الشعب . ولا بد من ان يكون سبب ذاك الرفض غلو الوطنيين في الشرق الادنى وعداءهم للتعاون على الاجنبي .

ان مجلس النواب برفضه المعاهدة قبل درسها وطرحها على بساط البحث نظراً الى مسألة الوحدة السورية ، التي هي النقطة الحساسة . وقد كانت الوحدة مبدأ بعض جماعات اقلية ، اما الآن فاصبحت امنية الجميع ، واصبحت شرطاً اولياً للمفاوضات .

ومن سوء الحظ ، ان تحقيق هذه الوحدة ، ليس في يد فرنسا ، لأن صك الانتداب والعدالة يأبيان على فرنسا ، ان ترغم الدروز والعلويين على قبول هـــذه الوحدة . وهؤلاء يطالبون ببقاء النظام الحالي ، وبالانفصال السياسي والاداري عن سوريا ، فعلى السوريين ، أنفسهم لا على فرنسا ، ان يحققوا هذه الوحدة عن طريق اعطاء المثل الحسن عن كفاءتهم واهليتهم السياسية .

ثم يذكر المكاتب ، انه اجتمع بالدروز ، الذين يملكون حق الكلام باسم ٦٠ الف درزي ، فأدرك من اجتماعه بهم صعوبة اختلاطهم بالعناصر السورية ، ويقول : ان الاتراك عجزوا عن اخضاع الدروز ، وان الفوارق بينهم وبين السوريين عديدة ، سواء من حيث الجنس أو العادات ، أو شروط الحياة . اما العلويون ، فهم ايضاً محتفظون باستقلالهم ، وكل محاولة لضمهم لسوريا ، مصيرها الاخفاق ...

ويعيد المكاتب الاستفهام عما اهاب بالسوريين لرفض المعاهدة ، وهم الذين يتوقون اليها ، وبسبب هذا الرفض اخروا اجل الحكم الذاتي .

على ان فرنسا ارادت منحهم الحرية ، التي هي اوسع من الحرية الممنوحة للعراق ـ على رغم العبرة التي جاءت من حوادث الآشوريين ـ فرفضوا هذه المنحة ، فالمسؤولية غير واقعة على فرنسا ، والى ان يظهر السوريون بمظهر الحكم الآخذ بعين الاعتبار ، الواجبات الدولية ، والعارف مصلحته ، لا يسع فرنسا ان تتقدم لسوريا بمعاهدة اخرى .

لذلك يبقى الانتداب هو المعمول به .

٤١ ــ ما نشرته جريدة « الديبا » في ١ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

ونشرت جريدة « الديبا » وهي جريدة رجعية من الطراز الأول ، مقالاً عن المعاهدة ، شرحت فيه الادوار التي مرت على القضية السورية ، من ابدال المسيو بونسو بالمسيو مارتيل ، وقالت : ان المسيو مارتيل ، قد اسرع في حل القضية السورية ، اعتقاداً منه بان هذه القضية ، قد اثرت تأثيراً بليغاً في الحياة الاقتصادية ، وهو قد عرض المعاهدة على الحكومة فوافقت عليها بسرعة ، ثم دعي المجلس « لتعرض عليه هذه المعاهدة » !. ولكن الوطنيين كانوا .. ساهرين يراقبون !

ولم يكد خبر المعاهدة يذاع في المدينة ، حتى قامت المظاهرات والاحتجاجات واضطر المسيو مارتل لتأجيل المجلس ، فهل نستطيع القول بان موقف عام ١٩٢٨ ـ يوم اجل المسيو بونسو المجلس التأسيسي ـ قد عاد ؟!

اننا نعتقد ـ من عدة وجوه ـ ان الموقف في ٢١ تشرين الثاني قد اصبح اسوأ بمرات من موقف عام ١٩٢٨ ، وخاصة وان صبحي بركات واخوانه ، لم يعودوا يحملون للدولة المنتدبة نفس « العواطف » ونفس « المواقف » !

على ان « انقلاب » صبحي بركات والمعتدلين ، لم يكن مستغرباً ، على من كان يتتبع عن كثب سير السياسة السورية . وقد قلنا يوم انتخاب رئاسة المجلس ترى هل يظل صبحي بركات على اخلاصه للسلطة ؟!

ان انقلاب المعتدلين في المستقبل ، سيؤدي الى نتيجة واضحة ، وهي : ان المجلس ، الذى تعتمد السلطة على ثلثيه سيصبح وطنياً باكثريته ، أي « ضد فرنسا » .

وتتحدث الجريدة بعد ذلك عن موقف المجلس من المعاهدة ، وعن « الجو » المكهرب الذي ساد المدينة ، وتقول ان فخامة العميد ـ اضطر ـ على اثر هذا الموقف ان يؤجل المجلس اربعة ايام ، لبينما تهدأ الافكار المضطربة ، وان ينقذ سوريا من نتائج هذا العمل السريع الخطيرة !

على ان تعطيل المجلس لم يهدىء تعطيل الافكار ، بل بالعكس زادها قلقاً وهياجاً ، فاضطر العميد لتأجيل المجلس اربعة شهور ، وسحب المعاهدة .

وقد يكون من الفائدة الآن ، ان نعرف اذا كانت هذه الحالة ستكون نهائية ، فالجانب الفرنسي ، يقول ان المعاهدة لم ترفض ، لأن قرار التعطيل تلي قبل البحث فيها ، وقد قال مسيو مارتل لوفد الغرفة التجارية : « ان عمل السياسي قد انتهى » !

هذا من جهة الجانب الفرنسي ، اما الجانب الوطني ـ الذي يعمل تحت تأثير ديني ! ـ فليس من المنتظر ان يبدل موقفه ، بل سيضم اليه عناصر جديدة من المعتدلين !

إذن ؟!.

ألا يدل هذا على ان الموقف لن يتبدل بسرعة ؟!

على انه مهما يكن من أمر الموقف في الربيع القادم ، فنحن نتمنى ان يكون سحب المعاهدة نهائياً ، لاننا نعتقد كثيراً بفضائلها !.

فقد جرب لبنان نوعاً من النظام الذي يشبه المعاهده ، فعاد عليه باسوأ النتائج ، واضطر للرجوع الى الوراء !

ولهذا فاننا نعتقد ان تطبيق الانتداب بشكل حكيم ، يتيح لفرنسا ان تقوم بمهمتها في الشرق ، اكثر من المعاهدة !

فقد رأينا « المعاهدة العراقية » ورأينا متاعب الانكليز بعد عقدها . كما رأينا ندمهم الشديد على ارتكاب هذه الخطيئة .

٤٢ — وقالت جريدة «لا ناسيون» الفرنسية وقد ترجمت كلمتها « جريدة القبس » في دمشق

وفي الجلسة التي عقدها المجلس النيابي الفرنسي في ٢٤ تشرين الثاني ، سأل المسيو لويس ماران ، نائب نانسي ، وزير الخارجية الفرنسية ، عن الشروط والظروف ، التي وقعت على اساسها المعاهدة السورية الفرنسية ، لتحل محل الانتداب !

وقد اتفق إذ ذاك ، قبل ان يتمكن وزير الخارجية من الاجابة على هذا السؤال ، ان سقطت وزارة سارو ، في ذلك اليوم .

ولهذا فقد نشر النائب لويس ماران ، مقالاً في جريدة « لاناسيون » لسان حال « الاتحاد الجمهوري » الذي يرأسه النائب جاء فيه ما نلخصه لقراء « القبس » عن الفرنسية :

سر لا محل له !!

في ١٦ تشرين ثاني وقعت في دمشق بين المفوض السامي والوزارة السورية معاهدة .. تصور بمقدماتها ونتائجها شكل « سياستنا الحاضرة » وما في هذا الشكل من خطط محزنة !.

فقبل كل شيء ، يجب ان نقول ان « الصمت » الذي احيط به هذا العمل ، يدل دلالة واضحة ، على خوف الكي دروسي من الانتقادات ، اذا عرف البرلمان الفرنسي والرأي العام بهذه المعاهدة !

وقد تعترض الكي دروسي على ذلك ، فتقول : انها كانت تخشى « الحركات المحلية » اذا اذاعت نص المعاهـدة .. انما هل كان من المعقول ، ان ينشر نص المعاهدة في الصحف الانكليزية ، قبل ان ينشر في الصحف الفرنسية ؟!

وقد تقول الكي دروسي ان المعاهدة ليست سوى مشروع ، قبل تصديقها . انما ألم نر منذ عشرة اعوام ، عدة اتفاقات تفرض على المجلس فرضاً ، بحجة ان عدم تصديقها ، يؤدي الى اكبر واخطر المصاعب الدولية ؟!

ان موقف السوريين ، والطوائف المجاورة ، قد يحول دون تنفيذ هـــذا المشروع .. وقد يكون في هذا المشروع ، ثمة ما ينال من حقوقهم ، انما يجب الا ننسى ايضاً ، انه ارتكب « تقصير في واجباتنا كنواب » ، وان هذا كله قد يخلق لنا مسؤولية كبرى . ما دام المجلس لم يستشر في موضوع المعاهدة !.

حقوق فرنسا :

ويقول النائب بعد هذا ، في حديثه عن « حقوق فرنسا » ، ان عقد المعاهدة معناه ترك سيادة فرنسا الادبية في سوريا ، وان فرنسا قد اخـذت الانتداب من عصبة الامم على سوريا ، « لتدافع عن الجهود التي تبذلها الارساليات الدينية في سبيل الحضارة ، وليكون لها فيها طريق للهند الصينية ، ولتراقب مصالحهـا الاقتصادية في الشرق الادنى ، وخاصـة انابيب البترول ، الذي نحتاج اليه لقوانا الجوية ، والبحرية ، ولتوطد النظام ـ بمجرد وجودها ـ وتحول دون قيام المنازعات بين الطوائف المتباغضة ، التي تنتظر ذهابنا « لتنزل ببعضها » !!

فماذا يصنع الله بهذه الحقوق والمصالح والواجبات ، اذا نفذت المعاهدة التى تقوم المفاوضات من اجلها منذ زمن طويل ؟!..

اذا عقدت المعاهدة

ثم يتحدث النائب عن نص المعاهدة فيقول :

« ان نص المعاهدة ينص على استقلال سوريا ، وادخالها في عصبة الامم » ، ويشير الى بعض موادها ويقول : « ومعنى هذا هو ترك الانتداب ، مع التعهد الادبي بتوطيد النظام في هذه البلاد ، وهي مهمة تصبح صعبة جداً ، بعد اضاعتنا سلطة مراقبة شؤونها السياسية !

ويتحدث النائب عن الوحدة ، فيقول : ان الخلافات الدينية في جبل الدروز والعلويين كثيرة ، وان بقاء فرنسا ضروري فيها ، ثم يقول : ان العميد السامي لم يشأ ان « يزعل » لا هؤلاء ، ولا السوريين في الملحق الذي جاء مع المعاهدة ، فلم يرض لا هؤلاء ، ولا هؤلاء ، ويقول :

« ... فمما لا ريب فيه ، ان السوريين يرغبون في تحقيق « سوريا الكبرى » .. وجميع الاقليات تحتج اشد احتجاج على هذا !.

وما جاء في المعاهدة متعلقاً بالوحدة ، قد لاقى كثيراً من الاحتجاج ، وقد تنشب ثورة درزية ـ اذا عقدت المعاهدة ـ لا تقل شدة عن ثورة عام ١٩٢٥ تتحمل نحن مسؤوليتها .

يقول النائب : ان امثولة العراق ـ اية امثولة من فضلك ؟! ـ كان يجب ان تلفت نظر وزارة الخارجية ، قبل ان تقدم على التفكير ، في عقد المعاهدة مع سوريا .

ويتحدث النائب عن هذه الامثولة ، فيقول : « نعم ، لقد فاخرت انكلترا يوم حررت العراق ، وادخلته عصبة الامم ، وعقدت معه معاهدة تحالف وصداقة .. على انه لم يكد ينقضي على هذا بضعة شهور ، حتى كانت مذبحة الآشوريين ، ـ يا لطيف ـ وبرهنت على ان هذه العملية ، التي قامت بها انكلترا ، كانت « سابقة لاوانها » !

وقد جاءت بعد هذه المذبحة حوادث فلسطين ، والحرب في نجد ، فزادت في تعقيد واحراج حالة انكلترا ، وتهديدها .. وجعلتها تندم اشد الندم على اضاعة « اساس متين » في حماية مصالحها !

وينتقل النائب الى سوريا ، فيقول :

« .. يذكر البعض التعهد الذي قطعناه على انفسنا ، في الاسراع بتحقيق تقدم سوريا السياسي . ومعنى هذا انه يجب ان نطبق الانتداب تطبيقاً تاماً ، لنتمكن من تحقيق هذا التقدم بسرعة .

اما اليوم ، فنحن نفهم ـ وهذا مستغرب ـ ان تحقيق هذا التقدم يجب ان يتم بترك الانتداب .

هناك الاقليات التي لم تجد بعد امكاناً في التعاون مع الاكثرية ، وهناك ايضاً النظام الدستوري الذي اقيم في بلاد « فتية » ، يتطلب تقدمها الاقتصادي ، ايجاد حكومة ثابتة .. والأمران معاً ، ولا يمكن الا ان يؤديا الى تأخير ايجاد « ديموقراطية » ـ مستنيرة مسؤولة !

اذا تركنا سوريا :

« .. يقولون ايضاً ، ان تحرير سوريا من الانتداب ، وحماية مصالح الفرنسيين بمعاهدة سيؤدي الى انهاء مراقبة عصبة الامم » .

آه !... يا للاسف !...

ان ما سيحدث بعد تركنا سوريا ، سيضطر لا عصبة الامم وحدها ، بل دولة اخرى للمراقبة والتدخل .

وقد رأينا على اثر عرض المعاهدة في دمشق ، كيف قامت المظاهرات والحركات ، واضطرت السلطة الى حماية البرلمان ... فماذا يحدث بعد جلائنا عن سوريا ، اذا كان مثل هذا يحدث اثناء وجودنا ؟

ويقولون ايضاً : ـ وهذا منطق غريب من رجال حكومتنا ـ ان موقفنا الحاضر يستدعي حصر جيوشنا في فرنسا ، وعدم تشتيت جندنا في الخارج ، وهذه نظرية خاطئة فيما يتعلق بسوريا ، لأن جيوش الاحتلال في سوريا ، ليست من الجند الفرنسي ، بل معظمها من عناصر المستعمرات الذي لا تصلح للعمل العسكري في اوربا .

ثم فان عدد هذه الجيوش يجب ان يضاعف ، اذا شئنا ان ننفذ المعاهدة ، ونقوم بتعهداتنا فيها ، لمساعدة سوريا عسكرياً .

ويجب ان نقول هنا ، ان رغبة « اضعاف قوانا » تهددنا بعواقب خطيرة .. فدمشق مركز اسلامي ، تبلغ منه افريقيا الشمالية ، الحركات التي تقوم فيها ضد فرنسا .. هذا ، اذا لم نذكر الأثر السياسي ، الذي يتركه جلاؤنا عن سوريا في اوربا !.

مؤامرات ومساومات :

ثم يختم « النائب المحترم » مقالة قائلاً :

وعلى هذا ، فان سوريا ـ غير القادرة على الحياة مستقلة في الوقت الحاضر ـ ستصبح موضـــع المؤامرات والمساومات .. فهناك الغارات اليابانية الاقتصادية ، والمطامع التركية ، والاتجاهات العربية ، والمحاولات الانكليزية ، والآمال الايطالية والدعايات الالمانية .

فماذا يحدث في سوريا اذا تركناها ؟ هل تكون شريكة هذه الدول في حركاتها العدائية ؟.. ام تقبل ملكاً اجنبياً عليها ؟!

٤٣ ـــ مقال « للميدي » الفرنسية

وفيما يلي خلاصة المقال الذي نشرته جريدة « لوميدي » الاشتراكية ، عن سوريا ، قالت :

مقال « الميري » الفرنسية :

يتعاقب المفوضون السامون على سوريا ، دون ان يحصل اي تحسن في القضية السورية ، وتتبدل الوزارات الفرنسية ، واحدة بعد اخرى ، والحالة في سوريا لا تزال على حالتها ، اكانت « اللكي دورسي » بين يدي حزب اليمين ، او الحزب الراديكالي .

فالحكومة الراديكالية ، لم تعد تهتم لصالح الشعب السوري ، اكثر مما كانت تهتم بها الحكومات الوطنية . فالحالة لا تزال على حالها في سوريا في عهد دالاديه ، كما كانت في عهد تارديو .

فالمعاهدة التي اقترحها ايكي دورسي لتحل ـ تحت ستار الاستقلال النظري ! ـ محل الانتداب في دمشق ، وحمص ، وحماه ، وحلب ، قد عرضت على المجلس السوري ـ الذي جرى انتخابه كما يعرف القراء ـ فرفضها ، فأجل المجلس واعلنت الدكتاتورية في سوريا !.

وعلى الاثر ، الغيت حرية الاجتماعات ، والصحافة ، ومنح وزير المالية سلطة تنسيق الموظفين وانقاص رواتبهم ، واغلقت مدرسة التجهيز .

وبعد ان تسرد الجريدة كثيراً من الحوادث ، تقول :

« .. وهل يجب بعد هذا ان نذكر رجال البرلمان الفرنسي ، الذين دافعوا مراراً عديدة ، عن القضية السورية من على منبر المجلس ، بضرورة متابعة الحوادث التي تجري في سوريا ، وتذكير الحكومة الحاضرة ، التي تنسى ـ كما يظهر ـ وعودها الانتخابية ! » .

٤٤ ـــ وقالت جريدة « اورينتا مودرني » في ايطاليا في مقالة للسنيور روموليو توريني عن المعاهدة والوحدة في آب سنة ١٩٣٤

« نشرنا في عددين سابقين قسماً من المقال الذي نشره السنيور روموليو ـ توريني في جريدة « اورينتا مودرني » عن المعاهدة ، وفيما يلي قسم آخر من المقال ، قال :

المعاهدة والوحدة :

تدل المعاهدة على ان الخمسة عشر عاماً ، التي انقضت على الانتداب الفرنسي في سوريا ، لم تؤدِّ لايصال السوريين الى الاغراض المحددة في المادة ٢٢ من ميثاق العصبة ، وان فرنسا ترغب ان تظل في سوريا ، بدون مراقبة العصبة ، وتقترح ايجاد تدابير ، من شأنها تمكين روح الانفصال ، والتجزئة ، بدلاً من اضعافها .

ويبدو من هذا ، ان هذه التدابير ترمي الى ابعاد يوم الوصول الى الاغراض المحددة في المادة ٢٢ ، لتظل فرنسا قائمة بدور « الحكم » الى اجل غير مسمى !

ان غاية الانتداب الحقيقية ، هي السير بالبلاد نحو الاستقلال . ونعتقد ان هذا الاستقلال يتطلب توحيد الميول الوطنية ، ـ في الوحدة وسواها ـ ولا يتطلب تشجيع روح التجزئة والانقسام .

النظام الملكي :

ولهذا كله ، استقبل السوريون هذه المعاهدة « المعاهدة بدون وحدة » بشيء كثير من القلق ، وكانوا يخشون كثيراً نتائج هذه السياسة .

فقد فرض الانتداب على الجميع معاً ، ويجب ان يلغى على الجميع معاً ، وان يخلفه ميثاق دستوري واحد ، لا مواثيق مختلفة ، كما هو الحال في سوريا الآن .

ومما يلفت النظر في المعاهدة ايضاً ، عدم وجود سلطة ، تربط المناطق بعضها ببعض . وعدم وجود وسيلة روحية وطنية ، تساعد على توحيد الجماعات وتنمية الوحدة ، وتؤمن للبلاد سيادتها الوطنية .

وهذه الشؤون جميعاً ، لا يمكن ان تتم الا بوجود ذلك ، فالنظام الملكي يمثل سلطة الوحدة والتقريب بين الجماعات ، بينما تمثل الجمهوريات سلطة التجزئة والانشقاق ، وتتناقض مع تقاليد السوريين ، الذين يريدون ملكاً وحيداً على سوريا ، على ان يكون هذا الملك عربي الأصل ، والسلطة !.

الوحدة والسيادة :

ويجب ان نقول هنا ، ان المعاهدة لم تحدد موعد انسحاب فرنسا من سوريا بل جعلت بقاءها غير محدد ، كما جعلت كل سلطة في البلاد تحت اوامرها .

وعلى هذا ، فالمعاهدة ليست بدون وحدة فقط ، بل هي بدون سيادة ايضاً ، ان في المعاهدة شيئاً آخر ، بل اشياء كثيرة تلفت النظر ، منها قضية الجمارك ، فبين سوريا ولبنان ـ كما هو معروف ـ اتحاد جمركي .

وبالرغم من ان المعاهدة ، تحرر سوريا من الانتداب ، فان رسوم الجمارك التي تعد المورد الوحيد لسوريا ، ستظل ـ بموجب المعاهدة ـ تحت المراقبة والسيطرة الفرنسية . وهذا ما يجعل سيادة الحكومة الجديدة ، محصورة في دائرة ضيقة .

هذا ما يتعلق بسوريا ، اما ما يتعلق بلبنان ، فان هذه المعاهدة تضطره ، الى ان يكون مفصولاً عن سوريا ، انفصالاً نهائياً في كل شيء !

والغريب انه بالرغم من اعتراف الفرنسيين ، بأن لبنان اكثر تقدماً من سوريا . فانهم سيبقونه تحت الوصاية ، وسيستثنونه من السيادة ، الممنوحة ـ ولو اسماً ـ الى سوريا !

وحجة الفرنسيين الوحيدة في هذا التدبير ، هو ان لسوريا شكلاً دولياً خاصاً ، لا يتمتع لبنان بمثله !؟.

« وقد شاء واضعو المعاهدة ، ان يخفوا هذا كله وراء مادة غريبة . فقالوا ان هذه المواد كلها ، يجب ان لا تعتبر « احتلالاً » ، فيه ثمة ما يمس بالسيادة السورية » ؟

شيء غريب ..

اذن ما هو الاحتلال ، وما هو مس السيادة ؟.

ومع هذا فليس هذا كل شيء ..

فان « التسهيلات » العسكرية في المعاهدة ، لا تقف عند هـذا الحد ، بل تمتد الى ايجاد مؤسسات وابنية عسكرية ، حتى اذا ارادت سوريا يوماً ما ، ان تتخلص من الجيوش ، فانها لا تستطيع ذلك ، بعد ان اصبح لتلك الجيوش ابنية ومؤسسات خاصة .

وفوق هذا كله ، فان المعاهدة تجعل لفرنسا الحق ـ اذا نشبت الحرب ـ ان تستخدم القوى السورية في مقاتلة اعدائها ، كألمانيا أو سواها ! وهذا كله من صالح فرنسا وحدها ، اكثر مما هو في صالح سوريا .

ولا تقتصر المواد العسكرية في المعاهدة على هذا فقط ، بل تعـدوه الى منح السلطـة الفرنسية الحق بالقيام على تنظيم الجيش والدرك السوري ، وتعيين المستشارين الفنيين ، والقضاة والموظفين ، بالاشتراك مع سوريا .

ونشرت جريدة « التيمس » اليوم تلغرافاً لمكاتبها من باريس ، قال فيه : ان دوائر باريس ترى ، ان المعاهدة السورية هامة ، لأن الارتقاء السيـاسي في « الممتلكات » الفرنسية في الشرق الاوسط ، يتوقف على قبول المعاهدة أو رفضها من جانب السوريين .

ويؤخذ من الاخبار الاخيرة لسوء الحظ ، من وجهة النظر الفرنسية ، ان قبول المعاهدة أمر غير مرجـــح ، لانها تلقى معارضة من كتلتين مستقلتين ، الواحدة منها عن الاخرى ، واولاهما مؤلفة من الذين يرون كل تساهـل دون المشتهى والواجب . والثانيـة هي الاقلية التي ترى ، ان مشروع المعاهدة الحالي ، مفرط جداً في السخاء ، وانه ابعد مدى مما يلزم .

★

وفي كانون الثاني سنة ١٩٣٤ نشر الدكتور جورج سمنه الموظف في وزارة الخارجية الفرنسية مقالاً ، جاء فيه :

« يجب ان لا ننسى بان المعاهدة اصبحت نهائية ، بحكم التواقيع التي ذيلت بها ، ولو لم تقترن بالمصادقة ، وان على فرنسا ان تنفذها بالقدر الذي يتعلق بها ،

فالمعاهده تقتضي الاتفاق مع البرلمان لتنظيم سوريا ، وما دام البرلمان رفض الاشتراك في عملية التنظيم ، فعلى فرنسا ان تقوم بها وحدها » .

ونشرت جريدة «لاناسيون آراب» التي تصدر في جنيف من قبل الوفد السوري المقال الآتي:

كنا ارسلنا الى المسيو فرانسوا البير وزير الاشغال العامة المعروف بمبادئه الحرة ، كتاباً فصلنا فيـــه اوضاع سوريا الحاضرة ، وما ينشأ عنها من قلق ، ورجوناه ان يستعمل ديموقراطيته ، في مساعدة هـذه البلاد ، فجاءنا منه انه عرض المسألة السورية ، على وزارة الخارجيـة الفرنسية ، وتلقى من المسيو بول بونكور ، الكتاب التالي :

يا حضرة الوزير

بعثت ضمن كتابك المرسل اليّ بتاريخ ٦ الجاري ، بنص العريضة الـتي وضعتها الجمعية السورية العربية ، في تولود بشأن وحدة سوريا .

فلي الشرف ان احيطكم علماً ، بأنني اخذت العريضة المذكورة ، وارسلتها الى جناب المفوض السامي في بيروت .

واعتقد ان من حقي ان ابدي ، بعض الملاحظات على ما جاء في هـــذه العريضة ، فأقول : ان الجمعية السورية في طلبها الوحدة ، قبل عقد المعاهدة التي تسوي صلاتنا مـــع سوريا ، تنسى ان مثل هذا الطلب ، يطوح برقي البلاد ، الموضوعة تحت الانتـداب ويؤخره ، وسوريا على ما يظهر ، لا تستطيع تنظيم علاقاتها مـع لبنان ، ولا هي بقادرة على ان تدخل ضمن تشكيلاتها الداخليـة بلاداً تتمتع باستقلالات محلية واسعة ، قبل ان تتعلم في عهد المعاهدة ، مسؤولية الاستقلال .

وتفضلوا بقبول احترامي

بول بونكور

ونشرت « الأيام » في ٢١ شباط سنة ١٩٣٥ مقالة مترجمة لكاتب افرنسي عن الوحدة والروح الوطنية في سوريا :

بحث كاتب فرنسي في « الوطنيات الشرقية » فتناول الوطنية السورية ، قائلاً : ان الوطنية السورية ـ اذا وجدت من يغذيها ، تمتاز عن جميع الوطنيات الشرقية ، والذي اعتقده انا ، ان من صالح الدولة المنتدبة ـ اذا كانت تعتقد بهذا أم لا ـ ان تسمح بنمو الوطنيـة ، بل ان تمد يدها لمساعدتها وتغذيتها ، وايجاد المجال الكافي لها بأن تتكلم .

وقد رأينا كيف حاول القائمون على شؤون الولايات المتحدة ، خلق الوطنية بين الاميركي ـ رغم اختلاف دياناتهم واجناسهم ـ ثم كيف ادت هذه الوطنية الى ازدهار الولايات المتحدة .

ويجب ان لا ننسى هنا ، ان اوربا ساعدت كثيراً في خلق الوطنية الاميركية ثم كيف استفادت من هذه الوطنية اثناء الحرب العامة ، فجاءت الشعوب الأميركية تدافع عن قسم منها !

ان الوطنية السورية يجب ان تعيش ..

واذا شاءت الدولة المنتدبة ، ان ترتاح من الاحتجاجات والنفقات الـــتي لا طائل تحتها ، يجب ان تشجع على ايجاد رابطة وطنية ، تضم جميع السوريين باختلاف دياناتهم لتصبح الكلمة واحدة ، وليصبح من المستطـاع ادارة البلاد بقوانين واحدة ، ودوائر حكومة واحدة ، دون ان تتكبد فرنسا ، شيئـاً من النفقات .

وما دامت الوطنية السورية الخالصة ، لا تجمع جميع الافكار والأرواح تحت علم واحد ، فمن المستحيل ازالة الحواجز القائمة بين الطوائف ، بدون يد دكتاتورية خارقة .

وما دام في سوريا ثلاثون قانوناً ، لتسيير متعب صغير ، فان التباعد بين السوريين سيظل مستمراً ، كما ان متاعب فرنسا ستظل مستمرة .

واول عمل تستطيع ان تقوم به السلطة المنتدبة لتغذية الوطنية هي الوحدة ، يجب ان تسعى السلطة المنتدبة ، لأن تجعل جميع السوريين ، يشعرون شعوراً وطنياً واحداً .

ان فرنسا تشكو من الخلافات الدينية في سوريا ، وتقول : ان هذه الخلافات هي التي تكبدها كثيراً من النفقات .

فهل تنسى فرنسا ان انماء الروح الوطنية هي الوسيلة الوحيدة ، للقضاء على الخلافات والمنازعات الدينية ؟

ان الاكثرية في فرنسا كاثوليكية ، فهل فصلوا عنها بقية المذاهب ؟

اذا كانت فكرة « الاله الواحد » لم تؤثر في السوريين ، فان فكرة « الوطن واحد » تستطيع ان تجمع السوريين .

ويجب على فرنسا ان تغذي هذه الفكرة ، لان عليها يتوقف مستقبل سوريا وسلام الشرق الادني !

وكتبت « الطان كولونيال » في آب سنة ١٩٣٥

كل معاهدة يجب أن تضمن الأنابيب !

عواطف دمشق وعواطف مراكش

« يجب ان نجد الطريق الى قلوب ... السوريين » !

نشرت جريدة « الطان كولونيال » مقالاً عن سوريا ولبنان ، قالت فيه ما تعريبه :

ان مرور انابيب البترول من سوريا يضيف الى تعهداتنا السابقة ، تعهدات ومسؤوليات جديدة !

فاذا كانت هنالك فكرة لعقد أي نوع من انواع المعاهدات مع سوريا ، يجب ان لا ينسى الجانب الفرنسي ، ان هناك ضرورة للفوز بالضمانات الكافية ، كما كان شأن انكلترا في قناة السويس ، وطريق الهند !

ان الحركة الزراعية في سوريا ، لا تلاقي التشجيع والمساعدة الكافيين ، كما نرى .. مع ان من واجب السلطة ان تطبق في سوريا سياسة زراعية اشبه شيء بالسياسة التي اتبعتها اليونان في تراس ، ومكدونيا .

يجب ان نرى في سوريا سياسة زراعية ، وسياسة السوق الداخليـــة ، وسياسة النقليات ، وسياسة السياحة ، لنتمكن من القول ، بأن هناك فكرة ترمي الى تأمين الضمانات !

انما هل تكفي هذه السياسة الاقتصادية والشرق الادنى في « فورته » !

لقد قامت فرنسا بكثير من التجارب في الصين ، والهند الصينية ، والالزاس ، والسار ، وسوريا « !! » وهي لا تستطيع القول ، بانها تستطيع ان تنظر الى المستقبل ، نظرة الهادىء المطمئن !.

فثورة عام ١٩٢٥ في سوريا ، انما كانت « رد فعل » للاحتلال الفرنسي .. وكان من واجبنا ان نعزز قوانا منذ نشوب تلك الثورة .

لقد طالب العلويون ، بأن يكونوا مستعمرة لفرنسا ، ولكن المشاغبات المتطرفة حالت دون تحقيق مطالبهم .

ان الشرق لا يعتقد ولا يذعن للقوة !

اما المكانة الثقافية والعلائق التقليدية ، فلا تغير شيئاً اذا لم ترافقها القوة .

ان الأمل في « صداقة سوريا وفرنسا » لم يتلاش حتى الآن ، بل نعتقد ان مسلمي دمشق وحلب « سيمتزجون » قريباً بالشعور الفرنسي .. كما جرى في مراكش تماماً .. انما يجب ان نعرف طريق القلوب ! وازالة سوء التفاهم ! وإلا كانت النتائج غير مرضية .

★

وكتبت جريده « لوكري بوبليك » في ٢٧ حزيران سنة ١٩٣٥ :

نشرت جريدة « لوكري بوبليك » التي تصدر في مدينة « طولون » في عددها الصادر بتاريخ ١٥ أيار سنة ١٩٣٥ مقالاً للكاتب الفرنسي « هنري آندالو » تناول فيه حالة البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي ، وحالة صحفها المعارضة ، ورجالها الوطنيين ، ونحن نعرب هذا المقال للقراء فيما يلي :

لقد لفتت حوادث افريقيا الشمالية ، نظر الرأي العام الفرنسي الى خطورة الحال واستفحالها في تلك البلاد . وقد عزت الصحف سبب هذه الحوادث الى الازمة الحالية ، ولكن الحقيقة هي ان الناحية السياسية ، هي التي تؤثر على الجماهير وتستثيرهم ، كما ان رؤساء الحركة هناك ، يتخذونها سبباً لتبرير اعمالهم ، التي يقومون بها ، وهم يتذمرون من سياسة التوسع والاستعمار ، التي تتبعها الحكومة الجمهورية ، تلك السياسة التي تستند الى تقييد الحريات . وتجاهل مصالح ابناء البلاد !

دراسة الانتداب في لبنان :

نحن لا نريد ان نبحث بمقالنا هذا شؤون افريقيا الشمالية ، والحوادث التي تجري فيها ، ولكن ما قلناه هو كمستهل ، يمكننا دراسة الانتداب الفرنسي وطرق تطبيقه في سوريا .

فلقد احتلت فرنسا البلاد السورية منذ عام ١٩٢٠ مستندة في تحديد مهمتها هناك الى المادة ٢٢ من صك جمعية الامم ، تلك المادة التي تقول ، بان واجب السلطات المنتدبة ، هو ان تساعد البلاد المشمولة بالانتداب ، وتسدي اليها النصائح والارشادات ، حتى يأتي يوم تصبح فيه تلك البلاد ، قادرة على ادارة شؤونها بنفسها . وقد اعترفت المادة ٢٢ من ناحية ثانية ، بنضج هذه البلاد من الوجهة السياسية .

الحياة النيابية في سوريا :

وعلى هذا ، نرى ان فرنسا قد اتبعت في سوريا منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن نفس السياسة التي تطبقها في مستعمراتها ، متخذة تقسيم البلاد واسطة لسهولة ادارتها .

فقد اوجدت من البلاد ، التي لا يزيد عدد سكانها عن المليونين والنصف اربع دول مستقلة عن بعضها ، وهي تنهج في اثنتين من هذه الاربع « جبل الدروز ، واللاذقية » منهاج السياسة المباشرة ، إذ تعين الممثلين الشعبيين تعييناً ، وتحصر ادارة المصالح العامة في ايدي الفرنسيين وحدهم ، دون ان يشاركهم في ذلك احد .

واما في سوريا ولبنان ، فتتبع اسلوباً حراً ديموقراطياً في ظاهره ، ولكنه لا يبعد في حقيقته كثيراً عن الأول .

فاذا ما تمردت البرلمانات على مشاريع المفوضية العليا ، عمدت هذه الى تعليق جلساتها ، ثم الى حلها حلاً نهائياً ، والبرلمانان اللذان عرفتهما سوريا علقا نهائياً الى اجل غير مسمى .

فالجمعية التأسيسية التي انتخبت في سنة ١٩٢٨ كان نصيب جهودها ان عطلت اعمالها بعد ثلاثة اشهر من انتخاب اعضائها . اما مجلس النواب الذي انتخب في سنة ١٩٣٢ فها هو الآن معطل الى اجل غير مسمى .

ولم تكن الصحافة في سوريا اسعد حظاً من غيرها ، فالجريدة المعارضة تبقى مستمرة تقريباً ، ولقد كانت جريدة « القبس اليومية » ـ وهي اكبر الصحف الوطنية وارقاها ـ تعطلت منذ مدة وجيزة ، ولا نغالي اذا قلنا ، بان هذه هي المرة الثانية عشرة التي يسوقها فيها طالعها السيء الى الاحتجاب والتعطيل .

زعماء المعارضة وما يلاقونه :

اما زعماء المعارضة الوطنيون ، فقد ذاقوا الوان النفي والابعاد والتشريد ، واحكام الاعدام . وهذا ما حدا بهم الى مغادرة بلادهم والالتجاء الى غيرها من بلاد الارض .

فالاميران الاخوان ، شكيب ارسلان وعادل ارسلان ، محرومان من حق الاقامة في سوريا ، ولذلك التجئا الى سويسرا . وهناك احسان الجابري والشهبندر ـ وزير الخارجية السورية سابقاً ـ يعانيان نفس المرارة والآلام ، واما الزعماء الباقون حتى الآن في سوريا ، وبينهم هنانو ومردم بك والخوري والكيالي والحفار .. فقد تذوقوا طعم الابعاد اكثر من مرة .

حرية الرأي في سوريا :

ان نفس الاساليب المتبعة في الامور التي ذكرناها ، تتبع ايضاً في التضييق على حرية الرأي والقول . فالاجتماعات والخطابات ، التي لا ترغب فيهـــا سياسة الانتداب محظرة ، اما الذين يخالفون هذا المنع ، ويعارضون رجال الانتداب ، فيساقون الى المحاكمة ، وتطبق بحقهم عقوبات تصل احياناً الى سنتين حبساً .

ولدينا امثلة كثيرة ، ندعم بها ما نقول ، منها سجن السيد الخطيب ـ نائب دمشق ـ والسيد الملقي من محامي مدينة حماه ، والسيد قمبر رئيس نقابة الحلاقين في المدينة نفسها . وكذلك اعتقل في حلب السادة : الجابري والسرميني وابراهيم باشا ، وكلهم عضو سابق في الجمعية التأسيسية . وقد تراوحت عقوباتهم بين الخمسة عشر يوماً والستة اشهر . وهناك مئات من السوريين عانوا من أمر هذه العقوبات ما عاناه هؤلاء .

الثورات والاضرابات :

لقد قام السوريون منذ سنة ١٩٢٥ بعدة ثورات ، اما الاضرابات ، فقـد اصبحت مألوفة معتـادة عندهم ، وقد كان آخرها ، ما قامت به نقابة المحامين والسواقين في بيروت .

على من تقع التبعة ؟

ان الحكومة المنتدبة هي وحدها المسؤولة عن كل هذا . وقد شعرت وزارة الخارجية الفرنسية بذلك ، وها نحن نرى المارونيين ، الذين ما انفكوا حريصين على صداقة فرنسا ، قد اصبحوا اليوم من المعارضين ، على اثر منح امتياز حصر التبغ .

الوطنيون يحبذون عقد المعاهدة :

ان الوطنيين السوريين ، يحبذون عقد معاهدة مشروعة مع فرنسا ، وهذا ما يؤول الى الاعتراف بمصالح الدولة المنتدبة ، كما يؤدي في الوقت نفسه ، الى تحقيق وحدة وسيادة الدولة السورية ، وحينئذ يحق لسوريا ، ان تشترك في جمعية الامم ، كبقية الدول المجاورة لها ، كتركيا والعراق وإيران ، ولكن وزارة الخارجية ، ما تزال تمانع في ابرام مثل هذه المعاهدة ، وتصر على رفض هذا المشروع ، غير انه سيأتي يوم تشتد فيه الحوادث ، لدرجة تضطر معها وزارة الخارجية الفرنسية الى تغيير خطتها .

فعلى الشعب الفرنسي الذي يتكبد نفقات الاحتلال ، أن يطالب ولاة امره بالاسراع في حل القضية السورية ، وعلى سوريا ان تستعيد استقلالها ، كيما يبرهن الفرنسيون عن حرصهم على مبادىء ثورة ١٧٨٩ .

« هانري اندالو »

وبعد نشر هذه المقالات الصادرة عن الرأي العام الفرنسي ، لا نرى حاجة الى اعطاء صورة مفصلة عن مضمونها ، وما فيها من مرامي بعيدة ، ولا نرى حاجة للرد عليها ، في كل ما ورد فيها من اباطيل الصقت بالسوريين ، ولا نرى لزومها لدحض الغايات ، التي هي من مرامي السياسة الفرنسية الاستعمارية .

وقد رأينا ان نستغني عن نشر اقوال الجرائد العربية ، التي نقدت المعاهدة والانتداب ، ودافعت عن حقوق السوريين ، وبررت مواقفهم فيما عملوه لهدم الاسس التي اراد الانتداب اقامة انشائه لبقاء استعماره . لاننا بينا عيوبها ومضارها فيما استخلصناه ، وفي المقايسة التي شرحناها ، وبينا الاعمال التي صدرت عنا ، وشرحنا اسبابها ومبرراتها .

ولا يسعنا الآن الا نشر الاحتجاج ، الذي قدمه الوفد السوري الى لجنة الانتدابات ، ثم القول بان عصبة الامم ، لم تكن في يوم من الايام بجانب السوريين ولا اذعنت الى مطالبهم ، ولا نظرت بعين التحقيق والانصاف الى شكاويهم ،

ولم يهمها في كل ما جرى ، الا ارضاء الدول المستعمرة ، والنزول عند طلباتها وتصديق مدعياتها ، فكان عملها وبالاً على تلك الدول ، وسبباً لهدم كيان العصبة ذاتها .

٤٥ — احتجاج الوفد السوري في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٦

اما احتجاج الوفد السوري ، المرفوع الى عصبة الامم ، فقد اختصرته جريدة « الاحرار » ونشرته في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٦ وهو كما يلي :

يا صاحب الفخامة :

تعلمون ان الحكومة الفرنسية قد عطلت جلسات مجلس النواب السوري بقية هذه الدورة البرلمانية . وفي ذلك اصدر مسيو دي مارتل المفوض السامي الفرنسي القرار الآتي :

« بما ان المجلس بدافع المظاهرات ، التي حدثت قبل وخلال جلسة البرلمان في ٢١ نوفمبر بقصد الضغط على نواب الامة ، قد خالف نصوص الدستور بالمناقشة في موضوع آخر ، غير موضوع الميزانية المقيد بجدول الاعمال .

وبما ان اعمال البرلمان لا تستقيم بغير احترام القواعد الدستورية ، وبما ان من المهم ان يحال بين المجلس وبين المظاهرات ، التي من شأنها ان تدعو الى المناقشات العنيفة .. لذلك قد تقرر تعطيل مجلس النواب ، بقية الدورة البرلمانية الحالية » .

نقاش !

وبمناسبة القرار ، ارجو ان تسمحوا لي يا صاحب الفخامة ، بأن احتج بقوة على ما فيه احتجاجاً يشاركني فيه الشعب السوري بأسره .

لقد تضمن القرار الآنف الذكر ، ثلاثة اتهامات ، برر بها السلطات الفرنسية عملها .

الأولى : حدوث مظاهرات ، خلال انعقاد جلسة البرلمان في ٢١ ك ١ ، ومعنى ذلك كما هو واضح ، ان السلطات الفرنسية « لا تسمح » للشعب السوري بالقيام بمظاهرات سلمية ، حتى ولو كان الامر يتعلق بكيانه ومستقبله .

وقد نصت المعاهدة ذاتها ، التي يراد عقدها مع سوريا ، على حق الشعب السوري في التعبير صراحة عن رأيه في المعاهدة .

اما التهمة الثانية : فهي احداث ضغط على نواب الامة . فهل من عوامل الضغط ، ان يعبر الشعب عن رأيه بالقيام بمظاهرات سلمية ، وعقد اجتماعات هادئة وكتابة المقالات في الصحف ، والقاء الخطب في المنازل ؟ نحن لا نفهم كيف نسمي ضغطاً هذه الاعمال السلمية ؟

اما ما تزعمه السلطات ، عن خروج المجلس على احكام الدستور بالمناقشة ، في موضوع آخر غير موضوع الميزانية ، فليس يوجد ما يبرره ، لأن الغرض من الانتخابات واجتماع المجلس ، كان بغير شك قبول المعاهدة أو رفضها ، فالمجلس اذن لم يخرج على احكام الدستور ، ما دامت المناقشة في المعاهدة ، من واجباته في هذه الدورة . وقد كان لزاماً عليه ، ان ينفض يديه بأسرع ما يمكن ، من مشروع وضع امامه ، واتيحت له دراسته .

الغيرة على الدستور :

ومن عجب ، ان الغيرة على الدستور ، لم تظهر غير الآن لأول مرة ، ولعل احداً لا ينكر ، ان الشطر الاكبر ، من احكام هذا الدستور ، الذي صدر منذ عامين لا يزال عاطلاً . فمثلاً ، النصوص الخاصة بحرية الرأي والاجتماعات ، وغير ذلك من الحقوق الشخصية المقدسة مهملة كلية ، وهو ما نعتقد انه خرق لاحكام الدستور ، اخطر بكثير من رفض المجلس المعاهدة .

والحقيقة ان شعور تلك السلطات ، بوجود غالبية تعارض نوايا الدولة المنتدبة هو ما دفعها الى اتخاذ هذه الاجراءات .

وهذه هي المرة الرابعة التي يعطل فيها مجلس النواب السوري .

الوحدة في المعاهدة :

وبعد ان يعرض رئيس الوفد باسهاب ، الى انتخابات المجلس التأسيسي ، وانتخابات سنة ١٩٣١ وما جرى فيها من الحوادث المعلومة ، يصل الى عريضة النواب برفض المعاهدة فيقول :

... ووقع جميع الزعماء والنواب الموالين لفرنسا عريضة برفض المعاهدة . ولم يكن ذلك تمرداً منهم على فرنسا ، ولا زهداً منهم في خدمتها ، ولكن لأن نصوص المعاهدة كانت تختلف عن نصوص المعاهدة العراقية ، اختلافاً بيناً يستحيل معه امكان تعديلها في المستقبل ، ولأن المعاهدة لم تقتطع اللاذقية وجبل الدروز من جسم سوريا فقط ، بل فرضت كذلك على الشعب السوري من الالتزامات المالية ما لا يمكن احتماله ، وقضت على معنى السيادة القومية .

ان المستحيل على سوريا التي تعتقد بحق انها لا تقل مزيّة عن العراق ، ان تقبل معاهدة اقل من المعاهدة العراقية .

ان اجماع الشعب السوري على رفض المعاهدة ، هو شرف ، يجب ان تفخر به سوريا .

ويجب ان تكون فرنسا اول من يقدره ، بما اشتهر عنها من البسالة وتقدير معنى الحرية . انتهى

وننشر احتجاجاً آخر . بعث به وجوه بيروت وتجارها ، الى المفوض السامي ، يحتجون على خلو المعاهدة من الوحدة ، وعلى اقرار الاوضاع الشاذة ، والاجراءات الجائرة ، وهذا نصه :

٤٦ — احتجاج وجوه بيروت وتجارها على خلو المعاهدة من الوحدة

« المعاهدة المعروضة على الشعب السوري ، ان هي الا العهد القائم منذ تشرين الاول سنة ١٩١٨ والذي يحمل تبعية اصحاب الانتداب وحدهم ، فامضاء هذه المعاهدة معناه الاقرار بما انكرناه من تصرفات جائرة ، واوضاع شاذة ، قضت على سيادتنا القومية ، ووحدتنا الجغرافية ، ومواردنا الاقتصادية .

فنحن طلاب الوحدة ـ وقد عرضت هذه المعاهدة ، أو بالاصح هذا الانتداب المقنع لابداء الرأي ـ نرى من حق وطننا علينا ، ان ندعو كل فرد من افراد هذه الامة ، ممن يغارون على كرامة وطنهم ، ان يستنكروا هذه المعاهدة ويرفضوها ونعيذ الهيئات المسؤولة ان يكون فيها من يسجل العار على نفسه » .

احمد اياس ، محمد علي بيهم ، نديم الجارودي ، الطبيب سنو ، عزة قريطم ، احمد الداعوق ، علي عرداتي ، مصباح سلام ، مصباح الطبارة ، جميل بدران ، الطبيب أنيس قدورة ، صائب سلام ، توفيق شاكر ، صلاح عثمان بيهم ، محمد النصولي ، عارف بني ، عبد الله عيتاني ، كمال جبر .

٤٧ ـ بمناسبة عيد استقلال لبنان ارسلت طرابلس الشام البرقيات الآتية :

وفي ٦ ايلول ١٩٣٤ بحلول عيد استقلال لبنان ارسلت طرابلس الشام ، البرقيات الآتية :

بيروت ـ فخامة المفوض السامي

بينما تحتفل حكومة لبنان بعيدها ، نحتج على ارغامنا بالانضمام لها ، نكرر طلب الوحدة الشاملة للوطن السوري نرجو رفع امانينا لجمعية الامم .

عبد الحميد كرامي ، تحسين الثمين ، عزت مقدم ، الدكتور محمد علي حمزة ، المحامي عاصم اوسطه ، الدكتور اديب نجا ، حسني ذوق ، الصيدلي نظمي الشهال ، شقيق ناجي ، الدكتور منير نشابه ، رشاد درنيقة ، رهيف مصري ، الدكتور فخر الدين امانة الله .

بيروت ـ المفوض السامي

بمناسبة اول ايلول ذكرى التجزئة المشؤومة ، نستنكر الاوضاع الحاضرة والتجزئة المفروضة ، نطلب اعلان وحدة البلاد واستقلالها ، نرجو رفع احتجاجنا لجمعية الامم .

ناصر خزندار ، شوكت منقاره ، محمود حموي ، ابرهيم الشامي ، هارون الصالح ، نديم عنتر ، نجيب الدويدي ، مدحت جميل ، محمد امين رحيم ، رشيد الشهال ، راشد برغشون ، سميح كرامي ، هاشم حسين آغا ، احمد زكي افيوني .

بيروت ـ خامة العميد السامي .

ذكرى احتفال الحكومة اللبنانية بتجزئة البلاد ، دعانا لتذكيركم بأمانينا في الوحدة الشاملة والاستقلال ، نطلب ابلاغ صوتنا لجمعية الامم .

رأفت شنبور ، عبد الرزاق ذوق ، سعدالله منقاره ، سميح الثمين ، انور شريف ، حسين الحلوة ، محمد علي الدالاتي ، سهيل بغدادي ، منيب ملك ، فوزي مصري ، رهيف دملج ، منيب خربوطلي ، اكرم ملك ، سميح دملج ، نصوح حسين آغا ، انور عباس ، هاشم جزار .

وفي ذلك الحين ، ارسل عشرون وجيهاً من وجوه جبل عامل برقية ، الى المفوض السامي يطلبون منه الوحدة الشاملة ، ويذكرونه بمطلبهم هذا ، بمناسبة سفره الى فرنسا ، وذلك في شهر ايلول سنة ١٩٣٤ ثم اعتقلتهم الحكومة اللبنانية في ١٨ منه وساقتهم الى المحاكمة ثم اطلقتهم بعدها .

وفي يوم اعلان استقلال لبنان ، والاحتفال بذكراه ، نشرت جريدة « الرائد الطرابلسية » المقال الآتي ، ونشرت قرار عصبة الامم في سنة ١٩٣٣ عن العرائض المرسلة اليها ، طالبة الوحدة ، ومعربة عن تعلقها بسوريا ، وميلها للارتباط بها ، لانه اساس لكيانهم ، وضمان لاستقلالهم .

٤٨ ـ مقال جريدة « الرائد الطرابلسية » بمناسبة ذكرى استقلال لبنان

كان استقلال لبنان الكبير ، الذي اعلنه الجنرال غورو يوم اول ايلول سنة ١٩٢٠ ، اول سهم سدد الى صدر سوريا ، واول معول اعمل في بناء وحدتها هدماً وتقويضاً .

كان لبنان الصغير يتمتع من قبل ، بنظام اداري خاص ، رأى فيه ابناؤه ضامناً لحقوقهم وحافظاً لحريتهم ، وسبباً في امتناعهم وعزتهم ، فظنوا ان تكبير

لبنانهم ، تضم بعض الاقضية الخصبة الغنية والمدن الكبيرة اليه ، سيزيده منعة واستقلالاً ورفاهاً ..

فاذا بالامل يخيب ، واذا بميزانية الخمسين الف ليرة تصبح مليوناً ، واذا بربع المجيدي يصبح عشرات من الليرات ، يدفعها المكلف من سكانه عنوة وقسراً حتى اذا تلكأ حجزت امتعته وبقراته وعنزاته ، ولم يعد يحسد الجيران من له مرقد عنزة فيه .

غررت الدعايات المزوقة من قبل اصحاب المآرب والغايات ، بعض الاهلين الذين لا ينظرون الى بعيد ، فحسبوا ان انضمامهم الى لبنان ، أو انفصالهم لوحدهم تشبهاً به ، يجعلهم مثل اهله يعيشون « معافاً » ومستقلين ، ولكن سرعان ما ندموا وسرعان ما تبدت لهم الحقيقة المرة ، وهي ان قوميتهم تصدعت ، ووحدتهم تقوضت ، والاستقلال الذي استشهد ابطالهم في طلابه قد فقد ، فاحتجوا وثاروا ولكن بلا جدوى ، لان القوة ايدت هذه الاوضاع .

وها هم يحتفلون بالاستقلال ، يوماً في بيروت ، ويوماً في دمشق ، ويوماً في اللاذقية ، ويوماً آخر في السويداء ، في حين ان هذه العواصم كلها ومع ما يتبعها من الاراضين ، تكاد لا تشكل ولاية من الولايات .

ان هذا التقسيم الذي اجهدت الدولة المنتدبة نفسها ، في اقراره واثباته ، على اسس لا تتفق ومصالح هذه الاقسام ، اقتصادياً وادارياً وسياسياً ، هو بالوقت ذاته مخالف لمصلحتها هي نفسها ، ولا يتلاءم مع سمعتها ، عدا انه يكلفها عناء هي في غنى عن مكابدته وتحمل نفقاته .

لقد اعلن سكان الدويلات السورية رغبتهم في الانضمام تحت راية واحدة ، لانهم ابناء امة واحدة ، ووطن واحد ، فماذا يضير الدولة المنتدبة ، ان يتم انضمامها هذا ، وما زالت تشرف هي عليها بارشاداتها وقواتها ؟

وذلك لتؤلف من هذه الدويلات دولة واحدة ، تاركة لكل منها شكلاً ادارياً خاصاً بها ، على اساس اللامركزية المتبعة ، في كثير من جمهوريات العالم الراقية ، اذا لم تشأ ان تحقق امانيها بالاتحاد التام ، والامتزاج الكامل ، وعندئذٍ تزول

هذه الحواجز الواهية ، التي تفصل بينها ، وتحول دون تقدمها وسيرها حثيثاً في طريق العمران والاستقلال والسيادة .

مهما تشبث المسيطرون بنظرية التفريق ، وتطبيقها على هذه البلاد ، فلسوف يأتي يوم وهو ليس ببعيـــد ، يقتنعون فيه بفساد هذه النظرية ، فيبادرون الى اصلاح الخطأ ، بتوحيد الوطن السوري ، ولم شعثه ، وتحطيم الاغلال التي قيدته زمناً طال فيه بؤسه وشقاؤه ، وحينئذٍ يُعيد الجميع عيداً واحداً ، يحيون فيه ذكرى استقلالهم ، لا ذكرى تفريقهم وتمزيق اوصالهم ، وتكون الدولة المنتدبة ، قد اتمت مهمتها ، بما تقتضيه مصلحة البلاد ، التي وضعت رهينة ، بين يديها ، وعهداً في ذمتها .

٤٩ - قرار عصبة الامم على العرائض المرسلة اليها

ان عصبة الامم .

بعد ان اخذت علماً بالعرائض المقسومة الى خمسة اصناف ، والمتعلقة بتنظيم اراضي الشرق ، الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ، والمقدمة اليها بواسطة الحكومة الفرنسية ، مع رسالة مؤرخة في ١٦ حزيران سنة ١٩٣٣ .

وبعد ان استمعت الى تصريحات ممثل الدولة المنتدبة بشأن هذه العرائض .

وبالنظر الى انها لا تزال تذكر التصريحات ، التي فاه بها امامها المفوض السامي في سوريا ولبنان ، اثناء انعقاد جلستها الثانية والعشرين .

تُقرر ان تمنيات اصحاب العرائض المذكورة ، التي ترمي الى ايجاد حكومة موحدة في سوريا ، أي تأليف دولة لها استقلال محلي ، كما ان التمنيات التي ترمي الى منح الاستقلال التام لبعض الاراضي الواقعة تحت الانتداب ، هي مخالفة لمنطوق الانتداب الفرنسي .

وان عصبة الامم ترجو للدولة المنتدبة النجاح التام في المهمة الصعبة الملقاة على عاتقها ، كيما تتمكن من ايصال السكان الموضوعين تحت وصايتها الى الاستقلال التام مع المحافظة على حقوق ومصالح الاقليات بين هؤلاء السكان .

المرحلة السابعة

مرحلة التخبيط والتخبيص ، في الادارة والسياسة

٥٠ - المرحلة السابعة ، وتسمى مرحلة التخبيط والتخبيص

وبعد ان ردت المعاهدة ، اخذت جرائد دمشق الوطنية ، تنشر المقالات تلو المقالات ، عما يكتبه الفرنسيون وغيرهم في جرائدهم عن المعاهدة ، بين محبذ وناقد ، وتفند اقوالهم ، وتحمل على حكومة « النكاية » وعلى اجراءاتها ، باخراج الموظفين من وظائفهم ، والانتقام من النواب واتباعهم .

وكان من اجراءاتها ، التي يقال عنها بحق اعمال « تخبيط وتخبيص » عزلها اعضاء مجلس بلدية حمص في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٤ لانهم رفضوا المعاهدة برقياً ، وعينت غيرهم فما لبثوا ان استقالوا تكرمة لاخوانهم .

واوقفت في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٣ الشيخ محمد ابرهيم الغلاييني ، خطيب جامع « قطنا » بتهمة القاء خطب سياسية مهيجة ، مع ان الشيخ الموما اليه ، مرشد عالم ، كان يفهم الناس واجباتهم الدينية والوطنية ، ولكن لم يرق لرجال الحكومة اقواله ، فاتهموه وساقوه الى المحكمة وفاقاً لقرار قمع الجرائم .

وفي ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٣ ، صدر قرار جمهوري بحل بلدية « دير الزور » وكان يرؤسها السيد نوري الفتيح النائب في المجلس النيابي ، وممن رفض المعاهدة ، فنحي هو والاعضاء لكونهم من الوطنيين المدافعين عن حقوق بلادهم ، وبلغ اليهم المرسوم بالنص الآتي :

مادة ١ - تحل لجنة بلدية دير الزور .

مادة ٢ - يعاد تأليف اللجنة المشار اليها مجدداً برئاسة الحاج فاضل العبود « وهو من القائلين بحذف المواد الست من الدستور » ، وعضوية الحاج محمد العايش ، وحسين الجاسم ، وحسين الفياض ، وقاسم مطر ، وعبد الكريم لولي .

مادة ٣ ـ يذاع ويبلغ هذا المرسوم لمن يلزم .
وهؤلاء الاشخاص من انصار الانتداب .

وفي ٢١ كانون الاول سنة ١٩٣٣ اصدر المفوض السامي قراراً بتعطيل جريدة « الأيام » بناءً على قرار رقم ٢٦٣٠ ، وبناءً على نشر « الأيام » في ١٨ كانون الاول ١٩٣٣ في عددها ٥٥٤ مقالاً يخل بالأمن العام ، الى اجل غير مسمى . اما المقال ، فكان لكاتب فرنسي انتصر لسوريا ، فعدته السلطة والحكومة مخلاً بالامن العام . وبعد يومين ، أو ثلاثة ، عطلت وزارة الشعباني جريدة « القبس » لاجل غير مسمى ، لانها هاجمت الحكومة ونقدت المعاهدة .

٥١ — سعي السلطة لفصل الفرات والجزيرة عن الوطن الأم

وزيادة في النكاية ، واتباعاً لروح « التخبيط والتخبيص » في السياسة والادارة ، سعت السلطة الفرنسية لفصل الجزيرة ، وجعلها مستقلة كالاسكندرونة ، واوعزت بذلك الى ضباطها ومستشاريها وموظفيها ، ان يأمروا وجوه البلاد ، والعشائر ، بتوقيع عرائض ومضابط ، يطلبون فيها استقلال محافظتهم ، وفصلها عن الحكومة المركزية . ولما نشرت الخبر جريدة « الأحرار » في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٣ لم تكذبه السلطة .

وفي ٢ شباط سنة ١٩٣٤ عادت السلطة لاثارة الموضوع مجدداً ، فجمع « قومندان » المنطقة نواب دير الزور ، والجزيرة ، ورؤساء عشائرها ووجوهها ، والقى عليهم خطاباً يذكر فيه ، انه دعاهم لقضية سياسية ، وان السلطة الفرنسية تريد خيرهم ، وتريد حريتهم ، وتسعى لتقدم بلادهم ، ولذا يهمه ويهمهم ان يطلبوا فصل منطقتهم عن الحكومة المركزية ، ليتسنى له انجاز مصالحهم وقضاء حوائجهم ، وتخليصهم من السفر لدمشق ، والمراجعات فيها .

فأجابوه : « انهم لا يطلبون الا الوحدة ، ويرفضون الفصل والانفصال » .

وقالوا له : « ان هذا الموضوع ، أجاب عنه نوابهم في المجلس النيابي ، واذا كان للقائد ان يقول شيئاً في هذا الموضوع ، فعليه ان يقدمه للحكومة السورية لتبعث به الى المجلس ويناقشه النواب ويقرروا الموافقة » .

وبذلك اخمده ، وقذفوا وجهه بحجر . واظهروا له وطنيتهم امام الدخيل ، ولكنه بدلاً من ان ينهي الاجتماع ، أشار الى رئيس البلدية « فاضل العبود » اشارةً لها مغزاها .

« وفاضل العبود عينه الفرنسيون محل السيد نوري الفتيح ، لأنه أي فاضل العبود ، قبل بمعاهدتهم ، وقبل بحذف المواد الست من الدستور السوري ، وكانوا عينوه قائمقاماً لحارم والجسر ، فنهب الاموال وارتشى ، واخرج منه لسوء ادارته وارتكابه الرشوة علناً ، ثم دخل الانتخاب ، وكان من انصارهم ودعاتهم ومؤيديهم في كل حياته واعماله » .

وقال له وللحاضرين : هذا هو الرجل العاقل الشريف ، الذي يدرك فوائد بلاده ، ويقدر مزايا الانتداب ، ويفضل المعاهدة . واما انتم ، واشار الى نوري الفتيح وجماعته ، فتتبعون افكار المتطرفين ، ولا تقدرون منافع بلادكم ، ولا فوائد المعاهدة .

ان فرنسا اجتهدت ثلاث عشرة سنة في خدمتكم ، وهيأت لكم المعاهدة لتصبحوا مستقلين ، فلماذا رفضتموها ؟ فأجابوه :

« اننا رفضناها لخلوها من الوحدة والسيادة ، ولوجود مواد تتنافى مع امانينا ، ونوابنا بينوا ذلك ، وقالوا كلمتهم : فاذا كان لكم اعتراض فالمجلس النيابي له ان يجيبكم ، وهو يمثل البلاد ، ولذا نحتج على هذه الاهانة ، ونحتج على تكليفكم وسؤالكم منا » .

وعندها شعر بالصدمة ، وحول الكلام ، وانهى الاجتماع .

٥٢ ـ اغلاق الصحف وتشجيع الطعن بالوطنيين

ووفقاً للخطة المرسومة ، لم تترك الوزارة وسيلة للنكاية ، إلا ولجأت اليها واستعملتها ، واستخدمت الجرائد المستأجرة ، للطعن بالزعماء والوطنيين ، وكانت جريدة « النهضة » و « الاهالي » جريدة الشعباني ، من اشدها مهاجمة وطعناً ،

واختلاقاً للاكاذيب والاباطيل ، واتبعت الطعن بالجرائد ، باغلاق الصحف التي لا تدافع عنها ، وبعزل الموظفين الذين عينوا قبل ايامها ، وكانوا في الانتخابات بجانب غيرها ، أو لا يزالون من انصار الوطنيين . واتخذت نقص واردات الدولة وسوء الادارة حجة لها ، ولامتناع المفوضية عن اعطائها حصة الدولة من المصالح المشتركة ، فزادت في التنسيق ، واغلقت قسماً من تجهيز البنات ، والغت المجمع العلمي ، وانقصت مخصصات الجامعة السورية .

ورغم شكايات الناس من المحل وقلة البذار ، لم تساعد الزراع بما يخفف عنهم وطأة القلة ، ولم تخفف الضرائب ، بل امرت بالتشديد على المكلفين والمديونين حتى ان الجباة حجزوا آلات الزراعة ، بسبب ديون الزراع ، ومع انه خصص مبلغ من المال لشراء البذار ، فقد كان المال المخصص يعطى للمزارعين من انصار السلطة والشعباني فقط .

٥٣ — عريضة الزراع الى رئيس الجمهورية وما طالبوا به

وبسبب التحيز والشدة ، عقد المزارعون اجتماعاً في دمشق ورفعوا عريضة الى رئيس الجمهورية طالبين فيها :

اولاً ـ تأجيل الاقساط المستحقة للمصرف الزراعي ، وتخفيض الفائدة الى خمسة في المائة .

ثانياً ـ تنزيل نسبة الاعشار بمقدار يتناسب وهبوط اسعار المزروعات .

ثالثاً ـ تأجيل تحصيل ضريبة الاعشار والاموال الاميرية ، واقساط البقايا المستحقة في غضون ١٩٣٣ .

رابعاً ـ مساعدة المناطق التي امحلت عام ١٩٣٣ وتوزيع البذار على مزارعيها والاعتناء بحفر الآبار والينابيع لتطهير وتعزيل الاقنية ، والمجاري والانهار واصلاح اساليب الري .

فكان كلامهم صرخة في واد . ولما لم يجدوا جواباً رفعوا في ٢٧ كانون

الاول سنة ١٩٣٣ برقية احتجاج الى المفوض السامي، وارسلوا صوراً عنها الى الجرائد شكوا فيها استبداد دوائر المالية وظلم الجباة، واهمال الحكومة، وسوء ادارتها، وهذا نصها :

٥٤ — برقية الزراع الى المفوض السامي احتجاجاً على ظلم الجباة ودوائر المالية

« دوائر المالية رغماً عن بؤس المزارعين الشديد، وكونهم منذ ٣ سنوات لا يحصدون نصف ما يبذرون، فعوضاً عن اسعاف المالية لهم، بالبذار والمؤونة والوقوف دون خراب معظم القرى وبورها، فانها تتبع في تحصيلاتها اساليب القرون الوسطى، بشكل ينافي العدالة. انها ترفق جباتها بجنود المليس، تطلق ايديهم بحجز حيوانات الفلاحة، والبذر والمؤونة، تستعمل منتهى القساوة. طالما الحكومة لا تشعر بواجب معونة الفلاحين والمزارعين، وانتشالهم من البؤس، فاننا نلفت نظر فخامتكم الى هذه الاعمال القاسية، وفخامتكم صرحتم باهتمامكم في انعاش اقتصاديات البلاد، نرجو ان لا تسمحوا في عهدكم، بتطبيق اساليب قاهرة، تجر وراءها خراب الزراعة، وبوار البلاد، وموت الحياة الاقتصادية ».

وقد وقعها خمسة واربعون شخصاً من المزارعين الكبار، ولكن لا جواب لشكايتهم، لأن المفوضية لاهية، والحكومة المحلية لا يهمها إلا جمع المال، واملاء الجيوب والبطون.

ولم تقتصر الشكوى على الفلاحين، فقد اوفد التجار ايضاً من قبلهم وفداً يشكو الحالة الاقتصادية، وكثرة الضرائب، ووقوف الحال، والسياسة الجمركية، وقد رفع تقريراً بذلك.

واسعافاً بالتخبيط، أصدرت الحكومة قراراً بانتخاب المخاترة، وهيئة المحلات، وفقاً لقانونها الجديد. ولما رأت تضامن الناس، وانتخابهم الرجال المخلصين، اوقفت تصديق انتخابهم، وابقت القديم على قدمه، وارادت تعيين اخصائها لمجالس الاوقاف، فلم تستطع، وقاومها الشعب وعطل عملها.

ومن اسواء الحكومة ، انها تركت ادارة الامن والشرطة ، في سوريا للافرنسيين مباشرة ، وجعلت بقية الدوائر والامور ، تحت امرة المستشارين الفرنسيين وتصرفهم .

وفي ٢ شباط سنة ١٩٣٤ بعث رئيس الوزارة حقي العظم الى رئيس المجلس النيابي بكتاب ، يقول له فيه ما يدل على سوءة الحكومة ، التي لم ترد الاقتصاد ، ولكن ارادت النكاية ، وهذا نصه :

٥٥ — كتاب حقي العظم الى رئيس المجلس النيابي معلناً اياه انه حذف بعض الوظائف في المجلس توفيراً للخزينة

الى فخامة رئيس المجلس النيابي المعظم .

اتشرف بأن اعلم فخامتكم بناء على اشعار وزارة المالية ، ان موازنة المجلس النيابي الموقر لعام ١٩٣٤ صدقت على الاسس الآتية :

١ ـ حسم خمسمائة وخمسين ليرة سورية من نفقات تمثيل فخامتكم ، مقابل بدل ايجار البناء المخصص للسكنى .

٢ ـ تحديد تعويضات نواب دوائر انتخاب دمشق وضواحيها العشرة بخمسين ليرة سورية شهرياً ، وستمائة ليرة سورية سنوياً ، وتعويضات نواب بقية الدوائر الانتخابية بخمس وسبعين ليرة سورية شهرياً ، وتسعمائة ليرة سورية سنوياً ، على ان لا تتبع هذه التعويضات لحسم ضريبة التمتع البالغة اربعة واربعين سانتيماً في المائة وضريبة عجز الميزانية البالغة ثمانية ونصفاً في المائة .

٣ ـ الغاء نفقات التمثيل التي كانت تدفع الى النواب ، وهي ثلثمائة ليرة سورية سنوياً .

٤ ـ الغاء وظيفة رئيس ديوان المجلس النيابي ومعاونه ، واحد الآذنين الدائمين .

وتأليف ديوان المجلس الدائمي ، من كاتب وآذن . والمجلس الموقت من كاتبين عن سبعة شهور ، وآذنين عن ستة شهور بدلاً من ثلاثة آذنين ، وإذ انه نظم مرسوم بالغاء وظيفة رئيس الديوان ومعاونه ، ومرسوم تسريح من يشغل الوظيفتين المذكورتين ، وهما السيدان سامي بك كبارة ومعاونه نادر بك القدسي .

فأرجو ان تأخذوا علماً بجميع ما ذكر ، وتسريح الآذن الملغاة وظيفته من ديوان المجلس الدائمي ، والآذن الموقت ايضاً ، والتكرم باعلامي تاريخ الانفكاك وقبول فائق احترامي .

في ١٦ شوال سنة ١٣٥٢ و ٣١ ك ٢ سنة ١٩٣٤

رئيس مجلس الوزراء
حقي العظم

كتاب رئيس المجلس لرئيس الجمهورية

٥٦ — جواب رئيس المجلس على كتاب حقي العظم

وبعد ان تبلغ رئيس المجلس كتاب رئيس الوزراء ، ارسل الى رئيس الجمهورية الكتاب الآتي :

الى فخامة رئيس الجمهورية المعظم .

لي الشرف بأن احيط فخامتكم علماً ، اننا قد ابلغنا موازنة المجلس النيابي لعام ١٩٣٤ والتي صدقت على اسس ملؤها التعدي والافتئات على حقوق القوة التشريعية ، الامر الذي لم نستغرب صدوره من حكومة احتفظتم بها ، رغم خذلانها وسحب الثقة منها .

لقد قامت الحكومة بتنزيل تعويضات النواب ، وبالغاء نفقات التمثيل ، التي كانت تدفع الى النواب ، والغاء وظيفة رئيس ديوان المجلس النيابي ومعاونه ، واحد الآذنين الدائمين ، ضاربة بالدستور واحكامه عرض الحائط ، ظناً منها انها

ستتوصل الى غايتها ، ألا وهي التشفي وسلب حقوق السلطة التشريعية وحصرها في نفسها ، مستندة بذلك حسب زعمها الى السلطة المعطاة اليها من قبل المفوض السامي ، باصدار مراسيم اشتراعية ، تساعدها في ادارة الامور ، اثناء هذه الفترة النيابية .

فلو امعنا النظر قليلاً ، في قرار المفوض السامي وتصفحناه بعين مجردة عن كل غرض ، لرأيناه يمنح الحكومة حق اتخاذ القوانين ، ضمن نطاق الدستور الذي لا يزال مرعي الاجراء ، وبموجبه تتربعون فخامتكم في دست الحكم .

حتى ان فخامة المفوض لم يعلق الدستور ، ولم يوقف احكامه ، ولم يعطله بكامله ، وان حق تعديل الدستور ، أو تحوير مواده ، هو من حقوق المجلس النيابي . ولو كان الامر بالعكس ، لما وضعت المادة ١٠٨ التي تنص على الاصول والقواعد ، الواجب اتباعها ، عندما يراد تبديل مادة من مواد الدستور . أو تعديله بكامله . ولما ادخلت الحكومة الفرنسية احكام المادة ١١٦ الموقتة في الدستور ، للاحتفاظ ببعض نقاط خاصة ومعينة ، ريثما تبرم المعاهدة ما بين فرنسا وسوريا ، ولكان احتفظ لنفسه هذا الحق « أي حق التعديل » حسب مشيئته وارادته . ولا صلاحية للمفوض السامي ، ان يتخذ لنفسه صفة المجلس النيابي للتعديل والتحوير .

وهذا اقرار على ان حق التعديل ، هو من خصائص المجلس فقط ، ولذا فان قرار فخامة المفوض السامي ، قد اعطى حق وضع القوانين ، لا حق تعديل الدستور وتبديل مادة من احكامه ، ولا القضاء على القواعد العامة التي يرتكز عليها ، وبما ان دستورنا السوري ، قد قبل مبدأ توزيع القوى وفصلها عن بعضها ، فان هذا التدخل الشنيع ، في الامور التي هي من صلاحية المجلس النيابي وحده ، هو تعد على الدستور ، الذي اقسمتم يمين الاخلاص له ، واحترام احكامه . فقد نصت المادة ١٠٢ :

اذا لم يبت المجلس نهائياً في مشروع الموازنة ، قبل الانتهاء من الدورة المخصصة لدرسه ، فيدعو رئيس الجمهورية المجلس الى دورة استثنائية ، تنتهي في

آخر كانون الثاني ، لمتابعة المناقشة في الموازنة . وفي هـــذه الحال ، تفتتح اعتمادات موقتة ، بموجب مرسوم ، على اساس جزء من اثني عشر جزءاً من السنة المالية السابقة ، وفي هذه المدة ، تجبى الضرائب والرسوم ، وتنفق المصاريف وفقاً للقوانين النافذة .

واذا انقضت هذه الدورة الاستثنائية ، ولم يبت المجلس نهائياً بالموازنة ، فلرئيس الجمهورية ، ان يتخذ مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء ، يجعل فيه مشروع الموازنة نافذاً في الشكل الذي قدم فيه الى المجلس .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية استعمال هذا الحق ، إلا اذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس ، قبل ابتداء الدورة بخمسة عشر يوماً على الأقل .

فما هي إذاً الاسباب ، التي حدت بالحكومة ، الى عدم التقيد بمنطوق احكام هذه المادة ، وعمدت الى التبديل والتغيير ، أليس ذلك لغاية في النفس ؟

ولا يغرب عن بالكم ، انه قد جاء في كتاب فخامة المفوض السامي المرفوق بقرار تأجيل دورة المجلس النيابي ، ان الروح النيابية الحقة ، لم ترسخ بعد في مجلسنا النيابي ، بينما كان المجلس شديد الحرص على السكون والنظام في الجلسة ، التي طرحت فيها مقدرات البلاد على بساط البحث ، والتي كانت سبباً لهذه التهمة رغم انه كان يتقيد على الدوام بنظام برلماني ، لا يقل عن بقية المجالس النيابية في العالم المتمدن .

أو ليس الأجدر أن توجه مثل تلك الطعنة النجلاء الى هذه الحكومة ، التي لم تتورع عن التدخل في صلاحية المجلس النيابي ، وكأنه لم يكفها ذلك ، حتى ذهبت الى مدى أبعـد منه ، فأخذت لنفسها صلاحية المجلس ورئيسه ، في اموره الداخلية الصرفة .

واننا نرى أن مسؤولية تجاوز الحكومة الحدود ، التي يجب أن لا تتعداها ، لا تلصق بالحكومة وحدها ، بل ان الذين يملكون حق ردعهـا ، وايقافها عند حدها ، ولم يستعملوا ذلك الحق سيشتركون معها في المسؤولية .

ولو فرضنا المستحيل ، وسلمنا جدلاً بحق تدخل الحكومة في امور المجلس النيابي الداخلية ، فهل استشير رئيس المجلس النيابي ، الذي هو الرئيس الاعلى للقوة التشريعية ، والمسؤول عن حسن سير اعمال المجلس النيابي ، وتطبيق احكام نظامه الداخلي ، على من يمكن الاستغناء عنهم من موظفي المكتب الدائم .

واذا كان لا بد من الاستغناء ، فهل سئل عن الاشخاص الذين يمكن الاستغناء عنهم ؟

على اننا وان سلمنا بحق التشريع المعطى للحكومة ، فهل استحل وزير من وزرائها لنفسه حق الغاء الوظائف ، أو الاستغناء عن الموظفين من وزارة اخرى دون ان يؤخذ رأي الوزير المسؤول لتلك الدائرة ؟ ثم هل اعطيت حقوق سن القوانين الاشتراعية ، لتكون درعاً تتقي به تصرفات الوزراء الكيفية ، وتستر وراءه الفوضى والاضطراب ، وليكون ذلك سبباً الى الحط ، من مقدرة رجال سوريا امام العالم المتمدن ، بينما البلاد تزخر بالرجال الاكفياء المخلصين .

وقد جرى أن بعض الحكومات اعطيت صلاحية اصدار بعض المرسيم الاشتراعية ، فهل اقدمت على عمل كهذا ، من شأنه التعدي على حقوق السلطة التشريعية . ثم اننا نتساءل عن الاسباب التي حملت الحكومة على مثل هذه التصرفات ، فلا نرى لذلك سبباً معقولاً ، فان كانت غايتها الاقتصاد ، فان للاقتصاد طرقاً واساليب معقولة ، تتفق معها المصلحة العامة والاقتصاد المراد تحقيقه .

ولا بد لنا من تذكير فخامتكم ، بأن فخامة المفوض السامي ، حينما دعا المجلس النيابي للدورة الاستثنائية في ٧ حزيران سنة ١٩٣٢ حدد له في جملة ما حدد تعيين رواتب النواب وفقاً للمادة ٦٧ من الدستور التي تقول :

« تعويض اعضاء المجلس السنوي محدد في قانون »

ان المفوض السامي إذ ذاك قد كان يتمتع بالسلطة التشريعية العليا ، ولم يعط لنفسه حق وضع قوانين خاصة ، يحدد فيها رواتب النواب ، حرصاً منه على المحافظة على الدستور والاصول النيابية . وان عجبنا لشيء ، فاننا نعجب من اقدام

هذه الحكومة على امور ، لم يقدم عليها المفوض السامي السابق بنفسه ، في وقت كان فيه مصدراً للقوة التشريعية .

فان رأت القياس على ما يجري في لبنان مبرراً لعملها هذا ، فقد اخطأت محجة الصواب ، ذلك لأن البون شاسع بين اوضاع لبنان الحاضرة ، وبين اوضاع سوريا التي تعيش في ظل الدستور المرعية الاجراء احكامه ، وليس فيها سوى تعطيل دورة المجلس النيابي دورة واحدة .

وقبل ان اختتم كتابي ، اريد ان اكفي فخامتكم مؤونة عمل مرسوم ، بتسريح رئيس الديوان ومعاونه ، لانه سيكون نصيبه الرد والرفض ، دون ان يدخل في سجلات ديوان المجلس النيابي ، لأنه لا يليق بمجلس يريد المحافظة على كرامته ، والتقيد باحكام دستوره ، ان يدخل في سجلاته معاملة كهذه .

إذاً فرئيس الديوان ومعاونه ، هما موظفان رسميان دائمان ، لا يمكن ان يتناولهما التنسيق ، ولا يجري بحقهما قرار السلطة الاجرائية ، ما دام الدستور قائماً واحكامه نافذة .

وعليه فاننا نحتج بشدة على هذه التصرفات غير القانونية ، واننا لا نعتبرها ولا نتقيد بأحكامها ، وسنوصل الصوت ، أي صوت الاحتجاج ، الى وزارة الخارجية الفرنسية ، والى الرأي العام السوري والفرنسي عند الحاجة ، لاطلاعهم على مثل هذه المهازل ، التي تمثل على مسرح بلادنا تحت ستار النظام والدستور .

واننا نرجو ان ترفعوا كتابنا هذا ، الى المراجع الايجابية .

واقبلوا فائق تحياتي .

دمشق في ١ شباط سنة ١٩٣٤ رئيس المجلس النيابي

٥٧ — ما كتبته « الاوريان » عن ماهية الحكومتين في سوريا ولبنان

ولبيان ماهية الحكومة السورية ، والحكومة اللبنانية ، انشر ما كتبته جريدة « الاوريان » :

كانت احدى الصحف تساءلت : « لماذا لم تطلق المدافع في ١١ حزيران ، احتفالاً بعيد الجمهورية السورية ، أنسوا الجمهورية ولما ينقضي عليها عام ؟! لماذا لم يحتفل به الشعب ؟

وقد أجابت « الاوريان » على هذا التساؤل ، بمقال طويل قالت في مقدمته :

ان الشعب لا يحتفل بعيد جمهورية سوريا ، أو بعيد جمهورية لبنان ، احتفال بقية الشعوب بعيد جمهوريتها ، لأن الشعب الطيب « يهزأ » بالنظام الجمهوري على ضفاف نهر بردى ، وضفاف نهر بيروت !!!

فاذا احتفل الشعب الفرنسي في كل ١٤ تموز بعيد جمهوريته ، واشعل الانوار والمصابيح ، فذلك لأن هذا الشعب هو « الذي اوجد بنفسه ثورته ، واسس جمهوريته » وفقد بعض رؤوسه تحت الجليوتين .. اما في سوريا ـ ولبنان « فلم يضعوا رأس أحد تحت الجليوتين » ـ كما نعلم لوضع الدستور السوري ، أو الدستور اللبناني .

فالدباس ، ومحمد علي بك العابد لم يصلا للرئاسة من « لجنة السلام العام » كما حدث في فرنسا .. بل هما وجدا « بقرار » ؟!

فقد اسسوا النظام الديموقراطي عندنا ، كما يضعون في تسوية أمر تصدير البرتقال ، أو مهنة الباعة المتنقلين !.

وتقول « الاوريان » : انها منذ عشر سنوات ، وهي تشذب هذه الفكرة ، وتعيد كل يوم قولها ، بأن تحرير الشعب وسيادة الحكومة ، لا يمكن ان تسويا بالاتفاقات ، والمواثيق ، والمعاهدات .. بل يجب ان تتما بعد فترات تاريخية طويلة !

وخطأ الدول المنتدبة في الشرق ، هي رغبتها في « صنع الحقائق السياسية والتشريعية » !!.. وهذا هو الشيء المصطنع ، فالانسان لا يخلق التاريخ ، بل التاريخ يخلق نفسه . وعلى رجال الدولة أن لا يستبقوا التاريخ !!!

وفي ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ أصدر دي مارتل ثلاثة قرارات تتعلق بحكومة لبنان، لأن عمله السياسي في سوريا قد انتهى، فراح يجرب عزمه وارادته وطالعه في لبنان، ابن فرنسا البار، ليعطي السوريين درساً مفيداً.

وكان القرار الاول، يتعلق بتعديل دستور لبنان، وتنظيم السلطات العامة في الجمهورية المطبقة...

والقرار الثاني: يتعلق بتعديل قانون الانتخابات.

والقرار الثالث: يتعلق بتعيين رئيس الحكومة، وامين سر الدولة، وتحديد سلطة المستشارين.

اما تعديل دستور لبنان، فتناول الحياة النيابية، وجعلها آلة مستشارية، وتناول الحكومة فجعلها بلا روح دستورية، مسخرة للافرنسيين، يعزلون من يشاؤون، ويقبلون فيها من يشاؤون، واحتفظت للسلطة المنتدبة بحق القوى التنفيذية أي الامن والجيش.

ونحن لا نعلق على ما اجراه من اسواء بشيء، ولكن ننشر القرارات، وننشر ما علقت عليها جرائد لبنان. ونأسف على ان الشعب اللبناني، لم يقم بحركة تدل على سخطه عليها، فسارت اعمال المفوض واجراءاته، بالشكل الذي ارادها رغم الاشمئزاز الملموس في طبقات الشعب، خلا جماعة الاكليروس اللبناني والطبقة النافذة، التي تساند الحكومة، وتعيش على اكتاف العمال والمزارعين، وتخدم السلطة المنتدبة كما توحي اليها.

وفي الانتخابات التي تمت وفقاً لتدابير السلطة. انتخب انصار الحكومة ومرشحوها، وعين حبيب باشا السعد رئيساً موقتاً للجمهورية اللبنانية، وعين السيد عبد الله بيهم امين سر للدولة، وهدأت الامور كما يشاء العميد، واثبت لبنان ان شعبه ليس له رأي سياسي، ولا اماني قومية معينة، ولا هدف استقلالي.

٥٩ — القرارات الثلاثة :

أما القرارات التي نوهنا بها فهي :

بناء على القرار عدد ٥٥ L.R. الصادر في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ والقاضي بتوقيف الدستور المذكور توقيفاً جزئياً .

وبناء على القرار عدد ١ الصادر في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ القاضي بتنظيم السلطات العمومية في الجمهورية اللبنانية وسيرها بصفة موقتة .

وبناء على القرار عدد ٣ الصادر في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية اللبنانية .

قرر ما يأتي :

مادة وحيدة ـ بصفة مؤقتة والى ان يتولى حبيب باشا السعد رئيس الجمهورية اللبنانية وظيفته عملياً ، يقوم المسيو بريفا اوبوار بسلطات رئيس الحكومة كما هي محددة في القرار عدد ٥٥ L.R. الصادر في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ .

بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
دي مارتل

امين السر العام
لاغارد

المستشار التشريعي
مازاس

الدستور الجديد :

وهذا هو نص القرار الذي حل محل الدستور اللبناني المعلق :
ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .
بناء على صك الانتداب الصادر في ٢٤ تموز ١٩٢٢
وبناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٢ .

وبناء على المادة ٩٠ من دستور الجمهورية اللبنانية .

وبنـاء على القرار عدد ٥٥ L.R. الصادر في ٩ أيار ١٩٣٢ بتوقيف تنفيذ الدستور المذكور في فصوله الثاني والثالث والرابع توقيفاً جزئياً .

وبما ان من اللازم اشراك ممثلين للبلاد في ادارة الشؤون العمومية .

قرر ما يلي :

المادة الاولى ـ ان تنظيم السلطتين الاجرائية والاشتراعية في الجمهورية اللبنانية وعلاقة هاتين السلطتين فيما بينها ، تجري موقتاً حسب الاحكام الآتية :

المادة ٢ ـ يتولى مجلس النواب السلطة الاشتراعية .

المادة ٣ ـ يتخذ رئيس الحكومة المعين وفاقاً للمادة ٢ من القرار عدد ٥٥ ـ LR الصادر في ٩ أيار ١٩٣٢ لقب رئيس الجمهورية . ويتولى السلطة الاجرائية بمؤازرة امين سر الدولة يكون مسؤولاً تجاهه فقط ، وبمؤازرة مجلس حكومة في الاحوال المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٤٢ و ٤٣ .

المادة ٤ ـ يتألف مجلس النواب :

١ ـ من النواب المنتخبين حسب الشروط المعينة في قانون الانتخاب ، وعلى اساس نائب عن كل ٥٠٠٠٠ ساكن .

٢ ـ من سبعة نواب يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية ، ويتخذ بموافقة مجلس الحكومة ويكون من الطبقات الآتية :

أ ـ من محامين واطباء وصيادلة واساتذة التعليم العالي ومهندسين ومديري الجرائد أو رؤساء تحريرها ، بشرط ان يكونوا قد مارسوا حرفتهم مدة عشر سنوات على الاقل .

ب ـ من تجار وصناعيين وزراع قد تولوا ادارة محل تجاري أو مؤسسة زراعية مدة عشر سنوات على الاقل .

ج ـ من موظفين حاليين أو قدماء من السلك الاداري أو القضائي اشغلوا وظائف تعادل وظيفة مدير دائرة عامة ، أو رئيس غرفة في محكمة الاستئناف والتمييز أو تفوقها .

المادة ٥ ـ يجوز ان يعين امين سر الدولة من اعضاء مجلس النواب أو غيرهم على السواء ، ولايجوز الجمع بين النيابة ووظيفة امين سر الدولة ، ويعتبر النائب المعين امين سر الدولة مستقيلاً من النيابة ، اذا مضى على تعيينه ثمانية ايام ولم يرفض خطياً وظيفة امين سر الدولة .

المادة ٦ ـ يتألف مجلس الحكومة من امين سر الدولة ومن مديري دوائر الدولة العامة ، كما هي محددة في المادتين ٢ و ٣ من القرار عدد ٥٥ LR الصادر في ٩ أيار ١٩٣٢ ومن القاضيين الاكبر درجة في سلك القضاء ، ويجتمع برئاسة رئيس الجمهورية ، ويعطي مجلس الحكومة رأيه باكثرية الاصوات ، واذا تساوت الاصوات فيكون صوت رئيس الجمهورية مرجحاً .

المادة ٧ ـ حق اقتراح القوانين منوط برئيس الجمهورية وبمجلس النواب .

المادة ٨ ـ يجتمع المجلس في كل سنة في دورتين عاديتين . فالدورة الاولى تبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار ، وتنتهي في آخر شهر نيسان . والدورة الثانية تبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول وتخصص جلساتها بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر ، وتدوم هذه الدورة الى آخر السنة .

المادة ٩ ـ ان افتتاح الدورات العادية وختامها يجريان حكماً في المواعيد المعينة في المادة ٨ ويحق لرئيس الجمهورية ان يدعو المجلس الى دورات استثنائية ، اما مواعيد افتتاح الدورات الاستثنائية وختامها فتحدد بموجب مرسوم .

ويعين برنامج اعمال الدورة الاستثنائية في مرسوم الدعوة .

المادة ١٠ ـ بيروت مركز المجلس والسلطة الاجرائية .

المادة ١١ ـ عضو المجلس يمثل الامة جمعاء ، ولا يجوز ان تربط وكالته النيابية بقيد أو شرط ، سواء من قبل منتخبيه أو من قبل السلطة التي تعينه .

المادة ١٢ ـ ان الاحوال التي تفقد معها الاهلية للنيابة يعينها القانون .

المادة ١٣ ـ للنواب المعينين الحقوق والضمانات والحصانة ، التي للنواب المنتخبين ذاتها ، وعليهم ما عليهم من الواجبات ، وتشترط فيهم الشروط المفروضة على النواب المنتخبين نفسها ايضاً .

على ان لاعضاء المجلس المنتخبين وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم ، ولا يجوز ابطال انتخاب نائب ما ، إلا بغالبية الثلثين ، من مجموع الاعضاء المنتخبين .

المادة ١٤ ـ كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية ، يعد باطلا حكماً ومخالفاً للقانون .

المادة ١٥ ـ لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الاكثرية من الاعضاء الذين يؤلفونه شرعاً . وتتخذ القرارات بغالبية الاصوات ، واذا تعادلت الاصوات سقط الامر المطروح للمناقشة .

المادة ١٦ ـ جلسات المجلس علنية ، على ان يجتمع في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة أو خمسة من اعضائه ، ويقرر بعد ذلك اذا كان من الواجب اعادة المناقشة في جلسة علنية في البحث نفسه .

المادة ١٧ ـ تعطى الآراء بالتصويت الشفوي ، أو بطريقة القيام والجلوس ، إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب ، فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري .

أما فيما يختص بمجموع القوانين أو بالاقتراع على مسألة الثقة ، فان الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الاعضاء باسمائهم بصوت عال .

المادة ١٨ ـ كل اقتراع قانون رفضه المجلس ، لا يمكن ان يطرح ثانية للبحث في الدورة نفسها .

المادة ١٩ ـ لا يجوز اقامة دعوى على عضو من اعضاء المجلس ، أو ملاحقته بسبب آرائه وتصويته مدة نيابته .

المادة ٢٠ ـ لا يجوز في اثناء دورة انعقاد المجلس ، اتخاذ اجراءات جزائية من أي عضو من اعضاء المجلس ، أو القاء القبض عليه اذا اقترف جرماً جزائياً إلا باذن المجلس ، ما خلا حالة التلبس بالجريمة « الجرم المشهود » .

المادة ٢١ ـ إذا خلا مقعد في المجلس فيجب الشروع في انتخاب الخلف ، أو تعيينه وفاقاً لمقتضى الحال في خلال شهرين ، ولا تتجاوز مدة نيابة العضو الجديد اجل نيابة العضو القديم . اما اذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة اشهر ، فلا يعمد الى انتخاب الخلف .

المادة ٢٢ ـ تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس وتعيين النواب غير المنتخبين في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة النيابة .

المادة ٢٣ ـ يمنع المجلس نظامه الداخلي .

المادة ٢٤ ـ عند افتتاح دورة تشرين الاول ، يجتمع المجلس برئاسة اكبر اعضائه سناً ، ويقوم العضوان الاصغر سناً بينهم بوظيفة سكرتير .

وينتخب الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير ، كلاً منهم على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من اصوات المقترعين . وتبنى النتيجة في دورة الاقتراع الثالثة على الغالبية النسبية ، واذا تساوت الاصوات ، فاكبر المرشحين سناً ، يعد منتخباً .

المادة ٢٥ ـ ليس لاعضاء المجلس حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ، ولا يجوز التصويت وكالة .

المادة ٢٦ ـ للمجلس دون سواه ان يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه .

المادة ٢٧ ـ لا يجوز تقديم العرائض الى المجلس إلا خطاً . ولا يجوز تقديم العرائض بصورة شفوية ودفاعية .

المادة ٢٨ ـ التعويض الذي يتناوله اعضاء المجلس محدد في المرسوم الاشتراعي عدد ٢ ـ L الصادر في ١١ أيار ١٩٣٣ .

المادة ٢٩ ـ لا يجوز تعديل ضريبة أو الغاؤها إلا بقانون .

المادة ٣٠ ـ يقدم كل سنة في بدء دورة تشرين الاول امين سر الدولة الى مجلس النواب موازنة تشمل نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ليفحصها ويوافق عليها . ويقترع على الموازنة بنداً بنداً .

المادة ٣١ ـ لا يجوز المجلس في خلال المناقشة بالميزانية ، ومشاريع الاعتمادات الاضافية والاستثنائية ان يزيد الاعتمادات المفتوحة عليه في مشروع الموازنة ، أو في بقية المشاريع المذكورة اعلاه ، لا بصورة تعديل يدخله عليها ، ولا بطريقة اقتراحات مستقلة . ولايجوز له في اية حالة كانت أن يقترح إحداث نفقات جديدة .

المادة ٣٢ ـ لا يجوز ان يفتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص .

اما اذا دعت ظروف لم تكن بالحسبان لنفقات مستعجلة ، فيمكن لرئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوماً بفتح اعتمادات استثنائية أو اضافية ، أو بنقل اعتمادات في الموازنة على ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات الـ ١٥٠٠ ليرة بالبند الواحد . ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في اول دورة يلتئم فيها بعد ذلك .

المادة ٣٣ ـ اذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في مشروع الموازنة قبل الانتهاء من الدورة المعينة لدرسه ، فيدعو رئيس الجمهورية المجلس لدورة استثنائية تستمر لغاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة .

واذا انقضت الدورة الاستثنائية هذه ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة ، فلرئيس الجمهورية ان يقرر مرسوماً بموافقة مجلس الحكومة ، يجعل بموجبه المشروع المذكور نافذاً بالشكل الذي تقدم به الى المجلس .

على انه لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يستعمل هذا الحق ، الا اذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس ، قبل بداية دورته العادية بخمسة عشر يوماً على الاقل .

على انه في مدة الدورة الاستثنائية ، تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الاخرى كما في السابق .

وتؤخذ نفقات شهر كانون الثاني على اساس القاعدة الاثني عشرية من الموازنة السابقة بعد ان يضاف اليها ما فتح بها من الاعتمادات الاضافية الدائمة .

المادة ٣٤ ـ يجب ان يعرض حساب الادارة المالية النهائي لكل سنة مالية على المجلس ، ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة المتعلق بها ذلك الحساب .

المادة ٣٥ ـ لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه انفاق من مال الخزانة الا بموجب قانون .

المادة ٣٦ ـ لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة ، أو اي احتكار الا بموجب قانون والى زمن محدود .

المادة ٣٧ ـ يذيع رئيس الجمهورية القوانين ، بعد ان يكون وافق عليها المجلس ويؤمن تنفيذها بما له من السلطة التنظيمية ، وليس له ان يدخل تعديلا عليها أو ان يعفي احداً من التقيد باحكامها ، وله حق العفو الخاص . اما العفو الشامل فلا يمنح الا بقانون .

المادة ٣٨ ـ يعين رئيس الجمهورية امين سر الدولة ويعزله ، ويعين عدداً من النواب عملا بالمادة الرابعة ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يعين القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ، ويرأس الحفلات الوطنية .

المادة ٣٩ ـ مقررات رئيس الجمهورية يجب ان يشترك معه في التوقيع عليها امين سر الدولة ما خلا تولية امين سر الدولة وعزله .

المادة ٤٠ ـ رئيس الجمهورية ينشر القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد احالتها اليه . اما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً خاصاً بوجوب استعجال نشرها فيجب عليه ان ينشرها في خلال خمسة ايام .

المادة ٤١ ـ لرئيس الجمهورية الحق في ان يطلب اعادة النظر في القانون مرة واحدة في خلال المهلة المعينة لنشره ، ولا يجوز ان يرفض طلبه ، وعندما يستعمـــل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من نشر القانون الى ان يوافق عليه المجلس بعد مناقشة اخرى في شأنه واقراره بغالبية الثلاثة ارباع من مجموع الاعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً .

المادة ٤٢ ـ يمكن لرئيس الجمهورية ان يقرر بموافقة مجلس الحكومة تنفيذ كل مشروع صرح في مرسوم احالته الى مجلس النواب بانه مستعجل بموافقة مجلس الحكومة ، اذا مضى اربعون يوماً من طرحه على مجلس النواب ، ولم يبت به .

المادة ٤٣ ـ لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس الى امد لا يتجاوز شهراً واحداً ، وليس له ان يفعل ذلك مرتين في الدورة الواحدة .

المادة ٤٤ ـ يحق لرئيس الجمهورية ان يتخذ قراراً بموافقة مجلس الحكومة بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة القانوني بشرط ان يبين فيه الاسباب الموجبة .

وفي هذه الحال تجري الانتخابات الجديدة في خلال ثلاثة اشهر ، اعتباراً من تاريخ مرسوم الحل ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان نتيجة الانتخاب .

المادة ٤٥ ـ مخصصات رئيس الجمهورية محددة في المرسوم الاشتراعي عدد ١ الصادر في ١٠ أيار سنة ١٩٣٢ .

المادة ٤٦ ـ لامين سر الدولة الادارة العليا على مصالح الدولة ، ويؤمن تنفيذ القوانين والانظمة .

المادة ٤٧ ـ لامين سر الدولة ان يحضر الى المجلس متى شاء وان يسمع عندما يطلب الكلام ، وله ان يستعين بموظف أو عدة موظفين .

المادة ٤٨ ـ اذا خلت سدة رئاسة الجمهورية لأي سبب كان ، فيقوم امين سر الدولة بمهام السلطة التنفيذية بالوكالة .

المادة ٤٩ ـ المادة ٤ من القرار عدد ٥٥ الصادر في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ ملغاة .

بيروت في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
الامضاء : دي مارتل

امين السر العام
لاغارد

المستشار التشريعي
مازاس

٦٠ ـ ما قالته الجرائد اللبنانية عن الاحداث ، مقالة « الاحرار »

اما ما قالته الجرائد عن الاحداث المذكورة ، فاليك مثالاً عنها وهو ما كتبته جريدة « الاحرار » الجريئة في بيانها ، الصريحة في نقدها :

« كنا نطالب بدستور ، فصار لنا بحمد الله وحمد الحدث الاخير دستوران ، دستورنا المعلق ، وقرار المفوض السامي الجديد ، الذي هو بمثابة دستور ثان ، وقد نستطيع القول ايضاً ، ثلاثة دساتير ، اذ ما يمنعنا ان نعتبر قرار ٩ أيار سنة ١٩٣٢ دستوراً ثالثاً ؟ فان هذا القرار ظل ما يقرب من السنتين ، النظام الاساسي الوحيد للحكم ، وهو لم يلغَ حتى الآن .

ونحن مع احترامنا لدساتير العالم ، قد سمينا هذه القرارات دساتير ، لانها في الواقع كانت لنا انظمة اساسية ، ولكن العبرة ليست في التسمية ، بل في ما يتضمنه ذلك المسمى ، من معاني الحرية والاستقلال . فالولايات المتحدة الاميركية مثلا لها دستور ، ولبنان له دستور ، والتسمية صحيحة في البلدين ، ولكن شتان ما بين الاثنين .

قلنا ان لنا ثلاثة دساتير ، وهو الأمر الواقع . ويا للاسف فان دستورنا الاول ، لا يزال حياً بمقتضى القانون ، وان كان معلقاً . ودستورنا الثاني هو القرار الجديد . والثالث هو قرار « ٩ أيار » . وجميع هذه الدساتير معمول

بها لم يلغَ منها واحد ، حتى ان المؤتمر ليحار الآن بين النصوص « نصوص عفس وخبص » كما تقول العامة ، التي لا يجوز ان تطبق .

فقد ورد في قرار تعليق الدستور الاول ، انه معلق جزئياً ، فيما يتناول السلطتين التشريعية والتنفيذية فقط ، ولكن المواد المعلقة لم تحدد تحديداً حازماً ، فترك واضع القرار بذلك مجالاً فسيحاً ، للاجتهاد ، أو لتفسير الالفاظ ، وتطبيق المعاني .

ان الدستور الاول ، كان ينص مثلاً على ان رئيس الجمهورية ينتخب انتخاباً في مجلس النواب ، وقد سكت الدستور الجديد عن هذه النقطة ، فلم يعرض لها بخير أو بشر ، فمن ينتخب الرئيس إذن ؟

اما الدستور الثالث ، وهو قرار « ٩ أيار » الذي لا يزال معمولاً به كما قلنا ، فقد نص على ان المفوض السامي ، هو الذي يعين رئيس الدولة ، فنحن اذن بمقتضى هذا النص سنبقى خاضعين لنظام التعيين ، وليس هناك تفسير آخر . والانكى ان هذا التعيين ، ليس له شروط ، ولا قيود ، بل هو تابع لارادة المفوض السامي وحده ، فقد يجوز ان يكون التعيين لسنة ، كما يجوز ان يكون لعشرين .

وهذه النقطة ليست على شيء كثير من الابهام ، ولكن هناك نقاط كثيرة غيرها ، لا يمكن جلاؤها ، لغموض النصوص في الانظمة الثلاثة ، أو لتعارضها وتناقضها ، حتى انه لتضحكنا فيها بعض المتناقضات . مثال ذلك ، ان الدستور الاول ينص على ان رئيس الجمهورية عندما يقبض على زمام الحكم ، ينبغي عليه ان يحلف امام المجلس النيابي يمين الاخلاص للامة والدستور بالنص التالي :

« احلف بالله العظيم ، اني احترم دستور الامة اللبنانية وقوانينها الخ . »
وهذا لم يتناوله التعليق فيما نعتقد ، لانه ليس سلطة تشريعية ، ولا سلطة تنفيذية ، بل هو حكم من الاحكام العامة التي يجب تنفيذها .

فاذا وقف رئيس الجمهورية الجديد غداً امام المجلس ، واراد ان يحلف اليمين ، فعلى اي دستور يقسم يمين المحافظة ؟

أيقسمها على الدستور القديم وهو معلق؟ أم يقسمها على الجديد وهو قرار بسيط صادر من المفوض السامي، ولا يمكن ان يعتبر دستور الامة؟.

أم يقسم يمين الاخلاص لقرار ٩ أيار الذي بمقتضاه عين هو؟ حقاً ان هذه النقطة من المضحكات، بل هي من غرائب المتناقضات في النصوص القانونية. وعندنا ان مسألة اليمين، يجب ان تترك فلا يكلف الرئيس بحلفها، ولو خولفت بذلك التقاليد والنصوص، وهل افادت في الماضي. الا رحم الله المتنبي القائل:

عقبى اليمين على عقبى الوغى ندم ماذا يفيدك في اقدامك القسم

ان المتناقضات كثيرة في النصوص الثلاثة، ولن يضيع اللبنانيون وحدهم، بل ان ولاة الامر انفسهم، وهم الواضعون، قد ضاعوا فيها، ودونك مثلاً على ذلك:

ورد في المادة الثالثة من الدستور الجديد، ان امين سر الدولة يكون مسؤولاً تجاه رئيس الجمهورية فقط، ثم انه من الطبيعي ان يكون مجلس الحكومة الذي هو مجلس المديرين مسؤولاً امام رئيس الجمهورية وامين سر الدولة، أي انه ما من احد من رجال الحكومة مسؤول امام المجلس. ثم يرد في المادة ١٧ من هذا الدستور عينه، ما نصه:

اما فيما يختص بمجموع القوانين، أو بالاقتراع على مسألة الثقة، فان الآراء تعطي دائماً بالمناداة على الاعضاء بصوت عال.

فبربكم ما هذه الثقة التي يقترعون عليها، ما دامت الحكومة غير مسؤولة امام المجلس؟ أفلا ترون من هذا أن ولاة الامور انفسهم، ضاعوا بين كثرة النصوص وتناقضاتها؟

أما انهم لماذا اكثروا من النصوص، ولماذا تركوا ثلاثة انظمة مفتوحة على مصراعيها تناقض بعضها البعض، ويحار في تفسيرها المفكرون، ويضيع في تفهمها السياسيون، ومعهم ولاة الامر، فذلك ما نعترف بقصورنا عن فهمه. ولعلهم قالوا: ثلاثة دساتير خير من واحد، فليشبع لبنان. والخير كما يقول المثل «مرزوق»!

وقد انتقده غير واحد من الاحرار المفكرين، ولكن كلهم كمن يقول ما بنفسه، وهو قابع في داره، لا كمن يقول ويعلن شكواه، ويطالب بحقه، ويحارب دفاعاً عن كرامته.

على ان ما حدث في لبنان، وان كان رجوعاً للوراء، وقضية ارضاء اشخاص ببعض المناصب، وتجربة متنوعة الشكل لبقاء الاستعمار. فالحقيقة انه دلنا على ان السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان واحدة في الغاية، متنوعة في الاسلوب.

وان المتنفذين لها يتخذون المراحل، والمجالس، والدساتير، والجمهوريات، والحكومات، وسائل لاخفاء المقاصد، ومخدرات لاماتة شعور المقاومة، ومعاول لهدم المقومات، ويظهرون تارة بالعزم على انتهاج منهج مفيد، عندما يقعون في الخطر، أو تصدمهم الضرورة، ثم يتحولون عنه فجأه بلا حياء، ليستروا ما اعطوه، وهكذا يكذبون ويواربون «ويعفسون ويخبصون»، والا فلا معنى لهذه القرارات، ولا لهذه الاجراءات وهذه الحكومات، ان ارادوا اصلاحاً، ورحم الله من قال:

ومهما تكن عند امرءٍ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم

٦١ — المؤتمر الوطني في حمص في ١ شباط سنة ١٩٣٤

ومن البديهي ان ينصرف العميد بعدما انهى عمله السياسي، وتعب بلا فائدة الى رحلاته وزياراته والترويح عن نفسه، فأشيع انه ذهب للصيد والقنص، وانه اشترى خيلاً للمركضة والمسابقة، وانه لعب بالتنس، واكثر من شرب «القونياك»، واقام الحفلات للرقص.

وفي ٣ شباط سنة ١٩٣٤ فر الى باريس ليطلع حكومته على اجراءاته، وخططه، وما ينوي عمله في المستقبل، وينل موافقتها مع الاستمرار.

ورأى الوطنيون ان يجتمع بعضهم الى بعض، فعقدوا مؤتمرهم في ١ شباط عام ١٩٣٤ بمدينة حمص لدرس الموقف، والتأهب لما يجد، ولترتيب امورهم الداخلية، وتنسيق اعمالهم، وتهيئة نظامهم، وحضر الرجال العاملون من دمشق

وحلب وحماه وبيروت وحمص ، وتذاكروا وقرروا تجديد الميثاق القومي والغاية التي يهدفون اليها . وقسموا الكتلة الوطنية الى اربعة اقسام : لجنة مركزية عامة ، ومجلس اعلى ، ومؤتمر عام ، ولجان ادارية في المناطق . وجعلوا المناطق ١١ منطقة لكل منها فروع تتصل بها ، والجميع يتصلون بالمركز .

وبينما العميد في اوروبا ، سقطت الوزارة الفرنسية ، وحصلت في فرنسا اضطرابات وتظاهرات دامية ، سخطاً على حكومة الجمهورية ، بسبب حادثة « استافسكي » (١) وحادثة « بنك ده ليون » وفي كليهما وجد اختلاس لاموال الامة واحتيال دبره المدعو ستافسكي ، ومحاسب بنك الرهونات والتأمينات ، ثم لحقهما بنك التوفير ، فاكفهر جو فرنسا ، وحدث ما حدث ، وكادت الثورة تنشب لولا ان تداركها عقلاؤهم ، فانتهت بتأليف وزارة موثوقة يرؤسها « دو مرغ » رئيس الجمهورية السابق .

وبدأت بالتحقيقات ، ولكن سوف لا تحصل على نتيجة ، لأن فرنسا اصبحت مصابة بداء الانحلال ، في اخلاقها ، والضعف والفساد ، في حكومتها وشركاتها ، فلا يقومها تبدل حكومة ، ولا تبدل قانون ، بل لا بد لها يدٍ ديكتاتورية تفرض ارادتها فتنقي ادارتها وتقوم معوجها .

واما العلم الغزير ، والديموقراطية المتميعة ، والوطنية الصاخبة ، مع سقوط الاخلاق ، وتفشي البهيمية السافلة ، والحرية العاهرة ، والطمع المالي ، والانانية الاستعمارية ، فلا تقوم معوجاً ، ولا تصلح فسادها . « والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

---

(١) استافسكي ، اكبر محتال ، ودجال ، ومضارب ، ظهر في فرنسا . اوجد عدة شركات ومشاريع وهمية ، واشترى ضمائر النواب ، ورجال الوزارة ، والصحافة لسترها . وقضية « بنك ده ليون » كانت قضية اخرى ، في سوء استعمال الاموال ، التي تخص الموظفين والعمال ، ومختلف طبقات الشعب ، نهبها المسؤولون في البنك ، وفي الحكومة ، فصح في ذلك القول المشهور : « حاميها حراميها » .

اما « دي مارتل » فبقي في باريس ، يدرس ويراجع ولاة الامور ، وكان هنالك الشيخ تاج الدين يعمل بواسطة « ابن غيربط » وزير مراكش في فرنسا على تسلم الحكومة والعودة الى سوريا . ويظهر ان وزارة الخارجية ، قنعت بضرورة التفاهم معه ، فجملته يتفق مع « دي مارتل » على تنفيذ الاعمال المقررة ، على ان يتسلم رئاسة الوزارة .

ولما انتهى العميد من عمله عاد الى سوريا عن طريق « تركيا » فاجتمع بوزير خارجيتها ونشر بياناً هنالك في الصحف ، جاء فيه :

« ان العلاقات السياسية بين تركيا وسوريا حسنة للغاية ، لان كل المسائل المشتركة حلت بصورة موافقة لصالح البلدين ، إلا أن هنالك بعض العلاقات التجارية والاقتصادية لا تزال قيد البحث ، ويؤمل ان تحل في القريب العاجل » .

٦٢ — بلاغ دي مارتل قبل ذهابه الى باريس :

وكان قبل ذهابه الى باريس نشر بلاغاً على الشعب السوري قال فيه :

بلاغ

« قد كفاني ان اتصل بذوي الرأي من الاهلين في الدول المشمولة بالانتداب لاتحقق من أن الاهالي يهتمون بانماء الموارد الطبيعية ، وبالتجارة وبالترانزيت . اكثر مما يهتمون بالنظريات السياسية العقيمة .

كل برنامج يتعلق بتوسيع الموارد الاقتصادية ، يتضمن تدابير ادارية والقيام باشغال عمومية ذات منفعة عامة .

وقد اتخذت مؤخراً ، قرارات ادارية الغاية من بعضها التوفيق بين النقليات بسكك الحديد ، والنقليات بالطرق ، تجنباً لما قد ينجم من الضرر ، عن مزاحمة غير منتظمة ، والبعض الآخر من التدابير المذكورة ، يقصد منه تسهيل الاعمال التجارية مع البلدان المجاورة ، بتنظيم حركة النقل في الصحراء . وفي تدشين المنطقة الحرة في مرفأ بيروت ، ما يدل على ان هذه التدابير ، قد بدأت تأتي بثمرة .

اما فيما يتعلق بالاشغال العمومية ، فقد آليت على نفسي أن اضع برنامجاً معقولاً ، آخذاً بعين الاعتبار ، جميع الآراء النيرة ، التي تمكنت من جمعها ، وقد تسهل عملي هذا بفضل الدروس ، التي كانت قد اجريت قبلاً ، وبفضل الحكمة التي اديرت بها أموال حساب المصالح المشتركة .

انني قد اصخت بانتباه ، الى الانتقادات التي كانت توجه غالباً بشدة ، الى المفوضية العليا ، بشأن هذا الحساب . فالجواب على هذه الانتقادات هو سهل ، فان المفوضية العليا قد قدمت لتلك الدول خدمة عظيمة ، عندما اجبرتها على حصر نفقاتها ضمن حدود ميزانياتها المحلية .

وقد اصبح من الممكن بسبب ذلك ، تخصيص المبالغ الفائضة لمشاريع مثمرة ليس إلا . وبعد ان دفعت الحصة التي تحملها هذه الدول من الدين العثماني ، اصبحت محررة من دفع الاقساط السنوية ، التي كانت مترتبة عليها .

فهذه السياسة الحكيمة ، جعلت من الممكن الاهتمام منذ الآن ببرنامج اشغال عامة يستغرق اتمامها عدة سنوات . فاشغال الري تكون نتيجتها انماء المحصولات الزراعيـــة . اما نمو وسائل الترانزيت ، وطرق المواصلات ، كالمرافىء والسكك الحديدية وشبكة الطرق ، فيساعد على النشاط الاقتصادي .

ولا يسعني الآن أن اصف بالتفصيل ، البرنامج الذي يتطلب تنفيذه دقة ، وارتباطاً في اجزائه ارتباطاً تاماً ، تجنباً من تنشيط بعض الوجهات الاقتصادية واهمال غيرها .

بيد اني سعيد بأن انبئكم رسمياً ، اننا قد دخلنا في دور تحقيق هـــذه المشاريع . وقد رأيت ان المحافظة على طرق الترانزيت ، يجب ان تشغل اهتمامنا في الدرجة الاولى ، ولذلك اتخذت منذ الآن التدابير اللازمة للمباشرة في القريب العاجل ، باشغال تمديد السكة الحديدية في سوريا الشمالية .

على ان كل هذا ما هو إلا بدء العمل ، فان التحسين العظيم الذي يجري على هذه الصورة في طريق ترانزيت الشمال ، لا يكون داعياً لنسيان طريق الجنوب

التي تهم على الأخص بيروت ، ويمكنني أن اؤكد لكم ان تحسين طريق دمشق بغداد ، وتوسيع مرفأ بيروت يشغلان محلاً مهماً بين المرامي التي نرمي اليها .

ان التدابير التي سنتخذها تكون نافعة ناجعة ، اذا ساعد كل واحد على نجاحها ، فان للصحافة في مثل هذه الاعمال الخطيرة ، دوراً مهماً ، يجب ان تقوم به أحسن قيام ، وهو ان تنير الرأي العام ، وان تفهمه مدي التدابير المتخذة ، وان تهدىء المنافسات المحلية ، غير ناظرة إلا الى المنفعة العامة .

قد لاحظت ان قرارات المفوضية العليا ، هي في الغالب مشوهة ، أو ان نياتها متهمة بدون ان يهتم اصحاب هذه الانتقادات بجمع التعليمات التي تساعدهم على اصدار حكم عادل بشأنها .

اني قد عرضت عليكم نياتي بكل صراحة ، وليس لي من قصد إلا منفعة هذه البلاد العامة ، وانا اتكل عليكم ايها السادة لمساعدتي في عملي هذا » .

المرحلة الثامنة

مرحلة « وزارة بالرغم عنكم »

٦٣ ــ المرحلة الثامنة « وزارة بالرغم عنكم » ، قرارات العميد الثلاثة

وفي ٤ آذار سنة ١٩٣٤ وصل الكونت دي مارتل ليلاً الى حلب ، وتابع طريقه الى بيروت ، واجتمع بمندوبيه ، واطلع على تقاريرهم . وفي ١٠ آذار ١٩٣٤ أصدر القرار الآتي ، بتأجيل اجتماعات المجلس النيابي الى ١٥ تشرين الاول ١٩٣٤ :

المادة الاولى ــ تعلق مذاكرات المجلس النيابي الى اول يوم الثلاثاء الذي يلي ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ .

المادة الثانية ــ يبقى مفعول قرار المفوض السامي رقم ١٧٦ ل . ر المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ معمولاً به الى حين افتتاح المجلس .

دي مارتل

ولم ينشر هذا القرار إلا في ١٤ منه . ثم نشر بعده بلاغاً كان اعلنه برنامجاً لاعماله وسياسته ، في صحف فرنسا قبل عودته من باريس . ثم لما عاد نشرته الجرائد . وهذا ما روته جريدة « انتر نسيجان » :

٦٤ - ما قاله دي مارتل عن برنامجه الاقتصادي الى الجرائد الفرنسية

قالت الجريدة : ان المسيو « دي مارتل » المندوب السامي الفرنسي في سوريا قبل سفره من باريس ، ابلغها برسالة منه ، ان برنامجه الاقتصادي قد لقي القبول ، والموافقة من الحكومة الفرنسية .

ثم قال : انه اذا كان الانتداب الفرنسي ، لم يحـــدث في مجال الشؤون الاقتصادية كل ما كان منتظراً منه ، فان الذنب في ذلك ، يقع على الذين كانوا يقيمون العراقيل في سبيله ، ويحولون دون عمل ممثل فرنسا ، في سبيل حصول البلاد على استثمار مواردها . واني عازم عزماً اكيداً ، على ان لا استسلم للمناورات الخطرة ، بينما تقتضي الحال ، ان نبذل كل ما في وسعنا ، لانعاش حالة البلاد الاقتصادية .

ثم اشار « دي مارتل » الى اهمية مركز سوريا الجغرافي ، من حيث المواصلات بطرق البر وطريق الجو ، وقال :

ان سكة حديد شمالي سوريا ، ستمكن من الاتصال بالموصل والمنطقـــة الغربية من ايران ، وسيتم انشاء هذه السكة قبل سنة ١٩٣٥ ، وتبدأ في الوقت نفسه المشروعات الكبرى الخاصة بجر المياه وتوليد الكهرباء ، ويتطلب تنفيذ هذه المشروعات ستة اعوام ، وتبلغ النفقة اللازمة لها ١٨٠ مليون فرنك ، تدفع من المبالغ الفائضة في ميزانية سوريا ولبنان .

وقال المسيو دي مارتل ، عن مسألة المعاهدة بين سوريا وفرنسا : انني سأعمل في هذا الصدد ، وفقاً لآراء حكومتي ، التي تتبع في سوريا سياسة حددتها عصبة الامم ، ولم يكن سوء التفاهم في موضوع هذه المعاهدة ناشئاً عن خلاف في المبدأ ، بل عن خلاف في الاساليب والاجراءات ، وما الانتداب سوى نظام للانتقال والتحول ، يجب ان يسير بسوريا الى الاستقلال . ويجب ان يفهم السوريون ان تحديد الاساليب والمدة اللازمة للتحرير غير منوطة بالشعب الآن ، ونحن موجودون في سوريا لاجل السير به الى الغاية المنشودة .

رأيه في حالة سوريا السياسية

ولقد اظهر البرلمان السوري برفضه مشروع معاهدة التحالف ، التي عرضت عليه والغرض منها ، امداد سوريا بالوسائل التي تؤدي الى استقلالها ، انه لم يبلغ النضوج المرغوب فيه ، ولا يمكن ان تستأنف المباحثات في هذا الصدد ، الا على القواعد المحددة في جنيف وباريس ، وهي قواعد لا يمكن تبديلها بدون اخلال بتوازن نظام الاتفاقات الدولية .

ثم قال المسيو دي ماتل :

ان من مصلحتنا ، ان نرى سوريا في حالة سعادة ويسر واستقلال . ونحن ندرك كل الادراك ما علينا من التبعات الادبية والسياسية ، وقد فعلنا وسنفعل كل ما في وسعنا ، لحمل عناصر المعارضة ، على اتباع سياسة صريحة صادقة في التعاون معنا ، ولكن اذا أصر بعض السوريين ، على رفض هذا التعاون الملائم لمصلحة سوريا وسعادتها ، فاننا سنقوم بعملنا لخير سوريا ، بدون معاونتهم على الرغم منهم ، لاننا نرى هذا العمل ملائماً لمصلحتنا ومصلحة سوريا معاً .

٦٥ — استقالة وزارة حقي العظم وتأليف وزارة تاج الدين الحسني سنة ١٩٣٤

وليستفيد من السرعة قبل تكهرب الجو ، وشيوع المقررات ، حضر الى دمشق فجأة يوم الجمعة بعد الظهر ، واجتمع برئيس الجمهورية « محمد علي العابد » وبرئيس الحكومة « حقي العظم » واخذ موافقة الجميع على تقديم استقالتهم ، وقبول الشيخ تاج رئيساً للحكومة ، وتعيين حقي العظم رئيساً للشورى ، مع احتفاظه بمعاشه ، وما للوزير من حقوق .

وفي ١٥ آذار سنة ١٩٣٤ استقالت الوزارة ، وتعين الشيخ تاج الدين ، واشرك هنري هندية في المالية ، وحسني البرازي في المعارف ، وعطا الايوبي في العدلية ، والحاج محمد اطه لي في الزراعة ، وجميل الالشي في الاشغال العامة ، وتولى الشيخ وزارة الداخلية علاوة ليكون حراً في الامور الداخلية .

وبعد تأليفها عاد الى بيروت ، وامر بتحويل المسيو « فيير » مندوبه في دمشق وصديق « الشعباني » الى بيروت ، وعينه في المفوضية . وارسل مكانه « البارون فان » الذي وصل الى سوريا من باريس بعد اسبوع ، ونحّى المسيو « لافاستر » مندوبه في حلب عن وظيفته ، وارسله الى الخارج فعين قنصلاً لفرنسا .

ونحن اذا دققنا سرعة التبديل والنقل ، وتعيين الشيخ تاج والوزراء المشار اليهم ، وبيانه الذي نشره في صحف فرنسا ، وفي صحف سوريا ، نجد انفسنا امام خطة جديدة ، يقوم بها « دي مارتل » بالرغم عن اهل البلاد ، وما كانوا ينتظرونه من تحول في نهج فرنسا الى مصلحتهم ، بعدما باء دي مارتل ، وقبله بونسو بالخذلان الفظيع .

اما لماذا ابتدأ بتبديل الوزارة ، وانتهاج خطة العمل في الناحية الاقتصادية ، وهل كان هذا برأيه وتدبيره ، أم برأي وتدبير وزارة الخارجية ، وما هو الباعث له ؟؟ الجواب :

ان تعيين الشيخ تاج ، وتحويل المندوبين ، واختيار هؤلاء الوزراء ، يدلنا على ان دي مارتل كان مسيراً لا مخيراً . وان الذي دفعه الى ذلك ، رجال الخارجية ، واصحاب رؤوس الاموال .

واذا لم يكن الانتاج صحيحاً ، فلا يسعنا الا القول ، بأن دي مارتل كان في نفسه هوى يتفق وهوى الشيخ تاج الدين ومزاياه . والشيخ كما هو معلوم لا يتمتع بحميد المزايا ، وكل ما له منها انه ذكي وداهية ، يصلح لخدمة المستعمرين ، ومقاومة المعارضين ، ويلين مع القوة ، ويتلون بكل الألوان ، في سبيل الوصول الى الرئاسة ، ونيل الأموال .

فقبول دي مارتل له ، وتعيينه إياه ، وتصريحه بأن الشيخ تاج الدين سيكون دائماً رئيساً للحكومة ، ودعاياته يوم كان في باريس ، تؤيد هذه الناحية .

ولكن قد يجهل العميد معرفة ابناء البلاد ، الذين يثق بهم الشعب ، أو ان رجال حاشيته هم الذين دلوه عليه ، ومن اغراضهم ان لا يقربوا المخلصين لقضيتهم ، المعروفين بنزاهتهم وتجردهم . كل هذا محتمل ، انما هذا لا يشكل عذراً لمن يريد سلامة الطريق ، اذا عرف كيف يسير .

ان طالب الحقيقة يتحرى عنها خوف الوقوع في الاخطاء. فكيف نعذره، وهو الذي عطل الدورة النيابية بقرار منه، فأقر ظاهرة، وأعاد سابقة، لا تزال تصدر عن الفرنسيين، وهي نقضهم اليوم ما ادعوه بالأمس، ومخالفتهم الدستور، وهم الذين نشروه. مما يدل على ذهنيتهم المدنسة المتقلبة، وروحيتهم الملوثة، وسياستهم الهوجاء التي لا تعرف غير الكذب، والدس، والاحتيال، والتحكم، والازدراء. وهي مما يولد الكراهية والنفرة ويسوق الشعب الى العصيان.

ثم لماذا يلجأون اليها والتاريخ يعلمونه، وقد أراهم ان الامم وان ضعفت لا تحكم بمثل هذه السياسة، وهذه الاخلاق، وان اخضاعها لا يكون بالنار والحديد، وان قلوبها لا يلينها الظلم والعسف والاستبداد؟

لعلهم يعلمون ذلك، ولكن ما استقر في نفوسهم من الانانية والمطامع، وازدراء الامم، وما تعودوه في الجزائر، ومراكش، وتونس، البلاد التي تقاسي من استعمارهم وظلمهم ونهمهم، منذ قرن ونصف، ما لا يوصف. هو الذي يضللهم ويسوقهم الى ارتكاب الخطأ مع علمهم به، وهو الذي يمنعهم من تغيير سياستهم، رغم لمسهم فسادها.

ولذا لا عجب من موقف العميد ومن عفسه، وعسفه، وخرقه القانون، ومن اختياره الشيخ تاج ووزراءه، ليكونوا آلة صماء، تتحرك بأمره، وأمر حكومته طوعاً أو كرهاً.

واما بيانه الآنف الذكر، واتهامه السوريين بأنهم لم يبلغوا النضوج المرغوب فيه، فهو زعم باطل لا يقره المنصف العاقل. لأن النضوج السياسي، معناه ادارك الحقائق، ومعرفة الواجب والسعي للتحرر وحماية الحق، والدفاع عن السيادة والحرية والاستقلال، فهل ما في المعاهدة من قيود يتفق وما يتطلبه النضوج السياسي؟

وهل يريد من النواب والزعماء والمجاهدين في سبيل امتهم واستقلالها، ان يبيعوا ضمائرهم، ويتناسوا واجبهم، ويتجاهلوا الماضي، ويتعاموا عن رؤية المستقبل،

ويرضوا بما أمرت به دولته المستعمرة ، التي لم يدل استعمارها في المغرب على نبل اخلاقها ، وشرف مقاصدها ، وحسن نياتها ، ليقول عنهم ناضجون ، وينعموا بالرتب والالقاب ، ويذهب الى عصبة الامم فيبلغها ، ان سوريا اصبح في امكانها الوقوف امامكم ، والقعود في مجلسكم ، كدولة مستقلة ذات كيان ، انما يحكمها المستشارون ، وتحميها جيوش فرنسا ! أو كما قال ذلك السوري الدرزي النـابه : « نعم نحن مستقلون ويحكمنا شرطي » .

لذلك ان « دي مارتل » مخطيء ، واعلانه « بأن من مصلحة فرنسا ، ان ترى في سوريا سعادة ويسراً واستقلالاً » تكذبه الثلاث عشرة سنة ، التي توالت على البلاد ، وانتجت فيها المصائب وولدت الازمات ، وسببت فيها النكبات والثورات ، وعممت الفقر والظلم ، وانتهكت قوى الامة ، في جميع مقومات الحياة . فأين اليسر ، واين السعادة ، واين الاستقلال ؟ أليس هذه التصريحات وما شابهها ، ستاراً لاخفاء المقاصد والفضائح !!!

ولو ان فرنسا كانت تريد الاصلاح ، وان تبر بوعودها ، فلمـاذا لم تفعل ذلك في الماضي ؟ وما الدليل على انها ستفعله في المستقبل ؟ واذا قررت تبديـل نياتها وتعديل طبيعتها ، فكيف ومتى ، واين ؟

واذا كنا متشائمين في احكامنا ، ومسرفين في اتهاماتنا ، فلمـــاذا يلاقي الصعوبات ؟ ولماذا رفض السوريون معاهدته ؟ ولمـاذا يعود الفرنسيون فيجربون كل يوم ما عرفوا فساده في الأمس ؟ واذا لم يكونوا مستعمرين ، ولا ظالمين ، فلماذا هذه النفقات ، وهذه « الخبصات والعفسات » ؟

ليته اعتبر مما تبدى ، واكتفى واراحنا من الرد والنقد . ولكنه تمادى وزاد على تصريحه قوله : « اذا كان الانتداب الفرنسي لم يحدث في مجال الشؤون الاقتصادية كل ما كان منتظراً منه ، فالذنب يقع على الذين كانوا يقيمون العراقيل في سبيله ، ويحولون دون عمل ممثل فرنسا لحصول البلاد على استثمار مواردها ، واني عازم عزماً اكيداً على ان لا استسلم للمناورات الخطرة ، بينما تقتضي الحال ان نبذل كل ما في وسعنا لانعاش حالة البلاد الاقتصادية » .

ويظهر لنا من هذا القول الذي نناقشه بصراحة ، انه لا يعرف الحقيقة ، ولم يقرأ كتابنا « الرد على بيانات المسيو » الذي تعمد ان يتهمنا بمثل هذه التهم ، فرددنا عليه ، ولم نخش سلطانه ـ ولو قرأه لعلم ان فرنسا لا تستطيع عمل مشروع اقتصادي ، تقصد منه نفع البلاد ولا تريد ان تعمل ـ لانها احدثت في بلادنا ثلاثاً وعشرين شركة اقتصادية ، كانت سبباً لافقار الشعب واستهلاك ثروته ونهب امواله .

واذا كان لا يدري فليسأل شركة المشاريع العامة للطرق والبناء ، وشركة الكهرباء والماء في حلب ، وشركة الخط الحديدي ، وشركة الجر والنقل بين بيروت وحلب والشام ، وشركة الزيوت في حارم التي بلعت من اموال السوريين عشرين الف ليرة عثمانية ذهبية ، وادعت الخسارة ولم تحاسبها المفوضية .

وليسأل عن مشروع الكادسترو ، وكم صرفت عليه من الاموال ، وليبحث عن مشاريع الري كيف ينهب منها المستشارون والمتعهدون ، والمهندسون ، لماذا لا يبحث عن هذه الشركات واعمالها ، وفوائدها للبلاد قبل ان ينطق بالخطاب ؟

ان السوريين لن يقاوموا ، ولا قاوموا مشروعاً اعتقدوا فيه الخير لهم ولبلادهم ، لكن قاوموا ما كان ضرراً لهم ولبلادهم ، وهم على حق . وسوف تعلم اننا نعلم ما نقول ، ونصرح بما نعتقد . فمقاومتنا للمعاهدة التي اقضت مضجعك يا حضرة السفير ، واقلقت افكارك ، لم تكن مناورة حزبية ، ولكن كانت ارادة نفذت ، ارادت الامة ان لا تستسلم للمناورات الخطرة ، فقاومتها وحاربت القائمين عليها ، وراعت الحق والمصلحة وكانت حكيمة في تدبيرها ، فلا يضللنك تقارير الجواسيس ، ولا همسات اصحاب الكراسي والمنافع . وعليك باختيار الاخيار ، وتشخيص العلل ، وتصفية النية ، والرجوع عن الخطأ . فانتدابكم لن يدوم ، وجيوشكم لا تثبت في سوريا .

واتعظ بالتاريخ ، فان قرن العشرين لا يبيح الاستعمار ، والعروبة آلت على نفسها وعاهدت ربها ، ان تحطم القيود ، وتحارب حتى تنال الاستقلال ، وتيقن

أن كل عمل توليتموه بالرغم عنا، سوف نقاومه. فلا فائدة من المحاولة وتكرار التجربة، لأن مقدراتنا ليست العوبة بيدكم، ولا نستطيع الصبر على الذل، وفينا عرق الحياة ينبض. ولنريك ما في نفوسنا من عزم، ننشر بيان الزعيم ابرهيم هنانو فهو يعبر عن شعورنا اصدق تعبير، فعساك تعتبر وتنتبه الى طريق الخير، فتسلكه امناً من العثار، وذلك خير وابقى.

قال ابرهيم هنانو في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٤ في الجامع الكبير بحلب جواباً على بيانات دي مارتل امام الآلاف من الخلائق:

٦٦ — خطاب ابراهيم بك هنانو جواباً على تصريح «دي مارتل»

ايها السادة:

علمت ان المدينة مضربة اليوم، ولكني لا ادري هل كان اضرابها تأسفاً على عهد مضى، أم احتفاء بعيد جديد؟ هل كان حزناً على حكومة اقيلت، أم استياء من حكومة نصبت.

اني لا اخال أحد الأمرين، واظن ان هذا الآخر هو نوع من انواع الاحتجاج الصامت على الخطط، التي يسعى الفرنسيون لتطبيقها في هذه البلاد، وما داموا هم المسيطرون. فليس هناك أقل تأثير لحكومة ذهبت، أو لاشخاص ينصبون. لأن القضية ليست قضية اشخاص، بل هي ارفع من ذلك، ونحن لم نعتد البحث في اشخاص صنعتهم السلطة، فكانوا آلات متحركة ينفذون مآربها ويعملون باشارتها، أشبه باشباح لا ارادة لها.

اجل، انا ارفع عن البحث عن هؤلاء القوم وعن شخصياتهم، وعن قيمة هذه الحكومات التي تتألف منهم، ولذلك أقول:

على اثر تعيين فخامة الكونت دي مارتل مفوضاً سامياً في هذه البلاد، رأينا أن نتريث في القول والعمل، لنرى ما سيعمله العميد الجديد بعد ان اخفق سلفه في السياسة التي عهد اليه بتطبيقها، بعد تجربة دامت سبع سنوات، ومن الطبيعي ان تتبدل السياسة بتبدل الاشخاص.

ولكن الحوادث الاخيرة برهنت على ان الخطة التي اعتزم المفوض الجديد تطبيقها هي نفس الخطة ، التي كان قد جرى عليها اسلافه وهي مرسومة في الدوائر المختصة بالشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، وما رأيناه من اختلاف المظاهر ، ليس الا تنوع اساليب وستائر لاخفاء هذه الخطط المقررة ولاستدارجنا لتصديقها بشكل معاهدة ، لتأييد سلطتهم وادامتها .

قال فخامة المعتمد في تصريحاته : ان السياسة التي اعتزم تطبيقها في هذه البلاد ، لا تخرج عن نطاق الاساسات المقررة في باريس وجنيف ، وستنفذ رغم ارادتنا ، انه لا يحق للسوريين تعيين مدة تحريرهم من سلطة الانتداب ، أو تقرير مصيرهم .

فنشكره على هذه الصراحة ، ونحن نصرح بدورنا ، اننا لسنا مستعدين للتعاون لاجل تطبيق خطط مرسومة رغم ارادتنا ، وللشعب السوري غاية شريفة يسعى للوصول اليها ، وهي التحرر من سلطة الانتداب ، وتأمين استقلال البلاد وسيادتها المطلقة ، فاذا كانت مهمة فرنسا في بلادنا ، هي عبارة عن ارغام الشعب على قبول خطط مفروضة ، وعندهم من وسائل القوة ما يكفي لتحقيقها ، فلماذا حاولوا انتخاب مجالس تأسيسية ونيابية ، واستعملوا منتهى الشدة والارهاق ، واصدروا القوانين لخنق الحريات ، وتأمين فوز اشخاص ظنوا انهم يوافقونهم على تصديق المعاهدة ، التي تلائم تلك الخطط الاستعمارية .

وعندما دنت الساعة الاخيرة ، وعرضت المعاهدة ودخل النواب الوطنيون الى المجلس ، تجلت ارادة الشعب السوري ويقظته ، فلم يتنزل احد من النواب الى ارتكاب جريمة تصديق تلك المعاهدة إلا من حرمه الله نعمة التحسس بالفضيلة الوطنية .

ولما خيب المجلس آمالهم ، ولم يبق لهم مصلحة من بقائه ، ارجأوه لدورة آذار عليهم يتوفقون لحمله على قبول المعاهدة ، ولكنهم لما لم يأنسوا منه هذا الاستعداد ، خرقوا حرمة الدستور وارجأوه ثانية لدورة تشرين ، ولا نعلم ما عساهم يفعلون به .

وبهذه المناسبة ، أرى من المفيد ان أبين لمحة عن تاريخ علاقات الكتلة الوطنية مع السلطة الفرنسية .

منذ ثماني سنوات ، اتى المفوض السابق المسيو دي جوفنيل ، وكان مجيئه في ابان الثورة السورية ، وقال جملته المشهورة :

الحرب لمن اراد الحرب ، والسلم لمن أراد السلم . فانتهز رجال الكتلة الوطنية هذه الفرصة لاثبات حسن ارادتهم في السلم ، وتفاهموا معه على برنامج معين ، واشترك ثلاثة من اعضاء الكتلة في وزارة تألفت لتطبيق الاتفاق ، ولكن ما ان بدأوا بمهمتهم حتى استقال دي جوفنيل واعتقل الوزراء الثلاثة ، مع بعض اخوانهم وضرب بالاتفاق عرض الحائط .

ولما اعلن المفوض السامي المسيو بونسو عن رغبته في متابعة خطة سلفه دي جوفنيل ، تقدم الوطنيون بنفس الرغبة وتفاهموا معه على أهم الاسس ، ولكن في الساعة التي انتهى فيها مشروع الدستور السوري ، وقبله المجلس التأسيسي للمذاكرة في مواده ، استدعانا المسيو بونسو ، وابلغنا لزوم حذف المواد الست من الدستور .

ولما كنا اتفقنا سابقاً على كل مواده ، قال المفوض السامي بكل صراحة وبمنتهى التأثر : ان وزارة الخارجية ارادت ذلك ، فالخطأ ليس خطأه ولا خطأنا ، وفي النهاية أصدروا قراراً بحل المجلس التأسيسي ، وتعطيل الدستور ، بتذييله بالمادة ١١٦ وابقوا الحكومة الموقتة اربع سنوات ، ثم اقيلت وبدأ العهد الاخير وهو عهد معاهدة وما أحاط به من ظروف معلومة ، ولا حاجة لتبيانها .

* * *

يتضح من هذه اللمحة التاريخية اننا لم ندع فرصة تمر إلا واغتنمناها ، لاقامة البراهين على حسن نيتنا ، في التعاون مع فرنسا على اساس تحقيق وعودها في تأمين استقلال البلاد وسيادتها ، وقد سايرناهم في التساهل الى حد لا يجوز للوطن اجتيازه .

ان هذه التجارب المتكررة برهنت ، على ان للافرنسيين غايات استعمارية مقررة يحاولون تأييدها وادامتها ، تحت اسم الانتداب ، ولما لم يتوصلوا الى تقريرها بتصديق المعاهدة ، لم يروا بأساً من التصريح ، بأنهم عازمون على تطبيقها رغم ارادتنا !.

فترون انه في الوقت الذي كان يجب فيه ، ان يفهم ان وسائل العنف والتهديد ، لا توصل الى الغاية ، ولا سيما مع الشعب السوري ، الذي عرف حقه واعتزم الوصول اليه ، في هذا الوقت نراهم يفاجئون السوريين بالتهديد وحرمان الحقوق ، ولذلك اصرح ان كل عمل يراد تطبيقه في بلادنا رغم ارادتنا ، نعتبره جبراً واكراهاً ونقاومه بما يليق بكرامتنا وشرف غايتنا ، من وسائل الدفاع عن الحق ، واننا مستعدون لبذل كل تضحية في سبيل الشرف والحرية والحياة . ولا شك ان السوريين الذين يواجهون خطر الفناء ، لا يلومهم احد ، اذا فضلوا أي مصير على هذا المصير السيء . ويجب ان نعلم ان كل المجالس ، والدساتير والمعاهدات لا تجدي نفعاً تحت سلطة الاجنبي ، لانها اشبه بقصاصة ورق يحرقها متى شاءت اهواؤه ، وهذا ما سنراه .

* * *

اما المشاريع الاقتصادية التي يمنينا بها المفوض السامي ، فلا نرى فائدة منها اذا لم تنل البلاد استقلالها الحقيقي وسيادتها المطلقه ، وتعتبرها حلقة من سلسلة الاحتلال التي ترهق البلاد وتطيل أمد الاستعمار . وتحمل المكلف السوري ما لا طاقة له به من الضرائب ، لتسديد خسائر الشركات واسرافها ، كما هو حالنا مع الشركات الحاضرة التي يستفيد منها الاجانب وحدهم .

لذلك فان البلاد لا تعترف بأي مشروع اقتصادي ، ما لم يكن للامة رأي فيه ، ولا توافق على ان تصرف اموالنا لتأمين منافع الشركات الاجنبية ، فالقواعد الاقتصادية تتطلب قبل كل شيء ، ضمانات كافية لحرية العمل والاستثمار وهذا لا يمكن وجوده ، إلا بعد حصول الاستقرار السياسي ، وهو مفقود في بلادنا . واننا نشاهد الانحطاط في كل نواحي حياتنا الاقتصادية ، وقد بدأت

آثاره تهدد البلاد بالفقر والدمار، ومنشأه الرئيسي هو استئثار السلطة الفرنسية بمقدراتنا وموارداتنا، واهمها المصالح المشتركة والكمارك.

ان السياسة الكمركية التي تمادت السلطة في تطبيقها، لا ترتكز على قاعدة علمية من قواعد الاقتصاد المرعية عند الدول، إذ لا توازن في الوارد والصادر، ولا مراعاة لمنافع البلاد في فرض الرسوم، وواردات الكمارك وحدها تكفي لانعاش البلاد وتخليصها من شر الفاقة، لأن هذه الواردات هي في المائة سبعون من ميزانيتي سوريا ولبنان، أو عبارة عن ثمانية ملايين ليرة سورية.

فقبل ايجاد المشاريع الاقتصادية يجب ان تحسن ادارة هـــذه الموارد، وصرفها في سبل تؤدي لانعاش البلاد، كما جاء في تقرير مؤتمر الغرف التجارية الذي انعقد مؤخراً في بيروت، وكشف الغطاء عن الاضرار، من تمادي هذا الاستئثار.

فاذا كنا غير قادرين على حفظ مواردنا الحاضرة، وتخليصها من سوء التصرف فما هي وسائل الاطمئنان على منافع مشاريع اقتصادية مزعومة ما دامت البلاد لم تحصل على استقلالها وحريتها في تدبير شؤونها؟ لذلك يجب ان تمشي البلاد متحدة في الطريق، الذي اختطته للوصول الى غايتها، ويكفي ان يكون لنا ايمان بأن الحق يخلق القوة، وبهذا الايمان يجب ان نتقدم لتأدية الواجب.

واذا سألتني ما الفائدة من هذا البيان، ومن اغلاق المدينة، ومن احتجاج المعارضين؟ فالجواب: رد على ما تكتبه في تقاريرك انت الى حكومتك، والى عصبة الامم تقول فيها: ان سوريا تقبلت عملك بكل ارتياح وسرور، وان القوم تركوا السياسة وقضيتهم، وانصرفوا الى جمع المال واللهو في التبدلات والتغيرات، كما ادعى بونسو يوم اغلق المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٨.

واذا لم تؤمن بما نقول فامضي بعملك، وغداً ترى نتيجة ما جنته يداك، وعلى كل نرسل الآن احتجاجنا الآتي، والزمان بيننا وبينك خير الحاكمين.

٦٧ – احتجاج لجنة المجلس النيابي على تعطيل الحياة النيابية

عملاً بقرار المجلس النيابي الذي اتخذه في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ ت ٢ سنة ١٩٣٣ مؤيداً فيه قراره السابق برد المعاهدة ، التي وقعتها حكومة مخذولة ومحتجاً على تأجيل المجلس النيابي ، خلافاً للدستور وللتقاليد النيابية ، وعاهداً فيه الى لجنة برلمانية مهمة بمتابعة العمل لصيانة الدستور والحياة النيابية ، والمدافعة عن مطالب البلاد في الوحدة والسيادة والاستقلال ، رأت اللجنة البرلمانية من واجبها ان تذيع هذا البيان في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٣ « موعد اجتماع المجلس النيابي » ليقول كلمتها في التطورات السياسية الجديدة ، فنظرت اللجنة في قرار المفوض السامي القاضي بتعطيل الحياة النيابية ، مرة جديدة دون ما سبب ، فهالها أن يُصدر هذا القرار المخالف للدستور ، ممثل السلطة التي أقرت الدستور واعلنته ونشرته ...

وعليه فهي تحتج بكل ما في الحق من قوة . وترى بأسف عظيم ان هذا القرار حمل الرأي العام السوري على ان ينظر في كثير من التشاؤم والقلق ، الى كل محاولة تقوم في المستقبل لتقريب ، وجهتي النظر الفرنسية والسورية ، لانها تنتهي بعقد مكتوب ، وقد اصبحت الامة تشك في احترام السلطة لعقودها بعد ان ضربت مثلا سيئاً بعدم احترام الدستور .

واللجنة تعتقد ان هذا القرار الذي أعاد البلاد الى السياسة القديمة ، التي فشلت فشلاً مريعاً ، جاء برجل اثبتت التجارب عدم أهليته ، وانه لا يهمه إلا ارضاء اطماعه الشخصية ، إذ من شأنه ان يوسع الخلاف بين الشعبين الفرنسي والسوري ، في الوقت الذي كان ينتظر من خفامة العميد ، ان يقوم فور وصوله للبلاد ، بعمل يعيد الثقة التي افقدتها الحوادث الاخيرة . وذلك باحترام الدستور ، واعادة الحياة النيابية وتحقيق مطالب البلاد ، التي نادى بها نواب ، يحرصون على ان يقوم بين فرنسا وسوريا ، اتفاق ثابت شريف ، لأن كل حل لا يضمن للبلاد ، حقوقها المشروعة ، ويفرض عليها فرضاً ، يديم حالة الفوضى ، وعدم الاستقرار ، التي ضجت البلاد منها ، والامة التي عرفت في جميع الادوار التي

مرت بها ، ان تدافع عن كرامتها واستقلالها ، لا تتردد في بذل كل غال ونفيس ، حتى تبلغ امانيها المشروعة .

سكرتير اللجنة البرلمانية — الرئيس

جميل مردم — صبحي بركات

٦٨ ـ جواب رئيس المجلس النيابي على قرار المفوض السامي بتعليق مذاكرات المجلس النيابي

جواب رئيس المجلس النيابي في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٤ على قرار المفوض السامي بتعطيل الحياة النيابية :

سعادة مندوب المفوض السامي لدى الجمهورية السورية .

لي الشرف ان اعلمكم بانني تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٠ آذار سنة ١٩٣٤ « رقم ٧٤ ت » الذي ابلغتموني فيه قرار فخامة المفوض السامي ، القاضي بتعليق مذاكرات المجلس النيابي حتى يوم الثلاثاء الاول الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٤ .

انني انتهز يا سعادة المندوب هذه الفرصة ، لأجل ان الفت نظر فخامة المفوض السامي الى خطورة قرار كهذا .

ان سوريا التي كانت تنتظر بفارغ الصبر عودة العميد السامي ، على امل انه يحمل بعودته حلاً للازمة الحاضرة ، التي من شأنها ان تضر بمصالح البلدين ، تدعوني الى تذكيركم بأن قراراً كهذا ، يحمل الرأي العام السوري ـ المتألم من الاعمال التي دبرت في السابق ـ على الاعتقاد بأن الدستور السوري الذي منحته إياه فرنسا ، لم يحترم من قبل معلنه وناشره .

وبما انني كنت ، ولا ازال من الراغبين في الوصول الى اتفاق بين سوريا وفرنسا ، يقرب بين وجهتي نظر البلدين ، يؤلمني ان اتأكد بأن الثقة اللازمة للوصول الى هذا الاتفاق ، تصطدم بتدابير تقضي عاجلاً أو آجلاً ، الى زعزعة الثقة وتعرض في المستقبل ، كل تشبث بالاتفاق لاخطار عظيمة .

وبالختام تفضل يا سعادة المندوب بقبول فائق احترامي .

رئيس المجلس النيابي

صبحي بركات

٦٩ ـ بيان الشيخ تاج على اثر تسلمه رئاسة الوزارة في ٢٢ آذار سنة ١٩٣٤

وعلى اثر تسلم الشيخ تاج الدين رئاسة الوزارة ، اذاع على كافة الدوائر الحكومية البيان الآتي :

« بعونه تعالى تسلمنا مهام العمل في مثل هذه الايام العصيبة ، وقد قبلت القيام بهذا العبء الثقيل ، متكلاً على مشاطرتكم ومؤازرتكم لي ، توصلا لتحقيق غايتنا المنشودة ، وتأمين رغبات الامة المشروعة .

لهذا رأيت لدى مباشرتي العمل ، ان اوجه اليكم هذا النداء ، راجياً بذل ما في وسعكم لتسهيل مصالح الاهلين ، والسهر على محافظة حقوقهم ، والتشدد في تطبيق القوانين ، والنظامات ، واستفزازهم الموظفين الموضوعين تحت امركم ، لتأمين هذا القصد النبيل .

واني لعلى ثقة باننا سنعالج جميعاً ما يعرض لحكومتنا من القضايا والمصالح ، بمنتهى التجرد والاخلاص ، واضعين نصب اعيننا المصلحة العامة ، وبذل الجهود المستطاعة للوصول الى هدفنا الاسمى ، سلائلاً المولى عز وجل ان يسدد خطانا ويأخذ بيدنا لما فيه خير البلاد وفلاحها » .

٧٠ ـ اعمال المسيو دي مارتل من ١٦ آذار الى ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ ، وما سوف تعمله الحكومة التاجية

وبعد ، لم يخطيء ظننا بما قلناه عن « دي مارتل » لان المدة التي مضت بين ١٦ آذار سنة ١٩٣٤ وبين ١٥ تشرين الاول ١٩٣٤ لم يعرف لها لون يمتاز به عن غيره ، ولا اتى خلالها باعمال تدل على مقدرته الادارية وكفاءته الانشائية ، ولا استطاعت الوزارة التي اتى بها الى الحكم ، ان تحل له القضية السورية . أو تحصل على الاستقرار السياسي الذي وعد به ، ولا سهلت مصالح الاهلين ، التي أعلنت عنها في بيانها ، فمضت السبعة الشهور ، وما فعله العميد ، وفعلته هي ، يلخص في ما يأتي :

في ١٠ نيسان ١٩٣٤ حضر دي مارتل الى حلب ، لافتتاح المعهد العلماني الذي انشأته واقامت بناءه البعثة الفرنسية العلمانية قبل سنتين ، فلبث يوماً واحداً ، عاد الى لبنان .

وفي حلب ادلى بحديث للصحفيين ، قال فيه :

« تعلمون ان المعاهدة احيلت الى المجلس النيابي ، ولم اقل عرضت كما ذكرت بعض الصحف ، لأن من اسباب استردادها رفضها قبل عرضها على المجلس رسمياً للبحث ، فلو كانت عرضت رسمياً ورفضت بعد ذلك ، لما استردت على الصورة التي ذكرت في اسباب هذا الاسترداد في دورته الماضية . غير ان اكثرية النواب المعتدلين ، الذين كانوا ينشدون الاتفاق مع فرنسا ، قد انقسمت على نفسها وتفسخت وحدتها ، بعوامل الضغط والارهاب والاكراه والتظاهرات ، مما ادى الى سحب المعاهدة ، وتأجيل دورة المجلس النيابي ، لانه لم ينظر الى المعاهدة حينئذٍ ، بالروح التي كان يجب ان ينظر اليها ، لأن الافكار كانت مضطربة جداً .

أما الآن فقد عاد الهدوء الى البلاد ، والمجلس المؤجل سيفتتح في موعد دورته الرسمي . فان استمرت السكينة ، وطلب النواب عرض المعاهدة ، عالجت القضية في بحثها بروح مشبعة بالود والاخلاص ، ومع كل سنرى استعداد الشعب والنواب في هذه الغضون ، ونعمل ما تدعو اليه الحالة .

ثم قال : لي برنامج اقتصادي واسع ، اؤمل تحقيقه في خلال ٦ سنوات . واني واثق بتوفر المال لدي ، في غضون هذه المدة ، لأن واردات المصالح المشتركة في كل عام ٣٠ مليون فرنك . فيكون مجموع ما يتوفر في الست سنوات ١٨٠ مليوناً ، وقد يربو على ذلك .

واما برنامج الحكومة الحاضرة ، فهو بذاته برنامج الوزارة السابقة ، خصوصاً فيما يتعلق بالامور المالية التي وضعتها الوزارة السابقة ، لتقليل النفقات وزيادة الايرادات ، وعما قليل يزور الشيخ تاج مدينتكم ويشرح لكم برنامجه » .

ولعل القارىء ادرك الاسباب الواهية التي اوردها ليستر بها خجله ، من رفض النواب للمعاهدة ، وادرك ان المفوض باق في ادارة مقدرات البلاد ست سنوات اخرى . وعلم ايضاً ان الشيخ تاج سيكون له برنامج ، وسيأتي الى حلب لاعلانه ، فما هو هذا البرنامج ، وما هي تلك الاعمال ؟

٧١ ــ اشاعة اتفاق المفوضية والحكومة التاجية على ادخال اليهود الى سوريا ، وما هي مطامع الصهيونيين ؟

وفي اليوم الثاني شاع عن الحكومة السورية وعن المفوضية العليا ، بانهما وافقتا على ادخال الصهيونيين الى سوريا ، بحجة تخفيف الازمة الاقتصادية ، ولتعليم الاهلين الاساليب العلمية ، والطرق الحديثة في الزراعة ، ليزيد الانتاج الاقتصادي . وزادت الاشاعة تأييداً ، أن البطريرك الماروني حبذ دخولهم ، وارسل كتاباً الى « وايزمن » زعيم الصهيونيين ، يعطف به على اليهود ، وخدماتهم الانسانية ، ويشاركهم الأسى فيما أصاب اخوانهم في المانيا من جراء الحركة الهتلرية ونزعتها القومية لطرد اليهود من بلادها .

وقويت صحة الشائعة بمجيء « وايزمن » الى بيروت ، واختلائه بالعميد والمسيو « بيرار » مدير بنك سوريا ولبنان مدة اسبوع . ثم مجيء اثنين من اركان الصهيونية وهما « هوفمان ، وجاكبسون » . ومجيء غيرهما من اليهود الى سوريا ولبنان ، وسياحتهم في حوران ، ودمشق ، والجزيرة . ودرسهم الاراضي الزراعية ، ومفاوضتهم الحكومة السورية في شراء اراضي حوران ، وهي اراضي « البطيحة » التي تملكها اسرة اليوسف ، واراضي « الحولة » التي تملك قسماً كبيراً منها اسرة علي سلام في بيروت . واراضٍ اخرى تبلغ مساحتها مقداراً عظيماً من آلاف الهكتارات في تلك البقاع ، وفي منطقة الجزيرة .

ولما قاربت الشائعة ان تكون حقيقة . نظراً لكتابة الجرائد ووجود هؤلاء الاشخاص في سوريا ، وسفر اولاد اليوسف الى فلسطين ، وتصريحاتهم الدالة على مفاوضتهم وموافقتهم وقرارهم . ونظراً لما ذكره « فارس الزغبي » من وجوه حوران بأن المطامع الصهيونية تريد شراء :

١ ـ اراضي ورثة عبد الرحمن باشا اليوسف ومساحتها ٥٠٠ الف دونم .

٢ ـ اراضي ورثة الامير عبد القادر الجزائري ومساحتها ١٠٠ الف دونم .

٣ ـ اراضي آل شرسق وبيهم ومساحتها ١٥ الف دونم .

٤ ـ اراضي ورثة علي منصور باشا ومساحتها ٥٠ الف دونم .

٥ ـ واراضي عز الدين بك سليمان من القنيطرة ومساحتها ١٥ الف دونم ، فيكون المجموع « ٦٧٥ » الف دونم .

٧٢ - اقرار مندوب حلب بصحة الشائعة

رأيت من الواجب ان اذهب لمقابلة المسيو « لافاستر » مندوب المفوض السامي بحلب ، واستوضح منه عن صحة الشائعة ، وما هو موقف المفوضية منها ؟ فأفادني : بأن المفوضية وافقت على اعطاء الصهيونيين اذناً ، باستئجار واستثمار بعض الاراضي في الجزيرة وحوران ، دون ان تجعل من ذلك وطناً صهيونياً ، أو قضية صهيونية ، تزيد في ارتباكها السياسي تعقداً ووخامة .

اذاً المسألة ليست مجرد شائعة ، بل حقيقة واقعة . فاعترضتُ على هـــذا الاتفاق ، وبينت محاذيره ومخاطره ، وخرجت من عنده متعوذاً من شره .

وفي اليوم التالي اعلمت اخواني رجال الكتلة بما علمت ، ودعوت الناس الى الجامع الاموي الكبير بحلب ، والقيت خطاباً شديد اللهجة ، بينت فيه ما هي الصهيونية ومطامعها ، واهدافها وطرق اعمالها ، وحالة فلسطين ، وما وصـــل اليه العرب من الاضطهاد والفقر ، وكيف اخذت منهم اراضيهم ، وشرحت لهم المراد من هجرة اليهود الى سوريا ، وما تكون عواقبها وتأثيرها في الكيان السوري ومستقبله ، من الوجهات السياسية والاقتصادية والقومية . واحتججت على ما ذاع وشاع ، وذكرت لهم حديثي مع المندوب الفرنسي وما قاله لي . وقرأت عليهم الاحتجاج الآتي ، وسألتهم اذا كانوا يوافقون عليه وعلى محتوياته فوافقوا ، وقرأت لهم اسماء السادة الذين سأذكرهم ادناه ، ليكونوا وفداً يمثلهم حين تسليم احتجاجهم الى المندوب السامي ، فوافقوا عليهم ايضاً .

٧٣ — صورة الاحتجاج على قبول الصهيونيين في سوريا

رئيس الجمهورية السورية

المفوض السامي الفرنسي

« لفتت الجرائد ، أن المفوضية العليا ، سمحت لالوف المهاجرين الصهيونيين الاجانب ، بالسكنى في سوريا ، وذكرت اتفاق الحكومة السورية والسلطة الفرنسية معاً ، على بيع اراضي البطيحة والحولة ، وربما غيرها لهم ، ولما كان العمل يضر بحقوق البلاد ومصالحها ، ويؤدي بالكيان السوري ، من وجهاته السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، الى اخطر العواقب ، واوخم النتائج ، ويوجب زيادة الاضطراب السياسي ، الذي تعانيه البلاد . فاننا نحتج بكل قوانا على اسكانهم ، والسماح لهم بشراء الاراضي ، ونطلب اصدار بيان رسمي ، يطمئن اليه الرأي العام ، الذي بات في اشد القلق ، موجهين نظر فخامتكم ، الى ان معالجة الازمات التي يشكو منها الشعب السوري ويئن ، لا تكون بفتح باب الهجرة لهؤلاء الاجانب ، وتمكينهم من سلب الاراضي الخصبة ، ولا بازاحة ابناء البلاد عنها ، وسوقهم الى التشرد والعطالة ، بل تكون باتخاذ التدابير الفعالة ، لصيانة حقوقهم وتمكينهم من التثبت في اراضيهم ، وانماء ثروتهم بأيديهم ، ومعاونتهم بحيث تزول العقبات الكؤود التي سببت فقرهم واضعافهم ، والاسراع باعطاء اهل البلاد مطاليبهم الوطنية ، ووضع حد لهذه التجارب المتكررة ، والمراحل المسببة لتوالي النكبات وسوء التفاهم ، وعدم الاستقرار السياسي » .

أما الوفد فتألف : « مني ومن احمد صديق المدرس ، والشيخ عبد الحميد الجابري ، والشيخ صادق الرفاعي ، وصبحي النيال ، والشيخ محمد اسحق الكيالي ، والدكتور حسن فؤاد ابراهيم باشا ، والمحامي نعيم الانطاكي ، والمحامي عبد الغفور المسوتي » .

فقاموا بواجبهم واعقبت الاحتجاج بخطاب ثانٍ في الجملة التالية فكان له الاثر المطلوب ، إذ رددته الجرائد الحرة ، وخشيت الحكومة العاقبة ، وعليه أصدر العميد السامي ، ورئيس الوزارة السورية تصريحين ، ينفيان بهما وجود

مفاوضات ، أو عزم السلطات المسؤولة ، على بيع الاراضي ، أو منح الهجرة للصهيونيين .

وهذا نص المطبوعات الفرنسية في المفوضية بهذا الشأن :

٧٤ ــ بيان المفوضية ينفي وجود المذاكرات بخصوص الهجرة الصهيونية

« لقد وصل الى علم الحكومة اللبنانية والحكومة السورية ، ما تشعر به الشعوب اللبنانية والسورية من القلق ، تجاه الاشاعات والانباءات التي تذيعها الجرائد فيما يختص بعقد اتفاقات مزعومة ، بين المفوضية العليا ، وبعض المؤسسات الصهيونية على ان هذه الاخبار كاذبة من جميع الوجوه ، فانه لم تجر اية مفاوضة ، تتعلق باسكان جاليات صهيونية في لبنان ، أو في سوريا بين المفوضية العليا وشخص ما ، وما عدا ذلك ، فالمفوض السامي قد عمد منذ شهر كانون الثاني الى اتخاذ مرسومين تحت رقم ١٦ و ١٧ ل . ر وضعا لتحديد واتمام وسائل المراقبة ، التي لدى الحكومات المحلية ، فيما يختص بمشتريات الاراضي ، التي قد تحاول عقدها بعض العناصر الاجنبية » .

وقد نشر هذا البلاغ ، ولكن هل كان المفوض السامي صادقاً ، بأنه لم يتذاكر مع الصهيونيين في هذا الخصوص ؟ ولا تذاكر الصهيونيون مع وزارة الخارجية الفرنسية ؟

اننا لا نصدق كل ما تنفيه الحكومة والمفوضية ، وعقيدتنا ان المذاكرات والمفاوضات جرت ، وكادت تتم لولا قيام الشعب السوري على أي هجرة ، أو أي بيع . ودليلنا ان وزارة الخارجية كان فيها اكثر من ١٣ موظفاً يهودياً ، وعلى رأس الحكومة ، كان « ليون بلوم » ، اكبر محام يهودي ، واعظم مفكر فرنسي .

وان دي مارتل كانت امرأته يهودية ، وان اليهود وجدوا في وزارة الجبهة الشعبية اعظم محام لهم ، واعظم مشجع لتوسعهم . وان لافاستر أقر واعترف بها شفهياً ، بوجود المذاكرة وموافقة المفوضية ، على بيع بعض الاراضي في الجزيرة

وفي حوران لليهود ، على ان لا تكون هذه الهجرة سبباً لاحداث وطن قومي يهودي ، أو تسبب مشاكل سياسية .

وفي ١٥ شباط سنة ١٩٣٥ نشرت « دورهايوم » الجريدة اليهودية الكلمة الآتية : سمح المسيو « دي مارتل » المفوض السامي ، لمراسلنا الخاص ، بنشر تصريحه الآتي :

« ان مسألة دخول المهاجرين الصهيونيين سوريا ، يجب ان ينظر اليها من حيث المنافع الاقتصادية ، التي تعود على البلاد منها ، حتى لا تسبب سخط الاهالي اصحاب البلاد ، فتكون خطراً على الامن العام .

وعلى هذا الاساس ، اتخذت المفوضية العليا قراراً ، بمنع الملتجئين من دخول البلاد ، وسمح للاشخاص العاديين ، الذين يمكنهم ان يفيدوا البلاد باموالهم واعمالهم ، شرط ان لا يضر ذلك بمصالح الوطنيين » .

أليس هذا يثبت ما قلناه ، ويناقض ما قاله في تصريحه ؟ وهل نجهل اساليب اليهود في تقدمهم نحو التوسع ، وانتظارهم الفرص لتحقيق آمالهم ؟ وهل في مجيء هؤلاء الرأسماليين أو غيرهم ، لا يوجد ضرر لأهل البلاد ؟

٧٥ — ما كتبته « فرنكو بالستين » عن هجرة اليهود الى سوريا سنة ١٩٣٥

وتأييداً لما ابديناه نثبت المقال الآتي عن جريدة « فرنكو بالستين » نشرته الاحرار في ١٥ شباط سنة ١٩٣٥ :

نشرت جريدة « فرنكو بالستين » التي تصدر في ليون « فرنسا » ، وهي جريدة يهودية ، مقالاً هاماً عن هجرة اليهود الى سوريا قالت فيه ما يلي :

تقول الانباء الخاصة الموثوق بها ، ان وزارة الخارجية الفرنسية ، قد سمحت بهجرة اليهود الى سوريا ، بعد ما بذل يهود اوربا جهوداً كبيرة ، لاقناع تلك الوزارة ، بحل هذه المعضلة حلاً نهائياً ، وبذل المسيو جوستان غودار ـ النائب والوزير السابق ـ كثيراً من المساعي ، منذ ١٨ شهراً للفوز بهذه النتيجة .

وبالرغم من حاجة البلاد ، المشمولة بالانتداب الفرنسي ، الى اموال اليهود وخبرائها الفنيين !

« واتفقت لجنة الدفاع عن حقوق اليهود في اوربا الوسطى ، مع وزارة الخارجية الفرنسية ، على تولي مهمة الاشراف على انتخاب اليهود ، الذين يسمح لهم بالدخول الى البلاد السورية ، فاشترط عليها ان يكون اليهود اغنياء ، وان يتخذوا اخلاق البلاد وعاداتها ، وان يدرسوا اللغة العربية والفرنسية ، كما يدرسها سكان البلاد .

وكذلك اتفقت اللجنة المذكورة مع فرنسا والمفوضية العليا ، على تأسيس شركة في سوريا يهودية فرنسية لاستثمار اراضي العمق وسواها » .

وكان الكونت دي مارتل حتى شهر نيسان ، يعتقد باستحالة السماح لبعض اليهود بدخول سوريا .

على ان المساعي التي بذلها النائب مسيو غودار والبارون الفرد كونزبورغ ، وبوريس كورفتش ، ابدلت كثيراً من آراء وزارة الخارجية ، والمفوضية العليا .

« وعندما زار الكونت دي مارتل باريس ، في كانون اول الفائت ، اجتمع به المسيو غودار اجتماعاً طويلاً ، واقنعه ـ بواسطة وزارة الخارجية ـ بضرورة السماح لليهود بدخول سوريا ، فصرح له الكونت دي مارتل ، انه يوافق مبدئياً على ادخال عشرة آلاف يهودي .

وفي ٣٠ تشرين الاول من العام الفائت ، قدمت اللجنة اليهودية عريضة رسمية الى وزارة الخارجية ، تشير فيها الى تصريح المفوض السامي ، والى مطالب اللجنة ، فأجابت الوزارة الطلب في الايام الاخيرة ، وتم ليهود العالم اجمع ما يتوقون اليه منذ زمن طويل » ..

* * *

هذا ما جاء في مقال الجريدة الفرنسية ، وعربته الزميلة « فلسطين » رأينا

ان نطلع عليه القراء ، ليقفوا على ما يقال ، في صدد قضية هجرة اليهود ، هذه القضية التي تضاربت فيها الاقوال ، لكثرة ما اعتورها من تصريحات ، واحاديث مختلفة ، فأمست غامضة يحيط بها الابهام من كل جانب .

ويقال ان وفداً من الذين يؤيدون فكرة هجرة اليهود الى سوريا ولبنان ، شخص الى بكركي لمقابلة غبطة البطريرك الماروني ، وطلب توسطه في الموضوع . وسنرى ما تسفر عنه المقابلة من نتائج ، وعندئذٍ يكون لكل حادث حديث .

٧٦ — قرار دي مارتل بتعليق احكام المادة ٦٠ من الدستور سنة ١٩٣٤

وفي ١٥ نيسان سنة ١٩٣٤ صدر قرار من دي مارتل يأمر بتعليق احكام المادة ٦٠ من الدستور ، وذلك بحسب الصلاحية التي منحته إياها المادة الهدامة ، المسماة « مادة ١١٦ » المذيلة للدستور السوري .

وكان سبب تعليق المادة الى وقت آخر ، وفاة أحد النواب ، فلم يشأ العميد تجديد الانتخاب فأوقفه ، ولعله رأى أن لا لزوم لهذا المجلس ، أو اراد تهديمه وتهديد الامة بتعطيل الحياة الدستورية ، التي فهمناها وفهمنا معنى النيابة والجمهورية في ظل الانتداب الفرنسي .

ولذا اصدر هذا القرار كمقدمة ، واعقبه بتجوالات في دمشق ولبنان ، ونزهات وموائد وخلوات ، ولم يقل شيئاً عن سكوته ، غير انه اشار على رئيس الجمهورية السورية ، ورئيس الوزارة الشيخ تاج الدين بالذهاب الى حلب ، ليبرهنا له على تمسك الاهالي بهما ، وبحكومتهما ، ومجافاتهم الوطنيين وزعيمهم هنانو ، وحبهم للشيخ تاج ، الذي ما زال يوهمه ، ان الجو اصبح هادئاً ، يركن اليه لتصديق المعاهدة ، وتسيير سفينة السياسة . فكان له ما اراد وامر ، وجاءت وفود الشيخ تاج تهيء معدات الاستقبال .

ولكن الوطنيين تنبهوا للغاية ، فأبرقوا للمفوض وللشيخ تاج ، محتجين على مجيء رئيس الجمهورية ، ورئيس حكومته ، وحملها الشعب على استقبالهما قهراً وقسراً ، والبلاد تقاسي أشد حالات العطالة والفقر وفوضى الادارة ، وكثرة الضرائب ، وظلم الاحكام .

وقلنا ان هذه الحالات ازدراء بالامة ، وهيأنا كل ما يلزم لدحض مدعاها الباطل ، ورفض استقبالها ، فخشيا العاقبة ، وتمارض الشيخ تاج ، ولم يحضر لا هو ولا رئيس الجمهورية ، ورجع بهيج الخطيب ووزير المعارف حسني البرازي ، والمفتش العام كامل اشرفية ، وغيرهم حيث اتوا مدحورين غير موفقين .

٧٧ - مجيء دي مارتل الى دمشق وبرنامجه الاقتصادي

وفي ٧ أيار حضر دي مارتل الى دمشق ، ومكث فيها ثلاثة ايام ، وقبل ان يعود الى لبنان ، نشر في الصحف بياناً كبياناته السابقة ، مملوءً بالعجرفة ، والخشونة ، وقلة الانتباه ، قال فيه :

« ان أول شيء اخبركم به ، هو الانباء الواردة الي من جميع الجهات ، تؤكد لي ان الغلة ستكون جيدة ، في جميع اراضي البلاد تقريباً ، مما يبشر بالخير ، ويؤملنا بأن جباية الضرائب ستتم ضمن شروط طبيعية ـ الموسم كان خلاف ما بشر ، فالامطار تناقصت جداً في شهري آذار ونيسان ، وفي أيار وقع برد عطل الموسم ، وكان المحل عظيماً في كثير من المحلات الزراعية والعياذ بالله ـ » .

وعليه فالاصلاح المالي الذي كان من الضروري اجراءه ، قد تم بواسطة التخفيض في الميزانية ، والاقتصاد ، فأوجد فيها الموازنة ولا خوف عليه ، ويحق لنا ان ننتظر يسراً في الخزينة ، يسهل على الحكومة مهمتها .

فاذا تحققت هذه الامور ، ولا سيما اذا فاقت ما نتوقعه ، كان من الممكن عندئذٍ ان ننظر الى توزيع الضرائب ، توزيعاً افضل من التوزيع الحالي بين طبقات الشعب ، توزيعاً يجعل على الأخص عبء الضرائب على عاتق من تكون مداخيله اوفر ، ويخفف من الرسوم ، أو يعفي منها الجهات ، التي يكون خطرها اقل من خطر غيرها .

وعلى كل فيمكن للحكومة ان تتابع عمل التنظيم ، الرامي الى تجهيز البلاد بادارة لا تكون مصاريفها باهظة ، على ان عملها يكون على قدر واجباتها ، وللوصول الى هذه النتيجة ، لا بد ان يتابع هنا ، كما في جميع البلدان التي

اصابتها الازمة العالميـة ، التعديل والتنظيم ، لتصبح مصاريف البلاد ، على قدر مداخيلها . (١)

وقد باشرت الحكومة الحاضرة بكل حزم هذا العمل ، وهي تنجز ما بدأت به الوزارة السابقة ـ انظر كلامه السابق في حلب ـ فمن الواجب تأييدها بالثقة ، « أي عند زيارتها لحلب وحمص وحماه بالطبع ! » واعطاؤها المهلة اللازمة لذلك .

ان الدولة المنتدبة نفسها ، تهتم فيما يتعلق بها بتخفيض المصاريف الحكومية التي بأدارتها ، حتى تتمكن من تخفيف الاعباء المترتبة على ميزانية المصالـــح المشتركة .

« ولكن لسوء الحظ ، لم يخفف الضرائب عن الشعب ، واذا كان خفف من مصاريف الموظفين في دوائره ، ومن نفقات الحكومات المحليـة ، فلكي يزيد في واردات المصالح المشتركـة ، تأميناً لبرنامجه الاقتصادي ، الذي هو لمنفعة الشركات الفرنسية » .

فأنا لا اتأخر ضمن حدود التخفيضات ، التي تجري في مصاريف هـذه الميزانية عن النظر في تخفيض التعرفة الجمركية ، حتى وفي انقاص بعض الرسوم أو الضرائب ، تلبية للمطاليب التي ترسل الي في هذا الصدد .

---

(١) لم يكن في صندوق الدولة دراهم للنفقات ، فصدرت الأوامر بتحصيل الاموال الاميرية الباقية ، والقديمة قسراً وجبراً ، وما مضى قليل من الايام حتى كانت العسكر المليس « عساكر ضباط الاستخبارات » والدرك ، تجوب القرى فتجمع الاموال مع الجباة . تبيع الحيوانات ، وتحجز العلف والمؤونة ، بلا رحمة ولا هوادة ، الى ان جمعت لبيت المال المقدار المطلوب .

ولكن الزراع والفلاحين ، الذين عناهم المفوض السامي بمعاونتهم ، وتخفيف الضرائب عنهم ، اشرفوا على العدم ، واشرف التجـار معهم الذين اصابهم بلاء الضرائب ومكوس الجمارك ، فتعطلت تجارتهم وانعدم ربحهم ، وستجد حقيقة ما ذكرناه في التقارير الصادرة عن الغرف التجارية .

ولكن يجب على كل حال ، ان لا يمس من جراء ذلك ، المبلغ الأدنى المخصص من المداخيل لانجاز البروغرام الاقتصادي . ومهما قال بعض الاشخاص الذين لا يرون إلا الانتقاد في بروغرامي ، فانه ثابت وقيد البحث ـ يتعرض بكلامه للوطنيين الذين نقدوا سياسته ، وسياسة دولته في سوريا ، وكانوا على حق ـ . ان الاشغال في الخط الحديدي في الشمال ، جارية بكل نشاط ، ولا يمضي بضعة اشهر إلا ويصل الخط الى الحدود العراقية ، اما اشغال اعداد الطريق بين دمشق وبغداد ، فهي على وشك الانتهاء ، وسيوقع قريباً اتفاق لتوسيع مرفأ بيروت .

وقد قررتُ في الميزانيات الآتية اشغال مهمة ، تتعلق بتجهيز جهات مختلفة من سوريا ولبنان ، بمعدات وانشاءات تتفق مع احتياجاتها ، كالذين كرسوا عملهم حتى الآن بحركات عقيمة « كذا » تمنعهم روح الغرضية عن النظر الى منافع هذا البروغرام ، الذي لا فائدة منه كما يزعمون ، ولا اغراض إلا اغناء الشركات صاحبة الامتيازات ، فالبلاد تتضرر من الافراط بالسياسة .

وقد حان الوقت ان يذكروا بأن الاقتصاد مسيطر على السياسة ، فان جل ما اصنعه انا هو تطبيق هذا المبدأ ، دون ان اهتم اهتماماً زائداً بالاقوال المتغرضة والعدائية على خط مستقيم « كذا » .

وعليه فلو تركت جانباً ، عن قصد ما اهتم به الآن ، لقام الاشخاص انفسهم الذين ينقدون مشاريعي ، ينحون عليّ باللائمة لتهاوني عن اعداد البلاد بالمعدات الاقتصادية ، وعلى كل ، فالامر الهام هو احسان العمل والاجتهاد لتحسينه ، فليقل الناس ما يشاؤون » .

ثم أردف بيانه للصحفيين بذيل ، قال فيه :

« اننا الآن في دور الانتظار الى تشرين المقبل ، لأن المجلس معطل كما تعلمون ، فاذا جاء الافق ملائماً ، عادت الامور الى مجاريها الطبيعية . اما اذا لم يحصل شيء مما نؤمل ، فاننا نلجأ الى ان نمارس في سوريا الخطة نفسها ، التي مارسناها في لبنان ، فنقصر هذا الثوب الفضفاض الذي ترونه ، ولكن على شكل يلائم الحالة في سوريا » .

لقد قلنا في المقدمة ، التي سقناها قبل سرد البيان ، ان كلام العميد فيه عجرفة وخروج عن الصدد ، وخشونة ويبوسة ، وفيه رطانة ، وضيق تفكير ، وقلة انتباه .

٧٨ - تعليقنا على البيان

وقصدنا من ذلك اولاً : ان برنامج العميد لا يتناول ما يطلبه الشعب من تخفيض الضرائب ، ومساعدة الزراع بالغاء ديونهم ، وهم سبعون في المائة من مجموع الشعب ، يؤدون معظم ما عليهم ، ولا ينالوا من رعاية الحكومة ومساعداتها ما يستطيعون معه دفع الضرائب ، والحصول على المعيشة . فكيف يتمكنون من العيش ، ومن التقدم المطلوب ، وما تحصله الحكومة من مواشيهم واراضيهم ، واغنامهم وزرعهم وثمارهم ، يوازي نصف واردهم ، وماذا يبقى لمصاريف عيشهم ، وزراعتهم ، وبذارهم ، وأداء ديونهم ؟

هذا اذا لم ينقطع المطر ، ولم تمحل الارض ، ولم تأكل الحشرات الزرع ، أو يصيب الماشية مرض فتاك !!!

فأين حسن النية ، وأين حسن السياسة ، وما هي الشروط الطبيعية ، التي عناها في قوله ، والشرط الطبيعي هو « الغنم بالغرم » ، ومعناه تستطيع ان يجبي بقدر ما يحسن الى الزراع ، وبقدر ما تسمح به احوال الموسم ، وشروط العيش ، وحق الحياة .

ثانياً : ان برنامجه الاصلاحي في الامور المالية ، تناول تخفيض عدد الموظفين السوريين فقط ، فلماذا لم يخفض من مصاريف المحاكم ، والمستشارين ، ودوائر المندوبية ، ومن دوائر الامن ، والحرس السيار التي يستهلك ٦ ملايين ليرة وحدها دون بقية المصاريف المتعلقة بسائر شعب الحكومة ودوائرها .

واذا كانت اشارته الى تخفيض دوائر الحكومة ، يقصد بها التنظيم ، فالبناء لا يقوم على نقض الاحجار من الاساس ، أو من المخادع ، أو من الغرف ، لتخفيف الكلفة ، ولكن بالاقلال والاستغناء عن الدوائر ، والتقاسيم التي حشرت في الجهاز بلا فائدة .

فما هي الاسس التي اعدها لتجديد بناء وجهاز الحكومة ، وجعله ملائماً لحاجة الشعب . ليته قال عن منهاجه الانشائي ، بقدر ذكاءه ومقدرته ؟

ثالثاً : ان قوله عن الوزارة السابقة ، أي وزارة « حقي العظم والشعباني » بأن ما بدأت به ستنجزه هذه الوزارة ، يدل على تقدير لها ولأعمالها ، ولو صح مدعاه ، لحق لنا سؤاله : اذاً لماذا عزلها واتى بالشيخ تاج الدين ووزرائه ؟ ثم ماذا عملت وزارة حقي العظم والشعباني ، من جليل الاعمال ، وماذا كان فائدة برنامجه بالنسبة لما يهم الشعب ؟ ألم تخرج المخالفين الوطنيين ، ومن كان بينهم وبين الشعباني حوادث غير مرضية ؟

ألم تشل جهاز الحكومة ، في اختصارها الذي بدأ من الأسفل فقط ، ألم تفرق خزانة الدولة بنفقات التعويض للمسرحين ؟ ألم تسن قانون التمغة وقانون الحصر ، وكلاهما من القوانين التي سببت سوء الاستعمال ؟

ألم تملىء السجون بالابرياء ، لانهم ضادوها وناصبوها العداوة ، ألم يأمروا السلطة على تصديق المعاهدة ؟ فأي فضل كان لها ؟ وأي برنامج لها يعنيه ؟

رابعاً : دل بيانه على ان برنامجه الاقتصادي ، الذي تناول تنقيص نفقات الحكومة ، لم يكن لتخفيف الضرائب ، ومساعدة الشعب ، ولكن لزيادة وارد المصالح المشتركة ، التي يأمل ان يأخذ من صندوقها ما يكفي لمشاريعه .

واذا كان وعد بتخفيض الرسوم الجمركية ، فالتخفيض برأيه ، يجب ان لا يمس الحد الادنى للمداخيل المطلوبة ، ويجب ان لا يؤول لتعديل السياسة الجمركية ، وهي شر ما منيت به البلاد ، وسببت عجزها الاقتصادي ، فأين إذن الاصلاح المالي ، واين الاقتصاد الذي ادعاه .

خامساً : أعلمنا من بيانه ، ان مشاريعه الاقتصادية تتناول مد خطوط حديدية وتوسيع مرفأ بيروت ، وكلاهما لاجل الشركات الاجنبية الفرنسية ، فما الفائدة منها ؟ لماذا لم يصرف الـ ١٧ مليون فرنك على اعمال زراعية ، بدلاً من مد خط حديدي بين تل كوجك ونصيبين ؟

وما هي الضرورة لتوسيع مرفأ بيروت التجاري ، لولا حرص شركة المرفأ على ازدياد وارداها ؟ وهـــل الخط الحديدي يأتي بفائدة ، وخطنا يمر بالاراضي التركية ، وبلادنا قد ضرب عليها نطاق اقتصادي ، منعها من حرية التجارة مع الدول المجاورة ؟

سادساً : دل بيانه على تحامل وازدراء بالمعارضين ، وهم الوطنيون الذين يتبعهم ٩٠ بالمائة من الشعب ، فهل من يريد التفاهم يستطيع ان يصل الى الحل المطلوب ، وهو يتجاهل اهمية المعارضة وقوة الوطنيين ؟

واذا كان الوطنيون كرسوا حياتهم لحركات عقيمة كما يدعي ، فكيف استطاعوا ان يرفضوا الانتداب ، وان يقاوموا المعاهدة ، ويردوا مشروعها ؟ وهل بدونهم يستطيع ان يقف الشعب امام استعمار فرنسا ، واموالها وجيوشها ؟

سابعاً : دل خطابه على انه يريد عرض المعاهدة عندما يصفو الجو ، وهو يعمل لتصفيته ، وتهدئة الافكار ، وتقوية الحكومة ، وفرض هيبتها والطاعة لها ، ولذا يؤيدها ، ويسوقها الى القيام بجولات ، وحفلات ، وتظاهرات ، يعتقد انها تبهر عقول الشعب ، وترهب الناس ، فيكفوا عن مقاومتها . فما اسخف تفكيره ، وما أضعف تدبيره !!!

هذا ما بدا لنا من خطابه ، علقنا عليه واكتفينا بما سيظهره الزمن من صحة اقوالنا ، ومن بطل اقواله .

وبعد صدور البيان المذكور في ٧ أيار سنة ١٩٣٤ اجتمعت لجنة الدفاع في دمشق ، واحتجت على تعطيل الحياة الدستورية ، ببيان نشرته الصحف اليومية مؤرخاً في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٤ وذكرت معه القرارات والكتب التي تبادلها الاشخاص الرسميون ، يوم وقف اعمال مجلس النواب ، وما رافق ذلك من شؤون ، وهذه ذكرناها فيما سبق ، فنكتفي بنشر تعليق اللجنة ، على الحوادث والوقائع ، كما جاء في احتجاجها :

لا بد لنا قبل البدء في سرد التعديلات ، التي وقعت على الدستور ، الذي اعلنته فرنسا ونشرته ، من ان نذكر الحوادث التي تتابعت ، والتي اراد المفوض السامي ان يتخذها حجة ، يبرر بها مواقفه الاخيرة ، التي سنعرض لها في هذا البيان .

ما كاد المفوض السامي يصل الى سوريا ، حتى قامت دوائر الانتداب في جميع انحاء البلاد السورية بطائفة من التمهيدات ، والاستشارات ، والتصريحات والانذارات ، التي دلت بوضوح تام ، على ان المفوض السامي يريد ان ينفذ بأسرع وقت ، دون ما التفات لرغائب الشعب ، برنامجاً سياسياً مهيأ ، يحمله في حقيبته ، ولا شك ان نصوصه وضعت بين جدران اقلام وزارة الخارجية .

ولعل من اسوإ التمهيدات ، تلك القرارات التي اتخذتها هيئات حكومية في العلويين وجبل الدروز ، معلنة فيها تمسكها بالتجزئة التي فرضت على البلاد فرضاً . فمن البديهي ، ان هذه الاعمال التي سبقت الشروع بعقد المعاهدة ، قد تركت اثراً سيئاً جداً في نفس الامة السورية ، التي جزئت بلادها خلافاً لصك الانتداب نفسه ، وقد اعقبت هذه التمهيدات ، دعوة الحكومة السورية لقبول المعاهدة ، التي كان يحملها المفوض السامي .

وقد خضعت الحكومة لمشيئته ووقعتها ، برغم انها لم تكن تحقق شيئاً من الوحدة والاستقلال ، اللذين هما من أعز الاماني التي يتطلبها الشعب ، والتي جاهد في سبيلها زمناً طويلاً ، والتي انما رغب في عقد المعاهدة مع فرنسا ، من اجل تحقيقها .

ثم ان فخامة المفوض السامي ، دعا المجلس النيابي للنظر في نصوص تلك المعاهدة وابرامها ، وذلك بعد ان اذاع نصوصها في الصحف ، قبل ان يرسلها الى المجلس ، وارفقها ببلاغ يقول فيه : « نشرنا نص البلاغ في حينه » .

وقد عرضت المعاهدة على المجلس ، وكان نصيبها الرد والرفض ، باقتراح

وقعه خمسة واربعون نائباً من اصل تسعة وستين . وبديهي ان لا يقبل المجلس النيابي والبلاد ، معاهدة لا يحتاج مطالعها الى كبير عناء ، ليعلم انها بعيدة كل البعد عن تحقيق امانيه المعروفة .

وامام هذه النتيجة ، قام مندوب المفوض السامي وتلا قراراً كان يحمله ، موقفاً مذاكرات المجلس النيابي لأربعة ايام ، ليدبر اثناءها الامور ، ويجد مخرجاً من هذا المأزق .

وقد طلبت السلطة بالفعل ، من رئاسة المجلس حذف الرفض من صلب ورقة الضبط ، واعتباره كأنه لم يقع بزعمهم انه تم بعد ان تلي قرار التأجيل .

ولما كان رئيس المجلس النيابي الحارس الامين بحكم منصبه ، لوقائع الجلسات وصحة تدوينها ، فقد لفت نظر المفوض السامي ، الى ان حادثة الرفض واقعية ومنطقية ، واقعية لأن اقتراح الرفض ، تلي فعلاً قبل قراءة قرار التأجيل . ومنطقية لانه لولا الرفض ، لما رأى مندوب المفوض لزوماً لقراءة قرار التأجيل ، الذي كان يحمله استعداداً لرفض ، لم يكن وقوعه مستحيلاً ، وعلى اثر ذلك عطل فخامة المفوض السامي مذاكرات الدورة النيابية بكاملها .

وهنا اورد البيان نص قرار التعطيل . ونص قرار الكتب التي تبادلها رئيس المجلس النيابي ، ومندوب المفوضية في هـــذا الشأن ، وقد نشرنا هذه النصوص في صفحة ٣٢٣ ؟؟

ولما رأى رئيس المجلس النيابي ان الحكومة ، ومن ورائها السلطة المنتدبة مستمرتان وماضيتان في خرقها الدستور ، والتعدي على سلطة القوة التشريعية ، والعبث بقاعدة توزيع واستقلال القوى ، التي ترتكز عليها دعائم دستورنا ، ابرق الى كل من اصحاب المعالي رئيس مجلس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها ووزيري الدولة المسيو هريو والمسيو تارديو محتجاً البرقية التالية :

« التدابير الكيفية التي تكررت كثيراً في ظلال الحكم الدستوري من قبل السلطة التنفيذية التي خذلها المجلس النيابي ، ولكن تمسك بها ممثـــلو فرنسا ، كتخفيض مخصصات النواب ، وتسريح رئيس ديوان المجلس النيابي ومساعده ،

واعمال اخرى تضطرني بصفتي صديقاً مخلصاً لفرنسا ، اريد ان تقوم بين البلدين صداقة وتفاهم دائمين ، ان احتج بقوة ، على الاعتداءات الصريحة المتكررة على دستورنا الذي منحته فرنسا نفسها .

التمس باحترام من معاليكم ان تتدخلوا تدخلاً حازماً ، وترسلوا لجنة خاصة للبحث عن الاساءات المرتكبة من قبل السلطات الانتدابية والمحلية ، ووضع حد للفوضى السائدة في كل مكان .

وفي نفس الوقت ابرق الى المفوض السامي بالوكالة ، برقية يحتج بها على خرق حرمة الدستور .

وكل هذه الاحتجاجات ، لم تغير شيئاً من الخطة التي ساروا عليها منذ رفض المعاهدة ، وقد كان الامل عظيماً ، ان يعود المفوض السامي من فرنسا التي ذهب اليها ليطلع حكومته ، على تطورات الحوادث في سوريا ، مزوداً بتعليمات جديدة ، تتفق مع مطالب البلاد ، وتصلح الاخطاء التي ارتكبت في هذه الفترة ، ولكن ما لبثت ان تلاشت تلك الآمال التي علقت على مجيئه .

فقد عمد عقب وصوله الى تعطيل الدورة النيابية الثانية ، ولم يذكر في قراره أي سبب .

وقد أجاب رئيس المجلس النيابي على القرار يومئذٍ ، بكتاب «نشرنا نصه في حينه» .

وعلى الاثر اجتمعت اللجنة البرلمانية ، واصدرت بياناً بتاريخ ٢٠ آذار سنة ١٩٣٤ هذا نصه :

ان اللجنة البرلمانية ، عملاً بقرار المجلس النيابي ، الذي اتخذه في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ ت ٢ سنة ١٩٣٣ مؤيداً فيه قراره السابق ، برد المعاهدة التي وقعتها حكومة مخزولة ، ومحتجاً على تأجيل المجلس النيابي ، خلافاً للدستور والتقاليد النيابية ، وعاهداً فيه اليها مهمة متابعة العمل لصيانة الدستور والحياة النيابية ، والمدافعة عن مطالب البلاد ، في الوحدة والسيادة والاستقلال ، رأت من واجبها ان تذيع هذا البيان في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٤ ـ موعد اجتماع المجلس النيابي ـ لتقول كلمتها في التطورات السياسية الجديدة .

لقد نظرت اللجنة في قرار المفوض السامي ، القاضي بتعطيل الحياة النيابية مرة جديدة دون ما سبب . فهالها ان يصدر هذا القرار المخالف للدستور ممثل السلطة التي اقرت الدستور ، واعلنته ونشرته .

وعليه فهي تحتج بكل ما في الحق من قوة ، وترى بأسف عظيم ، ان هذا القرار حمل الرأي العام السوري ، على ان ينظر في كثير من التشاؤم والقلق ، الى كل محاولة تقوم في المستقبل .

واللجنة تعتقد ، ان هذا القرار اعاد البلاد الى السياسة القـــديمة ، التي فشلت فشلاً مريعاً ، جيء برجل اثبتت التجارب عدم اهليته ، وانه لا يهمه إلا ارضاء مطامعه الشخصية ، إذ من شأنه ان يوسع الخلاف بين الشعبين الفرنسي والسوري ، في الوقت الذي كان ينتظر فيه من فخامة العميد ، ان يقوم فور وصوله للبلاد ، بعمل يعيد الثقة التي افقدتها الحوادث الاخيرة ، وذلك باحـترام الدستور ، واعادة الحياة النيابيـــة ، وتحقيق مطالب البلاد التي نادى بها نواب ، يحرصون على ان يقوم بين فرنسا وسوريا ، اتفاق ثابت شريف ، لأن كل حل لا يضمن للبلاد حقوقها المشروعة ، ويفرض عليها فرضاً ، يديم حالة الفوضى وعدم الاستقرار ، التي ضجت البلاد منها ، والامة التي عرفت في جميع الادوار التي مرت بها ، ان تدافع عن كرامتها واستقلالها ، لا تتردد في بذل كل غالٍ ونفيس ، حتى تبلغ امانيها المشروعة .

ان هذه السياسة الاقتصادية ، أو بتعبير آخر ، المشاريع الاقتصادية ، التي تلوح بها السلطات ، تلخص بكلمة امتيازات مرهقـة ، تمنح لشركات اجنبية ، يتألف رأسمالها كله أو معظمه ، من اموال البلاد المتجمعة ، من شقـاء المكلفين السوريين في صندوق المصالح المشتركة ، وذلك لتستثمر مرافق البلاد ، على نحو ما يفعل البنك السوري مثلاً . لقد خشيت السلطة ، ان يعاكس المجلس النيابي في منح هذه الامتيازات ـ التي من جملتها تجديد امتياز البنك السوري ، وحصر الدخان ، واستثمار النفط ، وتجفيف مستنقع العمق الخ ... ـ فعطلته بحجة رفضه للمعاهدة ، كأن لا عمل للمجلس الا عقد المعاهدة ، فاذا رفضها يعطل عن بقية الأعمال كلها .

وقبل ختام البحث ، نرى انه من الضروري ذكر المادة ١١٦ التي يستقي منها ممثل فرنسا السلطة .

لقد احتفظت فرنسا في هذه المادة ، ببعض امور رأتها ضرورية للقيام بتعهداتها المنصوص عليها في صك الانتداب ، فهل كانت تعهدات الدولة في خطر كي يقوم ممثل فرنسا بعمله هذا ؟

وهل اقدم المجلس النيابي على المناقشة في تعديل القوانين ، التي لها علاقة بهذه التعهدات والتبعات !

وهل اتى بعمل من شأنه تبديل والغاء القرارات ذات الصفة التشريعية ، أو التنظيمية ، التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية ، دون الاتفاق بين الحكومتين ؟

فمن تدقيق ما سردناه اعلاه ، لا نرى ما يبرر تعطيل الحياة النيابية ، وهذه التعديات ، غير التشفي والانتقام ، ومن المؤلم ان نرى المفوض السامي ، قد حكم على المجلس النيابي بقلة النضوج . قبل ان يستمع الى الاسباب التي دعته اليه ، وانه كان من الواجب ان يحترم تفكير الامة ، لا ان تخاطب بمثل ما تخاطب به المستعمرات المتأخرة ، وان يطلب منها الاستسلام والقبول بما يفرض . اذاً فأي معنى للتفاوض والتعاقد ، اذا كان احد الطرفين يملي على الآخر ارادته ، واية قيمة لحرية الرأي ، اذا كان الاحتقار نصيب من يجرأ على التفكير والتعبير عن رأي ، يؤمن به ايماناً .

ثم اننا نتساءل : هل اوجدت المجالس النيابية في العالم ، للنظر في المعاهدات التي تعقدها الحكومات المنبعثة من تلك المجالس ، واذا رفضت المجالس قبول تلك الصكوك ، فهل نفهم من ذلك الرفض ، انها لا تحسن الامور التشريعية الاخرى .

وبالختام تفضلوا بقبول فائق احترامنا .

دمشق ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٤

السكرتير العام
لجنة الدفاع عن الحياة النيابية
رشيد الملوحي

ومع ان الوزارة التاجية تولت الوزارة في ١٦ آذار سنة ١٩٣٤ ومضى عليها شهران ، وهي متربعة في دست الحكم ، انما لم يظهر لها عمل سياسي ، يدل على نياتها ، ونيات السلطة التي اوجدتها .

وكل ما علمناه من محادثات الفرنسيين ، ان الحكومة الحاضرة مشلولة اليد ، ليس لها من عمل ، سوى تطبيق النواب لقبول المعاهدة ، وتحطيم الوطنيين ، وتفريق صفوفهم ، وابعاد الشعب عنهم . وعملاً بهذا الامر ، اغلقت الجرائد التي تنطق بلسان الوطنيين ، وهي : « القبس ، والأيام ، والاتحاد ، والجزيرة » . واغدقت الاموال الكثيرة على الصحف المحلية والاجنبية المأجورة ، لئلا تهاجمها وتفتح اعمدتها لأقلام الوطنيين .

ورتبت خطط الدس والتفرقة ، فجلبت حملة الاقلام ، واقطعت لهم المعاشات الوفيرة ، ليكيلوا لها المديح ، ويتحدثوا عن رحلات الشيخ بالتقـــدير والثناء ، ويحملوا على رحلات الكتلة الوطنية ، أو ينسبوا لها التهم التي ما انزل الله بها من سلطان ، وليفسدوا ثقة الناس بها .

ولما قام الشيخ تاج برحلته الى حلب ، منح كلا من جرائد : الوقت ، والبريد السوري ، والاهالي ، مائتي ليرة سورية . وقبـل رحلته اعطى جرائد دمشق : « الضياء ، وفتى العرب ، وسوريا » الاموال الكافية ، ليواظبوا على نشر ما يرسله الكتاب ، الذين رافقوه ، من المقالات بوصف رحلاته وحفلاته ، ودعا علماء الدين في دمشق لزيارته ، واوحى اليهم ان يطالبوه باصلاح الاوقاف ، وترميم المعابد ، فلبوا دعوته ، وطالبوه بما ذكر ، فوعدهم دون جدوى .

ولما شاع موعد مجيئه الى حلب ، ابرقت الاحياء اثنتين وعشرين برقية ، يحتجون بها على مجيئه ، فتأخر ليهيء العدة ، وتظاهر بالمرض حتى اتفق ورئيس الجمهورية محمد علي العابد ، على ان يأتي وإياه ، ظناً منه ان الوطنيين يخففون من حملاتهم لوجوده ، ويستقبلونه استقبالاً حسناً ، لانه لم يكن بينهم وبينه سوء تفاهم ، ونسي الشيخ تاج روحية الوطنيين ، بأنهم لا يحترمون الا من يحترم وطنـه

وقوميته ، ويجاهد لاستقلال بلاده وحريتها ، واما من يكون آلة مسخرة بيد الفرنسيين ، فلا قيمة له لديهم ، وان سما مقامه .

وما قيمة محمد علي العابد ؟ وما هي الخدمات التي اداها لوطنه وامته ! وهل مجيئه يمنع الشعب عن الاحتجاج ؟ كلا !. وهذه نماذج من البرقيات ، تدل على ما يشكو منه الشعب ، وما هي عواطفه ومطالبه :

٨١ — برقيات حلب الى رئيس الجمهورية والى المفوضية ، تحتج على مجيء رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، وتشكو من الحالة السيئة

١ ـ الشعب يشكو كثرة الضرائب ، يطلب تخفيف الازمة . اتقوا الله في اموال العباد ، اتنفقونها للزينات ، والحفلات ، ولا تبالون بآلامهم ؟

٢ ـ سيف الظـــلم والارهاق مسلط علينا ، تتهيأون للزيارات وتطلبون الاحتفالات ؟ انصفوا الامة .

٣ ـ تزدرون حقوق الامة والوطن ، وتطلبون منا الرضا والسلام ، التناقض مهزلة التاريخ ؟ نحتج على قيامكم بالزيارات .

٤ ـ الحكومة لم يعلم مبدؤها ، الشعب يستنكر الزيارات المصطنعة .

٥ ـ البلاد تطالب بحقوقها ، لا نريد زيارتكم قبل تحقيقها .

٦ ـ الجمارك ، الضرائب ، الفوضى ، لا تزال علة البلاد ، كيف تقدمون على الزيارة وتطلبون الحفاوة بكم ، هل قست قلوبكم فهي كالحجارة ؟

وبعدها عقدت عدة اجتماعات ، تولاها رجال من الوطنيين ، فخطبوا بالناس ونبهوهم الى نتائج ما تتوخاه الحكومة ، والى اهمالها امر الشعب ، وانقيادها لارادة الفرنسيين .

ولذا يجب عدم السكوت ودوام المطالبة بحقوقهم ، ومنهـا ضرورة تسليم الاوقاف الاسلامية الى الطائفة ذاتها ، اسوة ببقية الطوائف ، فأثر تنبيههم في القلوب ورددته الالسن والجرائد ، واهتمت له السلطة ، فأراد الشيخ تاج وجماعته ، ان

يحولوا التيار الى جهتهم ، فكاتبوا جماعتهم في حلب ، وطلبوا منهم ان يرسلوا وفداً منهم لمقابلة الحكومة ، فذهب وعاد من حيث اتى بخفي حنين .

ثم ان الحكومة دعت بعض وجهاء الاحياء الى مقر المحافظة ، ليجتمعوا الى المحافظ ، ويبين لهم نيات الوزارة ، فحضر قسم منهم ووعدهم بما ظن انه يغريهم ومناهم بالوظائف ، وبقضاء حاجاتهم ، اذا راجعوه كل يوم ، واعتمدوا عليه لا على الوطنيين ، وقال لهم : اذا استقبلت رجال الاحياء الشيخ تاج الدين يوم مجيئه ، فان جميع طلباتهم تنفذ .

وكان معه من مروجي الدعايات : باسيل مكرديج ، وبهيج الخطيب ، والحاج ربيع المنقاري ، وزكي ميسر ، وحسني البرازي ، وخيري الدين لبابيدي ، والحاج محمود القباني ، ومصطفى زينو ، والياس عازار ، وجلال القدسي ، وبسيم القـــدسي ، وحسين دعدع ، وتوفيق غريب ، والشيخ عطا الله الصابوني ، ونبيه المارتيني .

فهؤلاء بذلوا مجهودهم لاستمالة النفعيين واغرائهم ، وتظاهروا بولائهم بدون خجل ولا حياء ، ولكن الذين سمعوا الى الحكومة ، وسمعوا الى هؤلاء المطبلين دعاة الاستعمار ، وعبيد المنافع ، ورسل النفاق ، لم يستجيبوا الى اغراءاتهم ووعودهم الباطلة ، إذ علموا دخيلتهم ، فولوا وجوههم عنهم ، وعادوا الى زعمائهم الوطنيين ، يخبرونهم بما كان ، وبما اجابوهم .

وارسل الشيخ تاج تهديداً لابرهيم هنانو ونكاية له الى المفوضية باصدار أمر باطلاق سراح المجرمين الذين حكمهم القضاء ، وحكم عليهم بتهمة التآمر على قتله بعشر سنين حبساً ، ثم حبسوا ، فأطلقتهم الحكومة وهم « احمد كوسا و صبري كوسا » بقرار خاص ، مخالفة بذلك مباديء الدستور ، وحقوق رئيس الجمهورية ، مما اثار سخط البلاد ، فاغلقت المدن احتجاجاً ، وارسلت كل مدينة برقيتها محتجة على هذا العمل الذي لم يعهد له مثيل .

وشعر الوطنيون بأن ما وراء التدبير ، استعدادات جديدة لمفاجئات خطرة ، فأعدوا عدتهم لمنع التحدي ، وانتظروا الحوادث ، وكان الشيخ تاج ظن ان الشعب قد خاف واذعن ، وان الجو اصبح مهيئاً لزيارته ، فأعد رحلتـه ، وهيأ

برنامجه بزيارة حمص وحماه وحلب ، حيث يمكث فيها خمسة عشر يوماً ، ويزور احياءها ، ومؤسساتها ، وحكومتها ، ويذهب الى الاقضية ، ومعه وزير المعارف ، ووزير المالية ، ورئيس الجمهورية .

ولتكون الزيارة ذات ابهة وروعة تسترعي نظر الناس ، وتوجب دهشتهم ارسل الدعاة ، المار ذكرهم ، قبل خمسة عشر يوماً ، فقدمت تجس الاخبار ، وتستدعي الاشخاص ، وتبذل الاموال ، فهيأوا المراد بالوعد والوعود والدينار .

وفي ١٩ أيار سنة ١٩٣٤ تحرك موكبه ، وتقدمت الطليعة ، وهي : وزير المالية « هنري هندية » فجاء ومعه السيارات المأجورة ، فوصل حلب ووراءه سيارات اخوته وذويه ، والمستأجرين من المنافقين .

وفي ٢٠ أيار سنة ١٩٣٣ وصلت القافلة بذاتها ، قافلة الحكومة ، وفي مقدمتها رئيس الجمهورية محمد علي العابد ، وتبعه الشيخ تاج وصحبهم موظفو الحكومة ، والبلدية ، والاوقاف ، الذين خرجوا بالرغم منهم ، وانضم اليهم النواب المزيفون ، ووجوه الاقضية ، وبعض من متزعمي المحلات ، واصطفت الدرك ، والشرطة ، والحراس ، وجلاوزة البلدية على طرفي الطريق .

وفي مساء الاحد وصلوا الى داخل البلدة ، وحلوا في فندق « بارون » ، وقبع الرئيس ووزراؤه في النزل يستقبلون المهنئين . وكان قبل يوم دوت قنبلة هائلة بالقرب منه ، ثم اعقبتها قنابل اخرى ، في محلات متعددة .

وفي اليوم التالي وما بعده ، قام الركب يغدو ويروح ، من زيارة الى زيارة ، دون ان يلقى من الشعب أي ترحاب ، وكانت جماهير الاولاد والشبان ، تتجمع وتصرخ شاتمة ، بلا خوف ولا مبالاة . وفي يوم زيارة الرئيس الاول والثاني لمدرسة التجهيز صفر لهما الاولاد ، ورموا الشيخ تاج بكأس من البول ، فخرجا من المدرسة مدحورين مقهورين .

وفي يوم الجمعة ٢٥ أيار ، ارادا زيارة الجامع الاموي وقت صلاة الجمعة ، ولما علم الناس بما عزما عليه ، تجمهروا في داخله واحتشدوا ، رغم وجود القوات العسكرية ، وقوى الامن ، التي رابطت داخل المسجد وخارجه ، خلافاً للعادة ،

وتحرت كل من اتى لأداء الصلاة ، خوفاً من ان يكون حاملاً سلاحاً ، وبلغ عدد من وجد من الاهالي في الجامع خمسة عشر الفاً ، توافدوا لعلمهم ان الشيخ تاج يريد تحديهم ، وتحدي الكتلة الوطنية ، فسبقوه وجلس بعضهم في السدة التي سيجلس فيها .

ومع ان العساكر الفرنسية قد حاصرت الجامع ، ووضعت القوى على الاسطحة والابواب ، فقد جئنا انا والزعيم ابرهيم بك هنانو ، وسعد الله الجابري ، والدكتور حسن فؤاد ، وبقية اخواننا اعضاء الكتلة ، واحتللنا السدتين ، حتى لا يتمكن الشيخ ورئيسه من الدخول ، وبدأنا بتلاوة القصة النبوية . والقاء الخطب المهيجة ؟ وهلل السامعون وكبروا ، ورفعوا اصواتهم ، ثم اقيمت الصلاة . وفي هذه البرهة ، حضر الرئيس والشيخ تاج وحاشيتها ، ودخلوا غرفة الخدم بجانب الباب الغربي ، وصلوا فيها ولم يتجاسروا على دخول القبلية ، والجلوس في السدة التي كانت مهيئة لهما . ولما انتهت الصلاة ، ولوا الادبار ، فصاح المصلون في وجوههم وهجموا وراءهم ، يصبون عليهم اللعنات والشتائم من كل حدب ، وبعضهم قذف الشيخ تاج بنعله .

ولما رأت السلطة ما حل بهم ، اركبتهم وابعدتهم ، واوقفت سبعين شخصاً بينهم عدد وافر من الزعماء « سعد الله الجابري ، والشيخ عبد القادر السرميني ، وناظم القدسي ، وحسن فؤاد ابراهيم باشا ، والحاج مصطفى شبارق ، والحاج علي سيرجية » وغيرهم ، وساقتهم الى المحكمة ، لتحاكمهم بتهمة إثارة الرأي العام ، وتحقير الحكومة ، وتهييج الشعب ، والخروج على النظام ، وفاقاً لقرار قمع الجرائم رقم « ٤ » .

وفي اليوم التالي من الحادثة التاريخية ، سافر الرئيسان الى انطاكية ، وعادا يوم الثلاثاء الى حلب .

وفي يوم الاحد ٣ حزيران سافرا مع الركب الى دمشق ، بلا وداع ولا حفاوة ، وانتهت الزيارة بالخيبة والخزي والخسران ، ولم يصل الى مقاصده ، التي هدف اليها ، وهي اظهار قوة الحكومة ، وتعلق الشعب به ، وتطبيق النواب لقبول

المعاهدة ، وبث الدعاية لنفسه تحدياً للوطنيين ، واقناعاً للفرنسيين . ولذا قال في الوليمة التي اقامها بلدية حلب في اليوم الثاني من وصوله :

٨٢ — خطاب الشيخ تاج على مأدبة بلدية حلب

انني بالنيابة عن فخامة رئيس الجمهورية السورية المعظم ، وبالأصالة عن نفسي ، اشكركم من صميم القلب على الحفاوة البالغة التي قابلتمونا بها اثناء زيارتنا هذه لمدينتكم الزاهرة ، التي هي بمثابة القلب الخفاق للوطن السوري العزيز .

لقد كانت الشهباء وما زالت سباقة في مضمار المكرمات ، حريصة على وفاء العهد وخفر الذمة ، يتحلى ابناؤها بأكرم السجايا وانبلها ، فحقاً كنتم وما زلتم ايها السادة خير خلف لاكرم سلف .

لقد استقبلتمونا حيث نزلنا ، بأجل مظاهر الحفاوة والحماس ، وخـــدمة مصالحكم الحيوية تحتل المقام الاول في برنامج اعمالنا .

لقد اتينا انا وفخامة الرئيس المعظم ، وبعض الزملاء ، الى ربوعكم الكريمة لننبئكم ما نكنه لكم في صدورنا من المحبة والوفاء ، ولنجدد لكم العهود التي قطعناها على انفسنا في تحقيق امانيكم ، وانالتكم ما تصبون اليه من الخير والرفاه ، ولنستمع الى رغائبكم وآرائكم السديدة ، التي سيكون لها شأن يذكر في انفاذ مهمتنا الدقيقة بكل امانة واخلاص . لقد تفضل سعادة رئيس البلدية ، وألمع الى بعض المشاريع التي اتيح لنا تحقيقها في بلادنا العزيزة ، فأقول ان ما قمنا به انما هو حلقـــة من سلسلة الأعمال ، التي اعتزمنا القيام بها برعاية فخامة رئيس الجمهورية المعظم ، ومعاضدتكم الثمينـة ، إذ ان البلاد ما زالت تفتقر الى الشيء الكثير من المشروعات العمرانية ، التي تحتاج اليها في وقت استحكمت فيه الازمة الاقتصادية في سائر ارجاء المعمور ، وناء بحملها جميع شعوب الارض . وهـذا ما حدا بنا ، الى ان نوجه النصيب الاوفر من اهتمامنا ، الى مكافحـة الازمة الاقتصادية ، واتخاذ التدابير الفعالة لتخفيف وطأتها ، والتفريج عن كرب الشعب الكريم . وسنعنى باصلاح الادارة والنظام المالي ، ومناوءة الحصر الاقتصادي المحدق بنا لنتمكن من تهيئة الجو الصالح لتحقيق امانيكم المشروعة ، وسنسير بعملنـا

هذا ، متكلين على مضافرتكم القيمة ، ومستبشرين بآرائكم الصائبة ، غير خائفين بالحق لومة لائم .

ولقد لقينا من تعضيد صاحب الفخامة الكونت دي مارتل ممثل فرنسا الاعلى في هذه الربوع ، ما شجعنا على المضي في عملنا بكل اقدام وهمة ، لا نأبه بما قد يقف في سبيلنا من المتاعب والعقبات الكأداء .

اننا لا ندعي ايها السادة ، بأن بوسعنا إتيان المعجزات ، ودك الصعاب صفقة واحدة ، ولكننا نعاهدكم بأن نقف اوقاتنا جميعها في خدمتكم ، فعلينا السعي ومنكم التعاضد ، ومن الله العون ، وارجو ان تأتي الأيام محققة حسن ظنكم بنا وثقتكم الغالية ، التي هي قوام عملنا .

لقد رأيت ان لوجز القول ، واقصر الشرح ، على بيان الاسس الكبرى لعملنا العتيد ، تاركاً للزمن وحده ، وللأعمال ذاتها ، ان تفصح عن جليل قصدنا ونبالة غايتنا .

ولا بد فانكم اطلعتم على بياننا الرسمي ، الذي اذعناه في الصحف في الشهر المنصرم ، وادركتم اننا اهتممنا بشؤون بلدتكم العامرة ، وسعينا في تخفيف وطأة بعض الاعباء التي تشكون منها . مما اشار اليه سعادة الرئيس ، ولي وطيد الأمل بأن تقترن مساعينا بما يرضيكم ويثلج صدركم ، ويحقق آمالنا وآمالكم .

لقد وعدناكم بالعفو عن محكومي قانون قمع الجرائم ، فبررنا بالوعد ، وها ان ابناءكم المسجونين ، قد اطلقوا من عقالهم في هذا اليوم ، كذلك قد اتخذ فخامة رئيس الجمهورية مرسوماً في هذا اليوم ، بالعفو عن جميع مخالفات انظمة البلدية والسير حتى تاريخ ٢٠ مايس سنة ١٩٣٤ سينفذ هذا المرسوم فوراً . وانا دائبون في سبيل تنفيذ سائر ما وعدتم به .

واني اختم هذا الخطاب بالاعراب عن شكرنا الجزيل للدولة والي حلب ، والى سعادة رئيس البلدية ، ولجميع دوائر الولاية والبلدية ، ولسعادة المندوب الصديق العزيز المسيو لافاستر ، الذين شاركوا جمهور الشعب في ابداء عواطفهم

الطيبة اثناء زيارتنا هـذه هاتفاً لتحيا الشهباء وابناءها البررة وسعادة سوريا ، وهناءها ، ودوام مجد واقبال الدولة الحليفة فرنسا المعظمة ، ورجالها الفخام والسلام .

٨٣ - ما قيل عن الشيخ تاج الدين بعد تعيينه رئيساً للوزارة

هذا خطابه ، وهذا ما ادعاه ، فهل كان صادقاً ؟ وهذه زيارته وما كان منها فهل نال ما تمناه ؟

تقول احدى المنشورات التي اذيعت عقب تعيينه : انه تناول خمسة آلاف ليرة ذهبية من المحامي الياس نمور ، ليسهل بيع قرية « البطيحة » الى الصهيونيين وانه قبض ١٨ الف ليرة سورية من الخزينة باسم تعويض الصرف عن الخدمة التي قضاها في خدمة الحكومة . مع ان القرار رقم ١٢٤٣ من قانون التقاعد ، اوجب اعادة هذا المبلغ بحسب المادة ٣٥ منه ، اذا عاد الى الوظيفة بعـد حسم ما يعادل نصف راتبه ، عن المدة التي بقي فيهـا معزولاً من الخدمة . وقد بينت المادة ٤٤ من القرار رقم ٣٣٠٧ كيفية حسم المبلـغ من الراتب ، فلماذا لم يعدها الى خزانة الشعب ؟

ولما جاء الى حلب انفق عشرة آلاف ليرة سورية ، في سبيـــل تنقلاته وموائده ، فلماذا لم ينفقها على العمال المضربين ، وعددهم يفوق الخمسة عشر الفاً ، اضربوا لقلة اجورهم وعطالتهم عن العمل ، وراجعوا الحكومة فلم تفرج كربهم ، اما كان عليه ان لا يقيم الولائم ولا يطعم المنافقين والموظفين ، والناس تشكو الجوع والفقر ووقوف الحال ؟ أي مشروع عمله أو سيعمله ، لتشغيل الأيدي وكسب العيش ؟

لقد مضى على رئاسته في الوزارة سنتان حتى اليوم ، فأي تقدم نالته البلاد عن يده أو في عهده ؟

انه يقول : « اجدد لكم العهود التي قطعناها على انفسنا في تحقيق امانيكم وانالتكم ما تصبون اليه من الخير والرفاه » .

فما هذه العهود ، وما هو هذا الخير والرفاه الذي حققه لنا ؟ لا شيء ! وسيبقى ويذهب ، وهو لا شيء ، واعماله لا شيء ! « ولكن الله ليس بغافل عما يعمل الظالمون »

ومن كان عبد الاجنبي ونصير المستعمر ، لا يأتي عن يديه الا الضرر ، ولا يصيبه الا الخسران ! ذلك هو التاريخ الذي يقول الحق ، ويحفظ لكل انسان ما قدمت يداه .

٨٤ - محاكمة الوطنيين الموقوفين يوم حادثة جامع بني امية

وحيث ذكرنا حادثة الشيخ في جامع اموي حلب ، يتوجب علينا شرح حادثة التوقيف لانها نموذج من اعمال السلطة الفرنسية ، وطرق تهديدها وارهابها ، وبيان كيفية المحاكمة ، لانها مثال لما هو عليه القضاء الفرنسي في بلادنا من تحيز وظلم ، ثم وصف المظاهرة التي قام بها الشعب ، دلالة على وطنيته الثائرة ، وحيويته الجريئة ، وارادته الجبارة .

سجنت السلطة الفرنسية من اخواننا ٦١ شخصاً في ٢٥ أيار سنة ١٩٣٤ في اصطبل كان معداً للخيل ، ثم هجرته الدرك ، واستعمل مستودعاً للاخشاب والمتروكات البالية ، فلبثوا فيه خمسة ايام ، ومنعوا في اثنائها من الاختلاط ، والاتصال بالاهل والاصحاب ، ومواجهة الاقرباء . وحرم عليهم القراءة ، كأنهم مجرمون آثمون ، ثم نقلوا الى مكان آخر .

وفي ٢٩ أيار سنة ١٩٣٤ تقررت محاكمتهم في قاعة البلدية ، بعد ان اخذ المستنطق الاجنبي افادة كل منهم ، ولما حان الوقت ، اضربت البلدة اضراباً شاملاً ، وعطل الناس اعمالهم ، واغلقوا مرافقهم ، وخرج معظمهم الى الشوارع يتلقطون الاخبار بلهفة ، وكانوا يمشون زرافات من بيوتهم ، ويتجهون نحو دار البلدية الكائنة في محلة تحت القلعة ، وكلهم يتحدثون عن الموقوفين ، وما سيكون من محاكمتهم ، ويعددون مساوىء الحكومة واعمالها ، ويلعنون الفرنسيين واستعمارهم .

وكانت دار البلدية قد احيطت بالجند المسلح ، محافظة عليها من هجوم الشعب الهائج ، والدوريات العسكرية باسلحتها وخوذها تجوب الطرق خمساً خمساً ، والدبابات والسيارات المصفحة ، تمشي في الشوارع جيئة وذهاباً للارهاب والتهديد ، وكانت الطائرات تحلق في الفضاء كأنها تريد ان تنقض على عدو سيهاجم المحكمة ، وأي عدو هذا ، وأي جيش يهاجم ؟!

هل هو الخوف الذي ارعب الفرنسيين ؟ أم الفزع الذي اقض مضاجعهم ؟

وكان الاولاد والشبان ينشدون الاغاني الشعبية الحماسية ، ويهتفون للموقوفين بحياتهم ، ولا يبالون بكل ما هيأته السلطة من قوى مهددة ، بل يجمعون المارة حولهم ، ليذهبوا بهم الى مكان المحكمة ، وتجمع آلاف الناس وكلهم لهف على ما سيجري .

ولما حانت الساعة الثالثة صباحاً ، فتحت ابواب المحكمة ، واعلن الرئيس بدئها ، فدخل المحامون المتطوعون للدفاع وعددهم خمسة وستون ، ودخل المستمعون الذين سمح لهم باذن خاص ، وادخل المتهمون واحداً بعد واحد ، وجلس الحكام وراء قوس المحكمة ، وترأس الجلسة حاكم فرنسي ومعه من القضاة اثنان ، وتولى النيابة العامة المسيو « كالانديتي » ، ووقف الحراس وراء المتهمين شاكي السلاح ، كأنهم جناة .

وكانت كلمات الازدراء ، والتهكم والتجاهل ، تلفظها شفتا الرئيس ، عند كل سؤال واستفسار ، والمحكمة لاهية عن اقوال الشهود ، والدفاع ، وما همها الا تنفيذ التعليمات التي اعطيت لها من المفوضية بواسطة الهاتف ، ودامت المحاكمة حتى هجم الليل ، فختمت الجلسة ، واختلى الحكام للمذاكرة ، ومكثوا ساعة ونصف الساعة ، ثم عادوا الى جلستهم ، وتلا الرئيس القرار الآتي ، القاضي بحبس المتهمين . حسب الجدول المذكور ادناه :

٨٥ ـ الذين حوكموا وحكموا في حادثة الجامع

السادة مع حفظ الألقاب	أيام	ليرة سورية
الحاج علي سيرجية	٠٠	٥٠
زاهد سواح	٥ أيام	٠٠
عزت هنانو	١٥ يوماً	و ٢٥
الشيخ عبد القادر سرميني	شهرين	و ٥٠
سعد الله الجابري	٨ أشهر	و ٥٠
ظافر سرميني	شهراً	و ٢٥
شاكر حاضري	٣ أشهر	و ١٠
منير العمادي	شهرين	و ٢٥
جميل غازي	٣ أشهر	٠٠
محمد محايري	٤ أشهر	و ٢٥
ناصح مقيد	٣ أسابيع	٠٠
الحاج مصطفى شبارق	٠٠	٥٠
صبحي زلط	٤ أشهر	و ٢٥
الحاج قاسم جنيد	٦ أشهر	و ٢٥
رشيد رستم	٣ أشهر	٠٠
وجيه العمادي	٣ اسابيع	
عادل سياف	٣ أشهر	
عبد الجواد سرميني	٢٠ يوماً	
الدكتور حسن	٥ أشهر	
ناظم قدسي	٠٠	٥٠
يوسف يزبك	براءة	

أما باقي المتهمين، وعددهم خمسة وثلاثون شخصاً، فقد حكم عليهم باحكام متفاوتة بين جزاء وحبس لمدد مختلفة.

وللدلالة على ما جرى في المحاكمة ، وكيف ان اهواء المستعمرين سيرت قلوب الحكام الفرنسيين ، نذكر نموذجاً من مطالعة النائب العام المذكور .

قال النائب العام الفرنسي في معرض كلامه باسم الحق العام : « اني فضلاً عما ذكرته النيابة المركزية ، ادلي بثلاث نقاط وابرهن عليها :

٨٦ - نقاط ثلاث من بيان النائب العام الاجنبي

النقطة الاولى - هل المتهمين الماثلين الآن امام المحكمة اجرموا ضد قرار قمع الجرائم رقم ٤ ؟

نعم أجرموا ، احدثوا الهياج والشغب وأخلوا بالامن العام ، وتعدوا على موظفي الحكومة ، وكل هذا ثبت لدى المحكمة الموقرة من شهادات الشهود ومن اقوالهم ، ومن الادلة والبراهين الظاهرة .

النقطة الثانية - كيف اجرموا ؟

تنحصر جرائمهم في الاجتماع الذي عقد في دار الدكتور حسن بك فؤاد آل ابرهيم باشا قبل حادث الجامع . وبتهجمهم بالقوة والعنف على رجال الامن ، وعلى موظفي الحكومة من ضباط الدرك والشرطة ، ورجال الامن ، واخراجهم من السدة ، وعلى رجال الشرطة وافراد الدرك .

النقطة الثالثة - احتلال السدة في الجامع بالقوة ، لمنع الرئيسين من اداء الصلاة فيها .

وهذا الاحتلال وان يكن لا يريدوا ان يجعلوا منه جرماً ، الا انه بكل الاحوال يشكل قلة ادب وعدم احترام رئيسين يمثلان السلطة المحلية ، وهما اعظم شخصية في البلاد السورية .

ومما ساعد على هياج الافكار واضطرابها ، الخطاب الذي القاه سعد الله الجابري في مثل هذا الوسط ، وهذا المحيط ، وفي مثل هذه الساعة .

واني الفت انظار المحكمة الموقرة الى البحث الدقيق الذي قمت به بالاستناد الى معلوماتي الخاصة ، والى ما جاء في شهادة الاستاذ عبد الغفور المسوتي احد شهود الدفاع ، فقد ذكر بأن السدة ايام الاتراك كانت تخص الولاة وكبار رجال الدولة ، أفلا يجب في هذه الحال ، وقد اعتاد المسلمون ان يروا الرجال الرسميين يحلون فيها ، ان يفسحوا مجالاً للرئيسين ؟

اني اكرر ما قلته بان هذا العمل فضلاً عن كونه يشكل جرماً ، فانه قلة « ذوق » .

واؤكد للمحكمة الموقرة ان هذا العمل لو وقع في عهد الاتراك ، لما كان الحال كما رأينا الآن ، ان يساق مرتكبو هذا العمل الى محكمة عادلة ، ويسمح لوكلائهم بحرية الدفاع بكل معنى الحرية . بل كانت تنتظرهم الاحكام الادارية والكيفية . وبالحقيقة لما كان يعرف لهم احد مقراً .

وعليه اطلب الحكم على المتهمين جميعاً بموجب قرار رقم ٤ .

ارأيت بعد قراءتك هذه النقاط ، مبلغ التهكم والازدراء في اقوال الفرنسيين وعرفت الذهنية التي كانت تدلي بالحجج الواهية للحكم على المتهمين !

فاذا قنعت بأن الفرنسيين لا يعرفون العدل في انتدابهم ، ولا يريدون ان يعرفوا حق الشعوب في استقلالها قنعت بانهم ظلمة ، وان حكامهم اظلم من اسيادهم في احكامهم .

٨٧ - دفاع المتهمين

والآن اتلو عليك بعضاً من اجوبة المتهمين ، على قرار المحكمة الاجنبية ، وعلى مطالعة النائب العام ، قال السيد سعد الله الجابري « وكلامه جواب لبيان المدعي العام » :

يا حضرة الرئيس :

ان التربية التي يبحث عنها النائب العام ، لا نريد ان نأخذها عنه ، ولا عن من هو اعلى منه ، لقد تكلم محامو الدفاع ، عما اورد من النقاط ، فلا ارى

موجباً للرجوع اليها ، ولكني احب ان اتعرض لنقطتين ، لهما علاقة بقضية الرئيسين وبيانات النائب العام .

الاولى اني اصرح بأن الرئيسين ، رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزارة ، كانا يزحفان الينا ويستجديان منا حياتهما ، فهما والحالة هذه ، اولى بترك السدة لنا .

واما التهم التي نسبها حضرة النائب العام الي ، فأنا لا اقبلها ، وارفضها ، وهل يعلم حضرته ، انني لو لم اكن مسؤولاً ادبياً ، عن هؤلاء الناس الحاضرين ، وعن الذين وجدوا في الجامع ، لكان حدث ما لا يسره ، وما لا يسر غيره ، ولكانت اريقت الدماء وجرت انهاراً ، ولامتلأت الشوارع بأشلاء القتلى .

لقد هدأت الشوارع ، وهدأت الناس ، وهدأهم معي الزعيم هنانو ورفقائي ، كما يشهد بذلك جميع شهود الحق العام .

انني اريد ان اقول لحضرة النائب العام ، اذا كان يريد ان يضيفني في السجون ، فلا يكن ذلك بواسطة المحكمة ، لانها يجب ان تكون فوق كل شيء ، وعندها قانون تسير عليه . ان لديك الطرق الادارية ، والوسائل العرفية ، التي ما برحوا يستعملونها معنا ، منذ اربعة عشر عاماً حتى الآن . ولم ترهبني ابداً ، وما كان على حضرة النائب ان يلجأ الى محكمتكم ، التي اريد ان اراها غيورة على القانون بعيدة عن الاهواء .

وقال السيد ناظم القدسي ، عندما سئل عن سبب قعوده ، وقعود اخوانه في السدة اجاب :

لقد اتينا لنحتلها ، ولو كلفا الأمر أن نحتلها بالقوة لفعلنا ، إن السدة ليست ملكاً لرئيس أو غيره . وقال الشيخ عبد القادر السرميني ، عندما اتهم بانه حقر مأموري الحكومة ، وجلس في محل معد لرجالاتها :

« ان صلاة الجمعة عند المسلمين ، يشترط لصحتها الاذن العام ، وهذا يبيح لكل مسلم ان يجلس في المحل الذي يريده في الجامع ، ولا يميز الدين الاسلامي تخصيص مكان لأحد من الناس ، بل الدين يساوي بين الرئيس والمرءوس ، ولا فرق في الاسلام بين الصغير والكبير ، إلا بالتقوى » .

وكانت هناك اقوال اخرى لبقية الاخوان، تدل على الروحية الوطنيـــة الجريئة، وعلى التمسك بالمبدإ الوطني القويم، وكانت الصراحة ظاهرة في ادلتهم تنطلق بها السنتهم، ويجهرون بها بلا خوف ولا وجل.

واما محامو الدفاع، الاساتذة: الدكتور ادمون رباط، ونعيم الانطاكي، وادولف كميكاتي، ووجيه الحلاج، وفتح الله اسيون، واسعد المحفل، والدكتور منير العجلاني، والمحمصاني وسواهم، فقد قاموا بخير ما ينتظر منهم، من المعرفة والحجة القانونية، والمنطق الصحيح، والحق الصريح، ودافعوا دفاع الابطـال الشرفاء، ولكن ابت السياسة الا ان تصم سمعها عن اقوالهم، وان ترغم المحكمة على اصدار قرارها الآتي:

٨٨ - قرار المحكمة البدائية الاجنبية في حق المتهمين بحادثة الجامع

ان المحكمة البدائية المنعقدة في قصر البلدية بحلب، المشكلة وفاقاً لقرار ١٨٢٠ المتمم والمكمل لقرار المفوض السامي رقم ٢٠٢٨، من اكثرية فرنسية، والمؤلفة من المسيو موغان القاضي المعهود اليه بالرئاسة بدلاً من الرئيس المسيو برتران، والسيد الياس بليط العضو السوري، والمسيو سبينر العضو الفرنسي، وبحضور السيد اتيان هندية النائب الشاغل مكان مدعي الحق العام، ومساعدة السيد جوزيف دادور كاتب الضبط والترجمان السيد كميل اجقباش، في الجلسة العمومية المنعقدة في ٣١ أيار لرؤية القضايا الجزائية، بين الحق العام من جهة والمتهمين السبعة والخمسين من جهة اخرى، بعد سماع اقوال المتهمـــين بانفسهم وايضاحاتهم ومدافعاتهم، وبعد سماع شهادات الشهود بعد حلف اليمين وفاقاً لاحكام المادة ١٤٥ من اصول المحاكمات الجزائية، وبعد سماع مطالعة الحق العام والنائب العام، وبعد سماع مرافعات محامي الدفاع ونتائجها واخذ افادات المتهمين الاخيرة، علناً في المواد الجزائية والجرم المشهود وجاهياً في اول درجة، وباجماع الآراء، وبناء على قرار مندوب المفوض السامي بتاريخ ١٨ شباط ١٩٣٢ المخول الصلاحية للمحاكم الاجنبية بحلب، باسم الشعب السوري:

حيث ان النيابة العامة تسند الى المتهمين ثلاث مخالفات:

١ ـ الاخلال بالامن العام والنظام .

٢ ـ العصيان والتمرد .

٣ ـ استعمال العنف مع موظفي القوة العامة .

وحيث انه ينتج من مطالعات النائب العام الشفاهية في الجلسة ، ان التهمة الاولى تتألف من ٤ أعمال :

أ ـ اجتماع غير مأذون صباح يوم الجمعة الواقع في ٢٥ أيار ١٩٣٤ في منزل الدكتور حسن فؤاد ابرهيم باشا تلاه مسير موكب الى الجامع .

ب ـ احتلال السدة في الجامع المحفوظة بعلم الجميع لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، مما يشكل إثارة لبغض الحكومة ، وازدراء الاهالي .

ج ـ خطاب مهيج القاه سعد الله الجابري في الجامع .

د ـ تجمهر غير مأذون عند الخروج من الجامع .

وحيث ظهر من المطالعات عينها ، ان اعمال العصيان متكونة من رغبتهم في اقتحام الممر عند الخروج من الجامع خلافاً لتنبيهات الشرطة .

وحيث ظهر من المطالعات نفسها ، ان اعمال الشدة والعنف ارتكبت من جهة ضد اشخاص ثلاثة من ضباط الدرك كانوا موجودين في سدة الجامع ، وقد زحموا بقوة وازيحوا عن مقاعدهم ، ومن جهة اخرى ضـــد مفوض وكثيرين من الشرطة اصيبوا برضوض من جراء رميهم بمقذوفات متنوعة .

وحيث ظهر من سياق المحاكمة ومن الاوراق المودعة في الاضبارة ، بعد فحص الوقائع بالنظام المتسلسل ان استقبال الدكتور حسن فؤاد بك عدداً من الزائرين في منزله في صباح ٢٥ أيار ، وانتقال هؤلاء الزائرين من المنزل الى الجامع لا يشكل جرم اجتماع غير مأذون ، الا انه من جهة اخرى قد انتج احتـلال السدة المخصصة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، من قبل سعد الله الجابري والدكتور حسن فؤاد ، والشيخ عبد القادر السرميني ، والدكتور ناظم القدسي ،

ومحمد المحايري ، ومقيم الجابري ، وعزت هنانو ، وغالب عياش ، وعادل صواف ، ومنير العمادي ، الذين كانوا يرافقون السيد ابرهيم هنانو ، والدكتور عبد الرحمن الكيالي اللذين لم يكونا ظنينين في التهم الحاضرة .

وحيث ان اعمال العنف والشدة . بحسب ما هي موصوفة في القانون ، لم يثبت انها ارتكبت الآن من قبل المتهمين ، على ان احتلال السدة المخصصة لرئيسي الدولة السورية ، قد قصد ظاهراً منها تحقيرهما والاستهزاء بهما ، وهذا يشكل مخالفة منصوص عليها في المادة ٢٥٨ من القرار رقم ٤ التي تعني التحريض والتهيج على بغض السلطة وازدراء الاهالي .

وحيث ظهر ايضاً من وقائع الجلسة ، ان سعد الله الجابري القى خطبة انتقد فيها بشدة قرار عفو قريب عهد وحمل حملة منكرة على ما يسميه « المستعمر » .

وحيث ان المحكمة لا تريد ان تتمسك الا بجزء من الخطاب ، الذي يتعلق بالعفو ولم ينكره المتهم ، بل اعاده وشرحه في الجلسة اثناء دفاعه .

وحيث ان الحكومة في هذا ليست بمعزل عن التحقير ، وان هذا التحقير الذي له تأثيره في المنبر ، مما ينبغي ان تتنزه عنه حظيرة الجامع المقدسة .

وحيث ان خطاب سعد الله الجابري المذكور ، بالنظر لما يحيط به من الظروف ، يشكل خطاباً مخلاً بالأمن .

وحيث يجب مع ذلك ان يلاحظ ، ان ختام الخطاب كان يشتمل على بعض اقوال صلحية ينبغي حسبانها له .

وحيث ظهر من وقائع الجلسة انه بعد الانتهاء من الصلاة المعتادة ، التي عقبها تلاوة قصة المولد اكراماً لهنانو ، وبعد خروج المصلين تألف حشد في صحن الجامع ، يظهر انه اراد التعبير عن استيائه من اغلاق ابواب الجامع الثلاثة ، بخروجه جماعة واحدة وراء ابراهيم هنانو .

وحيث ان الشرطة اعترضت بحق خروج الجموع بهذا الشكل ، لمنع

الاخلال بالأمن في الطرقات ، فلم يتمكن الجمع من الوصول الى الشارع ، وكان ذلك ، خارجاً عن ارادتهم ، فكان ثمة محاولة مظاهرة ، يعاقب عليها القانون .

وحيث ان جميع المتهمين اشتركوا بهذه المحاولة ، ما عدا ناظم القدسي ويوسف يزبك ، كما يتضح من شهادة مدير الامن العام .

وحيث ان هذه المحاولة تشكل الذنب المنصوص على مجازاته في المادة الاولى الفقرة الثانية من القرار رقم ٤ .

وحيث ان جرم العصيان ، كما يحدده القانون ، غير ثابت على المتهمين .

وحيث انه يثبت مع ذلك انه في اثناء محاولة الاخلال بالامن ، المشار اليها قد حدثت بعض تعديات على المفوضين عابد الحراكي ومصطفى محفوظ ، والخفير محمد قصاب بقذفهم بالاحذية والبوابيج وكوز الماء .

وحيث لم يمكن معرفة الذين ارتكبوا اعمال الشدة هذه من المتهمين .

وحيث يجب والحالة هذه ، ان تطبق عليهم المادة ١٨٠ من ذيل قانون الجزاء .

وحيث ان المحكمة تعتبر انه ينبغي اظهار الصرامة لما ظهر من افادة رئيس الامن العام ، ان كل شيء قد دبر ونظم من قبل المتهمين واصحابهم السياسيين ، وقد بذلوا جهدهم منذ قدوم رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، ولا سيما في يوم ٢٥ أيار ، لعرقلة اعمال الرئيسين الزائرين ، ومس كرامة الحاكم السوري الأول وحكومته .

وحيث ان موقف يوسف يزبك مستثنى تماماً ، وان حضوره يتفسر بداهة ولم يثبت بحقه ادنى دليل .

وحيث انه توجد اسباب مخففة بحق المتهمين ، ما عدا الشيخ عبد القادر السرميني وسعد الله الجابري ومنير العمادي وبشير الحاضري وعمر دعدع وجميل غازي ومحمود كبة ومحمد المحايري وصبحي زلط والحاج قاسم جنيد ورشيد رستم

ومحمود كلة وعادل سياف واحمد جليلاتي وعبد السلام افندي والدكتور حسن فؤاد والحاج علي سيرجية ومصطفى شبارق وناظم القدسي . لهذه الاسباب وباجماع الآراء ، يعلن مذنبين :

أ ـ سعد الله الجابري ، الدكتور حسن فؤاد ، الشيخ عبد القادر السرميني ، ظافر السرميني ، ناظم القدسي ، محمد المحايري ، مقيم الجابري ، عزت هنانو ، غالب عياش ، عادل سياف ومنير العمادي . بكونهم في ٢٥ أيار ١٩٣٤ قد ارتكبوا في حلب جرم الاخلال بالامن العام ، بتحريضهم على عصيان القانون والانظمة ، ودعوتهم لبغض الحكومة وازدراء الاهالي من جراء احتلالهم من تلقاء انفسهم ، سدة مخصصة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء .

ب ـ يعلن مذنباً سعد الله الجابري بكونه في الظروف عينها والمكان عينه لفظ خطاباً مخلاً بالامن العام .

ج ـ يعلن مذنبين جميع المتهمين ، ما عدا ناظم القدسي ويوسف يزبك ، بكونهم ارتكبوا في الظروف عينها والمكان عينه ، محاولة الاخلال بالنظام والامن العام والقوة العامة لمحاولتهم ايجاد تجمهر غير مباح على الجادة العامة .

د ـ يعلن مذنبين جميع المتهمين ، ما عدا ناظم القدسي ويوسف يزبك ، بانهم في الظروف عينها والمكان عينه ، ارتكبوا جرم استعمال الشدة تجاه موظفي القوة العامة برميهم بمقذوفات متنوعة ، ولم يكن ممكناً تعيين الاشخاص الذين استعملوا الشدة من المتهمين .

وهي اجرام منصوص عليها وتستوجب العقاب في القرار رقم ٤ والمادتين ١١٤ و ١٨٠ من قانون الجزاء .

لذلك قد حكم على ... « ذكرت اسماء المحكوم عليهم في صفحة ٢٠٣ » .

٨٩ ـ بيان المفوضية عن حادثة الجامع

وبعد وقوع الحادثة اصدر دي مارتل بياناً يقول فيه :

« وردت اخبار من حلب انه قد خرقت حرمة الجامع الاموي بمناسبة توقيف بعض الاشخاص يوم الجمعة ٢٥ أيار سنة ١٩٣٤ .

ان هذه الاخبار هي كاذبة ، وما من غاية لها الا تضليل الرأي العام ، فان التوقيف وقع بعد الصلاة عند الخروج من الجامع . اما الذين اوقفوا فهم الذين خرقوا حرمة الاماكن المقدسة بتحويلها الى اماكن للاضطراب والاخلال بالنظام ، ولا يمكن التساهل بالعودة الى مثل هذه الحوادث ، بل ان كل حادث منها يلجيء الى انزال العقوبات السريعة باهم الاشخاص المسؤولين » .

فليقل ما يشاء وليهدد بالعقوبات كما يشاء ، فقوله هراء في هراء .

ولو صح ، فما هي الحرمة التي اخترقها الوطنيون ؟ ومن ارسل العساكر الى الجامع ؟

ومن احتل الابواب ؟ ومتى كانت العساكر تقف في داخل الحرم لتحافظ على عبيد الانتداب ؟

أليس نزول القوة الى بيت الله بهذه الصورة مخلاً بحرمة المعابد ؟

إذن هو المجرم !

وكما اسمعتك قول العميد الثرثار ، اسمعك قول البلاد الحق ، عندما اغلقت مرافقها واعلنت احتجاجها ، واضربت غضباً من التوقيف ، وسخطاً على انتهاك حرمة الجامع .

٩٠ — برقيات من مدن سوريا احتجاجاً على حادثة حلب

طيرت حماه في ٣٠ أيار سنة ١٩٣٤ برقية تقول للمفوض السامي :

اضربت حماه استنكاراً لفظائع الاستبداد بحلب بعد فشل الرحلة المصطنعة تحدياً للامة ، وعقيدتها الوطنية الشاملة ، ارجوكم القضاء على هذه المآسي بمباشرة الاصلاح ، ووضع حد للتجارب غير المنتجة .

نائب حماه : نجيب البرازي

ووقع اربعون وجيهاً من اطباء ، ومحامين ، وتجار ، ووجوه ، ورؤساء نقابات في حماه البرقية الآتية :

« حماه بكاملها مضربة اليوم استنكاراً لتحدي الوزارة اللادستورية للامة برحلتها المصطنعة ، التي سببت انتهاك حرمة المعابد المقدسة ، وتعطيل المعاهـــد الدينية ، واعتقال مائة من الاحرار بحلب ، تشفياً وانتقاماً ، فنحتج بشدة على هذه المظالم ، راجين ابلاغ احتجاجنا الى وزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الامم » .

وأرسلت حمص برقية موقعة من وجهائها ، وتجارها ، ومحاميها ، واطبائها ، تقول فيها :

« مهاجمة القوي المسلحة لجامع حلب ، اعتقال الزعماء والابرياء ، اثار سخط الامة . حمص المغلقة أمس احتجاجاً ، تطلب ابلاغ احتجاجها جمعية الامم ووزارة الخارجية الفرنسية » .

وطيرت طرابلس الشام برقية ايضاً موقعة من اعيانها . ومحاميها ، واطبائها هذا نصها :

« القوى المسلحة التي هتكت حرمة المعابد ، القبض على الرجال المخلصين ، مخالف للعدل والحق ، نحتج بكل قوانا على ذلك » .

ولم تقف حلب ساكتة ، بل ارسل محاموها ، وهم المدافعون عن كل حق ، البرقية الاحتجاجية الآتية :

« توقيف سبعين « ذاتاً » في صلاة الجمعة ، بينهم محامون ووجهاء ، وسوقهم كالجناة الى السجن ، هو انتهاك لحرمة المعابد ، والحرية الشخصية ، وكرامة المحاماة ، نحتج على هذا الارهاق » .

وشاركت دمشق المدن السورية باحتجاجها ، فأرسل البرقيات بهذا المعنى وابرق الزعيم هنانو الى وزارة الخارجية ، والى العميد الفرنسي يقول :

في اثناء اجتماعنا الاول في حلب ، اظهرتم انكم راغبون في بذل مجهوداتكم لاقرار الثقة المتبادلة ، ولكن عفوكم عمن اعتدوا على حياتي ، ثم اصداركم الاوامر باعتقال سبعين شخصاً من الوطنيين عند خروجهم من مسجد حلب ، لا لسبب سوى مبادئهم السياسية العالية ، ثم الحكم عليهم بالسجن . كل هـذه الامور ،

تخالف تصريحاتكم ، وتمحوا الثقة التي كنتم تنشدونها للتعاون بيننا ، اؤكد لفخامتكم ، ان سياسة العنف والتهديد ، تقيم في طريق ذوي النيات الحسنة ، عقبات كأداء يصعب تذليلها » .

٩١ ــ قرار المؤتمر الذي انعقد في حلب

ووضع المؤتمر الذي ضم الوفود السورية قراراً بالنص الآتي :

بناءً على حادث الاعتقال الذي وقع في الجامع الاموي الكبير ، يوم الجمعة ــ ٢٥ مايس سنة ١٩٣٤ في الخامس والعشرين من شهر أيار لسنة تسعمائة واربع وثلاثين والف ، نحن الموقعين بذيله من ابناء حلب ، وممن استطاع الوصول اليها من وفود سائر المدن السورية ، في الداخل والساحل ، تناولنا بحث هذا الحادث ، وما تقدمه من عوامل واحاط به من احوال فتحقق :

اولاً ــ نهار الجمعة المصادف ٢٥ من شهر أيار سنة ١٩٣٤ حاصرت القوى المسلحة من فرنسية ومحلية ، جامع الاموي الكبير ، واحتل قسم منها صحن الجامع ، وبعض اماكن العبادة واغلقت ابوابه الثلاثة . وعندما انتهى جمهور المصلين من صلاتهم ، ومن قراءة المولد النبوي بعدها ، قصدوا الخروج من الباب الرابع ، فأوقفتهم تلك القوى المسلحة بالضرب والتحقير ، واعتقلت من بينهم زهاء مائة من الوطنيين ، فيهم المحامون والاطباء والمهندسون ، والتجار والوجهاء ، واقتادوهم في الشوارع مشياً على الاقدام ، وتحت حراب الجند ، فكان تشهيراً لا يجوز إلا على المجرمين المحكوم عليهم به . ولم يكن ثمة سبب يدعو الى الاعتقال والتشهير ، ثم دخلت القوى وتحرت داخل الجامع ، كما وانها تحرت الناس قبل دخولهم اليه وهم في الشوارع .

ثانياً ــ عومل المعتقلون اسوأ معاملة في السجن ، حُشروا في اسطبل قذر ، وثاني يوم نقلوا لغرفة لا تكفي لعشرين شخصاً ، ولم يزالوا فيها في اشد الضيق .

ثالثاً ــ جرت محاكمتهم في صورة استثنائية ، فسُدّت الطرق التي تصل الى دار المحكمة على مسافة بعيدة منها ، واقيم عليها الجند المسلح ، وصوبت على مداخلها الرشاشات

والسيارات المصفحة ، وحيل بين الناس وبين حضور الجلسة ، وبذلك فقد الشرط الرئيسي لأصول المحاكمة ، وهو علانيتها المطلقة .

رابعاً ـ حكم على هؤلاء المعتقلين بالسجن احكاماً لا تنطبق حتى على قانون الارهاق الذي سموه قانون قمع الجرائم على ما فيه من شذوذ . فاعتبرت المحكمة دخولهم الجامع يوم الجمعة للصلاة ، واجتماعهم فيه لسماع قراءة المولد النبوي الشريف ، ومحاولتهم الخروج منه اخلالاً بالامن . والحقيقة لم يحدث شيء من ذلك ، ولم يوجد مع آلاف المصلين أي سلاح ممنوع ، رغم تحريهم عند دخولهم وخروجهم ورغم تحري الجامع من قبل الشرطة .

خامساً ـ اقيمت في الطرق المؤدية الى حلب قوى مسلحة ، اعترضت كثيراً من الوفود التي كانت قادمة اليها ، واعادت اكثرهم من حيث جاءوا ، وبينهم محامون اتوا للدفاع عن المعتقلين .

سادساً ـ حكمت المحكمة على اشخاص اعتقلوا من الجامع ، ولم يرد ذكر اسمائهم في ضبط الشرطة ، الذي بنيت عليه التهم ، ولا في شهادات الشهود ، ولمجرد وجودهم بين المعتقلين في الجامع .

لذلك وتجاه هذا الارهاق الذي لم يسبق له مثيل حتى في تاريخ الاستعمار ، نعتبر ان مهاجمة الامة في بيت عبادتها ، ودخول القوة المسلحة اليها ، واغلاق ابوابه على المصلين ، وتخصيص الاعتقال بمن عرفت عقائدهم الوطنية ومبادؤهم السياسية ، انتهاكاً لحرمة المعابد الاسلامية ، وتجاوزاً على الحريتين الدينية والشخصية ، وعملاً تهديدياً ، يراد به الانتقام والتوطئة لاعمال مريبة لا تتفق ورغائب الامة .

فنحتج على هذه الاعمال الارهابية ، ونرى انفسنا مضطرين لاذاعتها على الامة ، وتبليغها لكافة الحكومات الاسلامية والاوربية ، ولوزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الامم .

ـ ٣١ أيار سنة ١٩٣٤

وقالت اللاذقية في برقيتها :

« اللاذقية المضربة احتجاجاً على محاولة خنق صوت الامة بالعنف واقتحام ، المعابد ، والاحكام الشبيهة بالعرفية ، على رجالاتها الاحرار بحلب ، تستنكر تحدي حقوق الشعب ، تهتف بحياة الزعيم هنانو ، ارفعوا احتجاجنا الى عصبة الامم » .

وتناولت جرائد فلسطين ومصر والعراق ، الحادث المستنكر ، وعلقت عليه بمقالات ضافية ، محتجة على اعمال الفرنسيين ، واحكامهم التي اضاعت الثقة بقضائهم وقضاتهم . وكان للازهر والازهريين ، ورجالات مصر الاحرار ، موقف مشرف ، واشتراك قلبي ظاهر الأثر في الاحتجاجات والبرقيات المرسلة الى المفوض السامي ، والى وزارة الخارجية الفرنسية ، وكلها تستنكر الارهاق ، وانتهاك حرمة الجوامع .

ولعل الحادث المذكور لا يقف تأثيره عند الحد الذي اشرنا اليه ، بل سيبعث في الامة النشاط والجرأة ، ويزيد في المقاومة والكراهية .

وحيث ان القضية العامة قد اقلقت فرنسا وممثليها ، اتصل قلم المطبوعات في لبنان بايعاز من المفوضية العليا في ٦ حزيران سنة ١٩٣٤ بمندوبي الصحف ، وطلب يستدعيهم اليه وابلغهم : « انه ممنوع عليهم التعرض للاشخاص الرسميين في سوريا ، وممنوع عليهم ايضاً التعليق على الحوادث التي وقعت وخاصة حوادث حلب ، لأن لبنان يجب ان لا يشعر بشعور سوريا ، ولا يهتم بابناء بلادها وهي جارته ، وممنوع رواية الاخبار عن سوريا ، بشكل يثير الخواطر ، بتجسيمها وسردها على غير حقيقتها » .

٩٢ - بلاغ المفوضية عن يوم المحاكمة بحلب

وكانت المفوضية قبل هذا اذاعت في ٣ حزيران بلاغاً عن حوادث حلب جاء فيه :

ان يوم ٣٠ أيار الذي اعلن انه ستقام فيه تظاهرات عامة قد انفض بهدوء تام . وقد ذعرت اكثرية التجار من الاخبار التي تسربت اليها مساء اليوم الماضي ، فأقفل سبعون في المائة مخازنهم ، وتظاهر افراد يتراوح عددهم بين الثلاثمائة والاربعمائة شخص فقط قبل الظهر في الشوارع ، ثم تفرق هذا الجمع عندما تدخل رجال الشرطة .

وعقدت المحكمة المختلطة التي تولت محاكمة الافراد الموقوفين في ٢٥ الجاري جلسة في الساعة التاسعة برئاسة المسيو « موغان » ودامت المحاكمة حتى الثالثة صباحاً ، ولم يحدث في اثناء ذلك ، اقل حادث . وقد اكتفى المحامون ، بالدفاع عن موكليهم الخ . . » .

اما الواقع ، فكان خلاف ما جاء في البيان ، واذا كان لم يحدث شيء في اثناء المحاكمة فلأن المحاكمة قضية دفاع ، فهل كان العميد يريد من الحلبيين ان يثوروا ويهاجموا المحكمة ، وهم عزل من السلاح « والجند قد منع الوصول الى المحكمة عن بعد اربعمائة متر ، كما اسلفنا بيانه » ليجرب وحشية جنوده ، وفظاعة معداته ونيران مدافعه ؟.

ان الوطنيين يفعلون عند الضرورة ما فيه إنقاذ وطنهم وشرفهم ، ولكنهم الآن في موقف الاتهام والدفاع امام القضاء ، فاذا حكم عليهم بالظلم تقدموا للتضحية التي تشرفهم وترفع رؤوسهم عالياً وللمستعمر ان يقول ما يشاء .

وبالمناسبة انشر مقالة كتبها الوطني السيد « جبران التويني » في جريدته « النهار » رغم التنبيهات ، وهي تمثل شعور اخواننا اللبنانيين الاحرار ، وما قالوه عن الاستقبال ، قال المومأ اليه تحت عنوان : « الحكومة تستقبل الحكومة » :

٩٣ ــ ما كتبه جبران تويني صاحب جريدة « النهار » في بيروت ، بشأن استقبال الرئيسين بحلب

يواصل الرئيسان السوريان في حلب تنفيذ برنامج الرحلة في سوريا الشمالية ، فمن استقبالات رسمية ، الى زيارات ومآدب ، الى خطب وانخاب ، طبعت كلها بالطابع الرسمي ، وخلت من المظاهر الشعبية ، وبالرغم مما تذيعه المصادر الحكومية من انباء .

فاذا كان الغرض من هذه الرحلة ، ان تستقبل الحكومة الحكومة ، ويحتفي المرؤوسون بالرؤساء ، فقد حصلت الغاية وتم المراد . اما اذا كان الغرض من الرحلة ، اظهار تعلق الشعب بالحكومة ، واقباله على الحفاوة بها ، فان القوم لم يدركوا الغرض الذي قطع الرئيسان في سبيله المسافات وتجشموا مشاق السفر .

تشكلت الحكومة السورية الحاضرة ، في اثناء تعطيل المجلس النيابي ، فلم تتمكن من التقدم الى المجلس لنيل الثقة ، اسوة بالحكومات التي تقوم في ظل النظام الدستوري . فرأت الحكومة ان تعمل على اخذ الثقة من الشعب مباشرة ، في حالة عدم اجتماع ممثلي الشعب . ووسيلة هذه الثقة الشعبية هي المظاهرات ، واحتشاد الوفود للاستقبال ، وما يلي ذلك من زينات وحفلات .

وشدت الحكومة رحالها في سبيل هذه الثقة الى الشمال ، واذاع العميد قبيل رحلتها تصريحاً دعا فيه الى وجوب الثقة بها ، لتواصل عمل الحكومة السابقة وتنفذ البرنامج المرسوم .

فهل كانت الغاية من كل هذا ، جس النبض لمعرفة مقدار النفوذ الذي تتمتع به الحكومة في الاوساط الشعبية ، تمهيداً للعمل السياسي المنتظر ؟

هذا ما نرجحه ، فاذا صح هذا الترجيح ، كانت الرحلة دليلاً على الاتجاه الشعبي ، وبرهاناً على ان البلاد ـ غير الرسمية ـ لا ترضى عن حكومة لا تحقق امانيها في حريتها واستقلالها . بل كانت هذه الرحلة تجربة جديدة ، اذا اضفناها الى التجارب السابقة ، ظهر منها ان الامة باكثريتها الساحقة ، لا يهمها تبديل الاشخاص ، وانما هي تسترشد في مواقفها بالمبادىء التي تجاهد في سبيل تحقيقها .

وانه لمن المستغرب ان يصر الفرنسيون على المضي في هذه التجارب ، بعد ان اثبتت لهم الايام والحوادث فشلها . فان للسوريين هدفاً واضحاً ، اعلنوه في غير مغمغة ولا ابهام . وقد تعاون الوطنيون مع الفرنسيين تعاوناً وثيقاً في سبيل هذا الهدف ، فافترق المتعاونون قبل بلوغه لاسباب اصبحت معروفة .

فكل حل للقضية السورية يجب ان يسير نحو الهدف المعلوم . اذا ارادوا ان يصلوا الى الاستقرار . اما اذا انحرفوا عن الهدف ، فلا تفيد في الحلول اقامة حكومات واسقاط حكومات ، ولا حفلات ولا رحلات ، وما الى ذلك من دعايات .

والى القارىء مقالاً نشره المسيو « فيسيه » صاحب جريدة « اللاسيري » في بيروت ، لسان حال المفوضية الفرنسية ، ومنه نرى عدواً ينهش كرامة السوريين واللبنانيين ، كلما اوحت اليه المفوضية ، ان يقول الباطل ويفتري علينا الكذب . ومقاله جواب على برقية الزعيم هنانو للمفوض السامي ، التي نشرناها سابقاً ، فلم ترق للفرنسيين ، فأوعز اليه ان يرد عليها في ٥ حزيران سنة ١٩٣٤ فقال :

« الثقة بابرهيم هنانو ! أي فرنسي ولو كان من أقل الناس اطلاعاً على الحوادث التي تجري في سوريا ، يستطيع ان يمنحها الى رئيس عصابات ، وقاطع طريق ؟ وهل حشد حراسه في ذاك اليوم ، ليقيم الدليل على رغبته الطيبة ونيته الحسنة ؟ وهل كانت المشاغبات ، التي اثارها ، في سبيـــل المبادىء السياسية العالية فقط ؟..

ان تلاعب المرء بألفاظ لا يفهم معناها ، لا يجدي في تغيير وجه الحقيقة ، والمبادىء ، الـــتي يدعيها ملقو القنابل ومهيئو التظاهرات ، وهي العنف والرعب والحركات الدموية ، انما هي امور تافهة اذا قاموا بها هم ، اما اذا قام بها غيرهم فهي تسمى جناية ، ولا تستحق الا العقاب الشديد !

لقد اراد ابرهيم هنانو المقابلة بالمثل ، ونريد ان يجاب الى رغبته . وقد استعمل القوة فأجيب بالقوة ، اما ان يطالب فوق ذلك بثقة فرنسا ، فهذا ينافي المنطق والفهم ، هذا اذا لم يكن « زعيم الشتاء » واثقاً ثقة غير محدودة ، بالسذاجة الفرنسية » .

تلك آداب فرنسا ، ومنطق المفوضية ، وهذه اقلام الكتبة الذين تستخدمهم فماذا تستحق !

هل هنالك غير اللنعة عليها ، وعلى من اوحى اليها .

وماذا جرى بعد محاكمة الموقوفين والحكم عليهم ؟

٩٥ ـ قرار المحكمة الاستئنافية الاجنبية بحق المتهمين الوطنيين

استأنف المحبوسون الحكم حسب الاصول القانونية ، وفي ١٩ حزيران سنة ١٩٣٤ اجتمعت محكمة الاستئناف الاجنبية في بهو البلدية . واتخذت السلطة والحكومة الاجراءات السابقة والتدابير الارهابية ، كما وصفناها من حيث حشد الجنود ، وقطع الطرقات ، ومنع المرور ، وبعد سماع اقوال المتهمين ، واقوال الشهود ودفاع المحامين . وبعد ان داومت المحكمة من الساعة ٨ صباحاً الى الساعة ١٠ زوالية مساء ! اصدرت قرارها وخلاصته تنزيل شهرين من الحكم عن السيد سعد الله الجابري ، وشهر عن عبد القادر السرميني ، مع زيادة ٢٥ ليرة سورية جزاء نقدياً ، وزيادة شهرين في سجن عمر الضبيط على جزائه السابق ، وشهر آخر في سجن غيره ، واسبوعين في سجن البعض ، وثبت الحكم البدائي على البقية ، والعفو عن الجزاء النقدي وقدره خمسون ليرة سورية ، المحكوم به الحاج علي سيرجية . فكانت قرارات الاستئناف غريبة عجيبة ، يحار المنطق في تعليلها ، كما حار المحامون في حيثياتها .

ولكن ماذا ينتظر صدوره عن القضاء الفرنسي ، وقضاتهم ، غير هذه المتناقضات ، وهذه العجائب والغرائب والمهازل ، ما دام المقصود من المحاكمة مصلحة الاستعمار والمستعمرين ، لا مصلحة الحق والعدل ؟.

وبعد ذهاب الشيخ تاج ورئيس الجمهورية من حلب ، اشيعت عدة شائعات عن تبديل الوزارة ، وخذلان الحكومة . فما كان من المطبوعات الفرنسية ، إلا أن اصدرت بياناً في ٢٠ حزيران تنفي فيه ما قيل ويقال ، وتؤكد ان سياسة العميد لم تتبدل ، ولن تتخذ أي تغيير سوى تعيين « لا فاستر » مندوب حلب معاوناً للمفوض السامي في دمشق .

ولكن هل كل ما يقوله البيان صحيح ؟

سنرى أن الوطنيين سيجبرونه على ما يكره ، وسيغيرون ما قرر .

٩٦ – مرض الزعيم هنانو

وفي ١٩ حزيران سنة ١٩٣٤ اصيب السيد ابراهيم هنانو باشتداد المرض وارتفاع الحرارة، لتأثره بالحوادث، وتعريض نفسه لمشقات السفر، ولركوب الخيل، واصبح اسير الفراش، واشتدت عليه وطأة الداء «داء السل» الذي لازمه من سنة ١٩٢٥ فهزل بدنه ونقص وزنه.

وفي ٢١ حزيران اشرتُ عليه مع اخواني الاطباء، بلزوم الاستشفاء في جبل الاربعين، وفيه يكون الهواء نقياً جافاً، وعليلاً بارداً، فذهب اليه مساء اليوم المذكور.

وكانت المدينة قبل يوم اغلقت احتجاجاً على قرار المحكمة الاستئنافية الذي اشرنا اليه، ثم فتحت في اليوم الثاني. ولما كان قرار قمع الجرائم، آلة ظلم وارهاق، وضعه المستعمر لقمع الحركة الوطنية، والتنكيل بكل من يقاوم الاستعمار، وكان المحامون اعلم الناس بمضاره. فقد احتج اخواننا المحامون على وجوده، وعلى تسخير القضاء لمآرب سياسية، وتنادوا واخوانهم المحامون من كل البلاد السورية، الى عقد مؤتمر عام في دمشق، ودرس ما يجب اتخاذه، للدفاع عن حقوق الشعب.

٩٧ – تكريم الحكومة للمسيو «لا فاستر» وما قاله المندوب الفرنسي

وفي ٢٢ حزيران سنة ١٩٣٤ اقام الشيخ تاج حفلة ترحيبية بقدوم المندوب الفرنسي المسيو «لا فاستر» الى دمشق، معيناً من قبل المسيو «دي مارتل» لتمثيل الانتداب، وفي اثناء الاجتماع وقف المندوب المومأ اليه، والقى خطاباً دل على انه برنامجه المعين، ثم اجابه الشيخ تاج بالشكر والتقدير، كأنه عبد مأجور:

«اني مغتبط بالحفاوة البالغة، التي قابلتني بها الحكومة السورية، واراني سعيداً بان آتي الى دمشق لاقوم بمهمة «التعاون الوثيق» مع الحكومة الكريمة.

واني لأرى في شخص فخامة رئيس الجمهورية، رجل الخبرة الطويلة والمقدرة،

وبشخص فخامة رئيس الوزراء، رجل الرأي والحزم وان ما يتمتع به من «ثقة» الحكومة الفرنسية» وصداقتي الشخصية، سيكون خير معوان على نجاح مهمتنا المشتركة مثابراً على تنفيذ خطة رئيسي فخامة الكونت دي مارتل، التي تؤول لخير وصالح البلدين بكل دقة وامانة، واني اعرب عن استعداده التام لتعضيد الحكومة ومؤازرتها في تنفيذ وتسهيل مهمتها».

ثم نوه المسيو لا فاستر بعطف الحكومة الفرنسية على هذه البلاد، ورغبتها الصادقة في التعاون معها، وتمنى لحكومتها «الرشيدة» نجاحاً اكيداً، في مهمتها الشاقة!

خطاب رئيس الوزراء:

وبعد ان انتهى مسيو لا فاستر من خطبته، رد عليه رئيس الوزراء شاكراً له عواطفه باسم رئيس الجمهورية والوزراء، فقال:

«ان مهمة هذه الحكومة «شاقة» ولكنني كبير الرجاء، بان الثقة المتبادلة التي تربط الحكومة بسعادة المندوب، والاخلاص المتبادل، و «وحدة الهدف» التي تحسس بها كل عضو من اعضاء الحكومة، والثقة الكبرى التي يضعها الشعب السوري بهم، كافية لتذليل العقبات، واجتياز الصعاب وتحقيق الاماني الغالية».

ثم قال: «ان شخصية مسيو لا فاستر المحترمة، ليست بالشخصية المجهولة لدى الاوساط السورية، بل هي شخصية ممتازة عرفت كيف توفق بين مصالح بلادنا العزيزة، ومصالح فرنسا الحرة، ولذا فان الحكومة تنظر الى المستقبل بطمأنينة وتفاؤل عظيم في نجاح مهمتها.

وترجو من سعادتكم، ان تكونوا الترجمان الامين لدى فخامة العميد، عما تكنه الحكومة نحو فخامته من عواطف الولاء والمودة، وعما تعلق عليه من جليل الآمال وعظيمها في معاضدتها في «عملها الشاق»!

هذا أهم ما جاء في الخطابين.

ويلاحظ القارىء بسرعة ، ان هذين الخطابين كانا اشبه ببلاغ نفي الاشاعات التي ذاعت في الايام الاخيرة ، من تعديل الوزارة ، وتبديل نظام الحكم .

فقد كان المندوب يدور في كل خطابه حول « التعاون » مع هذه الحكومة ، والثقة التي تضعها الحكومة الفرنسية فيها ، ورأيه في الرئيسين ، ولعله قال في خطابه : « ... مثابراً على تنفيذ خطة رئيسي الكونت دي مارتل ... » ينفي ما نشر في بعض الصحف ، عن ان فخامة العميد قد قرر تبديل سياسته !

ومما لفت نظرنا في خطاب المندوب ، تمنيه للحكومة نجاحاً اكيداً في مهمتها الشاقة !.

فماذا تكون هذه « المهمة الشاقة » ؟.

لقد فهم الكثيرون من « المهمة الشاقة » ، انها « مهمة سياسية » واراد الكثيرون ان يقولوا انها « مهمة عقد المعاهدة » !

واذا لم تكن هذه « المهمة الشاقة » مهمة عقد معاهدة فماذا تكون ؟.. مهمة ادارية ؟.. مهمة اقتصادية ؟!..

ان من يجمع خطاب المندوب في عبارة واحدة يستطيع ان يستنتج منه ، بان هذه المهمة لا بد ان تكون مهمة سياسية .

ما هي « المهمة الشاقة » ؟

اما خطاب رئيس الوزراء ، فقد كان بدوره بلاغاً ، اراد منه ان يقول : « ان العلائق بيننا وبين مسيو مارتل ، والحكومة الفرنسية ، والمندوب الجديد ، على غاية ما يرام » ...

وقد اشار الرئيس بدوره الى « المهمة الشاقة » ، وقال : انها في حاجة الى « معاضدة » الحكومة الفرنسية ، فهل يمكن ان تكون هذه المهمة ، غير « مهمة سياسية » ؟!

وبينما الحكومة تقيم هذه الحفلات ، بل هذه الخزعبلات لارضاء اسيادها ، وستر معايبها ، عقدت قرضاً بنصف مليون ليرة سورية لتسديد النفقات ، وامرت جباتها ان لا يتركوا محصولاً ينقل من بيدره ، أو يدرّى قبـــل ان يسدد المزارعون ما عليهم من الاموال الاميرية .

وفي بيروت قام تجار سوق الياس بتظاهرة ساروا الى سراي الحكومة ، وسلموها مفاتيح مخازنهم لكساد تجارتهم ، وما فرض عليهم من ضرائب باهظة . ثم عقد التجار مؤتمراً ، في كل من البلدين ، وتذاكروا في الازمة الاقتصادية وكساد الاسواق التجارية ، وقـدم كل من غرفتي دمشق وبيروت التجاريتين ، تقريراً مسهباً عن سوء الحـالة ، وما اصاب التجارة والزراعة من اضرار ، وما وصلت اليه حالة البلاد من فقر وارهاق .

وعلقت الصحف على التقارير بمقالات ضافية متتابعة ، تدل على عظم الشكوى ومقدار البلوى . ولكن هل اثر في هذا سياسة المسيو دي مارتل ؟

وهل اتجهت سياسته الاقتصادية ، نحو الازدهار لجمع المال ، وانفاق موارد المصالح المشتركة في مشاريع اقتصادية ؟

وهل ظهرت فائدة محسوسة لاعماله الكمالـية ومشاريعه العسكرية ، التي اعلن عنها ؟.

ان المسيو دي مارتل ، لم يشعر بآلام الشعب ، والدليل انه اصدر بياناً في ٢٥ حزيران سنة ١٩٣٤ يرد فيه على الشائعات القائلة ، بتغيير خطته وسياسته ، ويعلن « ان اقل عيب فيه كثرة التردد ، ولكنه في هذه المرة ، يثق بحكومة التاج ، ولا يريد ان يساوم على هذه الثقة » .

اما سوء الحالة الاقتصادية ، فماذا يهمه ما يصيب الشعب من نتائجها ؟ انه باشر مشاريعه ، وهذا كل ما يريد ان يفعله . وسيلعب التنس ، ويذهب الى حمامات البحر ، ويتمتع بمحاسن الغانيات ، وما له والشقاء المستحكم بين الناس !!

لا شك ان المفوضية لم يكن لها نية حسنة ، ولا ارادة طيبة في معالجة الامور المشتكى منها . وبالطبع كانت حكومة التاج تسير على منهاجها في سوء التدبير ، وفي اشباع مطامع رجالاتها ، ولهذا عزلت مدير الاوقاف العام السيد يحيي الكيالي واحالته على التقاعد ، واسندت الوظيفة الى مدير المالية العام السيد حمدي النصر ، محسوب الشيخ تاج ومنفذ اوامره . واصرت على بقاء الصحف التي اغلقها معطلة .

واكثر الشيخ تاج من الجواسيس ، لمعرفة ما يقول الناس عنه ، وعن حكومته ، ووضع مختار الشريف مديراً لأوقاف حلب ، واديب المفتي مديراً لأوقاف دمشق ، وربطها بذاته ، ليتسنى له التحكم في المشايخ ورجال الدين ، وعين باسيل مكرديج معاوناً لمدير الداخلية ، وهو من جواسيس الفرنسيين وموظفيهم ، ولكن الى متى يستمر في تصرفاته ، وهل من امارات تدل على قرب انتهاء وزارته ؟.

ان المسيو دي مارتل ، لا بد ان يعدل سياسته ، لأن موقف فرنسا الدولي يزداد حراجة يوماً بعد يوم ، ولجنة الانتدابات لم تشأ قبول المذاكرة في مشروع المعاهدة السورية ، التي قدمها مندوب فرنسا لدى عصبة الامم المسيو « روبه - دوكه » ، بل اصرت على وجوب تقديم معاهدة مصدقة من المجلس النيابي السوري ، وهي بذاتها اعترضت على التجزئة الواقعة ، وقالت بضرورة الوحدة ، وانتقدت امتناع السلطة من اعطاء لبنان استقلاله التام . إذن سوف يبدل خططه اذا اتته الاوامر من حكومته ، واذا لم يفعل اضطر الى الاستقالة .

٩٨ - الحوادث الدالة على طيش السلطة والحكومة يوم مجيء البعثة الطبية من الحجاز

ومن الحوادث الدالة على طيش الحكومة ورعونتها ، ان جميل مردم بك سافر الى الحجاز على رأس بعثة طبية ، ولما عاد مع البعثة في ١ تموز سنة ١٩٣٤ واراد سكان دمشق الحفاوة بمقدمهم ، ابلغتهم السلطة الفرنسية في بيروت انها لا تسمح للبعثة بدخول دمشق مع المحتفلين ، وابلغت الذين تهيئوا للاستقبال انها سوف لا تمكنهم من اقامة تظاهرة .

ولما مشت السيارات الى الناقورة ، وكان عددها يزيد على مائة وخمسين سيارة ، ارسلت اليهم فرقة من الجنود بأسلحتهم فرابطت على الطريق واوقفتهم ، ولم تترك سوى سيارة جميل مردم بك ، وكان يصحبه رئيس المجلس النيابي صبحي بركات ، وارسلت بعدها كل سيارتين أو ثلاث من السيارات الباقية في الطريق ، بعد مضي الوقت .

ولكن رغم تدبيرها هذا عادت السيارات ، فاجتمعت قبل مدخل دمشق ، وسارت بموكب منتظم ، ولما وصلت الى « ميسلون » كان جنود الكابتن « كوله » قد قطعوا الطريق ، ووضعوا الاسلاك الشائكة ، فلم تمكنهم من العبور ، وأمرت القادمين بالتفرق ، أو الوقوف ريثما تصل سيارة جميل مردم بك الى دمشق ، وذلك لمنع الشعب من الاستقبال ، فتأمل !

ولما رأى المستقبلون ان ما عملته السلطة يمس بكرامتهم ، قطعوا الاسلاك الشائكة ودفعوا بسياراتهم الى المكان غير مبالين ، حتى دخلوا العاصمة دخول الفاتحين ، واستقبلهم السكان بالعراضات والاهازيج المطربة ، ولما يخافوا حراب الجند ولا سيوف الضباط .

وفي اليوم التالي ، استدعت السلطة جميل مردم بك الى دائرة الاستنطاق بحجة تحقيره للمفوض السامي ولرجال الشرطة ، واوقفت اربعة اشخاص بتهمة التظاهر ، وساقتهم الى المحاكمة .

ما قيمة الاستنطاق ؟ وما قيمة السجون ؟ وما قيمة هذه الحكومة ؟ وما قيمة المفوض السامي تجاه الوطنية الجامحة ؟

أليس ما اصدروه من البلاغات مهزلة من مهازل السياسة ! أليس قول المفوضية الآتي دليل كذبها ، وصغر نفوس موظفيها . قال قلم المطبوعات الفرنسي وهو اكذب الكاذبين :

٩٩ ــ بلاغ المطبوعات عن عودة مردم بك

اذاع قلم الاستعلامات الصحفية في المفوضية العليا ظهر امس ، البلاغ التالي :

بمناسبة عودة السيدين جميل مردم بك والدكتور توفيق الشيشكلي من الحجاز ، كانت قد كلفت لجنة القيام بتنظيم مظاهرات لهما في دمشق ، وعند مجيء عضوين من اعضاء هذه اللجنة الى دوائر البعثة ، اعطيا التنبيه اللازم بأنه سوف لا يسمح البتة باجراء هذه المظاهرات . وعند وصول هذين الشخصين نفسها الى خان ميسلون ، بلّغنا ايضاً هذا الامر .

وبالرغم عما جرى من الدعاية ، لم يكن في الانتظار في شتوره إلا ثلاثون سيارة آتية من دمشق . ولم يكن في الهامة الا بعض عشرات منها . اما الموكب فلم يكن فيه احد من النواب أو الوجوه ، بل كان مؤلفاً من بعض الشبان ، ومن بعض اشخاص جمعهم مديرو الكاراجات .

وعند الوصول الى مدخل دمشق ، فرقت قوات الشرطة دون صعوبة المتظاهرين ، وكان عددهم مائة تقريباً ـ انتهى البلاغ بحروفه ـ .

ولم يكتف العميد بهذا البلاغ ، بل انه زار دمشق في ٥ تموز سنة ١٩٣٤ واصدر بلاغاً للصحف كبلاغاته السابقة ، فبحث عن المشاريع التي ذكرها مراراً وقال : ان سفير فرنسا في جدة ، صرح له الملك السعودي ، بأن حكومته لا تتدخل بأي حال كان ، فيما يتعلق بالقضية السورية . وتابع كلامه فقال : ان الحكومة أي حكومة « التاج » تتابع سياستها الداخلية ، معتمدة على موافقة البلاد لخطتها بالتعاون التام مع الدولة المنتدبة ، لتحقيق الاصلاحات الادارية والمالية ، التي تؤدي الى حسن سير الاشغال ، وتساعد على توازن ميزانية الدولة .

١٠٠ ــ سياسة دي مارتل بحسب بلاغه في الصحافة

وهذا ما ادلى به دي مارتل الى الصحافة ، ننشره على علاته ، مكتفين بما ابديناه عن سياسة « دي مارتل » وحكومة التاج :

ادلى فخامة المفوض السامي ، قبل ظهر امس الخميس ، الى ممثلي الصحافة في دمشق ، ببلاغ خطير . وقد ابلغتنا دائرة الاستعلامات في المفوضية العليا ترجمة هذا البلاغ الى اللغة العربية ، ونحن ننشر هذه الترجمة على علاتها في ما يلي :

أيها السادة :

في زيارة اخيرة لدمشق . اطلعتكم بوجه الاجمال على « البروغرام » الاقتصادي المعد لمجموع الدول .

توسيع مرفأ بيروت :

وقد صادقت كما تعلمون ، الجمعية العمومية لشركة المرفأ صاحبة الامتياز ، على الاتفاق المتعلق بتوسيع مرفأ بيروت ، الذي يهم في اول درجة الترانزيت ، وبدأت اشغال التوسع .

في ما يتعلق بسوريا :

ثم ان « البروغرام » يشتمل في هذه السنة ، لا سيما في ما يتعلق بسوريا ، الامور التالية :

أ ـ تمديد خط بغداد تل زيوان حتى الحدود العراقية .
ب ـ درس خط عريض على الكهرباء بين دمشق وبيروت .
ج ـ تحسين طريق دمشق ـ بغداد .
د ـ تعلية سد حمص .
هـ ـ تهيئة مطاري حلب ودمشق .

فالحالة الحاضرة فيما يختص بهذه الامور ، هي التالية :

تمديد خط بغداد :

ان تهيئة الخط قد قسمت الى اربعة اقسام ، اعطيت بالمناقصة لمقاولين محليين يشغلون ١٥٠٠ عامل ، وقد بدأت ايضاً اعمال البناء . اما لوازم الخط من عوارض ووصلات الخ .. فتشحن على اربع دفعات ، وصلت الشحنة الاولى الى تل زيوان وينتظر وصول الشحنة الثانية الى طرابلس .

اما مد الخط ، فيبدأ به من ١٥ آب ويمكن القطارات ان تسير عليه في آخر كانون الاول ، وفي مدة انجاز هذه الاعمال يتجاوز عدد العمال المستخدمين فيها ٢٠٠٠ عامل .

خط بيروت دمشق العريضي :

ان الاشغال المتعلقة بدرس هذا الخط في الاماكن التي يمر فيها قد انجزت .

طريق دمشق بغداد :

ان قسماً من الاشغال المتعلقة بهذا الخط تقوم بها الحكومة . اما القسم الآخر الممتد بين طريق دمشق حمص والضمير فقد جرى تلزيمه ، وينتهي مجمل هذه الاشغال في الخريف .

تعلية سد حمص :

تلزم اشغال هذه التعلية في ٢٥ آب وهي تتعلق بري مساحة قدرها ١٥ الف هكتار تقريباً ، ويزيد الماء المخزون بعد تعلية السد عن ١٥٠ متراً مكعباً .

تهيئة مطاري حلب ودمشق :

ان التصاميم المتعلقة بهذا المشروع هي تحت الدرس وعلى وشك الانجاز ، ومن المنتظر ان يباشر بتنفيذها في آخر آب .

الاقتصاد المتحقق :

اما في ما يتعلق بالاقتصادات التي تحققت في ادارة الانتداب ، فقد ادليت منذ بضعة ايام الى ممثلي الصحف في بيروت تعليمات مفصلة عنها ، وقد بلغتم ايضاً هذه التعليمات ، وهي تدل على اهتمام الدولة المنتدبة في تخفيض اعباء الدول .

العلاقات مع الجيران :

هذا ولا نفتأ محافظين مع جيراننا على علاقات ثقة متبادلة ظهرت في هذه الايام الاخيرة ، لا سيما في ما يتعلق بتركيا بتسوية حوادث الحدود على شكل اسهل من السابق وبتسلم قاتلي الكابتين « جارنياس » .

اما مع العراق فقد عقدنا اتفاقاً تمهيدياً ينص على عقد المؤتمر في تدمر في ١١ ت ١ القادم لتصفية الخلافات المتكونة بين عشائر البدو في سوريا والعراق .

وآمل ان هذا الاتفاق مع العراق يمكننا في ما بعد ، من عقد معاهدة مودة وحسن جوار ، يمكن معها البحث في تصفية مسائل الماضي ، وإعداد علاقات حسنة للمستقبل .

اما مع مصر فان التساهل من الجانبين يشير بنجاح المخابرات الجارية لعقد اتفاق تجاري يمكن من تجنب حرب التعريفة الجمركية التي تكون مضرة بالفريقين على حد سواء .

بين المفوضية وابن السعود :

انني اعلم ان الخلاف الحديث الذي اوقع الحرب في ما بين ابن السعود ، وجاره الامام يحيى ، والذي انتهى لحسن الحظ بمعاهدة صلح ، قد كان له اثره في الرأي العام في سوريا .

فان الدولة المنتدبة التي هي دولة اسلامية ، قد تابعت بكل عناية وانتباه الحوادث التي جرت ، لا سيما وهي على خير الصلات الودية مع الملك ابن السعود ، وقد بادر الملك الوهابي واكد لممثل فرنسا ، أن حكومته لا تتدخل بأي حال كان . بما يتعلق بالقضية السورية ، وانه اذا قابله بعض الشخصيات ، بصفته سيد الاماكن المقدسة ، فانهم لم يجدوا لديه إلا الاستقبال المتوجب للضيوف ليس إلا . وعليه فقد سجلنا بكل سرور هذه التأكيدات لدينا .

السياسة الداخلية :

اما في ما يتعلق بالسياسة الداخلية ، فان الحكومة تتابع معتمدة على موافقة البلاد لخطتها ، بالتعاون التام مع الدولة المنتدبة تحقيق الاصلاحات الادارية والمالية التي تؤدي لحسن سير الاشغال ، وتساعد على المحافظة على موازنة الموازنة .

أما البرلمان !...

اما مسألة العودة الى النشاط البرلماني ، فلا ينظر فيه الا في تشرين الاول القادم ، فيحل عندئذٍ حلاً يتفق وتطور الافكار في طريق السكينة والهدوء ،

والنضوج السياسي في رأي عام ، يجب عليه ان يعتاد ممارسة الحكم البرلماني ، ضمن النظام والهدوء اللذين لا بد منهما ، لتأمين سير المؤسسات التمثيلية سيراً حسناً .

١٠١ — قانون الاوقاف والتقرير الجديد

وفي ٧ تموز سنة ١٩٣٤ أقر المسيو دي مارتل مرسوماً اشتراعياً ، وضعته الحكومة السورية بخصوص الاوقاف الاسلامية ، ينص على تعيين اعضاء المجالس العلمية والادارية ، التي كان أقر كيفية انتخابها وصلاحياتها قرار المفوض السابق رقم ١٠ والاستغناء عن الانتخابات وتخويل الحكومة حق تعيينهم ، واعطائهم الصلاحيات التي للمجالس المنتخبة موقتاً ، ريثما يجتمع المجلس النيابي ، ويضع القوانين التي نصت عليها المادة ١١٤ من الدستور السوري .

وفي ١٣ تموز سنة ١٩٣٤ أصدر المفوض قراراً آخر ، يحوي ١٥ مادة تتعلق بالجمعيات والاندية الرياضية ، وفيه يأمر كل جمعية أو نادي ان يقدم طلباً بالرخصة ، فأن اجيب صاحب الطلب خلال ٣ أشهر ، عدّ وجوده قانونياً ، وإلا الغي ، وحظر القيام بأي عمل أو تظاهرة .

ويقول ان الاعضاء المنتسبين ، يجب ان لا يتجاوز عمرهم العشرين سنة . أما القادة فيجب ان يكون العشرون في المائة منهم ، قد تجاوز هذا السن . ولا يجوز للاعضاء ان يمشوا في الشوارع مجتمعين الا برخصة ، ولا اقامة مخيم الا برخصة ، ومن يخالف الاحكام المنصوص عنها في القرار ، يعاقب وفقاً للقانون ، و « لعله قانون رقم ٤ قمع الجرائم » .

اذا كان لهذا التدبير العجيب من سبب ، غير تخوف السلطة من رقي الاندية الرياضية والكشاف المسلم ، فهو لا معنى له ، لمخالفته اصول التربية ، وشروط الرياضيين ، وحرية العمل . ومما استلفت النظر ان القرار صدر في اليوم الثاني الذي شاهد فيه المفوض السامي ، عرض الكشاف المسلم في بيروت ، بمناسبة العيد النبوي .

وهذا نص القرار :

النظام المفروض :

ننشر في ما يلي نص القرار الذي اصدره فخامة المفوض السامي ، بشأن الاندية الرياضية :

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية بناءً وبناءً الخ يقرر :

١ ـ خلافاً لاحكام المادة الخامسة من القانون المؤرخ في ٢ آب سنة ١٣٢٥ ـ هـ ١٩٠٩ م يجوز الترخيص بتأليف جمعيات أو فرق من الشبان الذين سنهم دون العشرين سنة ، لأجل ممارستهم الالعاب الرياضية ، وكافة الالعاب في الهواء الطلق ، ويحظر على هذه الفرق الاشتغال بالسياسة ، وبنوع خاص الاشتراك بالمظاهرات أو الاجتماعات السياسية .

٢ ـ تعطى الرخص من قبل وزير الداخلية في سوريا ، ومن قبل السلطة التي لها صلاحية وزير الداخلية في سائر الدول والحكومات .

٣ ـ يعين اسم الجمعية وغايتها ومركزها في الرخصة ، ولا يمكن تعديلها دون الاستحصال على اجازة جديدة .

٤ ـ لا يمكن ان يكون عضواً في الفرق التي تؤسس بموجب هـذا المرسوم من لم يكن حسن السيرة أو حكم عليه بمادة جنائية أو بقباحة شائنة أو لاخلاله بالنظام والامن العام أو من زاد سنه عن العشرين ، غير انه يمكن للرؤساء والمديرين والمعلمين ، ان يكونوا اعضاء في هذه الفرق ، دون ان تطبق عليهم قاعدة السن بشرط ان لا يتجاوز عددهم الواحد من عشرين من المجموع العام .

٥ ـ تدار الفرقة من قبل لجنة مكلفة بمسك السجلات المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٧ من القانون المؤرخ في ٢ آب سنة ١٣٢٥ .

يجب ان يكون رئيس اللجنة بالغاً سن الرشد ، ويكلف بادارة الفرقة ، وهو مسؤول عن الاضرار التي يحدثها الاعضاء بالاعمال المخالفة ، التي يقومون

بها جميعاً ، وذلك لا يمنع ان تطبق بحقهم عند الحاجة المسؤولية الجزائية المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من قانون ٣ آب سنة ١٣٢٥ هـ .

اذا كانت الفرقة مؤسسة من تلامذة معهد علمي رسمي او خصوصي ، او مربوطة بمعهد من هذا النوع ، لا يمكن ان يكون رئيسها سوى رئيس المعهد أو ممثل عنه .

٦ ـ يجب ان يقدم الى السلطة الادارية التي تسلمت طلب الاجازة بظرف خمسة عشر يوماً ، بيان بتشكيل اللجنة والتعديلات التي تطرأ عليها ، ويجب ان يرفع للسلطة نفسها كل ستة اشهر جدول بعدد اعضاء الفرقة ، مع بيان عدد المنتمين والمستقيلين والمخرجين منهم .

٧ ـ ان تأليف الفروع او الشعب لفرقة ما ، واتحاد فرقتين او اكثر من الفرق المجازة ، وفقاً لهذا القرار يخضعان لتقديم البيان المنصوص عليه في المادة ١ ، أما اندغام أو تحالف فرقة أو اكثر مع فرقة أو جمعية من غير صنف ممنوع قطعياً .

٨ ـ يجب الاستحصال اولاً على اجازة من مدير الشرطة في دمشق وحلب وبيروت ، ومن اكبر موظف اداري مركزي في بقية المحلات ، لأجل الخصوصات الآتية :

١ ـ تجول او تجمهر اعضاء الفرقة ضمن حدود البلدة .

٢ ـ اجتماع عدة فرق او عدة فروع من الفرقة نفسها في اي محل كان .

٩ ـ يحظر على كل شخص من غير اعضاء فرقة مجازة ، وفقاً لهذا القرار ان يلبس البزة او الالبسة الرسمية خاصة بفرقة او جمعية وطنية او اجنبية او يحمل شارتها ، ويعاقب كل من يخالف الاحكام السابقة ، بغرامة تتراوح من ليرة واحدة الى عشرين ليرة سورية لبنانية ، وبالسجن مدة يوم واحد الى ١٥ يوماً ، او باحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٠ ـ كل مخالفة لاحكام هذا القرار يمكن ان تعاقب بحل الفرقة وذلك لا يمنع ان تطبق بحق اعضائها العقوبات المنصوص عليها في القوانين المرعية الاجراء ، وبنوع خاص قانون الاجتماعات العمومية المؤرخ في ٢٧ أيار سنة ١٣٢٥ وقانون الجمعيات المؤرخ في ٣ آب سنة ١٣٢٥ وقانون التبرع المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٣٣١ .

١١ ـ تضبط اموال الفرق المنحلة بقرار اداري وفقاً للمادة السابقة وتباع من قبل الدوائر العدلية ذات الاختصاص بناءً على طلب النيابة العامة ، ويدفع ثمنها الى الجمعيات والمعاهد الخيرية التي تعينها السلطة التي اصدرت قراراً بحلها .

واذا حلت الفرقة بطريقة اخرى ، توزع اموالها تبعاً لاحكام نظامها الاساسي . اما في حالة عدم وجود احكام خاصة ، فتبعاً لقرار يتخذه اعضاء الفرقة في اجتماع عام على شرط ان يكون التوزيع لأعمال خيرية بحتة ، سواء جرى وفقاً لاحكام نظام الفرقة الاساسي او بقرار من اعضائها .

١٢ ـ على الفرق الموجودة حالياً ، ان تقدم طلباً للحصول على الاجازة بمدة شهر واحد من تاريخ نشر هذا القرار ، وكل طلب لم يحز القبول بمدة ثلاثة اشهر من التاريخ نفسه يُعد مرفوضاً ، كل رفض يستلزم حكماً حل الفرقة .

١٣ ـ كل عمل او محاولة من قبل عضو فرقة منحلة او اي شخص آخر لعقد اجتماع اعضاء الفرقة او القيام بعمل آخر من اعمالها ، يعد اخلالاً بالأمن العام ، ويستهدف صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في قرارات المفوض السامي رقم ٤ سوريا تاريخ ١٢ شباط سنة ١٩٣٢ و ١١٥ ل.ر تاريخ ١٢/٨/١٩٣٢ و ٥٣ ل.ر تاريخ ١٤/٤/١٩٣٣ و ١٥٧ ل.س تاريخ ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٣.

١٤ ـ يعمل بهذا القرار في كل من الدول والحكومات الموضوعة تحت الانتداب ، اعتباراً من نشره واعلانه على باب دار الحكومة في دمشق وبيروت واللاذقية والسويداء .

وفي ٣١ تموز سنة ١٩٣٤ قدم رئيس الكتلة الوطنية السيد هاشم الاتاسي من القدس الى حمص مسقط رأسه ، وكانت البلاد قد استعدت لاستقباله بحفاوة شعبية ، لاظهار تقديرها لمهمته التي ذهب لاجلها ، مع صحبه الوطنيين ، وقام وإياهم بمنع الحرب ، واحلال السلم بين المليكين العربيين ، ابن السعود ويحيى حميد الدين في بلاد الجزيرة .

ولكن السلطة الفرنسية كعادتها في محاربة الزعماء الوطنيين ، ابلغت اهالي حمص ، بأنها سوف تمنع كل تظاهرة ، وكل استقبال بالقوة . ودعت رؤساء الشعب العاملين ، فأنذرتهم بما تنويه ، وبلغت ذلك لجميع مدن سوريا . وفي اليوم المعين ، قطعت جنودها طرق المواصلات ، ولم تسمح لأحد بالمرور ، الا لسيارة الرئيس واهل بيته . وحشدت قواها العسكرية مع رجالات الدرك ، وهم يحملون بنادقهم وسلاحهم ، ووزعتهم هنا وهناك على مفارق الطرق ، ومغابر المدينة ، كأنهم على اتم استعداد للحرب والقتال .

ولما حان وقت وصول السيد هاشم بك الاتاسي ، وكانت الناس رغم كل خطر ، قد تجمهرت في معظم الطرق المؤدية الى بيته ، اخـــذت تهتف بالثناء والتحيات والاناشيد ، فما كان من الجنود الا ان هاجموا الاهالي وفرقوا المحتشدين فقابلوهم بالحجارة ، ورموهم بوابل منها ، ووقع من الطرفين جرحى وصرعى ، ثم انتهى الأمر عند هذا الحد ، بوصول الرئيس الى بيته ، ووصول الوفود للسلام عليه . وفي اليوم التالي ابرق الى العميد ، بما يأتي :

« احتج على التهديد والاضطهاد الذي اجرتها السلطة ، باستقبال الشعب الهادىء بدل التكريم . اطلب ايصال احتجاجي الى وزارة الخارجية وعصبة الامم » .

ثم ارسلت الكتلة الوطنية احتجاجها الى المفوض السامي ، قائلة فيه :

١٠٤ ــ احتجاج الكتلة الوطنية على مقاومة السلطة لحفاوة الشعب برئيس الكتلة

« تحتج الكتلة الوطنية على التدابير القاسية ، التي اتخذت بمنع الشعب من

استقبال دولة الرئيس هاشم بك الاتاسي . ذلك الاستقبال الذي كان مقدراً له ان يجري ، في جو من الهدوء والسكون ، والذي كان لا يعدو اظهار تأييد الشعب للكتلة الوطنية الممثلة له اصدق تمثيل ، والساعية لتحقيق أماني البلاد ، القومية والوطنية ، خاصة ودولته عائد الى مدينته من مهمة ، كانت موضع عناية الشعب العربي الكبير ، لولا ان لجأت السلطات الى الحيلولة بين الشعب وبين واجب التكريم والتأييد ، الذي يشعر انه مدين به نحو رجالاته الوطنيين العاملين .

لقد كنا نحب لو راعت السلطات هذه العوامل ، التي حملت الشعب على استقبال دولة الرئيس ، إذن لكانت عدلت عن استفزاز الشعب وإثارته ، حتى انتهى الأمر الى اصابة بضعة عشر شخصاً بجروح مختلفة ، واعتقال آخرين على حساب تهمة مزعومة ، كان في الامكان تجنبها ، لو اقتصرت مهمة السلطات على المحافظة على الامن فحسب .

لذلك كله ، رأت الكتلة الوطنية ان تقدم الى فخامتكم هذا الاحتجاج ، راجية ابلاغ نسخة عنه الى عصبة الامم ووزارة الخارجية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام » .

ولم تشأ المفوضية هذه المرة ان تصدر بياناً عن عملها ، كما فعلت يوم مجيء جميل مردم بك ، بل سكتت كيلا تقع في خطأ آخر . فتعلن عن فعلتها ، وكانت خفة منها .

ونظراً لدوام الضيق والعسر ، وتوالي ارهاق الحكومة للشعب ، بتحصيل الاموال الاميرية ، رفع التجار في دمشق عريضة الى الحكومة ، آملين ان تنظر في امرهم وتنصفهم ، وهذا نصها :

١٠٥ — شكوى التجار من الضرائب في دمشق

فخامة رئيس الجمهورية السورية المعظم .

ان الضرائب التي اثقلت ظهر المكلفين وامالت اعناقهم ، قد اصبحت في

شكلها الحاضر ، فضلاً عن كونها فوق طاقتهم ، خارجة على حدود القانون روحاً وشكلا ، على حين انها تنتزع باسمه ما لا يتفق مع قدرة المكلفين على الدفع ، مظالمة لا اثر للعدل في توزيعها ، وغرم لا شأن للنصفة القاسطين في حمل الناس عليه .

وان كان قصد الشارع في سن قوانين الضرائب المباشرة ، ايجاد الصلة بين الحاكم والمحكوم ، فالضرائب على ما هي عليه اليوم قطيعة لا نسباً ولا سبباً يربط السائس بالمسوس ، من حيث انها قد تجاوزت الغاية ، التي وضعت الضرائب لأجلها .

ضريبة المسقفات :

هذه ضريبة المسقفات ، والقرار الذي اتخذته الحكومة منذ ثلاث سنوات ، والذي جرى تطبيقه في مدينة حلب يقضي بأن تكون على نسبة ثمانية ونصف في المائة من بدلات الاجور المتحققة . ولكنها لا تزال في دمشق ، وما اليها تستوفى على نسبة اثنى عشر ونصف في المائة من بدلات الاجور ، المخمنة في عام ١٩١٢ أضف الى ذلك الضمائم التي تبلغ هذه الضريبة الى ما يزيد عن احدى وعشرين في المائة . ومع ان بدلات الاجور قد سقطت ، ولا تزال آخذة في السقوط حتى لم يبق منها ما يعادل عشرين في المائة من بدلات الاجرة السابقة ، والضريبة باقية على رقبة العقار كما هي .

ومن هنا يتبين ان بقاء هذه الضريبة على هذا الشكل ، ليس معناه تطبيق قانون ، بل قضاء محتوم . وما هو الا ارهاق كاد يأتي على المرحلة الاخيرة من مراحل الصبر .

اما من الوجهة العملية ، فالمكلفون لم تتصاعد صيحاتهم بالشكوى من هذه الضريبة حتى صبروا وامضهم الصبر سنيناً متواليات ، وحتى نفد آخر درهم بأيديهم يستطيعون ان يطلقوه في غير صراط سوي .

ضريبة التمتع :

وهذه ضريبة التمتع وهي في الاصل مبنية على مشاركة الحكومة لافراد الشعب في مكاسبهم التي تزيد عن نفقاتهم ، ولما تعذرت معرفة مقدار هذا الكسب بعد طرح النفقات ، لتعيين مقدار الضريبة بالنظر لعدم وجود ما يرجع اليه بهذا الشأن . صارت تجبى هذه الضريبة على نسبة بدلات الاجور ، وهذه قد تداعت وسقطت وتمادى بها الانهيار ، فاذا روعي في هذه الضريبة اصل الوضع وهو الكسب الصافي ، فهذا اصبح مفقوداً في الجملة . وقد حل الخسار محل الاستثمار ، واذا روعي فيها مقدار بدلات الاجور ، فهذا ايضاً قد هوت الى الحضيض ، فبقاء هذه الضريبة بكلكلها الثقيل ، لا يتفق مع روح القانون ، ولا يتفق مع قدرة المكلفين .

تنزيل المقادير :

لهذا فاننا نتقدم من فخامة رئيس الجمهورية السورية ، بطلب تنزيل المقادير المسماة في ضريبتي المسقفات والتمتع الى حد لا يتعارض مع القانون ، الذي يجبى هاتان الضريبتان على سننه :

ولبينما يجري تخمين بدلات الاجور على نسبة الحالة الراهنة ليتعين مقدار الضريبة ، فاننا نلتمس ان يتعين المبلغ الذي يجبى موقتاً لحساب هاتين الضريبتين لنتيجة التخمين . ومن المفروض ان لا يتجاوز المبلغ الذي تتعين جبايته على نسبة خمسين في المائة من المبالغ المطروحة ، مع مراعاة النسبة في اقساطها .

المحافظة على الثروة العامة :

وهنا نلفت نظر فخامتكم الى أن الأصل في تأمين موارد الدولة ، هو العمل والمحافظة على الثروة العامة ، فاذا تداعت الثروة العامة ، تصبح الضرائب من حيث هي ثقيلة وغير ممكنة الأداء ، سواء كثرت أم قلت ، وعلى العكس من ذلك ، فاذا زادت الثروة العامة ، وصار الناس الى يسر ورخاء ، فهم يستقبلون

الضرائب المفروضة عليهم ، بصدر رحب ويد مبسوطة ، وخصوصاً اذا هم علموا ان ما يؤخذ من الشعب ، ينفق في سبيله ولحفظ كرامته .

ان الثروة العامة قد نضبت ، ولم يبق في معينها قطرة واحدة ، فالزراعة المثقلة بالضرائب والمغارم ، قد قعد بها الضعف عن الانتاج ولا اثر للعناية بها . ومصلحة الري ، لا تأتي بالعمل الذي يتفق مع حاجة البلاد اليه ، ومتى نشط المزارع منتعشاً ، دار لولب الحركة ، والناس في معايشهم ، سلسلة مرتبط بعضهم ببعض .

ومن حيث ان فداحة الرسوم الجمركية ، وهي السبب الأول في فقدان ثروة البلاد ، قد خصت في البحث على حدتها ، فاننا نرجو من فخامة رئيس الجمهورية السورية ، ان يتناول هذا البحث ، بما يستحقه من الاهتمام والعناية .

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامنا .

ولم تقتصر الشكوى على دمشق وحلب ، بل رفع تجار لبنان ، واللاذقية ، وجبل الدروز الشكوى عينها ، ولكنها ذهبت ادراج الرياح .

وها ان جريدة « الاحرار » تصرخ الماً ، مما اصاب التجارة من كساد ، ومن تقهقر ، وتقول :

١٠٦ — ما قالته جريدة « الاحرار » عن اتفاقية السكك الحديدية

حسبنا بعد انعتاقنا من الديون العامة ، ان واردات الجمارك اصبحت طليقة من كل قيد ، بعد ان كانت مرهونة مع الضرائب والرسوم المباشرة ، لدى حملة اسهم الدين .

أجل ، حسبنا بعد تسوية الديون . اننا لم نعد مديونين لأحد ، واننا احرار في جماركنا وواردانتا الداخلية ، من تمتع واعشار ورسوم طوابع وهلم جرا ، ولكن بعد ان اطلعنا على الاتفاق المعقود مع شركة السكة الحديدية ، والموقع من الحاكم كيلا وصبحي بك بركات والحاكم ديمون ، والمصدق من الجنرال

ساراي ، بعد اطلاعنا على هذا الاتفاق ، وجدنا ان واردات الجمارك والاعشار ، وما يخلفها من رسوم ، موقوفة جميعها لتسديد خسائر هذه الشركة .

والى القارىء ، نص الفقرة السادسة من المادة السابعة ، من اتفاق سنة ١٩٢٥ :

« في حالة عجز هذا الرصيد ـ أي عندما تقع خسائر ـ تدفع الدول المشمولة بالانتداب ، المبلغ للشركة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ظهور نتيجة الحساب .

ولأجل ضمان تنفيذ هذا التعهد ، تخصص الدول نصيبها من واردات الجمارك الصافية ـ بعد حسم ما يعود الى الديون العامة ـ وعلى التوالي واردات الاعشار وفي حال الغاء هذه الضريبة الرسوم المالية التي تخلفها » ...

إذن فقد « رهنونا » عند شركة سكة الحديد ، لتسديد خسائرها السنوية ، ولم يكن للبلاد في هذا « الرهن » رأي صحيح شرعي يجوز الاستناد اليه ، « رهنونا » عند شركة لم تكن تملك اي حق في هذه البلاد ، وانما كانت شركة عثمانية خاضعة للقضاء العثماني ، ولمراقبة مفتش عثماني ، ولم تكن في يوم من الايام ذات ارادة قاطعة ، حتى في الشؤون التافهة ، وما استطاعت تعيين موظف أو عامل الا من ابناء البلاد .

فما عدا مما بدا حتى منحوها هذه الحقوق عام ١٩٢٥ وسلطوها على ابناء البلاد واموالهم ، وجعلوها عبئاً ثقيلاً على الواردات العامة ، من مباشرة وغير مباشرة ، الى عام ١٩٩٧ ؟

اذا كانت الشركة قد تضررت إبان الحرب ، فما عليها الا ان تطالب من السلطة العثمانية تعويضاً ، عما تزعم انها اصيبت به من اضرار . أما ان يأتي اولياء الامور ويقدروا هذا الضرر ، ويسبغوا على الشركة حقوقاً ، يرزح تحتها ابناء البلاد واحداً وسبعين عاماً ، فهذا ما لم نكن ننتظره منهم ولم يدر في خلدنا .

ولماذا نتحمل اخطاء العالم ، فندفع للديون العامة اكثر مما دفع صاحب الدين نفسه ، ثم نضمن لشركة تجارية خسائرها ونؤمنها عليها بجمارکنا وواردانا ؟

نحن نفهم اننا ضعفاء، وان الحق دائماً للقوي. غير ان القوي يجب ان لا يخلو قلبه من الانصاف.

واذا كان ولاة الامور في الماضي، لم يراعوا هذه الناحية، ولم يذودوا عن مصلحة البلاد في مثل هذه الشؤون، فلنا امل كبير في أن ولاة الامور اليوم وعلى رأسهم الكونت دي مارتل، ان يصلحوا هذه الاخطاء، التي تدل على ان واضعيها لم يكونوا من القوامين على شؤون البلاد، يدافعون عن حقوقها، بل وعن الشركات الاجنبية، ومطامعها الاشعبية».

١٠٧ — شكوى اهل مرجعيون والمعلقة «البقاع» من حالة الزراعة ومن بؤسهم، ومن الضرائب التي اثقلت كاهلهم

ورفع اهالي المعلقة ومرجعيون والبقاع، الى فخامة رئيس الجمهورية في لبنان العريضة التالية:

«نحن موقعي هذه العريضة صغار الفلاحين والمزارعين، التابعين لقرية المعلقة واهالي البقاع واهالي مرجعيون نعرض لفخامتكم:

انه رغماً من الحالة السيئة التي اوصلتنا اليها هذه الازمة المالية المستحكمة في هذا البلد اللبناني، ورغماً عن هذا الضيق الذي يشد بخناقنا، ويزيد في تعاستنا كل يوم عن يوم، صغارنا حفاة عراة، يشتغلون محرومين من كل عناية وتعليم. نساؤنا يعملن، جميعنا يشقى لتحصيل قوتنا الضروري فلا نلقاه، مساكننا غير صحية، ولا مال لدينا ندفع به الامراض عنا، ورغماً من كل هذه المصائب التي تكتنفنا من كل جانب، نرى ان المالية تشد علينا الخناق، فتجبرنا إبان محنتنا هذه على دفع الضرائب، فتمنع قوتنا وقوت اولادنا الصغار، ونؤديها صاغرين.

وقد زاد بلادنا بلاءً، انه بينما كنا ننتظر من حكومتنا مساعدتنا على اجتياز هذه المرحلة الصعبة الخناقة من الحياة، نراها تبعث بجباتها، تحجز نتاج

ارضنا وقوتنا الضروري من الحبوب ، بحجة ان علينا اموالاً لا بد من دفعها ، فنرى امام اعيننا مزروعاتنا المحجوزة ، غنيمة لطيور السماء ، وديدان الارض ، تنعم بها ونحن نموت امامها جوعاً ، وليس باستطاعتنا ان نمد اليها يداً .

فأمام هذا البؤس الشديد ، وامام هذه الحالة التعسة ، وامام خطر المجاعة الذي يهدد حياتنا بالموت ، وامام نص القانون الذي يقضي بعدم جواز حجز قوت الفلاح الضروري ، ولكي يبقى هذا البلد اللبناني آهلاً بفلاحيه الصغار ، ومزارعيه البؤساء ، نطلب من فخامتكم ان تأمروا :

١ ـ رفع الحجز عن حاصلاتنا محافظة على حياتنا وحياة صغارنا ونسائنا .
٢ ـ الغاء الضرائب الاميرية عن صغار الفلاحين .
٣ ـ الغاء البندرول عن الكبريت .
٤ ـ تخفيض اسعار الكاز والبنزين .

وعلى امل ان نرى من فخامتكم اهتماماً جدياً في اجابة مطالبنا العادلة حفظاً للبقية الباقية من هذا الشعب الآمن ، الرازح تحت اعباء الحياة .

تفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامنا » .

١٠٨ ـ عريضة النائب وديع سعادة

وارسل نائب رئيس المجلس التمثيلي السيد وديع سعادة الشكاية الآتية ، معبراً بها عما يقاسيه سكان محافظة اللاذقية ، من الضريبة العقارية ، وضريبة الأعشار :

ان الضريبة العقارية ضريبه حكومية ، تستوفى على اساس اثنى عشر في المائة من الايراد الصافي للاراضي والاشجار ، وقد وضعت موضع التنفيذ في البلاد المشمولة بالانتداب ، عوضاً عن ضريبتي « العشر والويركو » ، ولقد كانت الغاية الوضعية من هذا التبديل ، التخلص من طريقة العشر التي يدعونها بربرية غير منطبقة على العقلية العصرية ، ولكنها عملياً سببت الاضطراب والارتباك في العلائق

المالية بين المكلفين والحكومة ، لأن الطريقة التي اتبعت لهذه الغاية ،لم تكن بالطريقة التي يؤمن معها العدل والمساواة وضعها وتوزيعها ، فنتجت عنها سيئات القاعدة العشرية ، وفوق ذلك فان الهبوط الفاحش الذي اصيبت به المحاصيل الزراعية في اثمانها ، بعد وضع الضريبة العقارية موضع التنفيذ ، كان من اهم العثرات في سبيل تطبيق الضريبة . ولذلك اثارت في طول البلاد وعرضها عاصفة الشكوى والاحتجاج ، لا يسعنا إلا الاعتراف بما حقيقها .

فالضريبة العقارية كما هي الآن مبنية على اساس فاسد ، لانها ترتكز على عناصر غير ثابتة ، ولا يمكن تقرير ضريبة عقارية عادلة ، إلا بحل النقاط الهامة الآتية :

١ ـ تصنيف الارض مع اعتبار الناحية الموجودة فيها ، وحالة الري ودرجة ابتعاد الارض عن مراكز الاسواق التي تباع بها المحاصيل ووسائط النقل .

٢ ـ درجة نتائج الارض بالنسبة الى الكمية المزروعة واعتبار نوع الارض وما يمكن ان تنتجه من مزروعات صيفية وشتوية ووجود مغروسات .

٣ ـ نفقات الاستثمار الزراعية مع اعتبار طرق الزراعة المختلفة ، واسعار البقر الخ ..

٤ ـ اسعار المحاصيل الزراعية مع مراعاة اجناسها المختلفة من كل صنف ، والاسعار المتنوعة التي تباع بها خلال السنة الزراعية .

لا ريب ان من المتعذر على هيئات المزارعين والدوائر الحكومية ، مهما كانت عليمة باحوال الزراعة ، ان تستخدم من العناصر الوارد ذكرها اعلاه ، طريقة صحيحة ومضمونة ، ويتقرر دفع الضريبة الذي يتوجب على كل ملاك ومزارع . كيف لا . وهل في الامكان الحصول على اثاث ثابت من عناصر متحركة لا تستقر على حال ، بل هي كالريشة في مهب الريح ؟

ولماذا تلتجيء الحكومة الى مثل هذه الاساليب كلها ، لأجل تقرير ايراد الارض السنوي ، بانها بدلاً من ان تجابه النقاط الاربع المنوه عنها ، لتحلها وتطبقها

على اساس عقار من عقارات كل مكلف ـ ولا يخفى ما في هذه العقد الاربع من الصعوبات التي يتعذر تذليلها ـ نرى انه يمكنها الاستعاضة عن ذلك بوضع ثمن ثابت لكل ارض سليخاً أو مشجرة «على ان يعاد النظر بالامر في كل عشر سنوات مرة» تستند اليه في تعيين ايرادها الصافي، وذلك باتخاذ فئة واحدة للايراد بالنسبة للمائة من الثمن، وتكون فئة رسمية تسير عليها الحكومة، وهكذا يمكن الوصول الى معرفة الايراد السنوي، ومنه يستوفى «١٢» في المائة لقاء الضريبة.

من الامور المتعارفة بين الناس، والتي لا يختلف فيها اثنان، ان كل ملك لا بد ان يعطي مالكه قسطاً من الايراد من ٣ الى ٧ في المائة من ثمنه وذلك حسب النواحي والمواقع والحالة المالية، ولكل ناحية ونوع من انواع الملك، طائفة من الاعتبارات المتنوعة الاخرى، التي يطوله بنا شرحها كلها، ولكن من المعقول ان يؤخذ كفئة متوسطة خمسة بالمائة لأجل تقرير الايراد الصافي السنوي لكل ملك زراعي في البلاد عامة، وبنوع خاص في حكومة اللاذقية.

هذا من جهة الايراد الصافي، اما ما كان من فئة الضريبة، فقد صرح مراراً رؤساء حكومتنا، بأنها كانت تستوفى على قاعدة ١٢ بالمائة من الايراد الصافي تكون كافية، ومن جهة اخرى فهذا الاساس الذي ينطبق اقتصادياً على ما تقضي به حالة المزارعين قد اقرته شرائعنا بصورة رسمية.

بناء على ما تقدم يمكننا ان نورد مثلاً عن عقار قيمته الف ليرة، فيما ان ايراد هذا العقار الصافي خمسون ليرة، على اساس خمسة بالمائة، وجب على صاحبه ان يؤدي للحكومة على قاعدة ١٢ بالمائة ست ليرات، وهذا ما يحول الضريبة العقارية المبنية على الايراد الصافي، الى ضريبة ترتكز على قيمة العقار الاصلية وهي ستة بالالف.

هذا ولم يبق سوى كيفية تقرير اثمان العقارات، فالحكومة يمكنها ان تصل دون صعوبة الى معرفة اثمان الاملاك الزراعية من اراضي واشجار، بأن تتخذ اساساً لذلك اثمان العقارات العديدة، التي بيعت والتي تباع من وقت لآخر

بالمزاد العلني ، او يمكن ايضاً الرجوع الى القيمة المخمنة للاملاك ، كما هي مسجلة في دفاتر التمليك ، على ان يعطى الحق لمن يعتبر نفسه مغدوراً ان يستدعي ويطلب اعادة التخمين خلال ثلاثة اشهر ، واذا كان تعيين ثمن الاملاك فيه شيء من الصعوبة فهذه الصعوبة لا أهمية لها نسبة ، لما يلزم بذله من الجهود في سبيل حل النقاط الاربع السالفة البيان « تصنيف الارض وتقرير نتائج الارض والمصاريف الزراعية واسعار المنتوجات » .

ومن البداهة ان يكون حل عقدة أهون من اربع . هذا وقد حان الوقت ان تحل الضريبة التي هي الشغل الشاغل المزارعين حلاً عادلاً بين الحكومة والمكلفين . والمسألة بسيطة جداً ، فاذا كانت الحكومة تقتنع باعتبار متوسط الايراد خمسة بالمائة ، وبأن تستوفي الضريبة على قاعدة ١٢ بالمائة من هذا الايراد ، وجب عليها أن تبني هذه القاعدة ، التي لو طبقت لوضعت حداً نهائياً للعراك العنيف ، القائم بين حكومة راغبة في ايجاد ضريبة تنطبق على حالة المكلفين ، ومكلفين يئنون من انظمة مالية لا تتفق الآن مع وسائطهم المالية .

لا نجزم بضرورة الاتفاق على فئة الخمسة بالمائة لأجل تحديد الايراد الصافي ، وقد يجوز ابلاغها الى ٦ ، انما المهم ان يصير اتباع مبدأ هذا المشروع ، ولا مانع من تحويره عند اللزوم بما تقضي به الحالة .

في ٢٨ ايلول سنة ١٩٣٤

وديع سعادة
نائب رئيس المجلس التمثيلي

١٠٩ - تقرير لجنة الاوقاف بحلب

وفي ٩ آب سنة ١٩٣٤ رفعت لجنة الاوقاف بحلب التقرير الآتي :

عريضة حلب للمفوض السامي :

رفع فريق كبير من الشعب الحلبي الى فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان والى وزارة الخارجية الفرنسية ، عريضة مذيلة بمئات

التواقيع يحتجون فيها على تعيين مجالس الاوقاف تعييناً ، ويطلبون تسليم ادارتها الى ممثلي الطائفة بالانتخاب ، وهذا نص العريضة :

ان الاوقاف هي حق خاص للطائفة التي وقفت لهـا ، وليست هي مؤسسة حكومية ، فلا يجوز لسلطة ما ان تتدخل في شؤونها وتنظيم ادارتها ، بل ذلك حق خاص للطائفة وحدها ، كما لا يجوز تسلط الحكومة على شؤون التاجر في خصوصيات تجارته ، أو على رب البيت في شؤون بيته .

وان لكل امة من الامم اوقافاً لمعاهدها الدينية وملاجئها الخيرية تحفظ بها دينها ، وتصون يتيمها وفقيرها وعاجزها ، وعمران بلادها ومنافع سكانها . وهذه الاوقاف احترمتها الشرائع ، وصانت الاتفاقات الدولية حرية تصرف الامة بها .

والامة الاسلامية تملك هذا الحق الطبيعي كما تملكه سائر الطوائف .

ولكن الواقع في سوريا ، هو ان سائر الطوائف حرة في اوقافها ، مطلقة اليد فيها . تتمتع بهذا الحق المقدس بدون ادنى تدخل من السلطة والحكومة المحلية ، إلا الامة الاسلامية ، فانها مسلوبة من ذلك الحق ، إذ أقامت السلطتين على الاوقاف الاسلامية مراجع عليا في الحكومة المحلية ، تتولى تلك المراجع تعيين مديري الاوقاف ومأموريها ، تصدر قوانينها ، وتتدخل بانتخاب لجان ادارتها ، تحت سيادة السلطة الفرنسية وتصديقها ، وتحت رئاسة مندوب فرنسي ، كأن الاوقاف الاسلامية هي ملك السلطة ، لا ملك الطائفة الخاص .

ولذلك حرمت الامة الاسلامية من استعمال ارادتها الحرة . في تشكيلات اوقافها وتنظيمها ، وكيفية انتخاب لجان ادارتها ، مما أدى الى اختلال شؤون تلك الاوقاف ، وحصول الفوضى فيها ، والقضاء على اكثر حقوق الجوامع والمدارس والفقراء والعجزة ، وسائر وجوه الخيرات العمومية ، وصار ريع الاوقاف يضيع اكثره ما بين رواتب ضخمة لموظفي الاوقاف ومراجعها العليا ، ينعمون بها كأن الاوقاف قد وقفت لهم ، وبين سوء استعمال الموظفين عادة . وكل ذلك لم يعد خافياً على احد ، ولم يعد يطيقه المسلمون أو يصبرون عليه .

وقد آن للسلطات ان تضع حداً لهذه المهزلة المخجلة، وان تنفذ بصورة جدية ما اجتمعت عليه الاتفاقات الدولية واقرته جمعية الامم، ونص عليه صك الانتداب في المادتين السادسة والتاسعة، وايده الدستور السوري في المادة ١١٤ من حرية الاوقاف وطائفيتها واستقلالها، لانها من الشؤون الدينية، وقد تكررت المواعيد بذلك، وطال امد الانتظار، وكل شيء هو على ما هو عليه.

فنحن مسلمي حلب نستنكر كل الاستنكار من السلطات الحاكمة، شدة التمسك بالمنهج الحاضر، ونطلب تسليم المسلمين اوقافهم، لانهم اصحاب الحق فيها، وخيرها وضرها عائد عليهم، ليديروها بصورة تؤمن منافعهم، وينتخبوا من قبلهم انتخاباً حراً، من يريدون للقيام بادارة شؤونها ومراقبتها، بدون تدخل أي سلطة حكومية أو فردية فيها، اسوة ببقية الطوائف في سوريا. كما اننا نعلن ان الامة الاسلاميه لا تعترف بكل ما يبيت في شؤون اوقافها بدون ارادتها.

التواقيع

١١٠ — بيان مؤتمر الاوقاف في دمشق

وفي ٢٠ آب سنة ١٩٣٤ اجتمعت وفود من المدن السورية في دمشق، وتداولوا البحث في قضية اوقاف المسلمين، وقرروا ارسال فريق من قبلهم لمقابلة المفوض السامي ورفع احتجاجهم اليه، لعدم البت في امور الاوقاف، حسبما تتطلبه البلاد ومصلحة الواقفين، فلم يقابلهم وقال لسكرتيره العام المسيو «لاغارد» ان يقول لهم: لا لزوم لذلك. فعادوا آسفين واعلنوا بيانهم الآتي:

«ان ممثلي لجان الدفاع، عن اوقاف المسلمين في دمشق وحمص وحلب وحماه، وصلوا بيروت هذا اليوم الاربعاء في الساعة العاشرة والنصف صباحاً، واتصلوا فوراً بالمفوضية العليا هاتفياً، لطلب موعد من العميد السامي، بغية مقابلته، وتقديم العرائض التي يحملونها من الامة الاسلامية على اختلاف طبقاتها، المتضمنة مطالبهم بادارة اوقافهم، ادارة طائفية محضة، واقامة البراهين والادلة الساطعة على احقية هذه المطالب، وعلى ما اصابهم من حيف في اوقافهم.

وقد اجيبوا على طلب المقابلة ، بأن فخامة المفوض مريض ، فطلبوا حينئذ مقابلة حضرة السكرتير العام ، فأجيبوا أن المفوضية لا ترى حاجة لعقد مذاكرة خصوصية في هذا الشأن ، وترى ان تودع العرائض المذكورة لها لتنظر بايجابها .

هذا ما جعل الموفدين ان يودعوا عرائض الامة الاسلامية لمراجعها الايجابية بالبريد قياماً بالامانة المعهودة اليهم من قبل موفديهم .

وان ممثلي الدفاع لا يسعهم والحالة هذه ، الا الاحتجاج على رفض المفوضية العليا مقابلتهم لاستماع شكوى المسلمين ومطالبهم الحقة في اوقافهم ، اسوة بغيرهم من الطوائف ، سيما وان وجود مستشار للمفوضية العليا على رأس هذه الاوقاف ، لا يبرر هذا الرفض ولا يبقى مجالاً للقول ، ان هذه القضية طائفية ، لا دخل للسلطات فيها . فتبياناً للواقع يتشرف موفدو اللجان بنشر هذا البيان » .

وماذا كان الجواب ؟

كان تعيين الحكومة لبضعة اشخاص من محاسيبها ، اعضاء للمجلس العلمي ، وللمجلس الاداري موقتاً ، ريثما يجتمع المجلس النيابي وينظر في الأمر ، وهيهات هيهات لما تعد ، فكم سمعنا « لما ينظر ولما يقول ولما يجتمع » ؟!!!

لنترك الاوقاف تسعى وراء قضيتها لجنة الدفاع ، ولننظر جواب الحكومة والسلطة عن الشكايات والعرائض التي اشرنا اليها .

أتدري ما هو الجواب ايضاً ؟

اقرأ البيان الآتي ، وترحم على العدالة والمنطق وحسن النية :

١١١ — جواب السلطة على شكاوى الناس

لقد جرت العادة ان تجبي الرسوم في مثل هذه الايام ، اي بعد حصد الزروعات ، وقد اخذ المكلفون يرفعون شكواهم ، كما يجري في كل عام ، ضد الضرائب المفروضة عليهم مطالبين بتخفيضها .

ان السلطة المنتدبة ، التي لا تجهل صعوبة الحالة الحاضرة ، والتي تأخذ هذه الصعوبات على قدر المستطاع بعين الاعتبار ، ترى من الواجب ، ان تذكر كل مكلف ، بضرورة قيامه بواجب التكليف ، الموضوع على عاتق جميع الأهلين ، فان القيام بهذا الواجب ، هو الوسيلة الوحيدة ، التي تمكن الدولة من القيام بوظيفتها الحكومية .

ان الضريبة واجبة على الجميع بدون استثناء ، وبدون النظر الى مركز المكلفين الاجتماعي او الى ثروتهم .

انه في الازمة الحاضرة ، لا مناص من القيام بواجب التكليف ، ولا يسع احداً التهرب من هذا الواجب .

ان السلطات المنتدبة ، متأكدة من ان نداءها هذا سوف يعمل به ، ومن ان الحكومات المحلية ستؤمن بروج الانصاف ، ولكن بدون وهن جباية الضرائب المتوجبة على الجميع كل بحسب نسبة تكليفه ، دون ان تنظر الى مركز المكلف في الهيئة الاجتماعية او الى ثروته .

هذا جواب المفوضية الصادر في ١٥ آب سنة ١٩٣٤ وليس فيه اثر حميد يشفي غليل المتظلمين ، انما فيه الازدراء والاصرار على دوام العنف ، وتحصيل الاموال ، وان بلغ الظلم والارهاق نهايتها .

ولكن لماذا يجمعون الضرائب المتراكمة من العمال والمزارعين ، ويصرفونها في المعاشات والاكراميات ، ولا يصرفونها في المشاريع النافعة ، إن كانوا يريدون بالامة خيراً ؟

ان ارادتهم لا تنصرف الى الرفق بالعباد ، ولا الى ازدهار البلاد ، ولكن تنصرف الى البـــذخ ، والى ارضاء موظفيهم ، والى تمكين شركاتهم من سلب الاموال . واليك ما صدر عن رئيس الجمهورية في ٥ آب سنة ١٩٣٤ لتعلم صحة ما قلته وكفى :

اصدر الشيخ تاج الدين رئيس الحكومة السورية في ٥ آب مرسوماً باعطاء المسيو « فوكينو » مستشار الداخلية ، وقريب المسيو « روبه دوكه » اكرامية شهرية قدرها ١٠٠٠ فرنك علاوة على راتبه البالغ ٣٨٠٠٠ فرنك اعتباراً من اول تموز سنة ١٩٣٤ . وفي التاريخ ذاته ، امر المفوض السامي باعطاء مستشار بلدية دمشق المدعو المسيو « ليونار » تعويضاً عن خمسة اشهر من معاشه واجازته المدة نفسها ، حتى تنتهي مدة اتفاقيته ، فيكون قد قبض اجرته سلفاً وسافر الى بلاده على ان لا يعود . فلماذا هذه المنح ، وبأي قانون تعطى ؟

وفي ١٤ آب سنة ١٩٣٤ احتج مكتب الكتلة الوطنية ، على معاقبة الوطنيين في اللاذقية ، فقال :

١١٢ - احتجاج الكتلة الوطنية في ١٤ آب سنة ١٩٣٤ على معاقبة الوطنيين في اللاذقية

تحتج الكتلة الوطنية على الاحكام القاسية ، التي عوقب بها بعض رجالات اللاذقية وشبابها ، الذين كان جماع ما اتهموا به اعلانهم تضامن السوريين في المنطقة العلوية ، مع الرأي العام السوري في استنكار الاحكام المؤسفة ، التي صدرت على اخواننا الوطنيين في حلب منذ شهور ، والذين ارادوا في احتجاجهم هذا ، ان يظهروا تأييدهم للكتلة الوطنية ، وانتصارهم لمبادئها ، فكان عقابهم على هذا ، ان حكموا بالاحكام القاسية التي نحتج عليها ، والتي لا يسع الكتلة الوطنية إلا ان تبارك لاحرار اللاذقية جهادهم ، وترسل اليهم والى المسجونين منهم بخاصة تحيتها واعجابها .

كما تحتج الكتلة الوطنية على الاحكام الاخيرة ، التي صدرت على فريق من شباب حمص ، بزعم اخلالهم بالامن العام ، مع انهم لم يعبثوا بحقوق احد ، ولم يرتكبوا اي جرم يعاقب عليه القانون . اللهم الا اذا كان الاشتراك في استقبال دولة الرئيس هاشم بك الاتاسي ، ذلك الاستقبال الهادىء ، جرماً يعاقب عليه القانون !.

وانه لمؤسف حقاً ، ان يتخذ قرار قمع الجرائم ، الذي كانت الغاية من اصداره قمع الاجرام الشيوعي ، سلاحاً ضد فريق معين في البلاد ، هم مفكرو

البلاد ورجالها العاملين لمصلحتها وخيرها ، وتحقيق وحدتها وسيادتها ، تصدر احكامه عليهم بمنتهى الشدة والقسوة ، ولسنا ننسى في النهاية ، الاشارة الى ان الاستمرار على اصدار هذه الاحكام على العاملين والرجال والشباب ، لن تزيد اصحاب العقائد الوطنية ، إلا قوة في كفاحهم ، ومضاء في جهادهم ، وتدعيماً لصفوفهم وتضامنهم .

« مكتب الكتلة الوطنية »

١١٣ — بلاغ المطبوعات عن وسام الشيخ تاج الدين الذي اهدته اليه فرنسا

وتقديراً لخدمات الشيخ تاج الدين للجمهورية الفرنسية ، وتفانيه في نصرتها وتقوية نفوذها وترويج سياستها ، منحته وسام جوقة « الشرف » حسبما جاء في البلاغ الرسمي من المطبوعات الفرنسية :

ارسل الينا قلم المطبوعات في المندوبية البلاغ الرسمي التالي :

اصبح الشيخ تاج الدين « كوماندور » في جوقة الشرف ، ففي قرار صادر بتاريخ ٢٤ من هذا الشهر ، اي شهر آب سنة ١٩٣٤ منح فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية صليب « كوماندور » في « الليجون دو نور » الى فخامة الشيخ تاج الدين الحسيني رئيس مجلس الوزراء في دولة سوريا .

لقد ارادت الحكومة الفرنسية ان تشير بذلك الى تقديرها للتعاون الفعلي النزيه ، الذي قام خلال تعاقب رئيس الوزارة السورية على الحكم .

وقد اظهر الشيخ تاج الدين صفاته الحقيقية ، كرجل حكومة عندما كان رئيساً للحكومة الموقتة من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٣١ ، ثم في حكمه الحالي منذ ١٦ آذار ١٩٣٤ ، وقد عمل دائماً بصورة خاصة على اقامة تعاون وثيق مع الدولة المنتدبة من روح الثقة ، وهذه هي الطريقة الوحيدة للعمل المجدي في سبيل تقدم البلاد وتطورها في طريق النجاح ، بحسب نصوص وروح صك الانتداب .

هذه هي الاسباب التي دعت حكومة الجمهورية ، لمنح الشيخ تاج الدين الرتبة العالية التي نالها .

١١٤ ـ السماح للآشوريين بسكنى سوريا

وفي ٥ أيلول سنة ١٩٣٤ سمحت السلطة الفرنسية لألف واربعمائة شخص آشوري من العراقيين، الذين ثاروا على حكومة العراق في العام الماضي، وقمعت عصيانهم، وقررت اخراجهم من ديارها، لشقاوتهم ونكرانهم الجميل، وفسادهم في الوطن الذي آواهم وحدب عليهم، وذلك بناءً على قرار متصرف لواء الجزيرة، ـ باسكانهم في تلك المنطقة كأنه حاكم الدولة ـ واقطاعهم الاراضي الزراعية من املاك الدولة، والحكومة السورية المركزية ليس لها علم، ولا صدر عن رئيس الجمهورية السورية مرسوم بهذا الشأن، وهذا لم يكن ليحدث، لولا أمر من المفوضية العليا الى المتصرف المذكور.

فتأمل ماهية هـذه الحكومة وما تملكه من سلطة، وقدّر قيمة القوانين والدستور في هذا الوطن المحتل، الذي اصبح مباحاً لاسكان المتشردين العصاة، تسوقهم فرنسا الى بلادنا، وتمنحهم الاراضي والجنسية السورية، ليكونوا بؤرة فساد، وجرثومة شقاق، وآلة بيدها، لتهديد سلامتنا، ولاضعاف قوميتنا وكياننا، بتزيد عدد الاجناس غير العربية. فما اتعس حظنا؟ وما أضر سياسة الانتداب بمستقبلنا!

ولهذا لم يخف على رجال الكتلة وزعمائها، ما ارادته السلطة المنتدبة من وراء هذا التدبير. فرفعوا احتجاجهم عليه، وبلغوه الى المفوض السامي، والى عصبة الامم، التي رحبت بمشروع قبول اللاجئين، وذلك في ١٠ ايلول سنة ١٩٣٤.

١١٥ ـ احتجاج الكتلة على هجرة الآشوريين الى سوريا

في الوقت الذي يضطر فيه آلاف السوريين الحورانيين والقلمونيين منهم بصورة خاصة الى الهجرة من بلادهم، واهمال زراعتهم واراضيهم، تحت تأثير القحط وجفاف المياه، وامتناع السلطات القائمة بالأمر، عن معاونتهم المعاونة الواجبـة المحتمة، في مثل هذه الظروف القاسية، والاشتداد عليهم في تحصيل الاموال والضرائب المفروضة، على غير سنن العدل والانصاف، والمنافية لأبسط قواعد الاقتصاد.

في هذا الوقت الذي تأخذ فيه البلاد السورية هـذه الموجة الخطرة من القحط واهمال السلطات ، واشتدادها في اعنات المكلف السوري العاجز وارهاقه ، ومصادرتها اثاث الدور ، وحيوانات الزراعة ، ومؤونة الشتاء ، وبيعها بأبخس الاثمان سداداً للضرائب المتراكمة ، وتسديداً لعجز الخزينة المزعوم .

في هذا الوقت الذي يحتم الواجب على السلطات القائمة بالأمر ، العمل على انعاش الزراع السوريين ، وامدادهم بالمونات اللازمة ، والذي اضطر فيه الزارع والفلاح الى شتى انواع الاعمال ، للحصول على القوت اليومي ، يتسامع الينا ان السلطات تعمل على اسكان الآشوريين في سوريا واقطاعهم الاراضي ، وبناء القرى لهم ، وامدادهم بالأموال .

فالكتلة الوطنية التي درست هذه القضية ، قضية هجرة الآشوريين الى سوريا ، على ضوء مصلحة البلاد ، والتي يؤسفها ألا يفكر القائمون بالأمر بواجبهم ، من معونة السوريين ومساعدتهم الواجبة ، في هذه الظروف الشديدة الوطأة عليهم ، ترفع صوتها بالاحتجاج الشديد على سياسة تنشيط الهجرة الآشورية الى سوريا ، للاسباب الآتية :

١ ـ لأن الآشوريين شعب اشتهر باعمال الشقاوة والثورة على حكومات بلاده ، فاسكانهم في سوريا ، بعد ان رفضت قبولهم حكومات البرازيل وقبرص ، تجنباً لما قد يثيرونه فيها من مشاكل ومتاعب ، امر تبدو مظاهره ، واخطاره ظاهرة واضحة ، فلا تحتاج للتدليل .

٢ ـ لأن اسكان الآشوريين في سوريا ، مخالف تماماً لواجبات فرنسا القائمة اولاً ، وقبل كل شيء على صيانة مصلحة السوريين ، وليس من مصلحة لسوريا ولا للسوريين من الهجرة الآشورية ابداً .

٣ ـ لأن وجود هذا العنصر المقلق في سوريا واسكانه على الحدود يعرض سوريا الى مشاكل مع الحكومات المجاورة ، لانهم قد لا يتورعون عن الثأر من حكومة العراق التي نبذتهم او مع غيرها من الحكومات انسياقاً مع فطرتهم وطبيعتهم .

٤ ـ من المستحيل ان يرتاح السوريون الى الهجرة الآشورية ، وتخصيص الاموال الضخمة لتباع القرى لهم ، واقطاعهم الاراضي ، مهما كانت حالة هـذه الاراضي ، وتشغيلهم في الاعمال ذات الصفة العامة ، وحرمان العامل السوري من العمل فيها .

لذلك كله ، تكرر الكتلة الوطنية احتجاجها الشديد ، على سياسة اسكان الآشوريين في سوريا ، وتعتبرها خروجاً على واجبات فرنسا نحو سوريا ، فضلاً عن منافاتها لمصلحة السوريين الذين تمثلهم الكتلة الوطنية ، وتحتج بالنيابة عنهم ، وتلفت نظر جمعية الامم ، ولجنة الانتدابات بخاصة ، الى الاضرار الفادحة والنتائج السيئة التي قد تنشأ عن اهمال العناية بخطر الهجرة الآشورية الى سوريا ، وما قد تجره من مشاكل .

وبدا للسلطة بعد ارسال الاحتجاج واطلاعها عليه ، ان تصدر بياناً جواباً عنه ، تبين سبب قبولها الآشوريين . فأعلن العميد قبل سفره في ١٤ ايلول سنة ١٩٤٤ ما يأتي :

١١٦ — بيان المفوضية عن اسباب قبول الآشوريين

« نشرت بعض الصحف اخباراً غير صحيحة بشأن الآشوريين الكلدانيين . ولذا توضح المفوضية العليا ما يأتي :

في شهر آب من سنة ١٩٣٣ التجأ الى الاراضي السورية ، خمسمائة شخص من الآشوريين الكلدان من قبيلة « طيارى » فعرضت مسألة التجائهم على جامعة الأمم . واتفق على ان هؤلاء اللاجئين يتطلبون معتبرين برغم وجودهم في سوريا من مجموع الطائفة الآشورية الكلدانية الموجودة في العراق ، والتي تفتش لها جمعية الامم عن مقر نهائي في العالم .

وبناءً على طلب صريح من جمعية الامم ، قبلت الدولة المنتدبة بصورة استثنائية دخول نساء اللاجئين واولادهم ، الموجودين في سوريا منذ سنة ، وقد خصصت حكومة العراق اعتمادات لتأمين معيشتهم .

فالحكومة العليا لا يمكنها إلا ان تبدي اسفها لما ترى من سوء النية ، التي تستعملها بعض العناصر في محاولتها استغلال هذا العمل الانساني ، لاثارة الاضطرابات السياسية » .

ما اغرب هذا المنطق ، ان لم نقل ما اوقحه !! وما اكذبه !!

ان الاحتجاج على ادخال هؤلاء العصاة المتمردين ، على حكومتهم ووطنهم يعد سوء نية ؟. وان عطف الحكومة المنتدبة على ايوائهم يعد انسانية !! وأي انسانية ؟!!

فهل من الانسانية املاء سوريا بالعناصر اللاجئة ، الغريبة بجنسيتها ولسانها وعرقها ووطنيتها ، لتقليل كثافة العناصر العربية ، واضعاف شوكة السكان ، وخلق شغب على الحدود يهدد الكيان ؟

وهل من الانسانية ، افقار الزراع وتركهم يهاجرون من ديارهم ، بدلاً من اقطاعهم الاراضي التي لآبائهم ؟؟!!

لماذا لا تأخذهم الى بلادها فرنسا ، وتأويهم وتواسيهم وتحميهم ؟ ان كانت الانسانية هي الأخذ بيد الضعيف ، وحمايته ومساعدته على النهوض لتأمين حقه وعيشه ، فلماذا لا تساعد الدولة المنتدبة السوريين على نيل حقهم ؟ ولماذا لا تعطيهم مطاليبهم ؟ ولماذا تقاومهم بالنار والحديد ، والاضطهاد والتعذيب ؟ ولماذا تعطل دستورهم ، وتزدري بسيادتهم وقوميتهم ؟ ولماذا تسعى لافقارهم ؟

لعمري ان التناقض في منطقها وادعائها لواضح ، وسوء نيتها غير خفي ، وترهاتها عن الانسانية شنشنة عرفناها ، واحبولة اختبرناها فلا تخدعنا ، وذلك خير لها ولنا !!!

١١٧ ـ ذهاب دي مارتل الى فرنسا

وفي ١٥ ايلول سنة ١٩٣٤ سافر دي مارتل الى باريس ، ليعود الى سوريا ولبنان في النصف الاخير من شهر تشرين الاول ، واناب عنه المسيو « لاغارد » وابقى الشيخ تاج وجماعته في الوزارة يقبضون الرواتب ، ويعيثون في الارض فساداً .

وفي ثغر الاسكندرية ، عندما قابله وفد من الصحافة ، الذين يهتمون بالاطلاع على احوال سوريا ، وما قام به من الاعمال اجابهم :

سوريا هادئة مزدهرة :

انني مسافر الى فرنسا لاقيم فيها قليلاً ، واعرض الحالة على حكومتي . وعند عودتي اكون حاملاً الاتجاهات اللازمة من وزارة الخارجية .

ولقد تركت سوريا ولبنان في حالة هادئة ومزدهرة . فالرقي الاقتصادي سائر في طريقه الطبيعي ، كما ان تحقيق البرنامج الذي رسمناه يتقدم بكل انتظام . فاعمال السكة الحديدية في الشمال وفي تل زيوان على حدود العراق مستمرة ، وقد انتهينا من وضع هيكلها ، والعمل مستمر في مد الـ ٥٨ كيلو متراً من الخطوط ، وستنتهي في الموعد المضروب ، اي في اواخر كانون الاول القادم . وسيساعد وجود هذا الخط الحديدي على تسهيل الحركة التجارية مع شمال العراق . وقد كلف هذا المشروع خمسة ملايين فرنك .

مرفأ بيروت وسد حمص :

اما توسيع مرفأ بيروت ، فقد بدأت الاعمال لتوسيعه ، وهي مستمرة بدون انقطاع ، وبرنامج هذه الاعمال ، موزع على خمس سنوات ، وسينفق عليها ٤٠ مليون فرنك .

ثم ان تعبية السد في بحيرة حمص ، يسمح بري مساحة تتراوح بين ١٤ و ١٦ مليون هكتار من الارض .

كما ان تصليح الطريق من دمشق الى بغداد مستمر ، وتبلغ نفقته مليون فرنك . واني الفت نظركم ، الى ان انشاء المنطقة الحرة في ميناء بيروت ، حقق كل الآمال التي وضعتها في هذا المشروع ، فقد ظهر اتجاه قوي الى الاعمال وستزداد حركة المرفأ .

البلاد في نعيم !

والآن احدثكم عن الحالة الاقتصادية في البلاد المشمولة بالانتداب . فأنا سعيد بأن اقول لكم انها تتحسن تدريجاً . وان المحصول يفوق محصول العام المنصرم ، وان الضرائب تجبى بانتظام كلي ، فضلاً عن جباية قسم من البقايا !

اما حالة السياحة والاصطياف ، فهي مرضية جداً ، ويقدر عدد السياح والمصطافين الاجانب بخمسة عشر الفاً ، وهو يفوق كثيراً عددهم في السنة الماضية ، كما ان بينهم كثيرين من الفلسطينيين .

ثلاث قرى للآشوريين :

ثم استأنف فخامته الحديث ، فقال :

اجبنا الرغبة التي اعربت عنها جمعية الامم ، وقبلنا بنزول ٥٥٠ عائلة آشورية تشردت الينا في شهر تموز الماضي ، نزولاً موقتاً في الاراضي السورية ، وسمحنا لهذه العائلات بالاقامة ، بالاتفاق التام مع حكومة العراق ، التي امنت نفقات اقامتهن ، في البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي .

« وقد وضع تصميم ثلاث قرى لهذه الـ ٥٥٠ عائلة في ناحية « الخابور » على رافد من روافد الفرات في الجزيرة العليا .

وبهذه المناسبة ، اراد بعض السوريين ان يستغلوا هذه الظروف ، للقيام بحملة عدائية على الدولة المنتدبة . ولكن الذين يقومون بهذه الحملة ، والذين يتباهون بصداقتهم للعراق ، وبتلقي الأوامر من بغداد ، ألا يرون انهم يناقضون انفسهم بأنفسهم ؟ فنحن في الواقع لم نعمل إلاّ ما اتفقنا عليه مع الحكومة العراقية ، وما يحقق رغبات لجنة الانتدابات في جمعية الامم » .

الاتفاق الجمركي مع مصر :

ووصل الحديث الى الاتفاق الجمركي بين مصر ، والبلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي ، فقال المفوض السامي :

«ان هذا الاتفاق الذي ظل مدة طويلة موضع الدرس ، بين الفريقين ذوي المصلحة ، سيوقع عليه قريباً جداً . وقد تأخر وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاق لمسألة شكلية ، ولكنها سويت الآن .

ويلوح لنا ان الاتفاق الجمركي لن يتخذ شكل معاهدة ، ولكنه سيتم بتبادل كتب تتضمن كل المواد والشروط المتفق عليها بين الفريقين .

لبنان سعيد :

وقبل ان يختم المفوض السامي حديثه ، احب ان يتعرض للقضية السياسية فقال :

«ان لبنان كالأمم السعيدة : لا مشاكل فيه ، وقد عرضت قضية رئاسة الجمهورية اللبنانية امام الرأي العام ، ولكنها في الواقع لن تعرض على بساط البحث قبل شهر كانون الاول القادم .

حكومة سوريا :

«هذا من جهة لبنان ، اما سوريا فان حكومة الشيخ تاج الدين تتمتع بالنفوذ ، والبلاد تلاحظ النشاط الحسن الذي تبرهن عنه والنتائج التي وصلت اليها . فقد استطاعت ان توازن الميزانية وتجبي الضرائب ، وتنشط ـ على قدر الطاقة ـ الصناعة والانتاج الوطنيين .

تأجيل البرلمان :

«وفي لبنان كما في سوريا تأجل افتتاح البرلمان شهراً واحداً ، ليتمكن المفوض السامي من الرجوع في الوقت الذي تبدأ فيه المناقشة بالميزانيتين» .

١١٨ — جواب الكتلة الوطنية على تصريحات دي مارتل في ٢٥ ايلول سنة ١٩٣٤

وعلى اثر هذا التصريح ، اجابت الكتلة الوطنية ببيان اذاعته الصحف في ٢٥ ايلول سنه ١٩٣٤ ، جاء فيه :

اطلعت الكتلة الوطنية بدهشة ، على التصريحات التي ادلى بها فخامة الكونت دي مارتل الى رجال الصحافة المصرية ، فرأت من واجبها تفنيد ما جاء فيها ، لانها دلت دلالة قاطعة على مسافة الخلف بين تقدير فخامة المندوب السامي للحالة العامة ، وبين تقدير ابناء البلاد لها .

لقد اشار فخامته الى انه ترك البلاد على أتم حالة من الهدوء والازدهار ؟

وانا لنتساءل إذن عن العوامل الحافزة ، التي حملت مندوبي الزراع في سوريا ، على عقد مؤتمر عام في دمشق ، تناولوا فيه السياسة الزراعية بالنقد الشديد ، ودوّنوا ذلك في مقررات رسمية مفعمة بالارقام والحقائق الصادقة ، صوروا فيها سوء الحالة ، تصويراً يستدعي الاسف ، ويدعو الى كثير من الدهشة ...

ثم ترى ما هي الاسباب التي دعت التجار في سوريا كلها ، الى التنادي لعقد مؤتمر تجاري عام ، يكون في مقدمة اغراضه المطالبة بحماية التجارة الوطنية ، واعادة النظر في القوانين والقرارات ، التي تقوم دوائر الجمرك الرئيسية بتطبيقها ، باعتبار ان هذه القوانين والقرارات علة كبرى ، فيما بلغت اليه التجارة العامة والحالة الاقتصادية من سوء ؟

وما هي الدوافع التي اهابت ـ منذ زمن غير بعيد ـ بالتجار ، فوضعوا تقريراً اقتصادياً مطولاً ، تناولوا فيه السياسة الجمركية واسس طرح الضرائب على اختلاف انواعها بالنقد والتجريح ، واثبتوا بالارقام انها لا تقوم على اساس من مصلحة البلاد في السياسة الجمركية ، ولا تقوم على اساس من العدل والانصاف ، ومقدرة المكلفين ومقادير الدخل في سياسة طرح الضرائب .

ومن غير الممكن القول ، بأن فخامة المفوض السامي لم يطلع على هذا التقرير ، لأن التجار قدموا منه نسخاً باللغتين العربية والفرنسية الى فخامته والى مستشاريه في انحاء البلاد .

ثم ما هي الحوافز التي حملت لجاناً اهلية شكلت بالانتخاب الشعبي للدفاع عن الاوقاف الاسلامية ، على عقد مؤتمر عام في مدينة حلب آخذ السلطات على تدخلها في شؤون الاوقاف الاسلامية ، ادارة وتشريعاً ، وسن القوانين والقرارات المناقضة لمصلحة الاوقاف ومصلحة المسلمين ، وشروط الواقفين ولاحكام الشريعة ، وانتقد المؤتمر بشدة ، حصر التشريع الوقفي في المفوضية العليا ، وأبان ان الشرع الاسلامي لا يجيز ان يشرع في امور المسلمين الدينية والاجتماعية لغير العلماء المسلمين ، والقائمين على مسائل الدين منهم .

يمر فخامته بهذه الوقائع الماثلة ، والحقائق الصادقة الدالة دلالة صريحة قاطعة على سوء الحالة العامة من جميع نواحيها ، ليقول بأن سكة حديد الشمال ، التي يجري العمل في تمديدها لتتصل بحدود العراق ، ستساعد على تسهيل الحركة التجارية مع شمال العراق ؟

ويعطف على مشروع مرفأ بيروت فيعدد الملايين التي تنفق عليه ، والتي أخذت من اموال البلاد من دون رأيها ، وتقرير مصيرها ، كاموال تقرض لشركة اجنبية ، بينما جميع مرافق البلاد واحوالها العامة والخاصة ، تستدعي انفاق بعض هذه الاموال عليها لتتحسن فلا ينفق عليها شيء ، مع تحقق الفائدة والمنفعة .

ثم يقول فخامته بأن الحالة الاقتصادية آخذة بالتحسن تدريجياً ، وكم كان يسر الكتلة الوطنية لو ساعدتها الحقائق على مشاركة فخامته اعتقاده هذا ، بل ان هذه الحقائق نفسها تشير مع الاسف الى سوء الحالة ، وليس ادل على ذلك من تقرير اللجنة النيابية في البرلمان اللبناني ، ثم تقرير لجنة الموازنة في المجلس التمثيلي في حكومة اللاذقية ، ثم تقارير المصارف الاجنبية ، وفي مقدمتها تقرير المصرف السوري الذي هو شركة فرنسية ، ثم بلاغات المفوضية الفرنسية نفسها التي اشارت بمنتهى الصراحة الى خطورة الحالة الاقتصادية واضطرابها . هذا عدا البلاغات الرسمية التي طالما اذاعتها الدوائر الرسمية المختلفة .

اما جباية الضرائب فلسنا نتولى التعليق على ما جاء في تصريح فخامته عنها وعن نهاية سيرها في نطاق النظام ، بل نكتفي بترديد الشكاوى التي يصعدها

المكلفون في المدن والقرى ، ونشير الى التذمر ، الذي اظهرته البلاد على اشتداد الجباة وارهاقهم المكلفين ، في شتى المناسبات ، والى العرائض التي رفعت للمفوضية بالاحتجاج والشكوى على هذا التشدد .

يقول فخامة المفوض السامي ، بأن فرنسا نزلت على رغبة جمعية الامم في السماح لعائلات من اللاجئين الآشوريين بالهجرة الى سوريا ، وان سكناهم في هذه البلاد موقتة . فنحن نسجل مرة ثانية هذا التصريح ، ونعود فنبدي مخاوفنا من ان يطول امد هذا التدبير الموقت كما امتد لغيرهم من اللاجئين .

وبهذه المناسبة نؤكد لفخامته ، بأن رغبتنا في تقدم العراق وازدهاره ، ومحبتنا للقطر العراقي الشقيق ـ التي اشار اليها ـ لا تمنع بحال ان نحب بلادنا ، وان ننهض لدفع ما يحيق بها ويتهددها من اخطار إلجاء العناصر الغريبة عنها .

ويصح لنا بمناسبة تحدث فخامته عن قرب انتهاء المشكلة الجمركية بين بلادنا ومصر ، الاشارة الى فداحة الاضرار الاقتصادية والتجارية ، التي نزلت بالبلاد السورية من جراء التأخر في تسوية العلائق الجمركية بين مصر وسوريا . فقد هبطت ارقام التبادل التجاري بينهما ، الى درجة افقدت سوريا مع الأسف سوقاً كبيرة لحاصلاتها وبضائعها .

يقول فخامة المفوض السامي في ختام حديثه ، بأن حكومة الشيخ تاج تتمتع بنفوذ في البلاد ، وانا لنتساءل بدهشة عن مظاهر هذا النفوذ ، لنسلم بوجوده ، فقد قامت هذه الحكومة في ظروف غير عادية ، واستلمت الاحكام بثقة المفوضية الفرنسية بها ، كما اشار الى ذلك غير بلاغ واحد صدر عن المفوض السامي رأساً .

فالبلاد السورية التي تنشد الاستقلال ، وتسعى لتحقيق سلطانها القومي ، لا تعترف بالحكومات ، التي لا تثق بها هي نفسها ، ولا تؤيدها التأييد الدستوري الشرعي » .

١١٩ ـ انعقاد لجنة الدفاع عن الاوقاف للمرة الثانية في حلب وقرارها الذي اعلنته

وعلى اثر رجوع ممثلي الوفود التي عقدت مؤتمرها في دمشق ، وذهابها

الى بيروت لمقابلة العميد، ورجوعها دون جدوى، عادت فعقدت مؤتمراً ثانياً في ١٠ ايلول سنة ١٩٣٤، حضره ممثلون من دمشق وطرابلس واللاذقية وحمص وحماه وحلب. وبعد البحث في امور الاوقاف الاسلامية في عدة جلسات علنية اصدر المؤتمر بياناً بعث به الى الصحف في ٢٧ ايلول سنة ١٩٣٤ يستدل من قراءته، ان المسلمين غدوا يخشون ضياع اوقافهم وضياع حقوقهم، واندثار مواردهم المخصصة لبيوت العبادة، وإقامة الشعائر، وارشاد المسلمين، ومساعدة الفقراء، ولذا قالوا في بيانهم:

ان الاوقاف الاسلامية ركن ركين لمصالح المسلمين، من عدة نواحٍ، اهمها ما يلي:

اولاً ـ تنظيم التعليم الديني تحصيلاً وارشاداً، فقد وقفت على ذلك اوقاف كثيرة ليخرج في المسلمين علماء تجمعهم وحدة العلم والعقيدة، يتشربون حقائق الدين واسراره وتعاليمه، ليقوموا بارشاد الناس الى مناهج الدين العليـــة، وغرس التربية الاسلامية في نفوسهم، بالحض على فضائل الاعمال، حتى تصبح فيهم خلقاً ثابتاً.

ثانياً ـ إقامة الشعائر الدينية والعبادات المفروضة وسائر ما يتعلق بها.

ثالثاً ـ تنظيم المصالح الطائفية وسد عوز الفقراء والارامل والايتام والمحتاجين الذين يوجب الدين على مجموع الامة ان تهتم بشأنهم، وكل ذلك قد ضمنته الاوقاف الاسلامية، التي هي الثروة الدينية الوحيدة.

ومن البديهي ان هذه المقاصد الشريفة، لا تتحقق إلا اذا كانت الاوقاف بيد الامة الاسلامية، تديرها هيئات منتخبة منها انتخاباً حراً، لتكون حريصة على صلاح الاوقاف حرصاً يكسبها ثقة الأمة واثتمانها، لأن الانسان انما يحرص على صيانة الشيء وصلاحه، بقدر ما له به علاقة حيوية.

فتفويض امر الاوقاف الى غير الامة صاحبة الحق، يؤدي حتماً الى عكس الغاية المتوخاة منها، ولذا وجب ان تستقل الامة في اوقافها دون اية سيطرة أو

تدخل لسلطة حاكمة أو ارادة فردية عليا .

غير ان هذا الحق المشروع ، لا تتمتع به فعلاً في البلاد السورية ، إلا الطوائف غير المسلمة . واما المسلمون فان اوقافهم ، قد تدخلت فيها السلطات الحاكمة فحرمتهم حق ادارتها ، على وفق ارادتهم ومصالحهم التي راعاها الواقفون . واستأثرت تلك السلطات بتعيين مجالس الاوقاف الاسلامية وموظفيها ، خلافاً لقواعد الحقوق العامة وللقوانين الخاصة .

كما انها من جهة اخرى انتحلت لنفسها ، دون اي مسوغ حق التشريع في الاوقاف الاسلامية ، فأوجدت قوانين تصادم احكام الشرع الاسلامي ، ومن شأنها ان تؤدي الى محق الاوقاف والقضاء عليها ، كقرارات الاستبدال الصادرة عن المفوضية العليا ، حيث فسح هذا الاستبدال المخالف للشرع ، مجالاً كبيراً لسوء الاستعمال فيه ، واثبت الاحصاء ان معظم ابدال الاستبدال ، قد تبعثر في سبل غير مرضية ، او انه موضوع في صندوق احد المصارف ، ينتظر آفة تجترفه بعد ان كان عقارات ثابتة تدر الغلة الدائمة التي تحيا بها مصالح المسلمين .

واغرب ما ظهر من التفرقة بين اوقاف المسلمين واوقاف غيرهم ، تفرقة يتجلى بها قصد محق الاوقاف الاسلامية خاصة دون غيرها ، قرار الاستبدال ذو الرقم ٨٠ الذي تنص المادة ١٢ منه ، على ان العقار المستبدل ، ان كان من الاوقاف الاسلامية ، فان بدله تسري عليه احكام الميزانية السنوية لدائرة الاوقاف فيجوز توزيعه في مصارف الغلة ، مع ان الحكم الشرعي ينص : ان قيمة العقار المستبدل ، يجب ان يشترى بها عقار آخر ، حفظاً لعين الوقف . لأن توديع قيمة العقار هو استهلاك للوقف ، اما ان كان العقار المستبدل ، من اوقاف الطوائف غير المسلمة ، فقد اوجبت المادة المذكورة ، ان يشترى ببدله عقارات حتماً عوضاً عن العقارات المستبدلة .

وقد نشأ من استئثار السلطات بالاوقاف الاسلامية ادارة وتشريعاً وحرمان المسلمين من حقهم فيها ، ان انقطعت مراقبة الامة الاسلامية ، عما يجري في دوائر اوقافها ، واصبحت هذه الدوائر سراً من الاسرار الحكومية ، وفسح فيها ميدان

واسع لسوء الاستعمال واهمال الاعمال ، وسوء التصرف في انشاءات الابنية وفي الايجارات وفي غير ذلك ، مما لم يعد خافياً على احد ، كما انها اصبحت مرتعاً خصيباً لتعيين المحاسيب والمتزلفين في وظائف الاوقاف الادارية والمحلية والعليا ، التي تجترف قسماً عظيماً من واردات الاوقاف ، فلهذه المآسي والمساوىء المؤلمة ، والحيف الواقع على الاوقاف الاسلامية ، ضاق المسلمون ذرعاً ، ورأت لجان الدفاع ان تضاعف جهودها ، وتوسع ميدان العمل المشترك ، الذي يجب ان ينضوي تحت لوائه كل مسلم في نفسه ذرة من الغيرة الدينية ، فدعت الى عقد مؤتمر عام باسم « مؤتمر الدفاع عن الاوقاف والمصالح الاسلامية » يمثل الامة بجميع طبقاتها ، فتم عقده في حلب ودام من ١٤ ايلول الى غاية ١٧ منه ، ووجدت فيه عناصر نواب الأمة والوزراء السابقين ، ورجال القضاء الشرعي وعلماء الدين والوجهاء والمحامين والتجار والاطباء وغيرهم ، وتمثلت فيه المدن التالية : دمشق ، حمص ، حماه ، حلب ، طرابلس ، اللاذقية ، دير الزور . وقد بحث المؤتمر قضية الاوقاف الاسلامية ، من سائر وجوهها ، وقرر ما يجب عمله وسلوكه ، لرفع الظلم عن اوقاف المسلمين ، وانقاذ البقية الباقية منها .

وقد رأى المؤتمر ان جميع ما تشتكي منه الاوقاف الاسلامية من ضرر وضياع وسوء تصرف واهمال ، انما نشأ من تدخل السلطات الحاكمة في هذه الاوقاف ، ادارة وتشريعاً وتوظيفاً ، فقرر المؤتمر قبل كل شيء مبدءاً عاماً هو وجوب التمسك باستقلال الاوقاف الاسلامية عن سيطرة السلطات الحاكمة وتحقيق ادارة طائفية منتخبة فيها ، تقوم على نظام طائفي يوضع خصيصاً لذلك حسبما تشير اليه المادة ١١٤ من الدستور السوري ، بحيث يكون هذا النظام ، ضامناً لمصالح المسلمين في اوقافهم ، وتمثيلهم تمثيلاً حقاً في ادارتها ، وقد جعل المؤتمر هذا المبدأ هدفاً له .

وبما ان وضع مثل هذا النظام الطائفي العام ، لشؤون الاوقاف الاسلامية وادارتها ، يجب ان يضعه مجلس ملي عام منتخب ، ممثل للامة الاسلامية جمعاء ، لا كمجلس الاوقاف الاعلى ، الذي عين تعييناً سنة ١٩٣٠ وعهد اليه بوضع قرار التنظيمات الجديدة المعروف بقرار ١٠ ، فقد قرر المؤتمر تقديم طلب الى المراجع

الايجابية لتأليف مجلس تأسيسي ، تنتخب اعضاؤه من مسلمي سائر البلدان على درجة واحدة ، تنحصر مهمته بوضع هذا النظام الطائفي المنشود لادارة الاوقاف الاسلامية ، والتمثيل الديني الاسلامي ليكون للامة الاسلامية كيان ديني منظم معتبر .

وقد وضع المؤتمر نص هذا الطلب ، كما وضع لائحة نظام لكيفية انتخاب هذا المجلس ، وفق رغبات المسلمين ، لترفع مع الطلب المشار اليه . هذا وقد رأى المؤتمر ان المطالبات الادارية برفع هذا الظلم عن اوقاف المسلمين ، مما قام ويقوم به المسلمون لم تثمر شيئاً ، وان هناك طرقاً قانونية اخرى ، يمكن التشبث بها لالقاء المسؤولية على عاتق السلطات المسببة للاضرار ، الواقعة في اوقاف المسلمين ، فقد قرر المؤتمر اتباعها .

وقد بحث المؤتمر قضية الخط الحجازي الذي هو من اعظم الاوقاف الاسلامية ، وتتعلق به مصالح الحج الشريف ، والذي كان اخذ من الاوقاف وسلم الى شركة خط دمشق ـ حماه ـ وتمديداتها ، بقرار من المفوضية العليا ، بدون مسوغ مشروع فوضع المؤتمر نص احتجاج ومطلب يرفع الى المراجع متضمناً طلب إعادة هذا الخط الحجازي الموقوف الى المسلمين .

وبما انه قد اعقب سلب هذا الخط الحجازي ، ان اصبح الحجاج السوريون يجبرون على الركوب في بواخر شركات معينة ، تلتزم نقلهم كالامتعة التزاما بموجب اتفاقيات تعقد سنوياً بينها وبين المفوضية ، ولا يسوغ لهم الركوب في غيرها ، مما لا يتفق مع حرية المسافر ، وقد اوجب ذلك ضغطاً عظيماً على الحجاج ، اعداماً لراحتهم ، فقد قرر المؤتمر اصدار احتجاج على هذا الحجز ، على حرية الحجاج ، وقد وضع نص الاحتجاج .

وقد رأى المؤتمر ان رفض دائرة المفوضية العليا ، مقابلة الوفد الاسلامي الذي اختارته لجان الدفاع عن الاوقاف من رجال العلم والدين ، في مختلف البلدان والحامل شكاوى المسلمين ومطالبهم المشروعة ، في المفوضية العليا ، بشأن الاوقاف الاسلامية بتاريخ آب سنة ١٩٣٤ بينما لم يسبق للمفوضية ان رفضت وفد طائفة من الطوائف ، يعد هذا الرفض خرقاً لقاعدة المساواة بين الطوائف ، ومساً

لكرامة الامة الاسلامية ، وهي اكثرية هذه البلاد ، فقرر المؤتمر ان يحتج على ذلك ووضع نص الاحتجاج .

وقد لحظ المؤتمر ان جميع ما قيل وطلب وكتب وخطب ، عن الاوقاف الاسلامية ، لم يكن من الممكن التفصيل فيه ، ولا بيان جميع صور الحيف الواقع على هذه الاوقاف ، ولا جزئيات الاضرار اللاحقة بها ، والاختلال وسوء الاستعمال الواقع في دوائرها من جراء التدخل غير المشروع من قبل السلطات فيها ، وانه يجب تنوير الرأي العام الاسلامي عن ذلك ، فقرر المؤتمر وضع كتاب تفصل فيه حالة الاوقاف الاسلامية في سوريا داخلاً وساحلاً .

وقد انتخب المؤتمر بالاقتراع السري ، لجنة تنفيذية تتألف من سبعة اعضاء حلبيين مركزها حلب ، ليسهل اجتماعها كل آن ، وعهد اليها بأن تمثله لدى الامة والسلطات ، وان تقوم بتنفيذ مقرراته وسلوك الطرق التي تراها للوصول الى الغاية المنشودة ، وفوضها ان تنتخب مفوضين عنها يمثلونها في سائر البلدان .

هذا ولتمتين الاواصر وشد العزائم ، قرر المؤتمر تبادل العهود والايمان بينه وبين اعضاء اللجنة على الثبات في سبيل تحرير الاوقاف الاسلامية ، فأعطى كل واحد من اعضاء المؤتمر العهد التالي : « اعاهد الله والجماعة الحاضرين والامة الاسلامية ، واعطي ميثاقاً على ان اكون ما استطعت عاملاً في سبيل اوقاف المسلمين ومصلحتها ، ودفع العدوان عنها ، والسعي في تحقيق اماني المسلمين ، وان اكون مؤيداً للجنة التنفيذية التي انتخبت في هذا النهار ، ومنفذاً لقراراتها ومطاليبها الموافقة لمصلحة المسلمين . وان ابقى يداً واحدة مع اخواني في ذلك » .

ولكي يكون اعضاء اللجنة التنفيذية احراراً في العمل الملقى على عاتقهم ، دون ان تربط احدهم بالحكومة صلة منفعة ، تحذره ويحذر فواتها . اعطي كل واحد من اعضاء اللجنة التنفيذية القسم التالي : « يميناً اعاهد الله واشهد الجماعة الحاضرين والامة الاسلامية ، على انني الى ان تتحقق الادارة الطائفية في الاوقاف لا اقبل ما دمت في اللجنة التنفيذية ، والى ستة اشهر من انفكاكي عنها تعييني في وظيفة ما ، او وكالة ما في دوائر الحكومة او الاوقاف الاسلامية او البلدية

الا الوظائف الدينية التي في عهدتي الآن ، او ستصلني عن طريق الارث » .

وقد قرر المؤتمر ان يكون له دورة انعقادية سنوية ، يجتمع فيها بدعوة من اللجنة التنفيذية .

ثم انفض المؤتمر الكريم الميمون ، وترك للجنة التنفيذية العمل والتنفيذ ومتابعة خططه التي رسمها للحال وللاستقبال ، فقامت بهذا العبء الواجب ، متكلة على الله سبحانه وتعالى مستعينة به ، وهي تواصل سهرها على ترتيب العمل واداء الواجب بتؤدة وتنظيم ، كي لا يتسرب الى اعمالها الاضطراب ، وتضمن الدوام والانتظام ، فقد قال نبينا عليه الصلاة والسلام : « احب الاعمال الى الله ما داوم عليه صاحبه » .

هذا وان اللجنة التنفيذية ، تتزف الى المسلمين تفاؤلها العظيم من تنبه الى امر اوقافهم ، وتأمل بفضل الجهود والجهاد ، وتأييد الشعب الاسلامي ان يكون ذلك اليوم قريباً ، يوم يستقل المسلمون باوقافهم ويديرونها ادارة انتخابية طائفية تنعشها وتنميها وتحمي الغاية التي وقفت لاجلها ، فتزدهر بذلك العلوم الاسلامية والتربية الدينية ، وتحيا المدارس الدارسة ، والمصالح الطائفية البائسة ، وترقى الثقافة الاسلامية العامة ، ويصبح للمسلمين كيان مجتمع يقوم على اساس متين من التنظيم .

حلب في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٣ و ٢٤ ايلول سنة ١٩٣٤

اللجنة التنفيذية

١٢٠ — احتجاج المؤتمر للدفاع عن الاوقاف

واعقبوا هذا البيان بالاحتجاج الآتي الذي ارسلوه الى المفوض السامي في ١ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ :

لفخامة المفوض السامي - بيروت

بالنظر لكون الاوقاف الاسلامية منذ عهد الاحتلال الفرنسي حتى اليوم ، تدار بمعرفة المفوضية وبتشريعها خلافاً للحقوق الوضعية والطبيعية المقررة استقلالها

الطائفي . ونظراً لحق الطائفة في ان تدير اوقافها بمعرفتها ، لا سيما وان استقلال هذه الاوقاف مدعم بصك دولي ، تستند فرنسا نفسها اليه ، وللوصول الى تحقيق هذه الغاية بالطرق المشروعة ، اسست لجان للدفاع عن الاوقاف الاسلامية في مختلف البلدان السورية .

وقد رأت اللجان المذكورة لزاماً عليها ، رفع شكاوى المسلمين ومطاليبهم الى اولي الشأن المسيطرين على الاوقاف الاسلامية ، ومطالبتهم باستقلالها وتسليمها الى المسلمين ، فأوفدت من دمشق وحلب وحمص وحماه ممثلين قابلوا الحكومات المحلية في دمشق ، ثم توجهوا الى بيروت فطلبوا من امانة سر المفوضية موعداً يقابلون فيه فخامتكم فأجيبوا معتذرين بمرض فخامتكم ، فطلبوا حينذاك مقابلة حضرة امين السر العام فرفض طلبهم ايضاً .

ولما كان هذا الرفض الاول من نوعه موجهاً لأول هيئة اسلامية مجتمعة من البلدان السورية لطلب حق مشروع . رأى مؤتمر الاوقاف الاسلامية في سوريا داخلاً وساحلاً ، المجتمع في حلب بتاريخ ٥ - ٨ جمادى الآخرة ١٣٥٣ وفي ١٤ - ١٧ ايلول ١٩٣٤ ان يحتج على رفض مقابلة هيئة اسلامية ، تطلب حقاً مأخوذاً منها ، خاصة مع ان المفوضية العليا تعودت قبول مختلف الوفود والهيئات والاشخاص المطالبة حتى في قضايا شخصية بحتة .

وان المؤتمر يرى من واجبه التذكير ، بكون وجود مستشار فرنسي للاوقاف يشرع ويدير رأساً وفعلاً هذه الاوقاف ، يزيد استغراب المؤتمر والمسلمين في رفض المفوضية ، الذي لا يتفق ووعود ممثلي فرنسا بوجوب مراعاة الطرق المشروعة للمطالبة بالحقوق ، ويجعل المسلمين على عقيدة من كون السلطة فاعلة ما تراه في اوقاف المسلمين لا تعيرهم اذناً للشكوى ، ولا تمكنهم من المطالبة بالحق ويصعب على المسلمين وهم اكثرية اهل البلاد ، مطالبة التساوي ببقية الطوائف في مقابلات المفوضية ، تاركين تبعات هذا الرفض على عاتق المسؤولين .

* * *

١٢١ ــ ما نشره سكرتير مؤتمر الزراعة الذي عقد في دمشق

وفي ٢٨ ايلول سنة ١٩٣٤ اجتمع مؤتمر الزراعـــة في دمشق ، ونشر سكرتيره بياناً ، اذاعه في الصحف ايضاً ، وفيه يدحض مدعيات العميد في الاسكندرية ، ويبين ما يلقاه المزارعون من الضيق ، ومن عسف الحكومة .

ونشرت جريدة « القبس » الغراء في ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٤ بعض وثائق تؤيد ما جاء في تقرير السكرتير ، ننشرها لصدق ما جاء فيها :

ــ ١ ــ

لسعادة مدير مالية حلب المحترم

انني متصرف بقرى ... التابعة لقضاء اعزاز ، ولما كنت مديوناً لمالية حلب عن السنين السابقة بمبالغ تأخرتُ عن تسديدها في اوقاتها المعينة ، بالنظر للاضرار المتوالية التي ألمت بمزروعاتي في خلال السنين الماضية ، وبالرغم من ذلك فقد سددت قسماً منها في العام الماضي . ولما عجزت عن تسديد الرصيد ، جاء جابي منطقتنا يومئذٍ وحجز كل ما في عنبري في قرية ... وباعه في مركز قضاء اعزاز وترك القرية من غير بذار ، الأمر الذي اضطرني الى استقراض قيمة البذار باسعار عالية جداً ، ما برحت مضطراً لتسديدها الى اصحابها في هذه السنة .

والآن فانني مستعد لتسديد كافة المطلوب مني عن السنة الحاليـة ، ولكني عاجز عن دفع الباقي في ذمتي عن السنين السابقة ، بحيث لو ارغمت على دفع قسم منها الآن ، لاضطررت الى بيع محصولاتي وترك قراي المتعددة الواسعة من غير بذار ، وبالطبع فلن اتمكن من تدبير بذار لهـا نظراً للازمة وقلة الثقة ، وعليه ارجو ان تتفضلوا باحالة استدعائي هذا لحضرة مدير مال اعزاز ليؤجل تحصيل ما عليَّ من ديون السنين السابقة الى العام المقبل ، والاكتفاء بتحصيل ديون السنة الحالية فقط ، وتفضلوا الخ ...

في ٢ ايلول سنة ١٩٣٤

التوقيع : « ... »

- ٢ -

لحضرة مدير مال قضاء اعزاز المحترم

حسب امركم اخرجنا صورة طبق الاصل عن اعشار السنة الحالية والسنين السابقة ، ولقد تبين لدينا بان حقيقة المزروعات العائدة لقرى ... هي ادنى ووسط بالنظر لقلة بذارها وقلة الامطار ، ولذلك فلم يبق شيء من الحبوب في قرى ... والأمر لكم سيدي .

في ١٦ ايلول سنة ١٩٣٤

جابي ـ التوقيع « ... »

- ٣ -

لعطوفة مدير مالية حلب الافخم

اقدم لعطوفتكم طيه قائمة تتضمن مفردات ديون السيد ... التي يتضح لعطوفتكم من مطالعتها ، ان المومأ اليه مديون بمبلغ لا يستهان به من السنين السابقة وانه لم يدفع في هذه السنة سوى مرتبات السنة الحالية « أي ١٩٣٤ » اما مقدرته على الدفع بالنسبة لحاصلاته ، فمن رأيي ان يكتفى باستيفاء ما هو عائد لسنة ١٩٣٣ أيضاً ، ويؤجل الباقي للسنة القادمة وذلك بالنظر لرداءة موسمه وقلة بذاره في هذه السنة وعلى كل فالأمر عائد لمولاي الافخم .

في ١٨ ايلول سنة ١٩٣٤

مدير مال اعزاز « ... »

- ٤ -

مع الموافقة على اقتراحه يعاد :
لحضرة مدير مال قضاء اعزاز
في ٢٠ ايلول سنة ١٩٣٤

مدير المالية « ... »

★ ★ ★

١٢٢ — برقية رئيس اللجنة الزراعية بحلب الشيخ صادق الرفاعي

وفي ١١ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ أرسل رئيس اللجنة الزراعية بحلب السيد صادق الرفاعي برقية باسم اللجنة الزراعية، الى المفوض السامي ورئيس الوزارة والصحف، يشكو اليهم ما وصلت اليه حالة الزراع، وكيف تحاصرهم جباة الحكومة، وتأخذ بذارهم وتسلب اموالهم، وهذا ما قاله:

«اخذ الجباة بحجز البذارات، وحيوانات الفلاحة، مما لم يسبق له مثيل ايام الحرب العامة. ارهاق المزارعين بدل معاونتهم اسوة بالحكومات الراقية، يقضي على الزراعة وعلى الشعب. اذا كان القصد ايصالنا الى درجة تضطرنا لتسليم اراضينا للشركات الرأسمالية، فنحن على استعداد لذلك منذ الآن، قبل القضاء علينا جوعاً، ونشوب الموت بأولادنا.

وعد الحكومة بتوزيع البذار للمعوزين لا يبرر حجزها البذار، اذا كانت الحكومة لا ترغب بمجاعة عامة. نرجو توقيف التحصيلات، ريثما يتسنى لنا بذر ما تبقى من الغلال، واذا كانت الحكومة تعاقب مخالفي القانون، فنحن مستعدون لتعيين الذين حجزت بذاراتهم ومواشيهم».

هل رأيت معنى هذه البرقية، وما فيها من جرأة وصراحة وحقيقة، فأين منها تصريحات العميد وما جاء فيها من كذب وتضليل، وأيهما اصدق؟ لا شك ان ما قاله رئيس اللجنة هو الحق، وما قاله العميد هو الباطل.

١٢٣ — سفر جميل مردم الى باريس

وعلى اثر ذهاب «دي مارتل» الى باريس وسكون الجو السياسي نوعاً ما في سوريا، سافر السيد جميل مردم بك في ١ تشرين الاول ١٩٣٤ الى باريس بناءً على رغبة الكتلة الوطنية لدرس الموقف هناك، ومعرفة اتجاهات الوزارة الخارجية الفرنسية لحل القضية السورية، وكانت الكتلة اجمعت على ان يلحق به بعض اشخاص آخرين من رجالها، للدعاية والعمل على ايضاح ما وصل اليه الحال في سوريا، وما تقاسيه من آلام، للرأي العام الاوربي ودوله.

وفي هذه الأثناء اعادت الحكومة المحتلة ، المطرودين الى وظائفهم ، وعينت المحاسيب والانصار في الوظائف الشاغرة ، واغلقت دار المعلمين في حلب ، وحولت وظائف المعلمين من مكان لآخر انتقاماً منهم ، ونسقت ثمانية وعشرين معلماً ، وطردت اثنين وثمانين طالباً بتهمة الشغب والتحريض ، ورسبت طالبات دار المعلمات في امتحاناتهن ، وكذا طلاب دار المعلمين لذات السبب ، وعاملت مثلهـــم سبعة وتسعين في المائة من طلاب البكالوريا ، بحجة ان تقصيرهم كان لانهماكهم الطلاب في الشغب السياسي ، بدلاً من انهماكهم في العلم والتحصيل .

١٢٤ – رجوع دي مارتل في ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٤

وفي ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ قدم العميد الى سوريا بعدما زار اثينا عاصمة اليونان ، وبعودته بدأت تنتشر عدة شائعات ، عن خططه والسياسة التي سينفذها . ويعلم من حديثه الاخير الذي ادلى به الى مجلة « ماركير دوريان » في باريس ، عندما كان في زيارته لها . ان عقليته لم تتبدل ، وهو لم يخرج عن كونه رجل مال وانتقام ، واليك ما نشرته جريدة « النهار » في ٢٨ تشرين الاول نقلاً عن المجلة المذكورة ، قال دي مارتل :

ان العناصر التي تتألف منها حياة سوريا الاقتصادية ، هي الزراعة والسياحة والترانزيت ، وقد كانت سوريا في عهد الرومان من اعظم منابت القمح في العالم واننا لنرجو ان تعود ذات يوم الى مقامها السابق .

اما من جهة الترانزيت ، فان دول الشرق تتمتع بميزة خاصة ، فهي واقعة على مفترق الطرق ، بين اوربا وآسيا وافريقيا ، ومهمتها توزيع وموازنة التبادل التجاري بين القارات الثلاث .

واخيراً ، فان سوريا من اقدم بلدان العالم ، وتاريخها يبدأ مع تاريخ البشر ، وقد تعاقب عليها عشرون مدنية ، تركت كلها آثاراً ملموسة . وفي كل سنة ينبش المنقبون مدينة جديدة تقريباً . وها ان انطاكية عاصمة الشمال بدأت تبرز رويداً رويداً من تحت الارض ، وكذلك بعلبك وتدمر وشهبا تقوم شاهداً على عظمة الرومان ، ولا ننسى قلعة الحصن ، وغيرها من القصور الاقطاعية ، التي تذكرنا بعهد الصليبيين .

فلماذا لا تكون سوريا سوقاً جيدة للسياحة ؟

بيد ان الازمة العالمية ، قد تناولت الزراعة والترنزيت والسياحة ، فالبطالة قد انتشرت في الشرق ، مثلها في غيره من الاقطار . ولما كان الشرقي ذا طبع حاد وصفات خيالية متوارثة ، اضف الى ذلك انه شديد التأثر ، وعديم الاختبار في شؤون السياسة ، لذلك كان يمكن أن يصبح هؤلاء العمال العاطلون ، خطراً اجتماعياً بالغاً .

الا ترون في المدن الكبيرة مثل دمشق ، كيف يتزايد عدد الخطباء على رصيف المقاهي ... ويتضاعف عدد « المحسنين الساعين الى اصلاح الدولة ... » ؟

لقد وضعت بسرعة وحزم برنامجاً الاشغال العامة ، وهو قيد التنفيذ الآن . وفي كانون الاول المقبل ، ينتهي مد خط حديد الشمال الذي يسهل الترانزيت الى منطقة الموصل وإيران .

والاعمال جارية لتوسيع مرفأ بيروت ، حتى يصبح قادراً على استقبال بواخر اثقل حمولة مما هي عليه الآن . وتقام سدود في بحيرة حمص ، يمكن من ري مساحة ١٥٠٠٠ هكتار من الارض المزروعة .

ونحن نشجع حركة السياحة ، فان الفنادق تتحسن بسرعة ، وخصوصاً في مراكز الاصطياف في لبنان ، حيث يلجأ كل سنة العراقيون والفلسطينيون والمصريون ، هرباً من حرارة الصيف في بلدانهم .

ان الزراعة والترانزيت والسياحة ، راسخة في اماكنها رغم الازمة ، وهي تستعد لاحداث تقدم جديد في البلاد ، عندما تعطى الاشارة بالعودة الى العمل .

ما هذا البيان ، وماذا فيه ؟

أليس خيالاً وشعراً ، وبسمات للماضي .

اما القضية السورية ، والحياة النيابية والسياسة الايجابية ، وتشخيص ادواء الشعب وآلامه ، وما يقاسيه منها ، والارشاد الى مكافحتها واستئصالها ، لا قيمة لها ولا حاجة اليها .

لقد كنا نرجو ان يتبدل منطق المفوض السامي ، بعدما اثبتت التجارب بطلان ما ادعاه . ولكن يظهر ان جهازه العصبي ، كان ينقصه حاسة الادراك الحقيقي لواقع الحال ، أو ان قلبه المفعم ببغض الوطنيين كان يأبى عليه الرجوع الى الصواب . فأعقب بيانه السابق ببيان من النوع واللون عينهما ، تثبته للدلالة على تمركز الارستقراطية السخيفة في قرارات نفسه ، وتسلطها على خلقه ولسانه ، حتى ظن الناس برغشاً ، والسوريين أوباشاً ، فلا يقيم وزناً لهم ، ولا لمطاليبهم ، ولا ينظر بعين الاعتبار ، الى ان القلوب الحرة الابية ، لا تجلب بالقوة والتهديد ، ولا بالمال والوعيد ، وهو وان ادرك ضرورة المشاريع العمرانية ، وسعى لجلب المال اليها ، فليس حباً بنا ، ولا عطفاً على بؤسنا . انما الباعث كان قلة واردات المصالح المشتركة ، وتخوفه من زوال الانتداب ، وانتهاء حكمه ، وازدياد قوة الحركة الوطنية ، فتقف عقبة كأداء في طريقه ، فلم يهتم باعطاء البلاد حقوقها ومطاليبها . ولكن شاء ان يحتال للأمر عن طريق الاستعمار الذي اعتاد الفرنسيون السير فيه ، سواء ارضي الناس أم لم يرضوا .

١٢٥ — ما كتبه البولوني « ستنسيلاس »

والمطلع على البيان التالي الذي نشره الصحفي البولوني «ستنسيلاس» في جريدته في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ ولم تكذبه المفوضية ، يستنتج ما ذكرناه ، ولا يعجب كيف اشار العميد ، الى الزعماء السوريين ، بانهم جماعة متحـــدة من الاقطاعيين ؟ وأي منهم هو الاقطاعي ؟ وهل توجد في بلادنا اقطاعية ، وما هي صفاتها وامتيازاتها ؟ أم هي مجرد دعوى باطلة ، كدعوى حماية الاقليات ، وخوف فرنسا من قتل المسلمين للمسيحيين ، كأننا برابرة نقتل اخانا ولا دين يردعنا ، وغيرها من الترهات ، التي اعتدنا سماعها من اقوال خطبائهم ، ووزراء خارجيتهم ومبشريهم .

اما بيانه فهذا نصه :

١٢٦ — بيان العميد دي مارتل بعد عودته من باريس

ان برنامجه يتلخص في اعداد الناس للاعمال ، ولمحاربة الفقر باقصى وسائل الشدة ، ثم قال : ان هنالك فرقاً بيّناً بين كلمة الوطنيين ، التي تعبر عن جماعة

متحدة من الاقطاعيين قصارى همهم ان يعملوا لمصالحهم الخاصة ، وبين كلمة الوطنيين التي تعمل لصون المصالح العامة وتحقيقها . وقد رأى العميد نفسه ، بين هاتين الفكرتين ، فأيد الاخيرة ومشى الى جانبها .

وقال : ان فرنسا تحترم وتحمي الوطنية اللبنانية والوطنية السورية ، فهي من اجل ذلك ، لا تصانع في سياستها المتبعة في الشرق الادني مصلحة استعمارية ولا تنزع الى استثمار الاراضي واستغلال ثروتها ، مسايرة لمصالح قائمة على الانانية ، فهذا كله امر لم تفكر فرنسا فيه ، لانه مخالف لتقاليدها ولروحها .

البترول في سوريا :

وقال انه يأمل ان تصغي سوريا ولبنان معاً الى صوت الحكمة ، فلا يزجا نفسيهما في الاغلاط ، ثم عرض للعملين الكبيرين اللذين لا بد منهما ، لانماء الرقي في الشرق الادنى . وقال : ان اصل هذين العملين ، هو البترول الذي يخرج من العراق ويمر بسوريا ولبنان ، قبل ان يصل الى المرفأ الذي يصدر منه .

وقال ان مرور البترول بالاراضي السورية واللبنانية ، ادى الى تعاون وثيق بين سوريا واوربا ، وستنشأ عن ذلك مصالح جسيمة واعمال ضخمة يستفيد السوريون منها .

فلسطين ومشروعاتها :

وبعد ان تكلم فخامته عن الاعمال التي تجنى من مرور البترول العراقي باراضي سوريا ، عرض للحالة التي عليها فلسطين ، فقال : انها في مقدمة المؤثرات التي وفقت فرنسا الى توجيه عنايتها الى سوريا ، فان انعاش فلسطين وبعثها بعد عصور طال فيها النوم ، كان له اثر كبير في المدن السورية جميعاً ، وانه لمستحيل ان يكون تردد في الاعمال الكبيرة ، ما دامت سوريا ترى على حدودها شعباً ناهضاً يعمل بمحصوله الثقافي الاوربي ، وامواله الضخمة لتحقيق المشروعات المفيدة . وقد لاحظنا ذلك ملاحظة نزيهة ، وادركنا ان اي عمل يقوم في سوريا ولبنان ، سواء كان سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم دينياً ، مقدراً له ان يحبط اذا لم نحسب حساباً لبترول العراق ، وللأعمال الانشائية في فلسطين .

سوريا وطرقها في المقاومة ؟

وقال : انه ينبغي لسوريا لكي يكون في ميسورها ان تدافع عن كيانها ، وتضمن حياتها ، ان تلجأ الى الوسائل الفعالة المؤثرة ، من الوجهة الجغرافية والتاريخية ، ويجب ان تقوم حياة سوريا على الزراعة ، ولكن سوريا اليوم لا تخرج من المحاصيل الزراعية ، ما يتناسب مع حاجات سكانها ، فهي مضطرة الى ان تشتري من الخارج في كل سنة ما تحتاج اليه من حبوب وغلال بقيمة مائه مليون فرنك ، في حين ان ارضها كفيلة باعطائها هذا المقدار ، وكفيلة بسد عوزها .

وقال انه يتعين على سوريا ان تخرج وان تعطي محاصيلها للبلاد التي تجاورها كما كان حالها في السابق ، ففي العصور الرومانية البعيدة كانت سوريا ، بفضل ازدهار وسائل الري من اغنى البلاد . وكانت تمون البلاد المجاورة .

في لبنان ! ..

وقال ان برنامج العمل في لبنان ، يختلف عما هو عليه في سوريا ، لأن لبنان لا يملك الاراضي الزراعية الكافية . ولبنان في طبيعته سويسرا الشرق ، وهو على شواطيء البحر المتوسط ، وعناصر ثروته مستمدة من الاصطياف ومن السياحة . ثم تكلم عن عدد المصطافين الذين جاءوا الى لبنان من مصر والعراق وفلسطين ، فقال : ان عددهم بلغ خمسة عشر الفاً ، وسيزداد هذا العدد على التوالي . ثم ان للبنان صفة اخرى لا يجب الاغضاء عنها ، وهي انه قطر قامت فيه جذور المدنية الغربية ، ومدينة بيروت هي مركز الثقافة الفرنسية .

وتكلم العميد طويلاً عن الصفات التجارية الممتازة ، التي يتحلى بها اللبنانيون والسوريون على السواء ، وقد انتهت اليهم هذه الصفات من اقدم العصور ولم يشأ العميد ان يغفل ذكر المزاحمة الانكليزية في فلسطين ، وهي مزاحمة تؤيدها رؤوس اموال كبيرة ، فمن الواجب النهوض باللبنانيين والسوريين معاً .

وقال العميد : ان تطبيق هذا البرنامج ، يتطلب التعاون المحكم والثقة المطلقة بين الفرنسيين والاوربيين الذين عليهم ان يذهبوا باموالهم الى سوريا لخيرها .

وتساءل العميد اذا كان لا يأتي يوم يشعر فيه السوريون واللبنانيون ، بضرورة التعاون مع فرنسا ؟ وقال : انه يجب ان تحسب دائماً حساباً لاضطراب المزاج الشرقي ، وان فرنسا ستجد نفسها في الشرق الادنى ، حيال رجال واحزاب على تمام الاستعداد لمقاومتها ومعارضتها .

ولكننا لا نطلب حباً ولا غراماً ، وكل ما نريده هو ان يشعر الناس في سوريا ، باننا عملنا كثيراً لاسعادها وخيرها ، وان ما يريحنا ونطمئن اليه هو ان عملنا الأدبي في لبنان قد ازهر ونما .

١٢٧ — وصول جميل مردم بك من باريس

وبعد عودة دي مارتل من باريس الى سوريا ولبنان بأيام قلائل ، عاد جميل بك مردم الى دمشق على متن طائرة مائية ، فوصل ثغر بيروت في ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ ، واعقب مجيء الاثنين سكوت تام ، الى ان توجه دي مارتل في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ الى دمشق لزيارتها ، فأصدر بياناً جديداً « وما اكثر بياناته الرخيصة » عن سياسته ، وارفقه بقرار اجل فيه اجتماع المجلس النيابي الى وقت غير مسمى ، ومنح الحكومة التاجية بركته وثقتـــه ، واعطاها حق اصدار المراسيم التشريعية ، وفقاً لقراره السابق ، الذي منح وزارة الشعباني الثقة والحق ذاته ، وهذا بيانه الرسمي :

١٢٨ — بيان دي مارتل في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٤

لقي المفوض السامي لدن عودته الى الشرق ، الحالة التالية في سوريا :

الحكومة السورية تبذل جميع جهودها لتخفيف نتائج الازمة بادارة مالية رشيدة ، يشهد عليها تحصيل الضرائب بشكل منتظم ، وتشجيع مختلف الأعمال الاقتصادية في البلاد .

تقوم ضد هذه الحكومة المتمسكة بعمل انعاش وطني ، معارضة شديدة ، ترمي الى جعل مهمتها عليها مستحيلة ، خلافاً لمصلحة البلاد الاكثر صراحة .

تقوم هذه المعارضة بحملات تعزو الى الحكومة والى الدولة المنتدبة ، تبعة الازمة الاقتصادية والمالية ، ولهذه الغاية انشيء مكتب مطبوعات ، ينشر بطريقة منظمة بلاغات مغرضة ، تظهر الحالة العامة في البلاد على اسوإ ما يكون وفي الوقت ذاته على شكل مخالف للواقع ، وذلك بدون مراعاة محذور إضعاف ثقة الناس في الدولة .

اما العناصر التي توجه هذا الانتقاد ، فانها ترفض ان تتحمل تبعاتها ، وعندما كان ممثلوها قائمين في الحكم اضطرتهم الى الاستقالة ، وفي المدة الاخيرة قامت هذه العناصر نفسها ، وانكرت كل وكالة لأحد ممثليها ، الذي كان يرغب في السعي وراء اسس ، للعودة الى التعاون مع الدولة المنتدبة . واخيراً ، ان تلك العناصر نفسها ايضاً ، جعلت وقف البرلمان السوري ضرورياً في شهر كانون الاول سنة ١٩٣٣ بمناوراتها المخالفة للدستور .

ومن الجلي ان هذه العناصر ، تنوي اعادة الامور الى ما كانت عليه في كانون الاول سنة ١٩٣٣ ، ولأجل ذلك لا تفتأ ان تؤكد انه لا يمكن معالجة المشكلة الاقتصادية قبل حل المشاكل السياسية وفقاً لطلباتها . وهكذا فبينما ترى المعارضة تلقي على الحكومة السورية وعلى الدولة المنتدبة تبعة الازمة ، تراها تريد ان تمنع عنها امكان مقاومة هذه الازمة وتنكر عليها حق مقاومتها .

فازاء هذه الحالة ، ترى الدولة المنتدبة ان ما تقتضيه الساعة قبل كل شيء هو ان يؤمن للأهلين ليس الشيء الزائد كما زعموه ، بل وسائل العيش . ولذلك فانها ترى ان اعادة التوازن الاقتصادي والمالي هو الشرط الضروري الذي يجب ان يسبق العودة الى نشاط سياسي عادي سليم ، وحرصاً على ان توفر على البلاد النتائج التي حصلت قبلاً عن الضغط الخارجي ، الذي يقع على برلمان لم يتثبت بعد تثبيتاً كافياً من ممارسة سلطاته فانها قررت ، وهي تشعر ملء الشعور بتبعاتها ، ان توقف مناقشات البرلمان السوري الى اجل غير مسمى .

ان السلطة المنتدبة لا تساوم بمؤازرتها ومساعدتها الاشخاص القائمين ، بممارسة الحكم وبعمل الانعاش في ظروف صعبة . ان المفوض السامي ، وهو يشعر تمام الشعور بواجباته ، يستصرخ وطنية جميع العناصر السليمة في اهالي سوريا

بدون تمييز في الاشخاص أو الاحزاب ، وبدون ان يستثني فيما يخصه أياً كان ، وهؤلاء الأهالي ، هم أول من يهمه ان يتحقق العمل الوطني المشروع به ، تمام التحقيق .

دمشق في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٤

١٢٩ — قرار تأجيل المجلس النيابي الى اجل غير مسمى

اما قرار التأجيل الى وقت غير مسمى ، فكما يلي :

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

بناءً على صك الانتداب الصادر في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

وبناءً على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ١٦ تموز ١٩٣٣ وحيث انه من واجب الدولة المنتدبة ، ان تحافظ على مصالح الاهليين المحليين التي اصابتها الازمة ، وان تؤمن تنفيذ برنامج انعاش اقتصادي ومالي واداري يتحتم تحقيقه .

وحيث ان تحقيق عمل الانقاذ العام هذا ، قد يتعرض للخطر بسبب سير الاوضاع البرلمانية في سوريا سيراً لم يزل غير كامل ، مما اوجب قبلاً وقف مناقشات مجلس النواب في تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ وفي آذار سنة ١٩٣٤ ، قرر ما يلي :

المادة الاولى — توقف مناقشات مجلس النواب المنتخب في نيسان ١٩٣٢ الى اجل غير مسمى .

المادة الثانية - تبقى احكام قرار المفوض السامي عدد ١٧٦ ل س الصادر في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ نافذة .

بيروت في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤

امين السر العام
لا غارد

المفوض السامي
دي مارتل

والذي نفهمه من هذا البيان ، ان العميد عندما كان في باريس ، بذل مجهوده لأخذ موافقة الوزارة الفرنسية على خطته التي ارتآها ، وقد وافقته . وكان اول بادرة منه ، اصدار البيان الآنف الذكر ، الذي أقر فيه بأن البلاد السورية تعاني ازمة اقتصادية وزراعية شديدة ، ولكن الحكومة السورية تسعى لتخفيفها بادارة مالية رشيدة ، يشهد عليها تحصيل الضرائب بشكل منتظم ، وتشجيع مختلف الاعمال الاقتصادية . ثم اقر بأن هنالك معارضة قوية ، تقاوم الحكومة وتحمل عليها وعلى السلطة ، وتعزو لكليهما تبعة الازمة واسبابها ، وان المعارضة انشأت لها مكتباً للمطبوعات تنشر بواسطته البيانات بصورة منتظمة ، ولكنها على زعمه مغرضة .

ويقول : ان المعارضة توجه الانتقادات وترفض تحمل تبعاتها ، وانها كلفت ممثليها الاعتزال عندما كانا في الحكم ، وبقي جميل مردم بك ومظهر رسلان ، وانها انكرت وكالة احد ممثليها جميل مردم ، الذي كان يرغب في العمل للعودة الى التعاون مع الدولة المنتدبة ، ولم يكتف العميد بذلك ، بل حمل على المجلس السوري لانه رفض المعاهدة .

وقال : إن المعارضة تدعي ان الاعمال الاقتصادية ، لا يمكن القيام بها ما لم تحل القضية السياسية . ولذلك فالعميد يرى قبل كل شيء ، ان يؤمن للأهالي وسائل العيش ، وقبل العودة الى النشاط السياسي ، يجب عليه اعادة التوازن المالي والاقتصادي ، ويرى ان لا يساوم على الاشخاص القائمين معه بالحكم » . « وهي كلمة طالما رددها ولم يساومه احد حتى يكررها » ، كيلا يظن البعض انه يعطيهم الحكم ، اذا قبلوا ما يأمرهم به ، « كأن القضية ، حكم ، ووظائف ، وامرة ، وكراسي » . ويدعو في الختام ، جميع العناصر السليمة ، من اهالي سوريا ، للتعاون معه .

فهل يا ترى صدق بما نطق ؟ ولماذا عزا الى الوطنيين جميع هذه التهم ؟ ولماذا لم يحل القضية السياسية ؟ ولماذا دعى الاحزاب الى التعاون معه ؟ ولماذا اجل

اجتماع المجلس الى اجل غير مسمى ؟ وهل كان قوله تراجعاً في سياسة الانتداب ، أو ضعفاً في مكانته وسلطته ؟ وهل دعوته للعموم دليل استعداد جديد لتهيئة الجو والعمل مرة ثانية مع الاكثرية ؟ وهل سيكون موفقاً ؟

ان الجواب على بيانه وعلى هذه الاسئلة ، لا يستدعي كبير عناء . نعم انه ادعى في الاسكندرية ومرسيليا ، وبعد عودته الى سوريا ، ان البلاد في هدوء وسكون وبحبوحة ، بدليل انتظام جمع الضرائب ، ولكن هذه المرة تراجع ، وأقر بوجود ازمة خانقة ، ثم اراد اظهار مهارته السياسية وحسن ادارته وادارة الحكومة التي اقامها ، فقال : انهما يسعيان لتخفيف وطأة الازمة ، فلم يصدق لأن الضائقة لا زالت مستحوذة على البلاد .. ولم تنقض في ناحية من النواحي ، بل زادتها الحكومة شدةً ووبالاً ، بدليل ارهاقها كاهل الفلاحين بتحصيل الضرائب وحجز البيادر ، وبيع الذخيرة والمواشي ، وحبس الاشخاص ، وارسال حراس « حراس قضائيين » الذين لا يرسلون عادة إلا عندما يفلس المرء ، وتعلن المحكمة عن افلاسه لحراسة المحاصيل ، خوفاً من بيعها أو نقلها قبل دفع الضرائب ، والديون الاميرية المتراكمة .

والمشاريع الاقتصادية التي عناها ، ليته قال لنا ما هي ، وما هي نتائجها ؟ ولو حصل من ذلك شيء ، لما اصدرت محكمة تجارة بيروت في عام ١٩٣٤ الاحكام الافلاسية الآتية :

١٣١ — احكام افلاسية صادرة من محكمة تجارة بيروت

الاحكام الافلاسية التي أصدرتها محكمة تجارة بيروت في عام ١٩٣٤

كان صدور الاحكام الافلاسية على بعض تجار بيروت في العام الماضي ١٩٣٤ اخف وطأة من صدورها في عام ١٩٣٣ ، مما يدل على ان الحالة كانت في العام الماضي ، بالرغم من الضيق الشامل اكثر حركة ونشاطاً في التجارة ، من العام الأسبق . وقد وضعت محكمة تجارة بيروت بياناً بعدد احكامها ، واسماء الذين اعلنت افلاسهم ، فبلغ عددهم ٢٨ شخصاً مقابل ٣٤ شخصاً في العام الاسبق ١٩٣٣ ، وهذه اسماؤهم كما جاءت في اللائحة :

بشاره نصير ، رشيد قرانوح ، رامز قيسي ، لويس طراد ، سليم ج حايك وشركاه ، عبد الله جميل « طرابلس » ، ميشيل انطكلي وعبد الرحمن الناطور ، بادروس ابادجيان واولاده ، الدور يمود انتي وشركاه ، وديع ابي راشد ، خليل نور عبد القادر ، علم الدين ، جوزيف عتيق ، داود نقولا حداد ، ميشال بشور ، ابرهيم راعي « زحلة » ، عبد الرحمن البحمدوني ، شارل شاوول ، حسن زريق « طرابلس » احمد الجزيري ، جوزيف كمال حتاته ، جورج كوراني ، نملاوي وشركاه كامل وشريف النعماني . وقد عقدوا « كونكورداتو قضائية .

الذين رصدوا حساباتهم :

وهناك ايضاً ٢٧ تاجراً رصدوا حساباتهم في عام ١٩٣٤ ، يقابلهم في عام ١٩٣٣ « ٣٩ » تاجراً . وهم :

سركيس ديمرجيان ، عبد القادر كويدر ، نخلة قطيني ، سعيد بوجي ، ن. و ج. سيقلي ، قيصر نحاس ، راشد قرانوح ، ربنيه هرنيان ، جورج بعقلية واخوانه ، ن. كرولساريان وشركاه ، لويس طراد ، شركة فرنسا ـ مديترانه ، س. علالي ، و. بابادوبولو ، الياس حساب ، نجيب عاقوري ، ب. قيسي ، س. جويك ، قوتلي وطويل ، عزت ادلبي ، عبد الرحمن الناطور ، حسن زريق ، ميشال ج انطكلي بشارة نصير ، محمد صالح البربير ، علي ادريس ، عبدالرحمن بحمدوني .

فعسى ان يكون عام ١٩٣٥ أخف وطأة من الاعوام الماضية على التجار واصحاب المصانع ، حقق الله الآمال .

اما المعارضة فهي قوية ولا تزال قوية ، وسوف تبقى في نقدها ومعارضتها ، حتى تتحقق اماني الشعب وهي :

أولاً ـ تخليص الدستور السوري من كل قيد .

ثانياً ـ الاستقلال والسيادة والوحدة .

ثالثاً ـ ممارسة الحكم النيابي بصورة حرة ، وتعيين حكومة شرعية صالحة للحكم ، لا تكون تحت نفوذ المستشارين ، ولا الحكومة المنتدبة .

رابعاً ـ تعديل القوانين الجائرة ، وتقوية الدفاع الوطني .

خامساً ـ تقوية القضاء وجعله موحداً .

سادساً ـ نشر العلم والتربية .

سابعاً ـ تنشيط الزراعة بتخفيف الضرائب ، وانقاذ الزراع من ظلم المرابين ، والدرك ، والمليس ، وتهيئة الوسائل العلمية والفنية لتزيد محصولاته ، وارشاد ذويه وتعليم ابنائه ، وحماية اسرته .

ثامناً ـ تنمية الصناعة الوطنية واعفائها من الرسوم الجمركية ، ومنع مزاحمة الصناعة الاجنبية لها .

تاسعاً ـ تعديل السياسة الجمركية ، وجعل ادارتها بيد السوريين ، وتحت اشراف الحكومة .

عاشراً ـ تأمين التعاون والترابط بين البلاد العربية .

فهل هذا مما يأباه الشعب ، وهل اذا كان عمل السلطة والحكومة لا يتفق وهذه الغايات . وانتقدت المعارضة ان يكون عملها شغباً وخروجاً على القانون ، فأي شيء سوى هذا يكون مع القانون ومع مصلحة البلاد ؟

ان الوطنيين لم يضيعوا فرصة المعاهدة ، بل عرفوا كيف يدفعون شر المعاهدة برفضهم إياها ، واذا كان المسيو دي مارتل لا يعتقد برشد الوطنيين ، ونضوجهم السياسي ، فليجرب غيرهم ، وليجرب حظه معهم ، وليجرب خططهم ، ثم يرى النتيجة !!!

وبعد ، فبيانه بعد كل محاكمة ، ليس بالبيان الحكيم ، بل هو تراجع مع غطرسة ، وخفة في الرأي ، وضعف في الحجة . واذا اردنا الاستدلال منه على مستقبل اعماله ، حكمنا من المقدمة التي لمسناها ، ومن حله المجلس النيابي ، ومن بقاء هذه الوزارة ، ومن تزايد الأزمة الاقتصادية ، ومن توالي الشكايات ، ومن تزايد الاستعمار الاقتصادي الذي يمتص ثروة البلاد .

من هذا نحكم على ان الجو لن يكون هادئاً ، ولا تبشر غيومه بغير الرعود والصواعق ، وإن ادعي ان البلاد كانت راضية عنه ، فما هي علائم الرضى ؟ هل الثورات أم الشغب أم السكون أم ماذا ؟

وماذا يقول عن اضراب الشام ، وحماه ، وحلب ، وحمص ، احتجاجاً على تعطيل الحياة النيابية ؟

ألم يحتج رئيس المجلس النيابي ايضاً ؟.

أما حلب ، فقد كانت ساخطة على المجلس النيابي والحكومة ، وعلى النواب المزيفين ، وان رفضوا المعاهدة . ولو كان الحزب الوطني ، أي حزب الكتلة راضياً عن الاوضاع الحاضرة ، لكان له ان يدعوه الى التعاون ، ولو دعاه لما تعاون وإياه ، لأن دي مارتل ملأ جو البلاد ارهاباً وتنكيلاً ، كما بيّنا . ولا يزال احرار البلاد مبعدين عن الوطن ، مشتتين بين مصر وبغداد وفلسطين . والغريب أن تذيع السلطة بأن رئيس الجمهورية الفرنسية ، سيصدر عفواً عن المبعدين السياسيين ، ثم ما لبثت الشائعة ان كذبت من قبل المفوض .

وصدر من قبل المسيو لا فاستر ، قرار يقول فيه : « إن احكام قانون قمع الجرائم يبقى معمولاً به رغم صدور قرار من المجلس النيابي يوقف العمل به » . فما معنى إعادة العمل به ، وازدراء ما قرره المجلس ؟ وما معنى صدور قرار من مندوب المفوض السامي له صفة تشريعية ؟ وإن لم يكن الفوضى ، والاستبداد ، والازدراء ، بحق الأمة الشرعي في سن القوانين ، فما معناه !

١٣٢ — قرار باعادة العمل بقانون قمع الجرائم بعد ما توقف

قرار رقم ٣

ان مندوب المفوض السامي لدى الجمهورية السورية .

بناء على الفقرة ٣ من المادة ٩ من قرار المفوض السامي ذي الرقم ٤ — ١٩٣٢ سوريا المؤرخ في ١٢ شباط ١٩٣٢ .

ولما كان من الضروري المحافظة على التدابير المتخذة بموجب الفقرة ٣ من الماده ٩

يقرر :

مادة ١ ـ يثبت القرار المتخذ بتاريخ ٣ ايلول سنة ١٩٣٢ من قبل مندوب المفوض السامي لدى حكومة الجمهورية السورية .

مادة ٢ ـ يثابر على احالة الجرائم المنصوص عليها بالقرار ذي الرقم ٤ ـ ١٩٣٢ ـ سوريا على المحاكم المختلطة التابعة لمنطقة محكمة البداية المختلطة بدمشق .

مادة ٣ ـ يذاع هذا القرار ويبلغ الى من يلزم ، ويعلق على ابواب المحاكم المختلطة والمحاكم المحلية الموجودة في منطقة محكمة البداية المختلطة بدمشق .

١٣٣ ـ طرد الطلاب في مصياف وتجهيز حلب انتقاماً من وطنيتهم

ومن اعمال الحكومة بعد عودة دي مارتل ، ان سبعين أو ثمانين ٧٠ الى ٨٠ شاباً من مصياف « اللاذقية » ابرقوا الى المراجع العليا ، يطلبون ان تضم بلادهم الى الوحدة السورية ، فما كان من حكومة اللاذقية ، وهي حكومة المستعمرين يديرها فرنسيون ، إلا أن لاحقتهم وحبستهم واحالتهم الى القضاء ، فحكم عليهم بالسجن والاشغال الشاقة ، وكان منهم « احمد الفيل » عضو المجلس البلدي ، اخرجه المستشار من وظيفته بدون مبرر قانوني ، سوى انه من الوطنيين المشاغبين .

وطردت الحكومة التاجية ثمانية عشر تلميذاً من المدرسة التجهيزية بحلب لأنهم ابوا ان يقابلوا الشيخ تاج يوم زارهم في مدرستهم ، وعزل رئيس التجهيز لانه لم يوافق على طردهم بدون محاكمة من المجلس التأديبي . وطردت الحكومة من مدرسة الصنائع اربعة طلاب ايضاً ، واغلقت المدرسة لانهم احتجوا على معلم شاذ باخلاقه فانتقمت منهم . ونقل السيد حسني البرازي وزير المعارف ، اكثر من ستين معلماً ومعلمة في حمص وحماه الى مراكز اخرى ، تشفياً من ذويهم ، وقد ذكرت ذلك جرائد دمشق . منها ، القبس والأيام .

ورداً على تصريحات العميد في ٢ تشرين الثاني، نشرت الكتلة الوطنية، البيان الآتي:

نشر فخامة المفوض السامي قراره المؤرخ في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ رقم ٢٥٨ قاضياً بايقاف مناقشات مجلس النواب الى اجل غير مسمى، وتاركاً لنفسه بالاشتراك مع فخامة رئيس الجمهورية، حق القيام بوظائف المجلس الاشتراعية. وشفع هذا القرار ببيان اذاعه في الجرائد، تعمد فيه تبرير هذا العمل المبطل للاوضاع والحقوق البرلمانية المنشأة والمضمونة بالدستور، الذي اصبح بعد تكرار هذا التعطيل حبراً على ورق مجرداً عن كل قيمة عملية.

ورغماً عن ان الكتلة الوطنية، لم تكن في وقت ما قانعة بصحة تأليف هذا المجلس وبالصلاحيات الممنوحة له، ورغماً عما رافق انتخاب بعض اعضائه من الشوائب المخلة بالحرية، فان السلطة الفرنسية قد اعلنت مراراً رضاها عنه، وصرحت في جمعية الامم، انه يمثل باكثريته العظمى العناصر المعتدلة الراغبة في التعاون مع الدولة المنتدبة والصالحة لتقرير مصير البلاد، وان الفئة الوطنية المعارضة للانتداب ضئيلة جداً في المجلس وفي خارجه. واعتماداً على هذه الثقة، اعلنت عزمها على التعاون مع هذا المجلس الى النهاية، بأن تنفذ على يده مشروع الغاء الانتداب وعقد معاهدة تحالف مع سوريا.

وعندما أبى هذا المجلس قبول المعاهدة، التي قدمت له انقلبت الثقة الى ضدها، ومنع من الاستمرار في اعماله دورة تلو اخرى، ثم اوقفت مناقشاته الى اجل غير محدود، كأن الجهود التي بذلت لانتخاب بعض اعضائه من انصار السلطة الموالين لها، ونشر الدستور السوري وانشاء الحياة البرلمانية لم تكن لأجل تأسيس الاحوال النيابية في سوريا، وتدريب الشعب في ممارستها واقامة الاشتراع على اساس صالح معقول، بل كانت لأجل ترويج هذه المعاهدة فقط؛ وحالما فشلت المساعي بهذا السبيل، لم يعد ينظر لزوم للنواب ولا للحياة النيابية، واعيدت الادارة الى شكل دكتاتوري غريب لم يكن له اقل حظ من النجاح في تجارب الخمس عشرة سنة الماضية.

انشئت المجالس التمثيلية سنة ١٩٢٢ ومجلس الاتحاد سنة ١٩٢٣ والجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨ والمجلس النيابي سنة ١٩٣٢ لاجل التعاون المزعوم وكان نصيبها الفشل. وما هذا الفشل إلا لأن اعضاء هذه المجالس، ابوا ان يذعنوا لما املاه عليهم ممثلو فرنسا، من الارادات المجحفة بحقوق بلادهم، والرامية الى حرمانهم من الحياة الحرة في ظل الاستقلال الذي هم جديرون به.

وما دامت السلطة الفرنسية تؤلف المجالس وتميتها بالوسائل العنيفة من اعضاء تثق بهم، وتحاول جهد طاقتها ان تقصي عنها كل ما هو معروف عندها بالمعارضة، ثم لا تعتم ان ترى هذه المجالس نفسها تأبى الخضوع لما يراد بها من تضحية حقوق البلاد وتنقلب عليها، بعد ان كانت لها، فتعمد الى كم افواهها بالتعطيل والحل، وتعدل عن سياسة التعاون التي تدعي انها راغبة بها الى سياسة الاستثمار والسيطرة الفردية، وتقيم على رأس الحكم اشخاصاً من صنائعها، ضاربة بارادة الامة ومطالبها الحقة عرض الحائط، وما دامت هي التي تقطع التعاون حتى مع من حسبتهم من انصارها واصدقائها، وصرحت انهم يمثلون الأمة تمثيلاً صحيحاً، فهي إذن وحدها مسؤولة عن قطع التعاون قطعاً فعلياً، مهما بالغت بالتصريح انها شديدة الرغبة به، واذا كانت تتحل لنفسها عذراً لعدم تعاونها مع المعارضين، فما هو عذرها بعدم تعاونها مع مجلس سفك في سبيل انشائه دماً كثيراً، وروعت البلاد امداً طويلاً،

ذنب المجلس في نظرها، انه أوقف مشروع المعاهدة. فهل كان هـذا المشروع جديراً بالقبول، وجاء محققاً لأماني الامة بالوحدة والاستقلال، ومعادلاً على الأقل للمعاهدة العراقية، التي لا يجوز ان يكون دونها، وهل ربطت معه ملاحق لايضاح غوامضه وجلاء الشكوك والمخاوف المصاحبة له؟ لو كان هـذا المشروع مستجمعاً لهذه المزايا، فربما كان غضب السلطة الفرنسية على المجلس، بسبب وقفه قائماً على شيء من العذر.

اما الآن، والمعاهدة التي عرضت بعيدة عن تحقيق الوعود المقطوعة للشعب السوري، فليس في البلاد احد من الذين يحترمون انفسهم يستطيع الموافقة عليها، وتقييد امته باغلالها ومراميها الغامضة.

يقول المفوض السامي في بيانه ، انه وجد الحكومة السورية تبذل جميع جهودها لتخفيف نتائج الأزمة ، بادارة مالية رشيدة ، يشهد عليها تحصيل الضرائب بشكل منتظم وتشجيع مختلف الاعمال الاقتصادية في البلاد ، وهو لو عرف الوسائل القاسية التي تجبى بها الضرائب ، لأكبرها واستنكرها وتجانف عن اتخاذها حجة لرشد الادارة المالية . ولسنا ندري كيف يكون تحصيل الضرائب بوسائل الحجز والبيع الجبري . لحاجات المكلف الضرورية ، ووسيلة لتخفيف نتائج الازمة .

هذا فضلاً عن النظام الجمركي القائم على اساس الجباية ، لا على اساس الحماية . ولسنا بحاجة للتفصيل والتدليل في هذه الناحية ، فقد وافاها حقها التجار والزراع واصحاب المعامل ، بما عقدوه من المؤتمرات ورفعوه من الاعتراضات .

وقد نسب فخامته الى المعارضين ، أي الكتلة الوطنية ، تعمد عرقلة المساعي المبذولة ، لانعاش الحالة المالية والاقتصادية . فالقاء نظرة على المشاريع الاقتصادية العليمة التي قام ويقوم بها رجال الكتلة الوطنية ، يكفي لدحض هذه التهمة .

أما قول فخامته اننا نرفض تحمل التبعات ، بدليل استقالة بعضنا من موقع الحكم بتأثير البعض الآخر ، وانكارنا الوكالة لأحدنا ، وهو يرغب بالسعي وراء اسس للعود الى التعاون . فاننا نعلن لفخامته ، اننا لم نكن في وقت من الاوقات مختلفين على الاسس التي ندين بها لتأمين حقوق بلادنا ، وجميعنا نؤيد من يأتينا بهذه الاسس اياً كان ، وقد أثبتت الوقائع الماضية المكررة ، اننا نقابل النية الحسنة بنية مثلها أو احسن منها ، ولم تمد الينا يد للاتفاق الا مددنا لها يداً ، ولا قبضنا يدنا مرة الا بعد أن شعرنا بشوكة واخزة .

ولما كان افرادنا الذين تقدموا لعمل التعاون ليخرجوا منه أو ليراودوا على الخروج ، لو وجدوا من نتائجه ما تستريح اليه ضمائرهم ، ويستطيعون ان يواجهوا به الرأي العام الذي يتمنى لهم النجاح ، وهم يعملون جيداً ويثقون تمام الثقة ، انهم اذا حصلوا على ما يطمئن الأمة على حقوقها ، لا يلاقون من رفاقهم وامتهم إلا التأييد والمعاضدة .

ولو كانت السلطة الفرنسية منحت شيئاً جديراً بالقبول ورفضناه ، لكان محل اللوم ميسوراً ، أما وقد باءت جميع التجارب بالفشل ، فليس في مجال البحث ما تقوم به الحجة .

وقد تذرع فخامته لتبرير ايقاف المجلس النيابي عن مناقشاته ، بلزوم معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية ، واعادة توازنها قبل العودة الى النشاط السياسي ، ونحن مع قناعتنا وقناعة الأمة جمعاء ، بأن اضطراب الاوضاع السياسية في البلاد لا يجعل الطريق الاقتصادي معبداً امام سالكيه ، لا نستطيع أن نقبل القول بأن الحياة النيابية تعرقل اعمال الانعاش الاقتصادي ، في حين ان النواب السوريين جميعاً اكثر شوقاً الى هذا الانعاش واشد احتياجاً اليه من أي عامل آخر في سبيله .

ولا يسعنا أن نختتم هذا البيان بدون ان نعلن لفخامة المفوض السامي ، استنكارنا الصريح لما كرره مراراً هو وحضرة مندوبه ، لدى جمعية الأمم من الحملة على النواب السوريين ، الذين حرصت السلطة على انتخابهم حرصاً شديداً واعلنت ابتهاجاً بهم ومديحاً لهم يوم نجاحهم ، فهو ما زال يتهمهم بضعف العزيمة والاذعان للضغط الخارجي المزعوم ، وعدم الاصغاء لصوت ضمائرهم الحية ، يتخذ هذا الاتهام المؤلم حجة لحرمانهم من الاجتماع والمناقشة ، وما ذلك إلا لانهم لم يقبلوا المعاهدة التي ارادهم على قبولها ، واغماض العين عما تحمله في مطاويها من العيوب المجحفة بحقوق بلادهم المقدسة .

فالكتلة الوطنية تعلن بهذا البيان احتجاجها على تعطيل الحياة الدستورية ، وعلى الاوضاع الدكتاتورية الشاذة ، التي لا تنتج إلا الفشل والخسران ، وتغتنم هـــذه الفرصة لتصرح مرة اخرى ، ان تجزئة البلاد السورية الى دويلات وحكومات ، واستئثار السلطة بموارد المصالح المشتركة وطرق انفاقها ، وجميع هذه الاساليب الشاذة ، الادارية والمالية والسياسية ، كل ذلك من العوامل الاولى للاستياء العام ، والنفقات الفاحشة المرهقة للخزائن والمكلفين .

وأيد البيان عريضة من الناخبين الثانويين في حمص ، وعريضة من الحمويين ، وبيان من الشباب الوطني الى العميد السامي . ثم احتجاج من طرابلس الشام الى رئيس المجلس النيابي اللبناني . واحتجاج من بانياس « محافظة اللاذقية » ننشرها جميعاً ، تأييداً لقولنا واثباتاً لواقع الحال :

لفخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان المعظم

ان المنتخبين الثانويين في مدينة حمص ، بعد ان اطلعوا على قرار تأجيل مناقشات المجلس النيابي ، وبلاغ قلم المطبوعات الذي صدر توطئة لهذا القرار ، والذي يعتبر كأنه حيثيات له ، قرروا ان يرفعوا الى فخامتكم هذه العريضة ، للاحتجاج على هذا العمل راجين ان تتكرموا بارساله الى جمعية الامم .

يا فخامة العميد

ان البلاد التي تحملت اعباء الانتداب وما صحبه من انواع الاحكام المختلفة الألوان والصور ، وعانت التجاريب تعمل في جسمها وثروتها ، ما زالت صابرة على كل ذلك صبر الكرام ، رجاء ان يكون لهذه التجاريب نهاية يستقر بعدها الحكم ، وان يصل بنا الانتداب الى النتيجة الطبيعية : الاستقلال والحياة الحرة .

وقد كانت تحسب في الايام الاخيرة ان الوقت قد حان لتجني ثمار صبرها وتحملها ، فاذا بها تفاجأ يوم امس بهذا القرار الذي نبهها الى ان كل ما عللت به نفسها لم يكن غير حلم نائم .

وما نحسب هذه الخيبة المرة تمنى بها بلاد كانت تعيش الى اليوم بالأمل وحده ، بعد ان نفدت ثروتها ، وتعطلت زراعتها ، وقضت السياسة الجمركية على مرافقها الصناعية والتجارية ، واستولت الحكومة على حاصلاتها باسم الضرائب .

هذه الخيبة المرة بعد كل ما مر بالبلاد ، ما نحسبها إلا سائرة بالبلاد الى غمرة لا نستطيع تقدير مداها . ان ابناء البلاد يرون في تعطيل اعمال مجلسهم ومنعه من مراقبة حكومات تسلطت على كل شيء في البلاد ، بلا وازع ولا رقيب ، انهم يرون في تعطيل المجلس اقراراً لعمل الحكومة وتشجيعاً لها ، بل رأوا ان انقاذ الحكومة من المجلس هو مكافأة لها .

يا فخامة العميد

يقول البلاغ الرسمي : ان في البلاد عناصر تحارب سياسة التعاون مع الانتداب ، في حين ان بلاداً تنشد الاستقرار والكرامة والحق ، لا يمكن ان يخطر غير التعاون للوصول الى رغائبها ، وهي لهذه الغاية اخرجت عنها نواباً باسمها يتكلمون ، وعن قضيتها يدافعون ، وما زالت ترى انهم ظلوا امناء على عهدها ، اوفياء بعهودهم لها .

فعنصر النواب الوطنيين الذين ائتمنتهم البلاد ، اذا ظن انه يحارب سياسة لا تتفق مع حقوق البلاد وغاياتها ، وما كانت الصرخات التي تتصاعد بين آونة واخرى من مختلف الطبقات ، إلا رجع صدى التأوهات ، ترسلها الامة لاسماع كل من يسمع استغاثة الانسان .

فنحن نحتج على تأجيل المجلس ، وعلى الحالة السياسية العامة التي اوصلت البلاد الى هذه الحالة المؤلمة ، معلنين تخوفنا مما يبيت لنا وراء هذا التأجيل .

« المنتخبون الثانويون »

١٣٧ — عريضة الحمويين احتجاجاً على قرار اغلاق المجلس

وقال الحمويون في عريضتهم :

فوجئنا بقرار المفوض السامي الصادر في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ رقم ١٢٨ بوقف مناقشات مجلس النواب السوري ، المنتخب في ٢ نيسان سنة ١٩٣٢ الى اجل غير مسمى .

وقد قدم العميد السامي قراره هذا ببلاغ اذاعه على الصحف ، جاء فيه : انه اوقف الحياة النيابية من اجل مشاريع اقتصادية لا تتم بوجود البرلمان مع ان البرلمان هو الذي يكفل للبلاد تنظيم مشاريعها الاقتصادية ، ومن حقه وحده النظر فيها وفي تنظيم موازنة الدولة . وان انفراد السلطة الفرنسية بالتشريع وباختيار الاشخاص لمعاونتها من السوريين ، هو السبب المباشر في حدوث الاخطاء

الفادحة ، التي رافقت الانتداب واوصلت البلاد الى ما هي عليه من العزلة والتأخر بشكل لا يمكن ان تعد الازمة المالية وحدها المؤتمر الاول في تكوينه .

وفخامة المفوض السامي هو الذي الف الوزارة التاجية ـ في فترة توقيف البرلمان من قبل ـ من اشخاص لا يستطيعون حل الازمة السياسية ، ولا القيام بالاعباء الادارية بصورة يمكن معها الوقوف في موقف معين دون تأخير فظيع .

فنحن تجاه هذا الاستمرار في السياسة ، التي بان عمقها للجنة الانتدابات ـ كما ظهر لكل باحث شؤوننا ـ والتي لايشعر بوطأتها مثل من تقع عليه اضرارها واخطاؤها ، وبمناسبة الاضراب العام الشامل الذي قام به الحمويون يوم الأثنين في ٥ ت ٢ سنة ١٩٣٤ احتجاجاً على قرار المفوض السامي ، القاضي بتوقيف مناقشات المجلس النيابي ، لما في ذلك من حجر على الدستور ، وتعطيـــل لأهم احكامه . ومع ان هذا الدستور الأشل لم يكن ضامناً للسوريين رقيهم وانعاشهم كاملين ، فانهم بهذا القدر القليل كانوا يأملون وقف التدهور عند حد ما .

لذلك فقد راعتهم هـذه التدابير الانفرادية ، من جانب السلطة الفرنسية ، واعلنوا استياءهم بالاضراب والاحتجاج ، اللذين ننقل لكم صورة موجزة عنهما في عريضتنا هذه ، مستصرخين وجدانات السادة اعضاء جامعة الامم ، ان يعيروا سوريا جانباً من عنايتهم لانتشالها من هذه الهوة التي قذفتهم اليها ارادة الافراد . تفضلوا واقبلوا اطيب تحياتنا واحترامنا .

١٣٨ ـ احتجاج الشباب الوطني

وقدم الشباب الوطني الى دي مارتل الاحتجاج الآتي :

يا صاحب الفخامة

بانتظار المذكرة الضافية التي نعدها لترفع الى فخامتكم ، نرى واجباً علينا ان نبادر منذ اليوم الى الاحتجاج على القرار الاخير الصادر في ٢ تشرين الثاني الذي اجلتم به للمرة الثالثة ، والى اجل غير مسمى الحياة النيابية .

ان من طبع الشباب ان يبشر بالمثل العليا ، ويخاطب الضمائر بلغة العاطفة ، ولقد استبشرنا خيراً كثيراً عند مجيئكم الى بلادنا ، لاننا كنا نرجو ان تستغل صفات الصراحة والجرأة التي اتصفتم بها في مصلحة الوطن ، ولكن الدعايات التي يبثها خصوم البلاد ، قادت السوريين الى هذا الموقف الحاضر ، المشحون بالتشاؤم والتناقض والحيرة .

فلتسمح لنا فخامتكم إذن ان نهمل لحظة لغة العاطفة ، لنتكلم بلغة المنطق المادي ، وان نهمل لغة المثل العليا ، لنستوحي ردنا من صك الانتداب الذي فرض علينا فرضاً ، ومن الدستور السوري الذي اعلنته الجمهورية الفرنسية ، بعد ان بدلت فيه ، وذلك لنرى مدى ما بين هذين الصكين ، اللذين جعلتموهما مصدراً لحقوقنا قبل عقد المعاهدة ، وبين قرار التعطيل من وفاق وانسجام .

ان الخطوط الكبرى في هذا القرار هي :

١ - استناده الى صك الانتداب

٢ - تبريره تعطيل الحياة النيابية

أ - بفساد سير الاوضاع البرلمانية الذي استوجب من قبل تعطيل البرلمان مرتين : مرة في تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ومرة في آذار سنة ١٩٣٤ .

ب - وبضرورة تنفيذ مشروع الانعاش الاقتصادي .

واما البلاغ الذي قدمته فخامتكم بين يدي هذا القرار فيتضمن :

١ - الثناء على حكومة غير برلمانية ، لأنها جبت الضرائب بانتظام وساعدت المشاريع الاقتصادية .

٢ - دعوة الامة على اختلاف احزابها ورجالها الى الثقة بالمشاريع الاقتصادية التي تنوون القيام بها .

فلندرس هذه الحجج جميعاً على ضوء المنطق الضيق المستوحى من صك الانتداب والدستور السوري وحقيقة الوقائع .

الرد على القرار

صك الانتداب !

١ ـ ان اول ما يطالعنا في هذا القرار استناده الى صك الانتداب ولكننا قرأناه مادة مادة ، فما وجدنا فيه ما يبرر وقف الحياة النيابية !

لقد كان من الواجب ان يستند الى الدستور السوري الذي وافقت عليه جمعية الامم واعلنته المفوضية العليا ، وذكر في صك الانتداب نفسه ، ان البلاد تدار بمقتضاه ، لانه هو القانون الاعلى الذي ترجع اليه مسائل الحياة النيابية ، فتجاهل الدستور برمته من الجانب الذي يأخذ على السوريين ، انهم لم يتقيدوا ببعض جزئياته الفرعية اثناء مناقشاتهم في مشروع المعاهدة ، تناقض يحمل على التفكير حقاً ، لأن الدستور السوري المعدل ملزم للافرنسيين الذين قبلوه كله ، اكثر مما هو ملزم للسوريين الذين لم يقبلوا إلا بعضه .

عقوبة تشرين !

٢ ـ واما الاستناد في وقف الحياة النيابية الى حادثة تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ فانه يخالف ابسط القواعد الحقوقية ، لاننا اذا تجاوزنا وقلنا ان المفوضية العليا تملك حق التأجيل ، ثم تجاوزنا وعددنا التأجيل عقوبة ، فقد لقيت حادثة تشرين الماضية عقوبتها ، ووجب ان يرتكب المجلس خطيئة جديدة ليستحق ان تنزل به عقوبة جديدة ، إذ لو جاز ان تتوالى التأجيلات بسبب حادثة واحدة ماضية ، فان المجلس يبقى معطلاً الى نهاية الدهر ، ولا يبقى أي فرق بين التأجيل والحل ، بل يكون الحل ، وهو في الاصل عقوبة اشد ، اخف ضرراً واهون وقعاً ، لانه يسمح للامة بانتخاب مجلس جديد والعودة الى النظام ، بينما يحرمها تكرار التأجيل بلا سبب مبرر من نعمة الحياة النيابية ، ويبقيها بلا هيئة تمثيلية تسهر على حرياتها وتشرف على مقدراتها .

هذا إلا ان حادثة تشرين الثاني لم تكن كافية حتى في تبرير التأجيل الاول وذلك ما اهاب بلجنة الانتدابات نفسها ، الى التأسف على تعطيل الحياه النيابية ، وابداء الرغبة في ضرورة اعادتها .

الحياة النيابية والاقتصاد :

٣ ـ واما ان انجاز مشاريع « الانعاش » الاقتصادي ، يستلزم القضاء على الحياة النيابية ، فنظرية غير موفقة .

آ ـ لأن عمل المجلس النيابي غير قاصر على الجهة الاقتصادية وحدها .

ب ـ لانه اذا جاز ان يؤجل المجلس حتى انتهاء المشاريع الاقتصادية ، فقد يبقى معطلاً الى ما لا نهاية .. لأن هذه المشاريع قد تؤجل ، وقد يحقق منها قسم ويؤجل قسم ، وقد تكون لها ذيول وملحقات !

ج ـ ان الدستور السوري نفسه ينص على ان المجلس النيابي يضع القوانين التي تساعد على نمو البلاد الاقتصادي ، فاذا كانت المفوضية العالية لا تعترف بمقدرة المجلس الاقتصادية ، فلماذا وافقت على الدستور ونشرته ؟

عبقرية الوطنيين وكفاءتهم :

على ان المشاريع الاقتصادية التي يقوم عليها الوطنيون بالرغم من الظروف الصعبة التي ولدت وتعيش فيها ، تدل على عبقريتهم الاقتصادية ، فليس من الحق في شيء ان يتهموا بالعجز في هذه الناحية .

د ـ ثم ان المشاريع ، اما ان تكون هبة من اموال المفوضية ، فالبلاد لا تعارض باتفاقها ابداً .. واما ان تؤخذ من واردات الجمارك والخزينة ، فليس يجوز ان تنفق بلا مراقبة المجلس النيابي ، وذلك لتطمئن البلاد الى حسن انفاق الاموال التي تجبى من فقرها ، واما ان تعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية ، فهذه الاموال لا تعطي بشرائط حسنة الى حكومة غير نيابية ، لا صفة تمثيلية

لها ، واذا ما اعطيت فالتجارب الماضية القاسية ، تدلنا على انها ستكون نكبة على الوطن مدى سنين طويلة .

لقد عاشت البلاد زمناً بلا حياة نيابية ، فما رأينا اثراً للانعاش الاقتصادي ولكن كثيراً من الامتيازات الثقيلة منحت في ذلك العهد لشركات اجنبية .

الرد على البلاغ

جباية الضرائب ليست مقياساً :

١ ـ اما بلاغ فخامتكم الذي تثنون به على الحكومة ، فاننا نتقدم منه بملاحظة ، وهي ان الشدة في جباية الضرائب ، ليست مقياس المقدرة الاقتصادية ، هذا الى ان الميزانيات الماضية ، التي كان يشرف عليها بعض القائمين على الحكم اليوم ، تدلنا على ان الازمة الحالية ناشئة عن الاسراف ، فليس إذن في الماضي ما يبرر المستقبل .

واما ان هذه الحكومة ساعدت المشاريع الاقتصادية ، فان المبالغ الضئيلة التي انفقها في هذا السبيل ، لا تتردد حكومة نيابية في انفاق اكثر منها ، ولكن الحكومة النيابية تمتاز على كل حال ، بأنها تحمي هذه المشاريع قانونياً ، وتوجد لها الجو الصالح لنموها ، إذ ثبت ان الاقتصاد لا ينهض في امة إلا اذا نهضت سياستها وادارتها ، وقامت الثقة فيها مقام الخوف والقلق ، وشيء من هذا لا يتم إلا في ظل حكومة موثوقة .

الثقة في المشاريع الاقتصادية :

٢ ـ واما دعوة الامة الى الثقة بالمشاريع الاقتصادية ، فانها لا تملك ان تلبيها ، بل هي لبتها ، ولكن نداءها لم يسمع ، فقد دخلت الانتخابات لتختار نواباً يكون من جملة وظائفهم ان يدرسوا المشاريع التي تعرضها عليهم حكومة نيابية

ويوافقوا عليها أو يعدلوها على ما تقتضيه مصلحة البلاد ، وها ان هؤلاء الذين انتخبتهم الامة فعلاً ، وسايروا ارادتها ، يعطلون عن العمل ويمنعون من الكلام ، فالثقة التي تطلب من الامة ، كان الأيسر ان تطلب من هؤلاء الذين مثلوا ارادتها ، لا ان تطلب من امة اذا تكلم الوطنيون باسمها قيل انهم متطرفون لا صفة رسمية لهم ، واذا تكلم المعتدلون الذين رضوا عنهم وتعبوا في انتخابهم ، قيل انهم جبناء ، كأن الجرأة ليست في الاصغاء الى صوت الضمير ، ولكن في الخضوع الأعمى ، لما يملى عليهم من الأوامر ، مهما تكن مجحفة بحقوق الوطن !

الحب واليأس :

هذه طائفة من الافكار ، التي اوحاها الينا قرار مخامتكم بتعطيل الحياة النيابية ، وبانتظار المذكرة الضافية ، فاننا نصارح مخامتكم ، بعظيم استيائنا من تأجيل المجلس للمرة الثالثة ، ومن التهم الموجهة الى رجالات الوطنية ، ولكننا اذا آلمنا ان نحمل على اليأس من سياسة وددنا لو تحقق للبلاد امانيها ، فاننا نجد في انفسنا من القوة والعقيدة والصبر ، بعد ان سرنا في طريق الحب الى نهايته ، ما يساعدنا على السير بعزيمة أشد وامضى ، في الطريق التي يرسمها لنا حبنا للوطن ويأسنا من الانسانية .

سكرتير الشباب الوطني

١٣٩ — احتجاج طرابلس الشام الى رئيس المجلس النيابي في سوريا

« وفي ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ أرسلت طرابلس الشام الاحتجاج الآتي الى رئيس المجلس النيابي في سوريا : تعمد السلطات الفرنسية لخنق صوت الامة وتقييد حريتها بتأجيل دورة المجلس ، يثير النفوس ويزيدها تمسكاً لأهدافها الوطنية ، وايماناً بوحدة البلاد واستقلالها » .

الدكتور بيسار ، سعد الله السندروس ، توفيق البيسار ، سعدي المنلا ، خالد المقدم .

١٤٠ -- برقية شباب بانياس الى المفوض السامي

وارسل شباب بانياس البرقية التالية الى المفوض السامي ، يقولون فيها :

« يتشرف شباب بانياس بأن يعرض لفخامتكم ، ان ايقاف المجلس النيابي على هذه الصورة ، يحجز حرياتنا ويخرس تلك الاصوات ، التي كان المأمول ان ترتفع في المجلس تطالب باستقلالنا ، ويخرق تلك الوعود التي قطعتها فرنسا على نفسها امام عصبة الامم ، بأن تحكم سوريا نفسها حكماً دستورياً ، ويخالف صك الانتداب ، الذي يقول بوجوب الحاق بلاد العلويين بسوريا ، لانها جزء لا ينفصل .

فشباب بانياس يعلن استياءه من تأجيل الحياة النيابية ، ويظهر تعلقه بالوحدة السورية وبمبادىء الكتلة الوطنية ، ويسترحم من فخامتكم ان تحافظوا على حقوق هذه المنطقة الصغيرة من سوريا ، وان ترفعوا احتجاجنا الى المراجع العليا » .

شباب بانياس

وبهذه المناسبة ، نشير الى ان التصريح الوارد في البيان السابق ، من الحكومة التاجية ، بأنها تبذل ما فوق جهدها لتخفيف نتائج الازمة ، بانتهاجها ادارة مالية رشيدة ، يشهد عليها تحصيل الضرائب بشكل منتظم ، وتشجيع مختلف الاعمال الاقتصادية الخ .. هو غير صحيح ، ومنطقه معكوس مغلوط ، يخالف ابسط قواعد الاقتصاد السياسي ، لا لفساد نظرية ان تخفيف الازمة يكون بانتظام الضرائب فحسب ، بل لأن تخفيف الازمات الاقتصادية ، والادارية ، والزراعية ، والسياسية ، التي يعانيها الشعب ويشكو منها دائماً ، كما أوضحناه في مختلف البيانات والاحتجاجات والقرارات ، يحتاج الى اصلاح جهاز الحكومة وتبديل سياستها ، ورفع ظلم عمالها وحكامها ، واللجوء الى سياسة العدل والحزم والتجرد ، وتطبيق اعمالها وفقاً للقانون ، ثم اتخاذ الاسباب الفعالة لايجاد التوازن التجاري ، أي التعادل بين الادخالات والصادرات ، وذلك بتشجيع الصناعات التي تشغل اليد العاملة وتصدر للاسواق العالمية المنتوجات ، وتكفي البلاد حاجاتها ، وحمايتها من المزاحمة

الاجنبية ، ورفع الضرائب الباهظة عنها ، ومساعدتها مالياً ، ثم باقامة المشاريع الاقتصادية ، لاستثمار ثروات البلاد وقواها الطبيعية ، التي نص عليها علم الاقتصاد ان كانت موجودة ، وغيرها مما يعلمه ويقدره ارباب العلم والاقتصاد ، ورجال السياسة والادارة ، وذوو الكفاءات التجارية ، فضلاً عن الدليل الثابت ، بأن الحكومة الحاضرة كرفيقتها السابقة ، لم يخطر لها هذا الواجب ، بل عندما اصيبت بالعجز المالي بالواردات ، لجأت الى ارهاق الفلاح والصانع ، بتحصيل الضرائب الاميرية الباقية قوةً وارغاماً ، واستدانت نصف مليون ليرة سورية بفائدة ٦ في المائة ، فبلغ الدين اولاً وثانياً ما يوازي المليون ليرة سورية .

فهل الادارة الرشيدة التي عناها البيان ، هي التي استدانت لتسديد نفقات حكومة تنفق اموال الشعب بلا حساب ؟

وهل من الحكمة ان تلغى الوظائف الضرورية ، وتبقى وظائف للتراجم والمستشارين والملحقين بدوائرهم ، وما خصص لهم من نفقات واكراميات ، دون ان يمسها التنقيص لمصلحة الخزينة ؟

ومع هذا فوزير المالية يعلن ، ان الميزانية في سنة ١٩٣٤ لا تزال تحت عجز مالي قدره مليون ليرة سورية .

واليك ما نشرته جريدة « القبس » وفيه رد من معالي وزير المالية ، على ادعاءات سلفه السيد الشعباني ، الذي كان عاملاً من عوامل الضائقة ، ومن مسببيها :

١٤١ — بيان وزير المالية هنري هندية

نشرت جريدة « القبس » بياناً في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ ارسله اليها وزير المالية هنري هندية ، رداً على ادعاءات الشعباني :

لقد اطلعنا على كلمة لمعالي وزير المالية السابق شاكر بك الشعباني نشرت في جريدتي الأيام و القبس ، الصادرتين بتاريخ ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ ، جاء بها ان ما ذكره المخبر المحلي ، عن ان وزارة المالية تقول : ان موازنة عام

١٩٣٤ لم توضع على اساس الجباية في عام ١٩٣٣ ، بل وضعت على اساس الجباية في عام ١٩٣٢ هو حجة عليها لا لها ، بسبب ان الموازنات التي تنظم في الربع الاخير من كل سنة للسنة القادمة ، لا يمكن تنظيمها وتخمين الواردات فيها إلا على اساس الجباية في الدورة الحسابية الاخيرة ، وان الحكومة السابقة عند تقديرها الواردات لموازنة عام ١٩٣٤ اعتبرت اساس الجباية في عام ١٩٣٢ مع مراعاة حالة الموسم ، وسير الجباية في عام ١٩٣٣ تلك القاعدة التي شاء معاليه ان يتبسط في شرحها ، ويظهر بأن ذكر عام ١٩٣٣ في موازنة عام ١٩٣٤ انما كان غلطاً مطبعياً لا علاقة له به .

وكان على وزارة المالية ان تدركه ، ما دامت القاعدة التي بسطها هي القاعدة الممكن اتباعها ، فاذا كان معالي الوزير السابق ، على قناعة تامة بأن القاعدة الواجب اتباعها في تنظيم الموازنات هي القاعدة التي ذكرها ، فما معنى استدلاله اذن بتلك الارقام بالمقال الذي درج في العدد المؤرخ في ١ آب سنة ١٩٣٤ رقم ٦٦٨ من جريدة الأهالي ، وذكره تلك الارقام والى جانبها الارقام المقدرة لواردات عام ١٩٣٤ ، واعتباره انها متحصلة في عام ١٩٣٣ ، فهل كان لا يعلم ان الموازنات تنظم على الطريقة التي ذكرها ، في مقاله المدرج في جريدتي القبس والأيام ، أم انه كان يعلم ذلك ، ولكنه ذكر ما ذكر في جريدته ، لاسباب نجهلها ؟.

ثم لو جارينا دولة الوزير المشار اليه بقوله : انه لاحظ اثناء وضعه مقدرات الموازنة لعام ١٩٣٤ نسبة التحصيلات الجارية في عام ١٩٣٣ ، فان التحصيلات المذكورة كانت في نهاية شهر ايلول ١٩٢٣ « وهو الشهر الذي تباشر فيه الحكومة عادة في اعداد الموازنة » ، عبارة ٣،٧١٥،٠٨٩ ليرة سورية من اصل هذا المبلغ ٤٥٠ الف ليرة ، اخذت سلفة من المصرف السوري ، لم يؤخذ منها في هذا العام شيء ، فمن أين جاز له إذاً ان يحكم ، ان التحصيلات سوف تبلغ ٦،٩٣٠،٠٠٠ وهو مجموع الواردات المقدرة ، التي اتخذها اساساً لتنظيم موازنة عام ١٩٣٤ خلال الثلاثة اشهر الباقية من السنة المذكورة ؟

هذا ما يتعلق بقوله : ان الموازنة للعام الحاضر نظمت تنظيماً دقيقاً . اما قوله بأن الموازنة لم تنفذ تنفيذاً دقيقاً كما وضعت ، وان الواردات لم تدخل الى الخزينة ، ولن تدخل بتمامها لاسباب لا يتسع المجال لسردها ، فيكفي الاجابة عليه بأن الواردات التي تجبى بلا واسطة ، زادت حتى نهاية شهر ايلول ١٩٣٤ عن الواردات التي دخلت الخزينة حتى نهاية الشهر المذكور من المدة المشار اليها في السنة ١٩٣٣ « ٥٥٣٨٤٠ » ليرة سورية ، واليك البيان :

٢١٧٥٨٦٣	التحصيلات من غرة كانون الثاني لغاية ايلول ١٩٣٤
١٦٢٢٠٢٣	التحصيلات من غرة كانون الثاني لغاية ايلول ١٩٣٣
٥٥٣٨٤٠	زيادة التحصيلات .

الأمر الذي يتعارض مع ما ادعاه معالي الوزير المشار اليه ، من ان الواردات لم تدخل ولن تدخل .

واما الواردات التي لم تدخل ولن تدخل الى الخزينة ، فهي الواردات غير المباشرة التي قدرها دولة المشار اليه ، بصورة تزيد عما جاء منها في ١٩٣٣ بما يزيد عن النصف مليون ليرة ، كما يلي :

تحصيلات ١٩٣٣	تقديرات ١٩٣٤	الزيادة في التقدير	
عدد	عدد	عدد	
١٠٠٥٢٠	١٢٠٠٠٠	١٩٤٨٠	الرسوم القضائية
٤٥٨١٧	٦٥٠٠٠	١٩١٨٣	كتاب العدل
٢٨١٥٣٢	٣٧٥٠٠٠	٩٣٤٦٨	رسوم الطوابع
٦١٦٢٠٦	٧٠٠٠٠٠	٨٣٧٩٤	رسوم التبغ
٢٢٨١٦٠	٣٧٥٠٠٠	٤٧٨٤٠	رسوم الملح
٣٣٢	٥٠٠٠٠	٤٩٦٦٨	الاقساط السنوية للايجار مع الوعد بالبيع

٦٢٢٦١	١٢٠٠٠٠	٥٧٧٣٩	بدل الاعشار وايجار املاك الدولة
٥٠١	٣٠٠٠٠	٢٩٤٩٩	تسديد قيمة البذور من مراعي املاك الدولة
١٤٥٩٧٢	٢٣٠٠٠٠	٨٤٠٢٨	حاصلات البريد
-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	المسترد من نفقات المسجونين
١١٥٠٠	٥٠٠٠٠	٣٨٥٠٠	الاقساط التسديدية لقروض البذار
١٤٩١٨٠١	٢٠٢٥٠٠٠	٥٣٣١٩٩	المجموع

ومن هذه الارقام يتضح جلياً ، ان عدم استيفاء مبلغ ٥٣٣،١٩٩ ليرة سورية من الايرادات غير المباشرة ، هو ناتج عن تضخيم الارقام الملحوظة عند تنظيم موازنة ١٩٣٤ . هذا فضلاً عن المائة الف ليرة سورية ، التي كانت مقدرة باعتبار انها سترد من الارباح الناتجة عن صك العملة ، والتي وردت فعلاً في شهر حزيران ١٩٣٤ وقيدت ايراداً لدورة عام ١٩٣٣ تسديداً للعجز المدور من العام المذكور الذي اصبح بعد هذه العملية ٣١٦٠٠٠ ليرة بعد ان كان ٤١٦ الف ليرة . ولو اردنا ان نقارن الارقام الموضوعة في موازنة ١٩٣٤ بالنسبة للحقيقة لوجدنا ان هنالك عجزاً يبلغ كما يأتي :

٥٣٣١٩٩	الزيادة في التقديرات لموازنة عام ١٩٣٤
١٠٠٠٠٠	حصة الارباح من العملة الفضية
٥٠٠٠٠	ديون السنين السابقة التي لوحظت في موازنات الدوائر لعام ١٩٣٤ ولم تقدر لها ارقام .
٣١٦٠٠٠	عجز موازنة ١٩٣٣
٩٩٩١٩٩	العجز الذي حمل على موازنة ١٩٣٤ لمجرد عدم تنظيم الموازنة بشكل موافق للحقيقة .

وقد لاحظ مقام الوزارة هذا العجز ، فكتب في ١٧ حزيران ١٩٣٤ « لا كما يدعي معالي الوزير بعد عشرة اشهر » الى رئاسة الوزراء الفخيمة بما يقتضي لتلافي هذا العجز الحاصل بالاقتصاد بالنفقات .

ثم لم نفهم ما هو الاسراف الذي يدعيه معالي الوزير في تأدية النفقات ، فان كان يعني بذلك دفع الديون ، التي تراكمت سنداتها لدى الوزارة السابقة ، ولم يتمكن اصحاب تلك النفقات ، بالرغم من مراجعاتهم المتوالية ، والحاحهم المترادف من اخذها خلال مدة وجوده ، فان الوزارة تعتقد انها قد احسنت عملاً بدفع استحقاق هؤلاء المستحقين ، وتهوين ضيقهم الذي كان يجب ان لا يمتد ، وان يدفع في حينه كيلا يزيد في عجز الموازنة .

دمشق في ١٩٣٤/١١/٥ وزير المالية

هنري فرعون

ومع وجود هذا العجز الفادح ، وكتابة وزير المالية الى مجلس الوزراء بالسعي لسد هذا العجز ، يطلع علينا الشيخ تاج رئيس الوزارة ببيان عن مشاريعه الاقتصادية في سنة ١٩٣٥ وما يلزم لها من مال يبلغ قدره ٣٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية ، ليوهم الشعب ان ما قاله العميد حقيقي ، وان المشاريع المذكورة ستغني البلاد ، وتجلب لها الرفاهية !

فكيف يغني البلاد ، وهي مشاريع لدور الحكومة ومبانيها وطرقها ؟ وكيف يخفف الضائقة والحكومة في عجز مالي ؟ أهي الثلاثمائة الف ليرة سورية التي ستزيد في انتاجنا وثروتنا ، أم شيء آخر سيأتينا بالمن والسلوى ؟!

اللهمّ ان العقل ليحار في بيانات الحكومة وتصريحات العميد ، وما في اقوالهما من وعود لا سبيل اليها ولا دليل عليها !

وهذا بيان الحكومة كما اذاعته ، ننشره اثباتاً للحقيقة ، وخدمة للتاريخ :

المشاريع المدروسة والممكن تحقيقها سنة ١٩٣٥

مشاريع اسالة المياه والآبار :

حلب ـ قضاء معرة النعمان

مشروع جلب مياه شرب من الطبقة المائيـــة المجاورة للقصبة . دروس ومرتسمات هذا المشروع جاهزة ويتطلب تحقيقها ١٥٠٠٠٠ ليرة سورية ، يمكن ان يباشر به في بدء سنة ١٩٣٥ وينتهي في نهايتها ضمن الشروط التي سنبينها فيما بعد .

قضـاء اعزاز

مشروع توزيع مياه الشرب الـتي تم جلبها خلال عام ١٩٣٣ و ١٩٣٤ واتمام هذا المشروع يتطلب نفقات قدرها ٨٠٠٠ ليرة سورية ، يمكن المباشرة به في بدء سنة ١٩٣٥ وانهاؤه في آخرها ، وهذه المياه مجلوبة من مياه الطبقة المائية القريبة من القصبة .

قضـاء ادلب

مشروع جلب ماء منطقة دينيت وتوزيعها ضمن البـلدة . يتطلب تحقيق هذا المشروع ستين الف ليرة سورية ، يمكن البدء به في سنة ١٩٣٥ والانتهاء منه خلال سنة ١٩٣٦ .

الآبار ـ تنقسم الى قسمين : آبار الصحراء ، وآبار المعمورة .

آبار الصحراء ـ وهي في المنطقة الجنوبية الملحوظ حفرها في عام ١٩٣٥

عدد		
١	تل مفلول	٢٥٠٠
٢	وادي الهميل	٥٠٠٠
١	بير السرى	٢٥٠٠
٢	وادي المياه	٥٠٠٠
٦	المجموع	

تكاليف كل بئر تقدر بالفين وخمسمائة ليرة .

ان صور مناقصات هذه الآبار ومخططاتها جاهزة يمكن المباشرة بها وتنجز بكل تأكيد في سنة ١٩٣٦ .

آبار المعمورة ـ حوران

بئر قرية البطيحة ـ قرية ناحتة ـ مليحة الشرقية ـ مليحة الغربية ـ الصورة .

ان عمق الطبقة المائية ونوع الصخور الارضية تقضي القيام باجراء هذه الحفريات بواسطة الآلات السابرة . وفي هـذه الحالة تكون مصاريف كل بئر خمسة آلاف ليرة سورية ، ويمكن انجاز هذه الاعمـال خلال سنة ١٩٣٥ و ١٩٣٦ .

لواء حماه ـ آبار القرى

مورك وصوران

تقدر نفقات هذه الآبار ، كل منها بالفين وخمسمائة ليرة سورية ، ويمكن انجازها خلال سنة ١٩٣٥ .

آبار الصحراء :

في المنطقة الشمالية

مدينة السفار العز والعنيز خربة تركمانية الكيار بغيدين في لواء الجزيرة الهبا الزهمق جريجا لقطه . المجموع عشرة آبار تقدر نفقاتهـا بخمسة وعشرين الف ليرة سورية . خرائطها جاهزة يمكن انجازها خلال عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ .

آبار المعمورة للشرب في المنطقة الشمالية :

قضاء جبـل سمعان والمعرة وادلب والجسر والكرد طاغ وجرابلس ـ الآبار الواجب حفرها في هذه الاقضية تبلغ ٩٠ بئراً ، يمكن انجاز عشرين منها في السنة الواحدة . تقدر مصاريف كل بئر منها بالفين وخمسمائة ليرة ـ المجموع خمسون الف ليرة في السنه الواحدة ، ومدة البرنامج خمس سنين .

تجفيف مستنقعات :

المشاريع الجاهزة المتعلقة بتجفيف المستنقعات خلال سنة ١٩٣٥ :

أولاً ـ قضاء الشام :

تجفيف مستنقع جرمانا ـ وهو مشروع ذو فائدة زراعية وصحية بآن واحد ـ غايته ردم مستنقع جرمانا الذي تقدر مساحته بخمسين هكتاراً ، والتراب الذي سيستعمل لردمه سيؤخذ من اراضٍ مرتفعة غير قابلة الارواء في الوقت الحاضر ، وستصبح قابلة للارواء بعد تنفيذ المشروع ، وتبلغ مساحتها خمسين هكتاراً .

نفقات المشروع	٣٠٠٠	ليرة سورية
صرف من اصلها	١٠٠٠	» »
الباقي المتوجب صرفه	٢٠٠٠	» »

ثانياً ـ قضاء حمص :

مستنقع المزرعة ـ تكاليف المشروع عشرة آلاف ليرة سورية .

ان هذا المستنقع يقع غربي مدينة حمص ومساحته تقدر بثلاثمائة هكتار فيصبح بعد تجفيفه صالحاً للزراعة وقابلاً للري ، ومن جهة اخرى فهو ذو فائدة صحيّـة كلية حيث بعد تجفيفه تخف وطأة الملاريا التي تبدو من وقت لآخر في المدينة . وبعد التجفيف اذا بيعت الارض تعطي الاكلاف ، ويبقى للخزينة مبلغ يتراوح بين الاربعين والخمسين الف ليرة سورية .

ثالثاً ـ قضاء جبل سمعان :

مستنقع تل سلطان في قضاء جبل سمعان ـ المساحة المغمرة بالمياه ١٥٠ هكتاراً ـ النفقات الملحوظة ١٥٠٠ ليرة سورية .

رابعاً ـ قضاء منبج :

تجفيف بحيرة منبج ـ بواسطة حفر خندق لتصريف المياه للاراضي المجاورة وكشف الينابيع المغمورة داخل البحيرة يمكن اسقاء مساحة خمسمائة هكتار ـ تقدر النفقات بـ ٢٥٠٠ ليرة سورية .

مشاريع التجفيف التي خرائطها غير جاهزة ، والتي يمكن تجهيزها وانجاز اعمالها خلال سنة ١٩٣٥ ضمن الشروط التي ستبين فيما بعد .

★

أولاً ـ قضاء الشام :

يوجد في قضاء الشام واخصه في منطقة الغوطة وبجوار القرى والمستنقعات الآتية ، وتجفيفها بالردم :

اسم القرية	مساحة المستنقع	تكاليفه
الغزلانية	١٠	٤٠٠٠ ل.س.
قبر الست	١٥	٤٠٠٠ ل.س.
البلاط	١٢	٤٠٠٠ ل.س.
النشابية	١٠	٤٠٠٠ ل.س.
	المجموع	١٦٠٠٠ ل.س.

وما عدا الفوائد الزراعية التي ستنتـج عن تجفيف المستنقعات ، فان هنالك فوائد صحية لتحسين الحالة الصحية في هذه القرى وجوارها .

ثانياً ـ قضاء النبك ـ مستنقع الجبة :

مساحة المستنقع ١٥٠ هكتاراً مصاريفه ٢٠٠٠ ليرة سورية ، ويكون التجفيف بواسطة فتح اقنية لتصريف المياه . من فوائده جعل موقع المستنقع اراضي زراعية واستعمال فائض مياه التصريف لأرواء اراضي غير مسقاة الآن .

ثالثاً - مستنقع السبح في قضاء حماه :

يقع على ثلاثين كيلو متراً غربي حماه على نهر العاصي ، يمكن تجفيفه بهدم سد طاحون العشارنة . مساحته خمسة آلاف هكتار تقريباً ، وتكاليفه عشرة آلاف ليرة سورية ، والسبب في تخفيف القيمة هو ان المستنقع مشكل بسبب وجود السد فقط ، والأعمال جزئية .

رابعاً - تجفيف مستنقع المغر :

واقع في قضاء قطنا ، مساحته تقريباً خمسون هكتاراً ، ونفقاته تقدر بالفي ليرة سورية ، يجفف بفتح اقنية ومصارف لهذه المياه وما عدا الفائدة الزراعية ، يمكن الاستفادة من فائض المياه لاسقاء الاراضي .

خامساً - مستنقعات البليخ :

تمتد هذه المستنقعات على ضفاف نهر البليخ ، وخصوصاً في موقع تل الابيض وخربة الرز وعلي باجليه ، فتسبب أمراضاً . تقدر مساحتها بخمسين هكتاراً ، ونفقاتها بـ ١٠٠٠٠ ليرة سورية .

سادساً - مستنقع الروج :

في قضاء ادلب ، مساحته ٣٠٠٠ هكتار ، يجري تجفيفه بتحسين المباليع التي جرى كشفها داخل الجبل الوسطاني ، والتي تصرف المياه حتى مجرى نهر العاصي ، وتقدر النفقات اللازمة لانجاز اعمال التجفيف وجداول الاسقاء بـ ٥٠٠٠ ليرة سورية والغاية من تجفيفه زراعية ، يمكن بعد انجاز اعمال التجفيف ارواء مساحة خمسة آلاف هكتار .

تعزيل الاقنية والينابيع والانهر :

الأقنية والينابيع والانهر الممكن تعزيلها واصلاحها ابتدءً من سنة ١٩٣٥ حتى نهاية سنة ١٩٣٦ ، هي :

قضاء دمشق	نفقات	
نهر بردى بالغوطة	١٠٠٠٠	فائدته زيادة مياه نهر بردى في المائة عشرين ، وذلك يؤمن ارواء مساحة عشرين في المائة من مساحة الاراضي .
ينابيع الزبداني	١٥٠٠	٥٠ هكتاراً زيادة المساحة المسقاة
نبع الحفير الفوقاني	٥٠٠	٤٠ هكتاراً زيادة المساحة المسقاة
ينابيع الغوطة	٥٠٠٠	تتضاعف كمية مياه نبع حاروش وقلاليا ، مضاعفة مياه حاروش تزيد مساحة الاراضي المسقاه ٢٠٠ هكتار ، وقلاليا زيادة مياهه تروي ٢٠٠ هكتار .

قضاء وادي العجم

مجرى نهر الاعوج - تأمين عدم ضياع مياه نهر الاعوج في الطبقات الارضية . هذا الدرس الذي تقدر قيمته بعشرة آلاف ليرة ، يؤمن ولا شك ربع مياه الاعوج التي تضيع بالوقت الحاضر في كل الفصول ، وتقدر الفائدة منه بـ ٦٠٠ هكتار ارواءً حقيقياً ، ويوجد قسم منه قد تم درسه وحاضر للتنفيذ بقيمة الف ليرة سورية .

لواء حوران :

نبع المال وعقربا والحازه	النفقات ٣٠٠	الفائدة ارواء ٧٥ هكتاراً
نبع غباغب	النفقات ١٥٠٠	الفائدة ارواء ٩٠ هكتاراً
نبع الدلي	النفقات ١٠٠٠	الفائدة ارواء ٧٥ هكتاراً

لواء حمص	المصارفات	هكتار
تعزيل اقنية تلبيسه ودير معله	٥٠٠٠	١٠٠
تعزيل نبع الساخنة بالقصير	١٠٠٠	١٠٠
تعزيل اقنية القريتين وحوران	٢٠٠٠	٧٥

لواء حماه :	المصارفات	هكتار
تعزيل وفتح اقنية بسلمية	٢٠٠٠	١٥٠
تعزيل اقنية زين العابدين ومعرشحور	٢٠٠٠	١٥٠
تبديل نواعير حماه باكباشي		
لمحطتين على سبيل المثال	١٠٠٠	١٢٠

المنطقة الشمالية	النفقات	المساحة الممكن ارواؤها
قضاء منبج ـ تعزيل وترميم الاقنية الرومانية	٥٠٠٠	٣٠٠
قضاء الباب ـ تعزيل وترميم الاقنية الرومانية	٢٥٠٠	٢٠٠
قضاء حارم ـ استثمار مياه عين طيبوط	٢٥٠٠	٣٠٠
تحسين ينابيع سلقين وامشعاط وازمرين	١٠٠٠	٥٠
تعزيل قناة ارمناز	١٥٠٠	٥٠
قضاء ادلب ـ تحسين ينابيع اريحا وكفر لاطا	١٠٠٠	٥٠
تل سلطان وتل طوقال	١٥٠٠	٢٠٠
قضا جبل سمعان ـ تعزيل برك حيلان وترميم مجرى القناة	١٠٠٠٠	٥٠٠
تعزيل نبع عين مبارك والوضيحي	١٠٠٠	٥٠
تحسين نبع السفيرة وتقسيم مياهه	٢٠٠٠	٢٠٠
قضاء كرد طاغ ـ تعزيل قناة كوميت	١٠٠٠	٥٠
نبع شيح الحديد	٧٥٠	٣٠
استثمار مياه قطعة للاسقاء مع انشاء جداول توزيع	٥٠٠٠	٢٠٠

منطقة دير الزور :

تشويق الاهلين على استعمال ادوات الري .

اكثار الغراريف المعدنية على ضفة الفرات . ان هذا النوع من الاستثمار اسهل الانواع وأقلها كلفة ، ولا سيما ان مجرى الفرات متحول يصعب انشاء

السدود عليه أو اقامة محركات ، فقيمة الغراف المعدني تقارب عشرين ليرة عثمانية ، وهو يروي هكتاراً ، والأهلون يتسابقون لاقتنائه ، ولكن فقرهم جعلهم يستدينون من اهالي القصبات اثمان الغراريف على نسبة باهظة جداً ، بحيث يذهب اكثر من نصف محصول الاراضي للدائنين . فالماء كثير والاراضي واسعة جداً على اطراف الفرات ، فاذا وضعت الدولة تحت تصرف الأهلين ثمن مائة غراف ، شرط انفاق المال على الغراريف ، وعملت بعد ذلك على تقسيط القيمة على عشر سنوات بدون فائدة ، بحيث يدفع القسط الواحد في كل عام مع الضريبة العشرية ، لاتسع نطاق المحصولات . ويساعد هذا الامر على تحضير البدو تدريجياً إذ هم اصبحوا بعد نزول اسعار الجمال ، وانقطاع الغزوات ، اصلح من كل وقت للتحضير . وباستطاعة الدولة ان تكرر هذا الاقراض ، كلما سنحت لها الفرصة .

منطقة الجزيرة :

تحسين ينابيع المطوفية وديريك وعين ديوار ، للاسقاء وارواء الاهلين . النفقات ٥٠٠٠ ـ المساحة الممكن ارواؤها ٣٠٠ هكتار .

مشاريع الري الكبرى :

لواء حوران ـ مشروع شلالات تل شهاب .

ليس لهذا المشروع مخططات ، إلا انه درس من قبل بعض الاختصاصيين . كمية مياهه خمسة امتار مكعبة في الثانية ، وانحدار الشلال ٧٥ متراً في تل شهاب ، و ١٥٠ متراً في زيزون . وان استثمار هذا الشلال يولد قوة قدرها ٨٥٠٠ حصان ، يمكن استعمالها لدفع جزء من المياه ، الى قسم ليس بقليل من اراضي حوران .

ودرس هذا المشروع يستغرق من الوجهة التوبوغرافية والمائية سنتين ، وتقدر نفقات الدرس بخمسة آلاف ليرة سورية .

لواء الشام :

انشاء سد خزان على نهر الاعوج في مركز بيتعا .

لقد سبق لمصلحة الري ان درست هذا المشروع من الوجهتين التبوغرافية والجيولوجية مستعينة بالاختصاصي « دوبرتري » ، كذلك امتد الدرس الى الوجهة المائية . إلا انه لم توضع خرائط لاجراء السد ، ويحتاج هذا المشروع الى درس اضافي مدته خمس سنوات . وتقدر النفقات بخمسة آلاف ليرة سورية .

تحسين احوال الري على نهر بردى وفي الغوطة :

يجب القيام بالدروس التبوغرافية والمائية اللازمة ، لتحسين مجرى النهر ومقاسمه ، وابدال هذه المقاسم بمقاسم فنية ثابتة منعاً للاضرار ، وتثبيت الحقوق القديمة على اسس فنية حديثة .

ويستغرق درس هذا المشروع سبع سنوات ، ويتطلب خمسة آلاف ليرة في السنة الواحدة .

مشروع لارواء منطقة الطار بحماه :

يتلخص هذا المشروع ، باتخاذ مشروع مباشر به قديماً من عهد الرومان . وقد درس المشروع وتوجد الخرائط التبوغرافية كاملة ، ويحتاج تنفيذه الى خمسين الف ليرة سورية ، ويستغرق سنتين ، وتقدر الاراضي التي تروى به ، بعشرين الف هكتار .

المنطقة الشمالية :

نهر عفرين ـ يمكن انشاء سدين على هذا النهر : الأول في موقع ميدانكي ارتفاعه ٣٩ متراً وسعته ٤٠ مليون متر مكعب ، والثاني في موقع الباسوطة ، ارتفاعه ٣٢ متراً وسعته ٦١ مليون متر مكعب .

وقد انجزت الدروس الابتدائية لهذين المشروعين ، منها الدروس التبوغرافية لوضع الخرائط عن الاراضي التي تغمرها المياه ، والدروس الجيولوجية بواسطة الآلات السابرة ، والدروس المائية لتقدير الكميات الممكن خزنها . وقد اتضح ان هذين المشروعين قابلا التنفيـــذ ، والمساحة الممكن ارواؤها تقدر بـ ٢٥ الف هكتار ، فضلاً عن الفوائد الاخرى ، التي تنجم عن تجفيف قسم من مستنقع العمق من جراء تخزين مائة مليون متر مكعب في وادي عفرين ، يتوزع على الاراضي المجاورة مدة الصيف .

ان حالة الدروس الحاضرة تسمح بتنظيم المشروع النهائي ، وتقدر نفقات هذين المشروعين بمليون ليرة سورية .

نهر الساجور :

انشاء سد على الساجور في موقع قبة تركمان بارتفاع ١٥ متراً ، الغاية منه تحويل قسم من المياه الى سهول منطقة الباب لارواء مساحة قدرها ٥٠٠٠ هكتار . وقد نظمت الدروس التبوغرافية ، ويقتضي متابعة الدروس لمدة سنة واحدة للقيام بتخطيط مجرى القنـاة . ويحتاج هذا المشروع الى ٢٠٠٠ ليرة سورية ، وتقدر نفقته بـ ٣٠٠ الف ليرة سورية .

نهر قويق :

ان تحسين نهر القويق في حالة الحدود الحاضرة يقضي :

أولاً ـ بترميم المجرى القديم ، الذي كان يصب مياه الساجور في وادي القويق ، وهو يمر بالاراضي التركية بين ينابيع الساجور وقرية جاجين على طول ٤٠ كيلو متراً . وتقدر المياه الممكن استخراجها بهذه الواسطة بـ ٨٠ الف متر مكعب في اليوم .

ثانياً ـ باستثمار الطبقة المائية الواقعة في منطقة اعزاز ، بواسطة سراديب امتصاص ارضية تنصب في مجرى النهر ، وتقدر المياه الممكن استخراجها بهذه الواسطة بـ ٤٠ الف متر مكعب في اليوم الواحد .

بلغتنا وزارة الداخلية امس البلاغ الآتي :

لقد اتضح من نشر القسم الأول من هذا البرنامج ، ان الحكومة السورية الحاضرة قد وجهت الجانب الاكبر من عنايتها الى تنظيم امور الري ، لأن اساس الازمة الاقتصادية الحالية في البلاد السورية ، هو قلة مياه الامطار التي منيت بها هذه البلاد في السنين الاخيرة ، فأمحلت الزروع وقل الكلأ ، فتلفت الماشية وخسرت البلاد في هذا السبيل قسماً كبيراً من مواردها الرئيسية ، كالغنم والصوف والسمن والجلود والحبوب .

وعلى سبيل المثال نذكر نسبة الخسارة التي نزلت في منطقة الفرات في عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ من قحط المراعي . فالمنطقة المذكورة تصدر في العام الواحد من السمن والصوف والجلود والاغنام ، بما يقدر بمئتين وخمسين الف ليرة عثمانية ذهباً ، فتكون خسارة المنطقة المذكورة في العامين المذكورين ما يقرب من مليونين ونصف المليون من الليرات السورية نشأت عن قلة الامطار ، في حين ان تلك البلاد تخرقها انهر كبيرة ، كان بالامكان بانشاء بعض السدود وتحسين وسائل الري في تلك الارجاء ان يتدارك النقص المذكور ، وان تزاد موارد البلاد .

كذلك لواء حوران فانه اصيب بقحط كان من نتيجته ، أن نزح في هذا العام عدد ليس بقليل من سكانه الى البلاد المجاورة طلباً للرزق ، مع ان في لواء حوران مياهاً غزيرة كان بالاستطاعة استثمارها لمناوأة الجدب والقحط ، فضلاً عن مياه الشرب ، التي نضبت في انحاء كثيرة من اللواء المذكور . كذلك هي الحال في اقضية كثيرة في حلب ، وفي القسم الشرقي من حمص وحماه ودمشق .

على ان البلاد السورية التي كان لها في غابر الايام ، شهرة عالمية في تصدير الحبوب ، تستطيع استعادة مركزها السابق ، وليس من المعقول ان تبقى هذه البلاد خاضعة لنظام المطر الشاذ ، الذي من نتائجه انه اذا نزلت الامطار بغزارة اضرت في بعض المناطق ، واذا نزلت متأخرة أضرت ايضاً ، واذا نزلت باكرة اخرت ، واذا اتت قليلة أضرت فكيف يتاح للصدف ان تأتي دوماً طبقاً لناموس هذا النظام الغريب ؟

فقد ازف الوقت بأن تتحرر بلادنا من ربقة الصدف ، وان تعمد الى احياء نظام ري تتلافى معه المحاذير الملمع اليها كما جرى في بعض البلدان المماثلة لبلادنا . وهذا ما اهاب بالحكومة الحاضرة لاعداد مشروعها ، الذي نشر القسم الأول منه في الصحف المحلية ، ومنه يتضح ان الحكومة تبغي القيام بمشاريعها العديدة في كل جزء من اجزاء الدولة ، لتكون الفائدة عامة ، يقتطف ثمارها جميع المواطنين .

وقد ارجأت القيام بالمشاريع الضخمة التي تستنزف مبالغ عظيمة ، لا قبل لنا بها في الوقت الحاضر ، ويكون من نتيجتها حصر الفائدة بمنطقة واحدة ، دون سائر مناطق الدولة . والمشاريع التي درجت في القسم الأول ، تقسم الى خمسة اقسام .

القسم الأول - حفر الآبار :

ان جانباً ليس بقليل من السوريين ما زال في حالة البداوة ، يضرب في مناكب الصحراء ، ويقتات بما تدره عليه الماشية ، ويتاجر بما يفيض عن حاجته من السمن والصوف والجلود والماشية نفسها . والصحراء السورية ليست من الصحاري المعروفة التي لا ينبت فيها الكلأ ، بل هي على نقيض ذلك ، لها تربة خصبة تصلح لنبت الكلأ والمراعي .

فكثيراً ما يصدف ان جماعة البدو ، يضطرون لترك احسن المراعي في الصحراء والدنو من المعمورة ، لقلة المياه التي يستطيعون ارواء ماشيتهم منها ، فيحصل ضرران : الأول ، ترك الكلأ الصالح بدون ان يستفاد منه ، والثاني ، مجيء جماعات البدو الى المعمورة ، قبل الوقت المناسب ، مما يضر بمحاصيل الحضريين . لهذا فان حفر الآبار في المناطق المشهورة بالمراعي ، يؤمن زيادة الماشية ويقوي تجارة السمن والصوف والجلود ، التي تعد من مواردنا الرئيسية ، فضلاً عن أن اكلاف تلك الآبار هي قليلة ، تعطى في مدة قصيرة من رسوم الودي فقط .

القسم الثاني - تجفيف بعض المستنقعات :

لقد ثبت بالاستقراء ، ان بعض نواحي البلاد السورية ، اصيبت بداء الملاريا من جراء المستنقعات المحيطة بها ، فرؤي من اللزوم حفظاً لصحة الاهلين ، ان يعمد الى تجفيفها ، فينجم عند ذلك فائدتان : الأولى ، مكافحة مرض الملاريا الخبيث ، والثانية ، احياء اراضي زراعية جديدة يثمرها الاهلون فتزيد انتاجهم .

القسم الثالث - كري الانهر والاقنية :

لقد ثبت لنا ان جانباً مهماً من مياهنا الجارية ، يذهب سدى من جراء عدم كري الانهر والاقنية القديمة . وقد امتلأت اضبارات الحكومة بمطالب الاهلين المتعددة ، الرامية الى مساعدتهم في تعزيل اقنيتهم ، ليتمكنوا من توسيع نطاق مزروعاتهم وزيادة ثروتهم العامة ، فرأت الحكومة ان تصيخ بسمعها الى النداءات المتكررة المحقة ، وعملت على اسعاف الاهلين بتخصيصها مبالغ معينة للغاية المذكورة . والارقام الناطقة ، الدالة على المساحات المروية ، التي يؤمل الحصول عليها ، تكفي للتدليل بجزالة الفائدة ، التي تترتب على تحقيق هذا القسم من مشاريع الحكومة .

القسم الرابع

تحسين وسائل الري في بعض مناطق الدولة

يمرُّ نهر الفرات في الاراضي السورية في نقطة جرابلس ، ويخرج منها في قصبة البوكمال ، فيجتاز ما يقرب من ستمائة كيلو متر في اراضي سورية خصبة للغاية . ولما كان النهر المذكور يحول مجراه كثيراً ، وكان مستواه منخفضاً عن مستوى الاراضي الزراعية المحيطة به ، كان استثمار مياهه بالمضخات الكبرى أو انشاء السدود صعباً ، ما عدا بعض نقاط معينة ، لا يسهل في الوقت الحاضر تحقيقها لعظم الاكلاف التي تنشأ عن اقامة السدود المذكورة . لهذا كان لا بد من ان يعمد الى استثمار مياهه بالطرق المألوفة في المناطق المذكورة ، أي بسحب الماء بالغراريف المعدنية أو الخشبية .

وتقدر سعة الاراضي المحيطة بالفرات الممكن ارواؤها ، بما يقرب من ثلاثة ملايين دونم ، لا يزرع منها في الوقت الحاضر اكثر من خمسمائة الف دونم . لهذا كان تنشيط الغراريف المعدنية ، ومساعدة السكان الفقراء على اقتنائها ، من أهم وأخص واجبات الحكومة ، لفقدان تشكيلات الجمعيات الزراعية التعاونية بينهم . ومن المؤكد ان الاموال التي تقدم للاهلين في هذه الغاية ، تستعاد منهم على اهون سبيل .

القسم الخامس - انشاء السدود على الانهر

تمرّ باطراف البلاد السورية انهر كبيرة عديده ، كالعاصي وبردى والفرات والخابور والبليخ والجغجغ والساجور وتل شهاب والاعوج . والجانب الاعظم من مياه الانهر الكبيرة ، كالفرات والخابور والعاصي والساجور ، لا يستفاد منه كما ينبغي ، لهبوط مستوى الماء عن مستوى الاراضي الزراعية المحيطة به .

لهذا ، كان لا بد من انشاء بعض سدود تحويلية لرفع المياه قليلاً ، واسالتها في اقنية محاذية للنهر ، لارواء الاراضي المجاورة لها ، بدون عظيم كلفة وعناء . وقد تبين ان نفقات انشاء بعض هذه السدود ، تغطي في خلال عامين من ضرائب الحكومة فقط ، على انتاجات الاراضي التي ستروى بها .

ولا يخفى ان التوازن بين سكان المدن والارياف في سوريا غير متعادل ، إذ أن المدن الكبيرة تحوي الجانب الاكبر من السكان . لذلك اذا انشئت السدود المذكورة ، فبالامكان ارواء مساحات عظيمة من الاراضي ، تكفي لاعاشة الزائد من السكان في المدن ، والعشائر البدوية ، التي اخذت في الآونة الاخيرة تجنح الى التحضر .

وباتباع سياسة زراعية رشيدة ، يمكن تقارب الدخل والخرج واصلاح ميزاننا الاقتصادي . فاذا نشطت في الاراضي الزراعية الجديدة زراعة القطن وبعض المحصولات التي يمكن تصريفها في كل وقت ، نجتنب حينئذ الوقوع في داء تزايد

الانتاج عن الحاجة من جهة ، واجتناب الكوارث الاقتصادية من جهة اخرى ، لان تنويع المحصولات يجعل الزارع في مأمن من المفاجآت ، اذ لو ظلت البلاد سائرة على وتيرة واحدة في زرع الحبوب كالقمح والشعير ، فانها تصاب باضرار جسيمة من جراء هبوط الاسعار ، وما قد يحل بها من محل موسم الحبوب ،

وعلى هذا ، فان الحكومة جادة الآن بمعالجة الازمة الاقتصادية ، لاجئة لانجع العلاجات التي اثبتت التجربة عظم فائدتها في مكافحة الضيق . وستسير الحكومة في طريق اصلاحاتها بقدم راسخة وبتروٍ عظيم ، الى ان تتمكن من ادراك لبانتها . وسنأتي الآن على ذكر بقية الاصلاحات ، التي لجأت الحكومة الحاضرة الى تحقيقها .

التجميل وازالة الشيوع :

ان بناء بعض الاراضي بصورة مشاعة ، في اهم المناطق الزراعية السورية كحوران وحماه وحمص وحلب ، قد اضرَّ كثيراً في تقدم الزراعة ، وحال دون تشجير الاراضي . ان طريقة استغلال المشاع في هذه البلاد ، أنْ توزع الاراضي كل سنة بالقرعة ، فالارض التي يستغلها الزارع في هذا العام ، تقع في حصة غيره في العام القادم .

لذلك فان المستغل بحكم الطبع ، لا يزرع شجراً ، ولا يضع سماداً فيها ، ولا يقوم بتحسينات تذكر ، لانه لا يشتغل ، ولا يبذل جهوداً في ارض لا تبقى في حوزته اكثر من عام . وقد ادركت الحكومات السورية هذه الاضرار الفادحة ، واتخذ في عام ١٩٢٩ قرار رقم ١٥٩٨ لازالة الشيوع .

لذلك اتخذت المفوضية العليا قراراً برقم ٣٧ بتجميل الحصص الصغيرة في منطقة واحدة ، لتكون الفائدة من استغلالها اكثر ، وليتسنى اجراء اعمال وتحسينات كبرى فيها . إلا أن التجميل وازالة الشيوع يخضعان في بداية الأمر لمعاملات التحديد والتحرير ، بحيث لا يتسنى القيام بهما ، قبل اجراء التحديد والتحرير ، الذي تقدم تقدماً محسوساً حتى الآن ، واصبح بالاستطاعة ازالة الشيوع والتجميل في اراضي حمص وحماه وحلب .

وقد قررت الحكومة لعام ١٩٣٤ ، اجراء ازالة الشيوع في قريتين في حماه هما : الجاجية وبسيرين ، وقريتين في حمص هما : الربان والقصير ، وقريتين في جبل سمعان هما : حاضر وزينان ، واجراء اعمال التجميل في قرية السفيرة في حلب . وبالطبع ، فان ضآلة الاعتمادات المالية ، لم تساعد على توسيع نطاق العمل اكثر من ذلك . على انه اوعز الى الدائرة المختصة لوضع قائمة بجميع الاراضي المشاعة وبالاعتمادات اللازمة ، لاتمام العمل في كل منها ليتسنى وضع برنامج منظم ينفذ في خلال سنوات معينة .

واما في منطقة حوران ، حيث لم يتسنّ حتى الآن اجراء التحديد والتحرير فسينظر في اتخاذ الوسائل اللازمة ، للاسراع في انجاز ذلك ، ليصار بعد ذلك الى ازالة الشيوع والتجميل فيها .

توسيع وتنظيم الاحراج في الدولة السورية :

لقد اهتمت الحكومة في وضع نظام جديد لاحراجها ، وقد فرغت اللجنة التي الفت لهذه الغاية من عملها ، والنظام الجديد هو تحت الدرس الآن ، وقد عهد لدائرة الزراعة بوضع تعليمات ، لتوسيع نطاق التحريج ، واكثار الأشجار المثمرة . وتفكر الحكومة تسهيلاً لعملها باحداث مشاتل زراعية ، في مختلف المناطق الزراعية ، ليسهل على الاهالين تدارك الغراس ، التي سيطلب اليهم عملاً بالنظام المذكور غرسها ، وستؤلف لجان ثانية في كل منطقة من مناطق الدولة الادارية ، لتشرف على الغرس ، واطلاع الحكومة على المنتوجات التي تراها اللجان المذكورة ، مقيدة في سبب التشجير .

المصنوعات الوطنية وحمايتها :

ان الحكومة السورية الحاضرة ، قد مدت يد المساعدة الى بعض المعامل الوطنية ، والجأت دوائرها الى تنشيطها ، وهي تعد الآن نظاماً لتخفيض رسوم المازوت مما يستورد لبعض المعامل المذكورة .

وقد رفعت الى المفوضية العليا ، اقتراحات بشأن حماية المعامل الوطنية من المضاربات الاجنبية ، وطلبت تأليف لجنة من اهل الاختصاص ، لوضع اسس الحماية المبحوث عنها .

المحصولات الزراعية :

لقد طلبت الحكومة الى المفوضية العليا ، المثابرة على وضع التعرفة الجمركية على الحبوب الاجنبية ، حماية للمحاصيل السورية ، ورجت فيها التوسل لدى السلطات الفرنسية في باريس ، لفتح بعض اسواقها امام الفاكهة ، وبعض المحصولات السورية ، ترجيحاً على غيرها من المستصدرات الاجنبية ، التي تضطر البلاد الفرنسية ومستملكاتها لشرائها من البلاد الاجنبية الاخرى .

قضية اصلاح نظام الضرائب :

ان قضية الضرائب تشغل الرأي العام السوري في الوقت الحاضر ، وقد كانت في مقدمة الامور التي تعنى بها الحكومة الحاضرة ، وهي ستشرع قريباً بتأليف لجان خاصة لدرس نظام الضرائب وافراغه بقالب يرمي الى توزيع جديد ، يكون اكثر انطباقاً على كفاءة المكلف ، وملاءمة للتطور .

البانديرول :

ان الحكومة تعنى في هذه القضية عناية خاصة ، وهي تدرس وسائل جديدة يكون من ورائها زيادة موارد الخزينة وتأمين حقوق المزارع ، وستبرم قرارها النهائي في هذه القضية ، قبل انصرام السنة الحالية .

استثمار معلحة الجبول :

لقد دل الاستقرار والتحليل ، على ان ملح الجبول ، يحتوي على جميع العناصر ، التي يتألف منها الملح الجيد ، وبعد التدابير الابتدائية ، التي اتخذتها الحكومة ، اتسع نطاق استعمال هذا الملح ، واخذت بعض الحكومات المجاورة

الموضوعة تحت الانتداب الفرنسي ، تبدي رغبتها في استعمال الوسائل الحديثة لزيادة الانتاج ولتحسين الملح وبذلك تضارب حتماً الملح الاجنبي ، ويتسنى إذ ذاك زيادة الصادرات السورية من هذا النوع .

وقد سبق ان درس المشروع من قبل الاختصاصي الفرنسي المسيو جيرار ووضع تقرير ممتع به ، جاء فيه : ان مشروع الاصلاح يكلف خمسين الف ليرة سورية تنفق على سنتين . فالحكومة تعنى بهذه القضية ، وترغب في اخراج هذا المشروع الحيوي ، من حيز التصور الى حيز الفعل .

التنظيم الاداري الجديد :

ان القرار رقم ٤١٥١ قد اتخذ اساساً لعلائق دوائر العاصمة بالالوية ، وقد لوحظ عند وضعه ان لا تمنح الالوية صلاحيات واسعة صفقة واحدة ، خشية ان يؤدي ذلك الى ارتباك العمل ، بل ان يسار الى الهدف على مراحل متتابعة ، لكي يعتاد المتصرفون من جهة ، ودوائر العاصمة من جهة اخرى على اصول توزيع الصلاحيات .

وقد مر على نشر القرار المبحوث عنه اكثر من سنتين . وبالرغم من بعض الصعوبات ، التي اعترت بين آونة واخرى ، تطبيق النظام المذكور ، فان التدابير التي اتخذتها حكومتنا مؤخراً ، كفلت سير النظام من محوره .

ولهذا فقد اصبح بالامكان ادخال تعديلات جديدة ، ترمي الى زيادة صلاحية المتصرفين في تعيين الموظفين الثانويين ، الموضوعين تحت امرتهم ، واخذ رأيهم في سائر الموظفين ، الذين يعود تعيينهم لدوائر العاصمة ، والى توسيع صلاحيات المجالس الادارية المحلية ، التي ستمنح مراقبة معينة على ادارة اللواء ، وعلى وضع بعض اعتمادات محلية ، تنفق في سبيل مرافق ومنافع الالوية ، علاوة عما ينص في الموازنة العامة على المشاريع التي تحقق في الالوية ، وقد طلب الى وزارة الداخلية ، صاحبة المشروع الاول اعداد هذه التعديلات ، لتعرض في القريب العاجل على الحكومة لاقرارها .

البلديات :

لقد تحسنت ادارة البلديات بفضل المساعي الجدية التي بذلتها وزارة الداخلية في ذلك السبيل ، وانتظمت اعمالها المالية ، وادخال اصلاحات كبرى في اصول محاسبتها ودفاترها وسجلاتها ، ومن الاطلاع على موازنة البلديات تظهر المشاريع الحيوية التي تنفذ فيها في كل عام ، كحجر المياه وانشاء الكهرباء فيها والحدائق والمسالخ الفنية والطرق والكهاريز والمشاتل الزراعية والمساعدات الطبية لمكافحة الامراض السارية . واننا نرى ان اتساع نطاق العمران يوجب على الحكومة مد يد المساعدات الى هذه المؤسسات باقراضها مبالغ تتمكن معها من مواصلة مساعيها على ان تعاد هذه المبالغ الى الحكومة اقساطاً في كل عام .

هذا مجمل ماتنوي الحكومة الشروع بتحقيقه في القريب العاجل وهنالك امور اخرى هي الآن قيد الدرس والاعداد ، ستقوم الحكومة بعد الفراغ من درسها بنشرها ، ليطلع عليها الرأي العام .

وقد ظهر من هذه البيانات ان الهمة منصرفة للقيام بالمشاريع المنتجة التي تزيد في موارد البلاد ، واجتناب الاعمال المستهلكة ، التي يمكن ارجاؤها لوقت آخر ، تتسع فيه الموازنة والسلام .

*

وتنفيذاً لهذه المشاريع ، استدان العميد كما جاء في حديثه ٣٥ مليون فرنك باسم لبنان ، و ٣٥ مليون باسم سوريا ، يمنحها للحكومة لتقوم بصرفها ، ومن يدري اين تذهب ، ومن يفتش ، ومن يعلم اذا كانت تصرف لهذه الغاية ؟

واذا صرفت هل ثمة من نسبة صحيحة ، أو قريبة من الصحة بين التكاليف الحقيقية ، وبين ما تصرفه الحكومة في المشاريع العامة ، وارتكابات القائمين بامرها لا حد لها .

ولهذا رأى العقلاء ان يُراجع رئيس المجلس النيابي ، ويحمل على ارسال بيان بصفة انذار ، للحكومة والسلطة ، والشركات ، تحذرها به من الاقدام على صرف الاموال ، دون ان يعلم المجلس من هو المسؤول ، عن شرعية العقود والصرف ؟

وفي ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ راسل الرئيس المذكور الانذار الآتي :

١٤٣ — احتجاج صبحي بركات على صرف ٣٥ مليون فرنك على المشاريع ، دون علم النواب وقراره

فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الافخم

لي الشرف ان الفت نظر فخامتكم ، الى الأثر السيء الذي تركه قراركم الاخير القاضي بتعليق مذاكرات المجلس النيابي الى اجل غير مسمى ، فبصفتي رئيساً للمجلس النيابي ، يؤلمني ان ارى تكرر مثل هذه الامور غير الدستورية ، التي من شأنها ان تديم توسيع شقة الخلاف بين نظريتي فرنسا والشعب السوري ، والتي كانت سبباً لعدم التعاون بينهما حتى الآن .

مطالب الشعب :

ان نظرة بريئة في مطالب الشعب السوري تبين بكل جلاء ، ان ما يرمي اليه ليس بالأمر الصعب تحقيقه ، فاذا تجرد المسؤولون عن بعض عوامل خاصة ، واقصيت العناصر الهدامة ، لتم الاتفاق وساد الاستقرار ، وحل النظام محل هذه الاوضاع الشاذة ، التي يمكن اعتبارها مصدراً للفوضى ، التي تعترفون فخامتكم بوجودها .

الناحية السياسية :

ولا يخفى على فخامتكم ، ان الاستقرار والنظام قد سادا البلاد ، عندما اقرت لها فرنسا دستوراً ونشرته وفقاً لرغبات جمعية الامم ، فسارت سوريا ضمن نطاقه بكل دقة وانتظام ، على ان توجه جهودها نحو الناحية الثانية وهي الاقتصادية . وهنا لا بد لي من تذكير فخامتكم ، ان صك الانتداب نفسه اوجب على الدولة الفرنسية ، أن تضع اولاً وقبل كل شيء ، نظاماً سياسياً ضمن مدة معينة ، وهذا برهان على ان البت في الناحيه السياسية ، هو الاساس لكل عمل اداري واقتصادي واجتماعي لانهاض البلاد .

الدستور يكفل الاقتصاد :

ولما حان الوقت لسوريا ان تعالج شؤونها الاقتصادية ضمن نطاق دستورها الذي كفل لها في مواده ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ الطريق الواجب اتباعها ، للقيام بالشؤون الاقتصادية التي تفتقر اليها ، فوجئت هيئتها الشرعية للمرة الثالثة بكل اسف ، بتوقيف اعمالها دون مسوغ شرعي ، سوى تثبيت حكومه لا يثق بها المجلس ولا الشعب بالنظر لماضيها ، حتى ان المادة الموقتة ١١٦ نفسها التي احتفظت فرنسا بموجبها ببعض مواد ، رأتها ضرورة للقيام بتعهداتها الدولية ، المنصوص عليها في صك الانتداب ، لا تجيز الالتجاء الى مثل هذه الطرق .

المجلس والحكومة :

ولما كنتم فخامتكم قد صرحتم ، بأن البلاد قادمة على تحقيق برامج اقتصادية واسعة النطاق ، ولما كان تحقيق مثل هذه البرامج يتطلب نفقات عظيمة لا يمكن إلا أن تخرج من جيوب المكلفين ، ولما كانت هذه الحكومة هي التي ستشرف عليها ، رأيت من واجبي ان اغتنم هذه الفرصة ، لاعرب بها عن رأيي ورأي زملائي النواب ، انه لا يمكن لهيئة مهما كان شأنها ان تنفرد بالانفاق على هذه المشاريع دون موافقة الأمة التي تتمثل في مجلسها ، فكيف بحكومة ليس لديها من القوة ما يشجعها على الوقوف ، امام المجلس الذي عملت كثيراً في هدمه ، هرباً من مجابهة النواب للحصول على ثقتهم .

الحكومات الموثوق بها لا تخاف :

لقد نصت دساتير العالم على انه لا يمكن للحكومات حتى المتمتعة منها بثقة المجلس والشعب ، ان تنفرد بعقد اتفاقيات كهذه باسم شعوبها ، ما لم تقترن تلك العقود بموافقة المجلس الممثل للامة ، إذن فالحكومات التي تعتقد بصحة مشاريعها لا تخشى سؤال سائل ، ولا مناقشة نائب تحت قبة البرلمان .

الرأسماليون مسؤولون وحدهم !

بناء عليه ، فالحكومة الحاضرة التي هي عبارة عن مجموعة موظفين فرضتموهم على البلاد ، لا يحق لها بأي وجه من الوجوه ان تقوم باعمال من شأنها ان ترهق كاهل المكلف ، ولا ان تتعاقد باسم البلاد مع شركات اجنبية ، وهي ان كل امتياز تمنحه ، أو عقد تبرمه ، أو قرض تعقده ، لا يمكن للبلاد ان تعترف به أو تتحمل تبعته ، ما دام غير مقترن بموافقة المجلس الذي يحتفظ بحق اقراره . إذن فالرأسماليون الذين يقدمون على اتفاقيات من هذا النوع ، هم وحدهم مسؤولون عن مصير اموالهم ونتائج اعمالهم ، ومن مصلحتهم ان يعلموا قبل ان يقدموا على مثل هذه الامور ، ما هي قيمة هذه العقود حقوقياً ، المعقودة مع هيئة لا تعترف الامة بها ولا بمشروعيتها .

لا نريد تحميل البلاد ديوناً :

نحن لا ننكر ضرورة الانعاش الاقتصادي ، واننا نرحب بكل عمل ينقذ البلاد من حالتها الحاضرة ، غير اننا لا نسلم باقصاء هيئتها التشريعية عن المناقشة والبحث ، في بعض امور قد لا تكون الامة بحاجة قصوى اليها في الوقت الحاضر ، لاننا لا نريد ان تحمل بلادنا ديوناً ترزح تحتها الى اجل غير مسمى .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامنا .

رئيس المجلس النيابي السوري
صبحي بركات الخالدي

١٤٤ – بيان العميد في بيروت

وفي هذه المدة دعا العميد السامي ، رجال الصحافة في بيروت الى قصر الصنوبر وتحادثوا . وفي اليوم الثاني ، اصدر قلم المطبوعات بالمفوضية بياناً باسم العميد ، جاء فيه :

حديث فخامة العميد لرجال الصحافة :

وقد تحدث الكونت دي مارتل عن وضع الصحف اللبنانية ، في الظرف الاخير فقال : انها نشرت اخباراً على غير حقيقتها ، فيما يتعلق بالحدث الذي اعلن في دمشق ، فقد قالت ان دمشق اضربت احتجاجاً على الحدث والحقيقة ، انه لم يكن هناك احتجاج ولا اضراب ، وان فخامته تجول بنفسه ، فلم يشاهد شيئاً من هذا .

وقد قال : انه لا يكره الانتقاد لاعماله ، اذا كان هذا الانتقاد ضمن دائرة الحقيقة والمعقول . وان ما يكرهه هو التحريض ، وهو دائماً على صلة بالصحافة يوافيها بالانباء الصحيحة .

سبب استقالة الدباس :

وقال ايضاً ، ان احدى الصحف ذكرت بأن استقالة رئيس المجلس النيابي من الرئاسة والنيابة ، ناتجة عن سوء تفاهم بيني وبينه ، والحقيقة انني منذ قدومي الى بيروت لم أر وجه الاستاذ الدباس . (١)

---

(١) استقال « الدباس » من رئاسة الجمهورية لسبب لم يعلم . وغالباً انه لم يوفق لما يريد . وقد يكون بسبب تحامل الحكومة والمفوضية عليه ، لانه تقاضى ٥٠٠٠ ليرة سورية بدل تعويض ، وشعر بالخذلان ، فراح يتظاهر بالغيرة على كرامة الامة ، يوم ان جعلوا مقامه في التشريفات دون سبب ، فخرج من الحفلة . ولما جاء العميد ولم يجده في مراسم استقباله اغبرّ . ولكن الدباس بعد حين استقال من الرئاسة ، وكان عليه ان لا يفعل في الماضي ، ايام حكومته ورئاسته ، ما حطّ من كرامة الامة واضرها هو . وقد صدق قول صاحب الاحرار فيه إذ قال : « ليتكِ لم تزنِ ولم تتصدقي » .

بلاغ المفوض السامي الى الصحف :

وقد سلم فخامته الى ممثل كل جريدة نسخة من البلاغ الآتي نصه :

راجت اخبار غير صحيحة ان لم نقل انها خيالية ، حتى أن بعضهم اخذ يقول تلميحاً ، ان ايقاف البرلمان السوري قد لا يكون إلا مقدمة لتدابير من النوع نفسه ، تتخذ في لبنان . ان ذلك ليس هو في قيد البحث ، لأن المشاكل التي يولدها سير الاوضاع البرلمانية في سوريا ولبنان ، هي مختلفة بعضها عن بعض اختلافا تاماً ، ومجلس النواب اللبناني يؤازر الدولة المنتدبة المؤازرة التامة .

اهتمام النواب بالمسائل الانتخابية الشخصية :

يقول بعض النواب ان الدولة المنتدبة ، لا تدعو الى قدر كاف الاشتراك في العمل ، ان هذا الاهتمام ليحمد جد الحمد ، غير ان المفوض السامي لا يمكنه بدون محاباة ان يتجاهل الانتقادات ، التي وجهت الى النواب اللبنانيين ، فانه قد اخذ علماً عليهم ما يبدون من الاهتمام الزائد بالمسائل الانتخابية ، التي ما هي إلا مسائل ثانوية ، واهتمامهم ايضاً بالمسائل الشخصية التي يظهر انهم لا يتخلون عنها تخلياً كافياً .

ان الدفاع عن المصالح المحلية هو من خصائص النواب التي لا جدل فيها ، لأن هؤلاء النواب الذين لا مجال للشك بحسن استعداداتهم ، يمكنهم بسهولة ان يدحضوا التهم التي يوجهها اليهم الرأي العام ، ليتيسر لاعضاء البرلمان اللبناني ، بدون ان يكون ثمة من حاجة الى توسيع سلطتهم ، وضمن نطاق سلطاتهم هذه ان يدرسوا ويعملوا على حل عدة مسائل تهم أهل البلاد ، فهنالك عدا المصادقة على الموازنة التي هي من المهام الاساسية ، مسألة تحسين الاصطياف ، الذي هو من اهم موارد لبنان ، والذي يمكن ان يصرف الدرس والاجتهاد فيه صرفاً مثمراً مع مراعاة تنظيم القمار ، الذي اثار انتقادات شديدة .

واذا كان من جهة اخرى من واجب المشترعين اللبنانيين ، في ايام الازمة ان يوجهوا عنايتهم في الدرجة الاولى الى المشاكل الاقتصادية ، فبوسعهم ايضاً ان يدرسوا مشاكل من نوع آخر ، كنظام المطبوعات الذي يهتم له بحق الرأي العام ، واصلاح الضرائب الذي يطالب به الجميع . ففي جميع هذه النقاط ، وفي كثير من النقاط الاخرى ، يمكن لممثلي الشعب اللبناني ، ان يقوموا بعمل نافع انشائي يبررون به الثقة التي وضعتها الدولة المنتدبة بهم .

ولعلنا ونحن نطالع هذه البيانات نستطيع بها تصوير نفسية العميد دي مارتل الذي يندفع دائماً مع العاطفة ويتبع الهوى السياسي ، ولا يبالي عندما يقدم على القول ، أو العمل ماذا يكون من ورائهما ، ويصر على تنفيذ خطته وان لم يوجد في البلاد من يوافق عليها .

١٤٥ — رد اللجنة الاقتصادية بدمشق على بيانات العميد في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٤

وهذه اللجنة الاقتصادية في دمشق ترد على بياناته وعلى مشاريعه ، وتطلب منه ان تقابله في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ لتسلم اليه الرد على بيانه وتناقشه ان سمح لها .

وتتألف اللجنة التي تقدم البيان لفخامة العميد من عطوفة سامي باشا مردم بك والاستاذ هاني افندي الجلاد ومصطفى افندي عمار وصبحي افندي شبيب وحسني افندي الزين .

وهذا نص البيان :

في حدود البيان الذي اذاعه فخامة المفوض السامي في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٣٤ ، يستصرخ به وطنية جميع الامة السورية بدون تمييز في الاشخاص والاحزاب ، للعمل على تحقيق البرنامج الاقتصادي ، المعلن عنه من قبل السلطات ، في هذه الحدود وعلى ضوء هذا البيان ، تذيع اللجنة الاقتصادية كلمتها بهذا الشأن .

الحالة الاقتصادية في البلاد :

لقد بات معروفاً لدى فخامة المفوض السامي ما هي عليه الحالة الاقتصادية في البلاد حسبما جاء في البيان المذكور بأن الامة قد صارت في حاجة الى تأمين وسائل العيش .

ولكن فخامة العميد لم يعرض في بيانه الاسباب التي قضت على الحالة الاقتصادية العامة في البلاد ، ولم يتناول في بيانه الجهة المسؤولة عن هذا التدهور وهذا الانهيار .

فمن الرجوع الى القيود الرسمية في الدوائر المختصة ، يتبين ان ميزان الصادر والوارد قد سجل ما يزيد عن خمسمائة وعشرين مليون ليرة سورية نقصاً في صادرات البلاد عن مستورداتها ، في مدة تبتدىء من عام ١٩٢٠ . ومن الاطلاع على موازنة المصالح المشتركة ، يتبين ان المبالغ التي رغبت السلطات في ان تعطيها الى مصلحة الديون العامة ، لم تكن لتبلغ نسبة عشرين في المائة من المبالغ المرصدة للموازنة ، والمبالغ الباقية تتلاشى في نفقات المصالح المشتركة نفسها ، ولا ينال البلاد التي انشأت هذه الدائرة باسمها ، إلا ما يعفو عنه القلم .

ولو ان المفوضية العليا كانت ترغب في ان تتمتع البلاد بمواردها ، وان تنعم بهذه الموارد ، لما وصلت حالة البلاد الى ما وصلت اليه اليوم ، ولكنها سياسة اقتصادية جرى عليها المسؤولون ، غير راغبين في ان تعوّض البلاد بشيء مما يؤخذ منها .

تجزئة البلاد زادت في النفقات كثيراً :

ونحن إذ ننظر الى موازنة الحكومات المحلية في الاعوام السابقة ، نجد ان ما يجبى من الشعب بالاستناد الى نظام مالي ، تبدلت الاسس التي استوى عليها لم يكن ليتفق مع قدرة المكلفين ، ولا اثر للعدل في توزيع الغرم بينهم ، ونجد ان تجزئة البلاد الواحدة الى حكومات متعددة ، قد زاد في باب النفقات كثيراً مما كان في الامكان التجاوز عنه ، ومع ذلك فما كانت مصلحة دافعي الضرائب مرعية عند انفاقها .

وكما ان الثقة بين المتعاملين هي روح المنفعة التي تتغذى بها مصلحة الطرفين المتعاملين ، فكذلك الثقة بين الحاكم والمحكوم ، هي التي تدفع الشعب لتأدية ما يفرض عليه علماً منه بأن ما يؤخذ منه ينفق في سبيله ، ولكن البلاد السورية محرومة من تبادل هذه الثقة وهي مكرهة على قبول هذه الاوضاع التي لا تزيدها إلا ضنكاً على ضنك .

ونرى ان الثقة العامة التي لا بد لكل بلد من ان يتحلى بها حرصاً على الاعتمادات المالية والتجارية ، التي ينتفع بها من الخارج ، والتي هي في البلد المستورد ، القليل المادة ، اظهر منها في غيره ، نرى ان البلاد السورية ، قد فقدت هذه الثقة جملة ، وصارت مهتمة بتأدية واجباتها ، وبعيدة كل البعد عن مستوى امثالها من المدن ، ولا ظل للطمأنينة بها ، بسبب عدم الاستقرار السياسي ، الذي تتوقف عليه نهضة كل بلد .

ضرورة اصلاح السياسة الجمركية :

ان البلاد على اشد ما تكون من الحاجة لانهاضها من كبوتها ، وانعاشها في حياتها الاقتصادية العامة ، وهي في الوقت نفسه تجد ان مشاريع المفوضية بتعبيد الطرق على اطرافها ، ومد الخطوط الحديدية في مفارق حدودها وتوسيع المرافق في ثغورها ، لا تعود عليها بالفائدة المطلوبة ، اذا لم تتسع بها دائرة الانتاج ولم تجر على سياسة جمركية ، تستطيع معها مجاراة البلاد المجاورة قدماً بقدم . واذا كانت جدران المنزل المسكون متداعية ، لا يغني عن ساكنها شيء اصلاح الطرق المؤدية الى المنزل ، وهم بين الانقاض يتلاومون ويستصرخون .

لهذه الاسباب ترى اللجنة الاقتصادية ان عمليات الانعاش الاقتصادي الذي اعلنت عنه السلطات ، هي فضلاً عن كونها بعيدة النفع الآني للبلاد ، فانها عاجزة عن محاربة الازمة الاقتصادية بالوسائل الضرورية المستعجلة ، كما انها تجعل البقية الباقية من ثروة الامة في خطر شديد امام جشع الرأسماليين الاجانب .

وتجد اللجنة الاقتصادية ان من واجب السلطات بدلاً من اهتمامها بمشاريعها الغامضة الخطرة ، ان تعمل بسرعة على الوصول الى تشريع جمركي ، تتقي به الاضرار الناجمة عن بعض الرسوم الجمركية العالية ، مع السعي لازالة الفوارق في هذه الرسوم بيننا وبين البلاد المجاورة .

الادوية الناجعة لحفظ اموال البلاد :

وان تحفظ السلطات اموال البلاد فتسعى لتخفيف النفقات الخاصة المتعلقة بها ، وتعمل ايضاً على تحوير الاتفاقيات مع الشركات ذوات الامتياز ، التي تلزم البلاد بخسائرها على مر السنين .

وتستغني عن الارتباط مع شركات اخرى ، بمشاريع خطرة لا تعلم نتائجها إلا بعد درسها من قبل مجلس نيابي يقوم بواجبه في حماية مالية الامة .

وان لا تكتفي السلطات بالمحافظة على اموال البلاد الضئيلة الباقية فحسب ، بل ان من واجبها وفي استطاعتها ان تعمل اكثر من ذلك ، فتزيد من الثروة النقدية الذهبية بين الاهلين ، لا بواسطة قروض ترهق المكلفين باثقالها ، وانما بالطرق الفعالة المباشرة الناجحة ، التي من شأنها تقوية الانتاج الصناعي والزراعي ، بدون تخمة ، على ان توجد منافذ لتصريف هذه المنتوجات ، مما يجعل المصدرين اليها ، يبادلون على اموالهم ببضائع نسبية محلية متساوية ، مع ما ادخلوه الى البلاد من بضائعهم .

اسباب مخاوف الاهلين من المشاريع الاقتصادية :

ولا يخفى على السلطات ان تفردها بمداواة الازمة الاقتصادية يجعل الامة تنظر الى المشاريع الجديدة بعين المخاوف المنبعثة عن الشكوك في حسن النوايا .

فاللجنة الاقتصادية ترى من واجبها ان لا تخفي شيئاً من حقيقة الموقف ، وان تعلن بأن محاولة ابطال الرقابة النيابية على السلطة الاجرائية في اتفاقياتها على المشاريع الاقتصادية ، يلقي الرعب في نفوس المكلفين ، وينفي من قلوبهم الثقة بخير هذه المشاريع ، ويحمل على الظن بأن الغرض منها ليس انعاش البلاد ، واستعادة ازدهارها الاقتصادي ، بل سهولة الوصول الى بقية الثروة العامة ، مما يفضي حتماً الى وقوع البلاد في فوضى مالية جديدة ، قد لا تقتصر اضرارها على الاهلين ، وانما تتعداهم الى جانب المستثمرين ، العاملين على ايجاد الوضع السياسي

الشاذ ، طمعاً بالحصول على شرائط اكثر صلاحاً لتشغيل رؤوس اموالهم ، غير حافلين بما تنتجه هذه الشرائط من اثقال على كاهل الشعب السوري ، تجعله يرزح تحتها فيعجز عن ان يفيد ويستفيد .

وكان فيما وقع من اضراب المدن واغلاق الاسواق التجارية كافة ، يوم اعلن فخامة المفوض السامي الحديث السياسي الجديد ، دليلاً على صحة ما تذهب اليه اللجنة الاقتصادية من تخوف الاهلين ، وتزعزع ثقتهم ، الامر الذي يحمل على الظن بأن هذه السياسة ، التي قررت السلطة ان تتمشى عليها ، قد لا تؤدي الى نتائج مرضية ، واول مظاهر هذه النتائج ، هو الاستياء العام ، الذي بدا على الاهلين .

رأي مجرد عن كل نزعة حزبية :

واللجنة الاقتصادية مع مشاركتها لفخامة المفوض السامي بصحة وحقيقة تصريحاته من ان المكلفين باتوا من سوء الادارة الاقتصادية في حالة محزنة ، يهمهم معها تأمين وسائل العيش ، ومع ترحيبها بعزمه على انتهاج خطط مشروعة دستورية جديدة من شأنها تحسين الحالة ، وانقاذ البلاد من هذا الخراب الاكيد المقدمة عليه ، ترى من واجبها ، ان تبدي لفخامة المفوض السامي رأيها صريحاً مجرداً عن كل نزعة حزبية .

ان كل محاولة للانتعاش الاقتصادي يريد فخامته اجراءها ، دون وجود استقرار سياسي في البلاد ، ويتفق فيها مع سلطات غير حائزة على ثقة الشعب ، وتأييد نواب الامة ، هي محاولة مقرونة بكثير من المخاطر ، التي من شأنها ان تزيد في سوء الحالة .

وان نظام البلاد المالي ، والتغييرات التي يمكن ان تطرأ عليه من الواجب ان يكون مستمداً من روح هيئات لها في قلوب المكلفين عطف ومكانة علمية واجتماعية متينة ، ذلك لأن الاهلين الذين سيكلفون بانفاذ النظام المذكور ،

لا يمكنهم ان يعاونوا فخامته إلا اذا حصل على ثقتهم بمنافع مشروعاته ، وثقتهم لا تعطى إلا بعد ان يسمعوا رأي نوابهم ، بتأييد هذه المشاريع ، والقائمين على تحقيقها ، والاتفاق عليها مع المتعهدين بها ، وان بوادر هذه الخطط والاجراءات التي اعلنها فخامة المفوض السامي ، لا تتفق مع ما هو مرغوب فيه .

لهذا فاللجنة الاقتصادية تعلن احتجاجها على برنامج العميد السامي في سياسته الاقتصادية طالبة الى الاهلين النظر في هذه التدابير ، رافعة احتجاجها هذا الى السلطات المختصة ، وراغبة بأن يصل هذا الاحتجاج الى لجنة الانتدابات في جمعية الامم عن طريق المفوضية العليا لتأخذ علما بارادة الامة .

« اللجنة الاقتصادية »

١٤٦ — بيان اللجنة الزراعية بحلب رداً على المشاريع التي ادعاها المفوض ، ورئيس الحكومة السورية

ولم يقتصر الرد على طبقة دون طبقة من الناس ، بل تناولته ايضاً اللجنة الزراعية في حلب ، وارسلت بيانها الآتي في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ :

اجتمعت اللجنة الزراعية امس وقررت ان تقدم العريضة التالية الى دوله والي حلب بصفته ممثل الحكومة المركزية هنا ، وهذا نص العريضة :

« قد اطلعنا على المشروع الاقتصادي ، الذي اذاعته الحكومة على صفحات الجرائد ، فألفيناه لا يحتوي على اية اشارة لتشريع مالي يخص الزراعة والمزارعين مما يعانيانه من ضيق وارهاق . ولما كان اساس هذا البرنامج هو توسيع الزراعة واكثار الانتاج ، وهذان الامران لا يمكن نجاحها إلا بتشجيع الايدي العاملة للبلاد ، وهذا لا يتم إلا بتغيير الاوضاع المالية القائمة ، التي تكتسح رؤوس اموال المزارعين وتذهب بأتعابهم . قدمنا عريضتنا هذه لدولتكم بصفتكم ممثل الحكومة المركزية ، ملفتين نظركم للحقائق الآتية :

١ ـ ان اصول التربيع الذي سارت عليه الحكومة الى يومنا هذا اصول فاسد ينافي ابسط قواعد الحقوق والمال .

٢ ـ ان لجان التخمين التي تلوح بها الحكومة لاسكات الزراع لا يمكنها دفع الحيف عنهم ، ما دام يرافق تعيينها وانتقاءها الاصول المعلومة لدى العموم ، لا سيما وان اساس التخمين ، يقوم على قاعدة اخذ واحد من ثمانية من الحاصلات غير الصافية ، وما يعقب ذلك من الاسعار التي تضعها اللجان الادارية والتي تكون دوماً مخالفة للحقيقة .

٣ ـ ان المصرف الزراعي مع انه مؤسسة حكومية رأسمالها من الشعب ، يتقاضى فائدة فاحشة ، ويخالف القانون العام بأخذه هذه الفائدة بصورة مركبة .

٤ ـ ان الزراع لا يزالون يعانون من موظفي المالية ضروباً شتى من التشديد والارهاق ، رغماً عن شكاواهم المتوالية .

٥ ـ ان معظم الزراع ظلوا بدون بذار ، وعلى رأسهم حكومة تستطيع ايجاد المال لأعمال واسعة اشارت اليها ببرنامجها .

ولما كان وفد المؤتمر الزراعي المنعقد في دمشق ، والذي يمثل رغائبنا ، قد اشبع القضية درساً ، بتقريره الذي قدمه للمقامات العالية ، فقد اكتفينا بالاشارة بصورة مختصرة ، لبعض ملاحظات الزراع ، راجين من دولتكم ، ان تبسطوا للحكومة المركزية ، وجهة نظرنا لما يأتي :

ان الزراعة والزراع هي دعامة البلاد الاقتصادية ، وكل عمل لا يتضمن انعاشها فوراً لا يجدي نفعاً ، وان البرنامج بعيد النتائج ، لا يصلح ان يكون دواءً ناجعاً لهم . وعليه نرى من الضروري الالتفات الى مطالب الزراع المبسوطة في تقريرهم المنوه عنه قبل كل عمل ودمتم » .

١٤٧ — مقال سان بريس في جريدة الجورنال عن التدابير المتخذة في تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

وهنا يجب علينا اثبات ما كتبته الجرائد الفرنسية ، وما نشرته للكتاب الذين لآرائهم القيمة في توجيه السياسة الفرنسية . قالت جريدة « الجورنال » في تشرين الثاني سنة في ١٩٣٤ تحت عنوان : « الصلابة الفرنسية في سوريا ، مسيو

دي مارتل يستوحي تقاليد كبار المستعمرين ». والمقال لرجل استعماري اسمه « سان بريس » :

قال سان بريس :

« لم يكد مسيو دي مارتل يعود الى دمشق ، حتى تأجل البرلمان السوري من جديد . وليس في هذا ما يوجب الدهشة ، فقد قال لنا المفوض السامي الفرنسي ، قبيل مغادرته باريس : سأقابل قلاقل السياسيين بسياسة الخبز » .

كلمات نبيلة حقاً ، نجد فيها تقاليد عظماء من يبنون الدول ، كدوبلكس ، وبوجو ، وغاليني ، وليوتي ، فمعالجة سياسة الخبز معناها ضمان الرفاهية المادية والادبية للشعوب ، التي تكفلت فرنسا بالقيام باعبائها . ولهذه السياسة معنى آخر وهو توطيد النظام ، وفي هذا من الاهمية فوق ما في الاصغاء لمطالب قبضة من المهيجين الشرهين على الاعلان عن انفسهم ، لا على شيء آخر .

وليس في متناول احد ان يأخذ على الادارة الفرنسية ، انها لم تمض الى الحد الاقصى في الصبر ، على هؤلاء الذين يزعمون انهم ابطال الوطنية السورية ، والرغبة في العمل بجانبهم ، فمن الصعب المضي في الى ابعد مما مضى اليه مسيو دي جوفنيل ، واظهار اكثر مما اظهره مسيو بونسو ، من الميل الى التوفيق والاصلاح ، فلم يكن من نتيجة الاختبارات ، التي قام بها هذان الاخيران ، إلا ان الغاية الوحيدة ، التي يرمي اليها هؤلاء المهيجون ، انما هي التملص من الوصاية الفرنسية . وان « عبادة » الوحدة السورية ، انما هي وسيلة لتحكيم الفوضى والتشويش في بلدان تخضع لقوانين تلائم حاجاتها الخاصة .

وفي النهاية اجرى آخر مسعى للتفاهم ، بأن انتخب البرلمان السوري الجديد . على ان هذا المجلس ما لبث ان انكشف عن رجال لا يستطاع ضبطهم ، فسرح للمرة الاولى لاعطائه مجالاً للتفكير . فمسيو دي مارتل يمد اجل الفرص ، لانه في حاجة الى الهدوء والنظام لاقرار التوازن في الميزانية ، التي منيت بالعجز على اثر سلخ الاعتمادات الفرنسية عنها ، وهو في حاجة ايضا الى الهدوء والنظام لسلوك

سياسة اقتصادية واسعة النطاق في البلاد ، كتنمية السياحة ، وتوسيع مرفأ بيروت ، المهدد بمزاحمة مرفأ حيفا .

هكذا تخدم مصالح البلاد السورية » .

١٤٨ – رد مدام سانبوان على صاحب مقالة الجورنال

ثم ردت عليه مدام « سانبوان » الكاتبة الحرة الفرنسية ، التي جاءت الى سوريا ولبنان ، وشاهدت اعمال الانتداب وسوء اداره الفرنسيين ، وخيبة سياستهم ومقاومة الوطنيين لهم ، فأحزنها ان يكون انتداب فرنسا استعماراً لسوريا ، لا ارشاداً لأهليها ، وانهاضاً لها ، وان يتعمد دي مارتل تنفيذ خطط غير صالحة ، ويلجأ الى القوة والعنف في سبيلها . قالت مدام سانبوان ، تحت عنوان : « سوريا والامبراطورية الفرنسية » :

« ... ان هؤلاء الكتاب الذين يتركون مصالح سوريا ، في مقالاتهم وكتبهم ويكتفون بمصالح فرنسا ، انما يوقعون اكبر الاضرار بالمصالح الفرنسية » !

والكاتب الفرنسي سان بريس ، هو من الكتاب الذين لا ينظرون إلا الى ناحية واحدة في كل ما يكتبه عن سوريا ، حتى اصبحت مقالاته عنها أشبه شيء بالكليشيهات .

وقد انشأ في « الجورنال » مقالاً عن تأجيل جلسات المجلس ، امتدح فيه سياسة المسيو دي مارتل .. سياسة الخبز ..

١٤٩ – مقال لويس جالابير عن دي مارتل

وترجمت جريدة الايام في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ مقالاً لاحد كتاب فرنسا المستعمرين اسمه « لويس جالابير » كتبه تحت عنوان : « سوريا ولبنان وهل نجحت فيهما فرنسا أم لا ؟ » . يقول الكاتب :

لم يكد مسيو دي مارتل يصل الى دمشق ، حتى اجلت جلسات المجلس من جديد .

وهذا التدبير الذي قام به مسيو دي مارتل لا يدهشنا . فقد قال لنا قبل ان يغادر باريس ـ التي جاءها بأمر من الحكومة ـ ما يلي :

سأقاوم حركات السياسيين في سوريا .. بسياسة الخبز !.. فيا لها من كلمات نبيلة ممتازة !

اننا نجد فيها بسرور وغبطة تقاليد رجالنا العظام ، الذين عملوا في سبيل انشاء « الامبراطورية الفرنسية » : دوبلكس ، بوجو ، غالليني وليوتي !

فاتباع سياسة الخبز هي السياسة التي تؤمن ازدهار البلاد وتقدمها !

ويقول سان بريس ، بعد هذا : انه ليس في وسع احد ، تقريع السلطة الفرنسية على عدم اندفاعها حتى الحد الاقصى في الصبر ، والرغبة في التعاون مع هؤلاء الذين يتقدمون كابطال الوطنية السورية .

فمن الصعب جداً ، منح سوريا اكثر مما اقترحه جوفنيل ، ومن الصعب التسامح معها باكثر مما تسامح به مسيو بونسو !.

ويستمر الكاتب في هذا البحث « الممتاز » الى آخر الموال !.

والآن لندع قضية المعاهدة الى جانب ، ولنبحث في مقدمات هذا التعاقد . واذا بحثنا في هذه المقدمات ، يجب ان نبحث قبل كل شيء ، في الانتخابات وكيف تمت .

ان الانتخابات التي تمت في ٢٠ كانون الاول عام ١٩٣١ و ٥ نيسان ١٩٣٢ واجلت من جراء بعض الاضطرابات في بعض المراكز ، كانت تدل ـ في الظاهر ـ على عودة الى « العقل والحكمة » .

فبين التسعة والتسعين منتخباً لم يفز الوطنيون باكثر من سبعة عشر مقعداً ، بينما فاز « !! » المعتدلون باثنين وخمسين !

فاذا اتخذنا الارقام اساساً للانتخابات ، لا بد ان نشعر « بتحول » في الرأي

العام ، ولكن هذه الظواهر يجب ان لا تخدعنا . وقد اثبتت الايام التي تلت الانتخابات ان هذه المظاهر ، كانت في الحقيقة ، مظاهر خادعة !

لقد كان المجلس بالنسبة للارقام ، مقسماً الى ثلاثة اقسام غير عادية : قسم ـ وهو الاكثرية ـ مؤيد للانتداب ويوافق عليه بدون تحفظ ، وقسم يرغب في التعاون ، ولا يتشدد في المطالب ، وقسم ثالث ـ وهو اقلية ـ يرغب في السلبية وقذف فرنسا الى البحر ، وعدم الموافقة على اية مفاوضة ، دون ان تكون على اساس الاستقلال والوحدة .

وقد اعلن الوطنيون بصراحة هذه المطالب ، واصروا على تنفيذها دون أي تعديل .

على انه بالرغم من هذا التشدد ، فقد تألفت وزارة من الوطنيين والمعتدلين وبدأت المفاوضات ، ولم تكد هذه المفاوضات تبدأ حتى بدأت المصاعب .. على ان هذه المصاعب ، لم تكن إلا من « طراز » التعاقد .. وقد كان في الامكان تذليلها بالمفاوضة !

ومع هذا كله ، فقد كانت المفاوضة خطرة ، وكانت مهمة المتفاوضين في ايجاد طريقة معتدلة ، مؤسسة على تساهل الفريقين وعلى تضحيتها ، في سبيل حل القضية بشكل سريع مضمون .

اما فرنسا ، فقد ابدت التساهلات اللازمة ، واظهرت ـ خلال مفاوضات المعاهدة ـ شيئاً كثيراً من التساهل ، وبرهنت في هذا التساهل على انها لا تتبع في سورية سياسة « مصالحي الشخصية اولاً » ولا ترمي الى سياسة استعمارية ، ولا تريد ان تجعل في المعاهدة ثمة ما يمس المشاعر الوطنية .

ومع هذا كله ، فقد كان في المعاهدة امور لا تستطيع فرنسا الموافقة عليها بأي حال من الاحوال .

فالسلطة المنتدبة مسؤولة امام عصبة الامم عن اعمالها في سوريا ، وهي لا تستطيع ان تمنح احد الشعوب المنتدب عليها استقلالها ، إلا اذا كان هذا الشعب قادراً على حكم نفسه بنفسه .

وقد كانت المعاهدة خطوة حسنة للوصول الى هذا «الشكل» الجديد من الحياة، وكان لا بد لفرنسا من المطالبة ببعض الضمانات التي اقرتها لجنة الانتدابات ووافقت عليها عصبة الامم.

فتخلص فرنسا من تعهداتها، ليس متعلقاً بها، أو بسوريا.. بل بعصبة الامم. فقبل ان تتخلص سوريا من الوصاية الانتدابية، يجب ان تصبح مستعدة لتحقيق كل ما يتطلبه استقلال الشعوب.

يجب ان يكون لها جيش لجب للمحافظة على الحدود، ويجب ان يكون لها نظام اقتصادي ومالي يتفق وحاجاتها، ويجب ان يكون لها ادارة حكومية منظمة، ونظام عدلي يبعث الاطمئنان والثقة في نفوس الجميع، وان تجعل جميع الحقوق محترمة.

والمعاهدة التي جرت المفاوضات بشأنها يجب ان تؤدي الى هذا كله.

ان المعاهدة لا يمكن ان ترضي جنيف، اذا لم يكن من شأنها تأمين توازن سوريا المادي والمعنوي، وجعل السوريين شعباً محترماً، في جميع حقوقه ومصالحه. ومتى بحثنا المعاهدة وبحثنا ـ مصالح الشعب السوري على اختلاف مذاهبه ـ يجب ان لا ننسى، ان اهم نقطة تدور حولها ارشادات جنيف وتعليماتها هي قضية الاقليات.

ففرنسا تستطيع ان تتساهل امام جنيف في كل شيء، إلا قضية الاقليات، فالاقليات في سوريا كثيرة، وليس في وسع فرنسا ان تتساهل اي تساهل بشأنها. ونستطيع ان نقول هنا، ان الاقليات لم تكد تطلع على مشروع المعاهدة وتشعر بأن الانتداب قارب الانتهاء، حتى اصابتها رعشة قوية وخوف عظيم!

واذا تركنا قضية الاقليات وضرورة حمايتها في المعاهدة، تقف في وجهها معضلة الوحدة، وهي المعضلة التي يصر الوطنيون المتطرفون على بقائها معقدة، ويرفضون إلا ان يجعلوها اساس كل مفاوضة من مفاوضات المعاهدة!

وهذا الاصرار يدل دلالة صريحة على ان الوطنيين لا يرغبون في ان يتبعوا مع فرنسا ارشادات جنيف ، فينتقلوا مع الانتداب الى الاستقلال شيئاً فشيئاً .

ولماذا الاصرار على الوحدة ؟!

يقول الوطنيون ان الوحدة هي حقيقة جغرافية ، وحقيقة سياسية في التاريخ السالف ـ وتحت حكم الحكام الاجانب ـ انما هل من الضروري ان تحكم الجغرافيا رغائب الشعوب في تقرير مصيرهم بانفسهم ؟! هذا غير معقول .

وهذا هو شأن الوحدة .

ان مطالبة الوطنيين بالوحدة ، لا تتعلق بفرنسا ولا بعصبة الامم ، بل تتعلق بالشعوب التي يراد الحاقها بالوحدة .

فهل يريد الوطنيون ان يشترك الدروز والعلويون في الوحدة بالرغم منهم ؟

ان زمان ضم البلاد ، بالقوه قد انقضى ، ولم يعد في وسع احد ارغام الآخر على مشاركته بالقوة ، في فكرة من افكاره .

اننا في القرن العشرين .

وماذا تستطيع فرنسا أو جنيف ان تقولا للدروز والعلويين ، اذا كانوا يجدون ان مصالحهم تقضي بأن يعيشوا مستقلين عن دمشق ؟

ان قضية الوحدة هي قضية داخلية ، ولم يكن من المنطق في شيء ان تقف حائلاً دون اجراء تعاقد سياسي خارجي مع فرنسا .

ان وضع موضوع الوحدة كشرط لعقد المعاهدة ، معناه بصراحة المطالبة بالمستحيل ، والرغبة الاكيدة في احباط المفاوضات !

ان الوطنيين يعتقدون انهم اذا ظلوا مصرين على قضية الوحدة ، والمطالبة بالامور الخيالية ، فقد تستاء فرنسا وتجلو عن سوريا ، تاركة السوريين ينظمون شؤونهم بانفسهم .

على ان الوطنيين في دمشق وحماه ، اذا كانوا يعتقدون حقيقة هذا الاعتقاد فليسمحوا لنا ان نقول لهم انهم مخطئون ! ففرنسا باقية في سوريا بالانتداب أو بالمعاهدة أو بدون الاثنين .

... والآن لنعد الى مفاوضات المعاهدة وكيف انتهت .. كما اطلعت عليها في دمشق خلال زيارتي الاخيرة .

لقد كان في المجلس النيابي اكثرية ساحقة من « المعتدلين » ولكنها كانت اكثرية مستاءة منقسمة على بعضها ، بينما كانت هناك اقلية « وطنية » نشيطة متحمسة « تغطي » على تلك الاكثرية !.

فكيف تسير الامور ؟. هل تسير حسب مصلحة البلاد ، أم حسب مطالب الحزب الوطني ؟!.

لقد كان هذا السؤال في حاجة الى جواب . وقد جاء هذا الجواب من جنيف ، يوم وقف مسيو بونسو امام عصبة الامم واطلعها على كل شيء !

وقد اضاف مسيو بونسو الى ذلك قائلاً : اننا نسير في طريق الاصلاح بتقدم ، واذا اصطدمت بعثرات ومصاعب جديدة ، فانني لم اقف ، فسأتابع سيري معكم أو بدونكم .

هذا ما قاله بونسو بصراحة ، فهل اصغى اليه الوطنيون ؟

على الاطلاق .

ان الوطنيين لم يسمعوا من اقوال العصبة ، واقوال مسيو بونسو سوى العبارات التي تتفق و « لعبتهم » !

لقد تكلم مسيو بونسو عن الاماني الوطنية ، ورغائب الشعب . وهذا كل ما حفظه الوطنيون من اقواله . وقد كان لهذا اثره السريع في دمشق ، فبدأت سياسة « الاستثمار » وعقد الوطنيون مؤتمراً في حلب في ١٧ شباط كانت الغاية منه تحديد موقف الكتلة من المفاوضات المقبلة ، وقد سادت المؤتمر روح من الفوضى ، وانتهى دون ان يتم الاتفاق فيه على شيء .

مؤتمر حلب :

وقد بحث المؤتمرون في هذا المؤتمر في موقف الوزيرين الوطنيين ، فقالوا إن منح هذين الوزيرين الثقة ، معناه التعاون مع فرنسا ، ومناقضة بيان رئيس الكتلة الذي اعلن فيه عدم التعاون مع فرنسا ، وقال : الوحدة السورية أو لا شيء !. وبينما كانت المفاوضات سائرة سيرها الطبيعي بين الوزيرين الوطنيين ، والمسيو بونسو ، استقال الوزيران بغتة ، لأن المعاهده لا « وحدة فيها » ، ولأن المتطرفين لا يريدون معاهدة بدون وحدة !

وقد ظن الوزيران اللذان نفذا في انسحابهما طريقة « الهارا كيري » اليابانية ، ان الوزارة ستستقيل على اثر استقالتهما ، ولم يكن ليخطر لهما في بال ، ان تعدل تعديلاً ، وان تظل على رأس الحكومة .

وهكذا فان من كان يظن انه سيؤخذ أخذ !

ولم يكد الوزيران ينسحبان ، حتى وردت عليهما برقيات التهنئة من كل حدب وصوب ، ومنها برقية من الدكتور شهبندر ، يهنئهما فيها على شجاعتهما ووطنيتهما .

وبعد ان انسحب الوزيران الوطنيان ، اصبحت وزارة حقي بك العظم وزارة معتدلة ، فانتصر المعتدلون . ولكن ما معنى اجماع الاصوات على منح هذه الوزارة الثقة ، وقد رفض الوطنيون الاشتراك فيها .

وماذا يصنع مسيو بونسو الآن ؟

أن « الكم » الأول قد ضاع في الكفاح لعقد المعاهدة ، إلا اذا سار على خطة معكم أو بدونكم ؟. وانما كيف ينفذ هذه الخطة وقد انسحب الوطنيون من تلقاء انفسهم ، ولم يتركوا له المجال لأن ينفذ خطته ؟

وأخذ بونسو ينتظر ساعته .. ولكنه لن يسمعها ترن .. فان شهور الصيف قد مرت في خمود غريب ، لا نعتقد ان حرارة الشمس هي وحدها المسؤولة عنه !

وبينما كان بونسو ينتظر الساعة ، عصفت الرعود في سماء دمشق ، وارسلت وزارة الخارجية تستدعي بونسو لارساله الى مراكش ، واوفدت بدلاً منه دي مارتل . انما كيف كانت الحالة الفكرية في البلاد عندما جاء مارتل ليقبض على زمام الحكومة بيديه العصبيتين .

لقد سعى بونسو عام ١٩٢٨ سعياً حثيثاً لاكتساب المعارضة ، ولكن هذه المعارضة ، رغم اقليتها في المجلس ، ورغم انها بعيدة عن تمثيل اكثرية البلاد ، رفضت اتباع سياسة « الحكمة » التي ادعاها بونسو . وبالرغم من هذا كله ، فلم تفقد فرنسا كل شيء ، بعد هذه التجربة الطويلة .

ان سياسة « التخدير » التي اتبعها بونسو لم تذهب سدى ، فقد جاء دي مارتل الى سوريا فألفى « الخيالات » متلاشية ، كما الفى العقبات التي كان يظن انها غير ممكنة التذليل مذالة !.. واصبح الأمل كبيراً ، في ان تكون بعض الافكار « المتعنتة » قد نضجت !

غير ان هذه النتائج لم تدم طويلاً ، فقد بدت علائم الاستياء بسرعة على المعتدلين ، واخذوا يرون انهم غير « مميزين » عن سواهم لا في الوظائف الحكومية ولا في أي شيء آخر ، رغم انهم اكثرية ساحقة في المجلس ، فقاموا يطالبون بثمن تعاونهم ، ويعرضون الشروط .. والانذارات . وكم كانت دهشتنا عظيمة عندما رأينا صبحي بركات رئيس المجلس وزعيم المعتدلين ، يؤم باريس ويطالب وزارة الخارجية مطالب ليس فيها شيء من اللهجة السابقة ، كأنه من صفوف الوطنيين المتطرفين !. ومنذ ذلك الحين ، بدأت الحالة ـ بمجموعها ـ تتحرج ، وتسير من سيء الى اسوأ !

وقد كان في الامكان ان لا نفقد شيئاً ، وان لا نضيع الفرصة ، لو أن المعتدلين اظهروا استعدادهم لسندنا ، وتمكنوا من المحافظة على مراكزهم في الحكومة . ولكن المعتدلين لم يكونوا على استعداد للقيام بهذه الخدمة .

فلو كانت القضية قضية محلية ، لكان في الامكان اقناع المعتدلين واعادتهم الى

حظيرتنا . اما قضية خارجية عامة كقضية المعاهدة تربط السوريين عشرين عاماً ، فقد كان من الصعب جداً الفوز بأية مساعدة من المعتدلين .

وصل دي مارتل الى دمشق في ١٤ تشرين الاول ، وكانت مظاهر رحلته تبدو عليها روح الظفر ! فقد استقبلته حلب بشيء كثير من الحفاوة والاهتمام ، وكذلك استقبل في حمص وحماه .

فهل يكون من نتيجة « الملل » والرغبة في الانتهاء ، و « ازمة الحكمة » أم مجرد تأثير مكانة هذا الزعيم الجديد ، وهل يقدر لنا ، ان نرى « تدشين » سياسة تعاون جديدة ؟

عندما وصل دي مارتل الى دمشق وحلب وحمص وحماه ، واستقبل فيها ذلك الاستقبال الحافل ، ظننا ان حل القضية قد اصبح على الابواب .. وان الجو رائق لا يعكره شيء ، وان المعاهدة لا بد من ان تنتهي في بضعة ايام .

ومع هذا كله ، وبالرغم من جميع هذه التفاؤلات ، فان الرياح التي جمعت عادت ففرقت ، وانقلب الجو في دمشق فجأة ، انقلاباً لم تعهده المدينة يوماً من الايام .

واليك ما حدث :

توقيع المعاهدة :

ان المعاهدة ـ المعاهدة العجيبة ـ التي طالب بها السوريون وحلموا بها وقتاً طويلاً ، اصبحت الآن بين يدي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء . وقد فاز بتواقيع الوزراء عليها في خلال ثمان واربعين ساعة فقط .

فهل يمنحها المعتدلون اصواتهم ، ويضعون حداً للمناقشة الطويلة التي ثارت حول القضية السورية ؟.

وهنا وقعنا في مأزق غامض لا نستطيع فهمه . فبعد ان اعلن الوزراء استعدادهم للتوقيع ، بوغتنا بالمسرحية الاولى .

فقد انسحب صبحي بركات رئيس المجلس ورئيس المعتدلين واثار انسحابه كثيراً من الشؤون. فقد احدث هذا الانسحاب انشقاقاً في الوزارة، فلم يلبث احد اعضائها أن انسحب لمرض ألمّ به، وعادت المفاوضات من جديد، فكنا نسمع .. يريدون لا يريدون .. يرغبون .. ولكنهم لا يجسرون .. يترددون.

وقد كان الوطنيون يتتبعون الحوادث باستياء، ثم بغضب، ودخـــلوا في المعركة، فبدأوا يعقدون الاجتماعات واحداً بعد آخر، وقد حضر احداها صبحي بركات.

وعندما «ثم» الوطنيون رائحة المعاهدة انصرفوا بكل قواهم لتقوية المعارضة، وتغذيتها، فأخذوا يعقدون الاجتماعات «ويطبقون» المعتدلين، وابرقوا الى «الاخوان» في حمص وحماه وحلب للاسراع الى دمشق.

وفي ١٦ تشرين اشيع ان المسيو مارتل وحقي بك العظم وقعا المعاهدة، فساد القلق في كل مكان واخذ الوطنيون يجاهدون جهاد المستميت.

وفي ١٨ تشرين افتتح المجلس وتم في هذه الجلسة انتخاب المكتب والرئيس ففاز صبحي بك بركات بخمسين صوتاً ضد صوتين، واستنكف الوطنيون عن اعطاء صوتهم، واجلت الجلسة الى ٢١ تشرين.

وقد خدعت السلطة بالهدوء الذي ساد هذه الجلسة، واغـترت بموقف الوطنيين، ولم تكن تدري ان في الجو غيماً، فجاءت الحوادث تبرهن لها على كل شيء.

فقد حشد الوطنيون قواهم بعد هذه الجلسة وجندوا ـ حتى النساء والاطفال ـ وقاموا بمظاهرات كبرى غصت بها جميع الشوارع، وهم يصيحون دون ان يدروا لماذا يصيحون.

رفض المعاهدة

وفي هذه الاثناء، هوجم المعتدلون مهاجمة عنيفة من جميع الانحاء، حتى

قيل ان بعضهم اوقظ في منتصف الليل من فراشه ، ليوقع ورقة برفض المعاهدة امام المجلس .

وبسرعة غريبة هيأ الوطنيون كل شيء ، واصبح الجو منذراً بالخطر ، وقد كان من السهل جداً التنبؤ بأن جلسة المجلس القادمة ستكون جلسة صاخبة .

فقد امتلأت دمشق وضواحيها ببرقيات الاحتجاج والمضابط ، وقامت النساء ـ نعم النساء ـ بالمظاهرات ، فاصبح « الحريم » في الشوارع . فاضطر العميد الى تأجيل جلسات المجلس اربعة ايام .

وعندما وجد دي مارتل ان الوطنيين لن يعدلوا عن خططهم واساليبهم في إثارة الرأي العام وتهييجه ، اجل جلسات المجلس وارسل النواب الى « البرية » ، للتخفيف عن غضبهم وثورتهم ، وارسل الى رئيس الجمهورية كتاباً يعلمه فيه بسحب مشروع المعاهدة ، بالنظر لعدم نضوج النواب النضوج الكافي لبحث مشروع تعاقدي كمشروع المعاهدة .

وما هي إلا بضع ساعات ، حتى هدأت الاعصاب ، وسكنت الشوارع ، ولم يتمكن المعتدلون من استثمار « حظهم » ففاز الوطنيون بكل الاستثمار .

وهنا ضاع « الكم » الثاني من ثوب المفاوضات ، ووقف كل شيء عند هذا الحد .

العودة للمعاهدة :

ما معنى هذه الهزيمة ، وما معنى هذا الفوز ؟ إذا شئنا ان نعرف في الحقيقة ما هي اسباب هذا الفوز وتلك الهزيمة ، يجب ان ندرس المعاهدة المعروضة على الشعب السوري بمختلف فروعها ، وان نقارن بين ما جاء فيها ، وبين الحوادث التي اثارتها .

غير انني لا اجد حاجة هنا الى تحليل المعاهدة ، لأن المجال لا يسمح لذلك ! وكل ما اقوله هنا ان تواقيع المفوض السامي ورئيس الوزراء على المعاهدة

قد سجلت نهائياً ، وانه لا بد من ان يأتي يوم ، يعود فيه الوطنيون الى سياسة الحكمة والمنطق ، ويعودون للبحث فيها .

سوريا في العصبة :

ان المعتدلين والوطنيين ـ مهما كانت درجة معارضتهم ـ اذا طالعوا المعاهدة بتمعن وهدوء ، يشعرون جيداً انها تتفق ورغائب السوريين كل الاتفاق ، لأنها مؤسسة على الحرية والسيادة والاستقلال .

ان المعاهدة هي عبارة عن معاهدة تحالف بين فرنسا وسوريا ، تنتهي في الوقت المناسب ، وتستفيد فيها سوريا من معونة فرنسا السياسية والاقتصادية ، في آن واحد . ثم ألا يكفي ان فرنسا تتعهد في هذه المعاهدة ، ان تدخل سوريا في عصبة الامم اسوة بالدول الكبرى .

لقد قالت احدى الصحف التركية ـ والصحف التركية معادية للسياسة الفرنسية ـ ان هذه المعروضة هي افضل معاهدة يمكن منحها لسوريا . فهل سمع الوطنيون هذا ؟ وماذا قالوا ؟.. إن الوطنيين يشعرون جيداً ، ان المعاهدة ليست سيئة الى الحد الذي يتصورونه ، ولكنهم يعتقدون انها غير مرضية ، من وجهة الوحدة .

ألم يلاحظ الوطنيون حتى الآن ، ان قضية الوحدة ليست متعلقة لا بفرنسا ولا بسوريا ؟

ان الدولة المنتدبة لا تتجاوز تعهداتها وواجباتها امام العصبة ، إذا هي ارغمت بعض البلاد على الاشتراك في الوحدة .

وعندما اصرت السلطة المنتدبة على قضية « الوحدة » كانت امينة على مبادئها من جهة ، ومراعية « حرية » السكان من ناحية اخرى .

لقد كانت تقوم بواجبها لا اكثر ولا اقل .

اما في الشؤون « الثانوية » فقد تساهلت السلطة المنتدبة بشأنها ، ووافقت

على السماح لسوريا بالقيام بهذه التجربة ، ولم يشأ دي مارتل ـ مع احتفاظه بمبادىء الانتداب ـ ان يرفض الرغائب التي ابداها له رئيس الجمهورية بهذا الشأن .

ويجب ان لا ننكر هنا ان في هذا الموقف شيئاً كثيراً من التساهل ... وان المفوض السامي ذهب الى اقصى حدود « المسايرة » في اجابة مطالب الوطنيين والمحافظة على حرية السكان .

تجربة مؤقتة :

وهذه التجربة ـ اذا تركنا النصوص ـ هي تجربة مؤقتة ، وهي لا « تربط » سوى فرنسا إزاء سوريا .

فقد ترك امر الوحدة لاربع سنوات ، حتى اذا ما وجـــد ان التطور يوجب تحقيقها حققت ، وإلا ظلت خيالاً من الخيالات .

وهكذا بالرغم من حسن نية الدولة المنتدبة ، رفض المجلس المعاهدة المعروضة عليه ـ تحت ضغط الغوغاء ! ـ وجعل موقف المفوض السامي موقفاً حائراً ... لا يدري معه ما الذي يريده الوطنيون ، وما الذي لا يريدونه ! فاضطر ـ تحت تأثير تعنتهم ـ الى ان يضع المعاهدة في « الخزانة » ، وان يغلق بابها الى اجل غير مسمى .

ومع هذا فاننا لنأمل ان نرى دي مارتل يفتح الخزانة قريباً ، في اليوم الذي تجد فرنسا نفسها امـام رجال عادوا الى « العقل » و « الحكمة » وقرروا بحث الامور الهامة بروح « الحقائق » لا الخيالات ، بشيء كثير من الهدوء والثقة المتبادلة .

السنونو لا يجعل الشتاء ربيعاً :

وبعد رفض المعاهدة بزمن غير قصير ، دعي الشيخ تاج الدين لتأليف الوزارة ، وعودة الشيخ الى الحكم حادث يجب ان يسترعي الاهتمام ! ، انما يجب ان نعترف هنا ان « السنونو » لا يصنع من الشتاء ربيعاً ، لا في سوريا ولا في باريس .

واخيراً ، يجب ان نتساءل : « هل نجحت فرنسا في سوريا أم فشلت»؟. ان الحكم على نجاح فرنسا أو فشله ، ليس بالامر اليسير . وقبل ان نحكم يجب ان نقول هنا بصراحة ، ان فرنسا وجدت في سوريا مصاعب لم تجد مثلها لا في افريقيا ولا في سواها في سبيل تحقيق غايتها التمدينية .

وقد زاد في تعقد الامور المصاعب الناشئة ـ في الدرجة الاولى ـ عن غموض الانتداب ، وعدم استقراره .

على انه بالرغم من هذه الظروف غير الملائمة ، فليس هناك من ينكر بأن الدولة المنتدبة قد قامت في سوريا ولبنان ، بعمل ـ اذا لم يكن تاماً كاملاً ـ فهو على كل يستحق التقدير .

فقد نقلت فرنسا الى سوريا « حضارة مادية » ادت بسرعة الى تطور حالة البلاد تطوراً محسوساً ، سيكون له شأن كبير في تأمين تطورها المعنوي .

الادارة .. ناجحة :

اما من الوجهة الادارية ـ التي يحمل البعض على شيء منها ، ويطالب باصلاحها ـ فقد جعلت فرنسا للمجموع السوري ، كياناً قوياً ، وابدلت سياسة الارضاء والمحسوبية بسياسة العدل والنظام ، فجعلت جميع الحقوق محترمة متساوية ، يسودها الهدوء ، كما تتطلبه حاجات « شعب متمدن » .

السياسة . غير ناجحة :

اما الوجهة السياسية ، فلم تنجح فيها فرنسا خلال الثلاث عشرة سنة ، نجاحها في الشؤون الادارية . ويعود السبب في هذا الى عدة امور ، منها اتباعها بعض الطرق الخيالية ومراعاتها حريات الشعب قبل الأوان .

في عام ١٩٣٢ « تفتحت » عينا الرأي العام السوري ، واصبح يطالب فرنسا بمساواته بالشعب العراقي . فقد قام السوريون يطالبون فرنسا ، بعقد معاهدة كمعاهدة العراق ، واخذوا ينظرون الى موقف الشعب العراقي موقف الحسد والغيرة ،

وخاصة عندما بدأت المباحثات لادخال العراق في عصبة الامم . ورأت فرنسا ان تجيب رغائب السوريين ، فلم تجد بأساً من المفاوضة لعقد المعاهدة .

ولكن على أي أساس ؟.

لقد بدأت المفاوضة بين الفريقين السوري والفرنسي ، ولكن الوطنيين لم يشاءوا ان يميزوا بين ما يمكن تحقيقه ، وما لا يمكن ، فاصطدمت المفاوضات بقضية الوحدة ، ورفضت تلك المعاهدة التي طالما طالب السوريون بعقدها .

وهنا ظهرت « سياسة » الوطنيين ، وتبين انهم يرغبون ان يفوزوا بكل شيء أو بلا شيء !. فضعفت سياسة التعاون ، ثم بدأت بالتلاشي ، وقام الشعب يعلن احتجاجه ومظاهراته ، وهو لا يدري على أي شيء يحتج ، ولأي سبب يتظاهر ، فهل كان هذا الرفض لا يتفق وصالح فرنسا ، كما يعتقد الوطنيون ؟.

على الاطلاق .

ففرنسا ترغب رغبة اكيدة في ان يرفض الوطنيون المعاهدة ، لأن هذا التعاقد سيجعل من فرنسا « دولة مساعدة » بينما هي اليوم « دولة منتدبة » .

فهل أدرك الوطنيون في دمشق وحلب هذه الحقيقة ؟

هل يمكن ان تتفتح العيون يوماً من الأيام ؟

هل كان الفرنسيون سعداء في سوريا من الوجهة السياسية ؟

هذا سؤال يحتاج الى كثير من الشجاعة ، وهذه الشجاعة تضطرنا الى ان نقول : كلا !

انما لماذا لم ننجح في ميدان السياسة ، ولم نكن « سعداء » ؟

ان الخطيئة ليست خطيئة احد ، بل خطيئتنا نحن .

فاذا قلنا ، بأن فرنسا لم تنجح في ميدان السياسة ، يجب ان لا ننسى بأن سياستنا في سوريا لم تكن سياسة « مؤمنة » النجاح ! فالمحاولة التي قمنا بها لتحضير سوريا وجعلها « اوربية » بكل مناحيها قد كانت محاولة خاطئة .

مهما تكن قيمة التعاليم السياسية، وضرورة الاخذ بها، يجب ان لا ننسى بأن الشعوب الشرقية ليست مستعدة - كما يظهر - لقبول النظام البرلماني، وما يتبع هذا النظام من شؤون، لأن ماضيها وتدني ثقافتها، لا تسمحان لها بالقيام بالفروض البرلمانية.

ان الشعوب السورية في حاجة الى «سلطة قوية» لتأمين وحدتها. وهذه الوحدة كانت وستظل وحدة خيالية، ما دام السوريون والفرنسيون معاً، ينتظرون تحقيقها بالنظام البرلماني، الذي اثبت في جميع بلاد العالم، بأنه «مفتاح» الانقسامات.

ثم يجب ان لا ننسى ايضاً، ان سوريا بلاد فقيرة، وانها تحتاج قبل كل شيء، الى حكومة اقتصادية، وان من واجب فرنسا، ان تقدم لها هدية اقتصادية، قبل ان تقدم لها هدية برلمانية، لا تستطيع تقدير قيمتها غير الشعوب الغنية القادرة على اعتناق الديموقراطية.

رغائب الشعب :

وقد يعترض البعض على هذا كله، ويقول ان من واجب فرنسا، ان لا تفرض فكرتها فرضاً، بل عليها ان تراعي رغائب الشعب السوري، وان تعمل على تحقيق هذه الرغائب، بكل ما اوتيت من قوة.

وهنا تلعب المسؤوليات دورها الاكبر.

يقول البعض، ان من واجب فرنسا ان تراعي رغائب السوريين في كل عمل من الاعمال السياسية، وان عليها ان تمد يد المساعدة، في تنفيذ هذه الاعمال التي تتفق ورغائبها.

انما هل ينسى هؤلاء ان «الخطورة» كلها هي في ترك السوريين يختارون ما يشاءون؟.

فحرية الانتخابات مثلاً - جميلة جداً - انما أليس من واجبنا نحن كاوصياء ان نرشد الشعب الى الاشخاص الذين يستحقون الفوز في الانتخابات؟.

ان الذي اعتقده شخصياً ، هو ان فرنسا مضطرة للتدخل في الانتخابات ، وارشاد الشعب الى الاشخاص ، فهل فعلت ذلك ؟

على الاطلاق .

وهذا هو الخطأ الخطير الذي ارتكبته .

ان السياسة التي قامت بها فرنسا في سوريا في الاعوام الاخيرة ، ليست ـ مع الاسف ـ سياسة ناجحة . ومما زاد في تعقيد الامور في سوريا ، اختلاف نظريات المفوضين السامين .

فهذا ـ مثلاً ـ « متساهل » يرغب في التعاون .. وذاك « متشدد » لا يرغب في المفاوضة .

وبين هذا وذاك ظلت القضية على حالها حتى الآن ! ولم ينجح المنطق ، فهل يجب ان نأسف لذلك ؟

لا اعتقد ذلك .

فالتجارب التي قامت بها فرنسا في سوريا ، قد اثبتت لها اخيراً ، ان الرجال السوريين القائمين على ادارة شؤونها ـ في سوريا ولبنان معاً ـ قد اثبتوا عجزهم ، وبرهنوا على ان البلاد في حاجة الى « حكومة » اكثر مما هي في حاجة الى « سياسة » .

بعد التجارب الطويلة التي قامت بها فرنسا في سوريا ، اصبح من الضروري الوصول الى حل نهائي للقضية السورية .

وقد سعى بونسو بما يتمتع به من حنكة وطول اناة ، الى تذليل بعض المصاعب والعثرات في سوريا ولبنان ، واستطاع في مدى اربع سنوات الوصول الى حالة جعلت السوريين واللبنانيين ، يقولون في سرهم بأن بونسو قد حقق لهم امانيهم .

وقام بونسو بسياسة المفاوضة لعقد المعاهدة ، ثم تبين بسرعة انهناك عقبة من الصعب تذليلها .. هي عقبة الانتقال من الانتداب الى « النظام التعاقدي » .

وبغتة دعي بونسو الى باريس ، وعين دي مارتل مكانه ، وبدأ الدمشقيون يترقبون الحوادث وينتظرونها دقيقة بعد اخرى ، وخاصة وان الحالة كانت قد وصلت الى نهايتها .

في حاجة الى ارادة :

لقد كان الموقف في سوريا عند وصول دي مارتل في حاجة الى رجل « يريد » بعد ان اصطدمت المفاوضات ببعض المعارضة ، والمصاعب . وقد اظهر دي مارتل بسرعة ، انه الرجل « الذي يريد » بكل معنى الكلمة .

فقد كانت هناك مسؤوليات خطيرة ، تحتاج الى شخص يستطيع تحملها ، فتحملها دي مارتل بقوة وشجاعة ، وكانت مفاجئات واحداث اسرع مما يتصورها العقل . فهل احدث دي مارتل « انقلاباً » ؟!

كلا .. بل احدث شيئاً أقل من « الانقلاب » .

ثم يتابع كلامه فيقول :

وصلت دمشق في يوم صائف جميل ، وشاهدت « سلطانة الصحراء » تقوم بدور الاغراء ، والاغراء بين حدائق الغوطة .

انني احب دمشق .. احب هذه المظاهر التقليدية فيها .

انني احب الميدان ، والشاغور .. اكثر من الصالحية والمهاجرين .

على ان اندفاع بعض اوساط دمشق ، نحو الحضارة والشباب ، لم يبدل شيئاً من مظاهرها ، فهي لا تزال « المدينة القديمة الكهلة » ! المحتفظة بطابعها التقليدي القديم . اما السكان فيظهر انهم لا يرغبون كثيراً في الاسراع باعتناق الحضارة الاوروبية .

وقد كنت اشاهد وانا جالس في باحة الفندق ، رجال السياسة والاعمال والموظفين ، فأرى بينهم من يحمل بيده ، سلة أو دجاجة ، أو عنقوداً من العنب !.

السياسة في كل مكان :

على ان دمشق اذا بقيت ـ كمدينة ـ على حالها ، فأن التطور قد طرأ بشكل سريع جداً على افكارها . فهي قد اصبحت في الاعوام الاخيرة ، « مركز الثقافة العربية » .. و « زنبرك » الحركة السياسية . ولعل أغرب شيء فيها ان الحياة الثقافية ، تمتزج امتزاجاً تاماً بالحياة السياسية .

وانك لترى طلاب الجامعات والمدارس ، يتحدثون ربع ساعة عن التاريخ والهندسة والرياضيات ، وعشر ساعات عن المعاهدة والدستور ، والمجلس ، وهنانو ، والاتاسي ومردم .

وقد امتدت السياسة ايضاً الى الاسواق ـ من نتائج الازمة ـ واصبح التجار الذين يجدون المجال كافياً للكلام ، ويقضون القسم الاكبر من ايامهم بالاحاديث . فالازمة ، وتوقف الاحوال ، يزيدان الحالة السياسية خطورة في دمشق . ويجب ان لا ننسى ان هناك محرضين وخطباء بارعين ، في اغتنام الفرص ، واثارة الافكار البسيطة .

كلهم سياسيون متطرفون :

وتكفي جولة واحدة بين سكان دمشق ، لنصل الى هذه الحقيقة ، ان جميع هؤلاء الرجال الدمشقيين المهذبين جداً في احاديثهم السياسية ، وفي معاملاتهم ، هم متطرفون . وان هؤلاء المدخنين « الهادئين » الذين اعتادوا الانصراف الى الخيالات بين « قرقعة » النراجيل هم معارضون !.

وان هؤلاء التجار ، الذين يقضون ايامهم في البيع والشراء والمساومة ، هم سياسيون !.

ولنغادر الآن دمشق الى حمص وحماه ، مدينتي « الوسط » .. ولنلق نظرة قصيرة ، على هاتين المدينتين القديمتين التقليديتين .

ان حمص بقلعتها المتداعية ، وبيوتها الغبراء ، وسمائها الصافية ، ونورها الرائع ،

وحماه بجدرانها المتراصة وبيوتها المتلاصقة ، وحدائقها الجميلة ، ونواعيرها الفتانة ، ـ التي اعجب بها موريس باريس ـ تبعثان في النفس كثيراً من المرح والروعة .

ولا يكاد الزائر يدخل حمص وحماه ، حتى يشعر بسرعة انه في محيط « اضيق » من محيط دمشق واكثر تحفظاً .

فهاتان المدينتان ، الشديدتا التعلق بالعادات التقليدية العميقة ، كانتا ولا تزالان « ملتفتتين » كل منهما الى الاخرى .

على ان مرور انابيب البترول من حمص ، واتصال الحمصيين بالاوروبيين جعلهم اقرب الى هجر التقاليد من الحمويين .

السياسة في حمص وحماه :

وكما هو الحال في دمشق ، من الوجهة السياسية ، كذلك في حمص وحماه فقد اصبحت السياسة في هاتين المدينتين شغل المستائين الشاغل .

غير ان الحركة السياسية في هاتين المدينتين تختلف عن الحركة في دمشق وحلب من وجهة الاشخاص القائمين على تلك الحركة . وفوق هذا فان الخلاف بين الطبقات في حمص وحماه ، وقيام بعض الاقطاعيين ، لاستثمار الطبقات العاملة قد جعل الموقف السياسي فيها خطراً ، يدعو الى كثير من القلق .
ولهذا ، فان الحركات التي تقوم في حمص وحماه ـ في الحوادث السياسية ـ هي اعمق بكثير من حركات دمشق .

نحن الآن في حلب .. في شمال سوريا ، وعلى بضع خطوات من الحدود التركية . وفي حلب يتبدل « المشهد » كل التبدل ، ويرى الزائر فيها ما لم يره في دمشق وحمص وحماه .

فهناك شعور بحسن الحال والتوازن والازدهار ، والنظام والحياة المنظمة ، الناشطة الناعمة .

وحلب ـ كدمشق ـ مدينة قديمة تضم طائفة كبيرة من الآثار ، والقلاع

والمساجد ، والدور التقليدية القديمة ، غير ان البناء الحديث دخل اليها ، فضاعف جمالها ، لأن الحلبيين عرفوا كيف يجمعون بين الفن القديم الرائع ، والفن الحديث الفاتن . وفي حلب اسواق ضيقة متراصة ، تتكدس في ارجائها البضائع اليابانية ، والبضائع الوطنية . وانك لتسمع بين آن وآخر ـ وانت مار في هذه الاسواق عبارات « اوعك ضهرك يا أخ » و « در بالك يا افندي » .

السياسة في حلب :

والسياسة في حلب ، لا تقل قوة عن بقية المدن السورية ، رغم ان حلب مدينة صناعية وتجارية منذ الأزل . على ان حلب اذا « زجت » في ميدان السياسة فقد برهنت على انها تمثل في سورية ، مركز التوازن الصحيح .

وقد كانت نتائج الانتخابات اكبر دليل على ذلك .

وحلب ـ كبقية المدن السورية ـ تحارب الانتداب الفرنسي ، وتعمل على مقاومته . واذا كان الوطنيون لم ينجحوا في الانتخابات ، فهم يمثلون « طائفة فعالة نشيطة ، تستند على فريق كبير من الاهلين » . على ان الوطنيين رغم قلتهم « !! » في حلب ، فهم يسيطرون على الموقف ، ويقومون بالمناورات ، وينافسون دمشق في كل شيء .

ويجب ان لا ننسى ايضاً ، ان التعصب الديني ليس بعيداً عن حلب .

فهناك طائفة كبيرة من المسلمين ، تعلن تعصبها في كل لحظة ، ولكنها تتفق مع الجميع ، عندما تحتم عليها المصلحة الوطنية ان تتفق .

١٥٠ ـ تعليقاً على ما كتبه « جالابير »

ان لكلام جالابير طابعاً خاصاً ، يدل على المنطق المغلوط ، وعلى الاسلوب الاستعماري الذي يلجأ اليه المأجورون ، الذين يأتي بهم رجال المفوضية من باريس بدريهمات يعطونهم إياها ، في مقابل ما تخطه اقلامهم من مقالات ، كالتي كتبها هذا المدعي . ففيها امور تخالف الواقع ، وفيها تأويلات لحوادث تخفي نياتهم السيئة

واخطاءهم المتكررة ، وفيها اتهامات للسوريين ، تظهرهم بمظهر المتوحشين المتعصبين الذين لا يعرفون ممارسة الحياة النيابية ، ولا يستحقون الحرية والاستقلال . وفيها انتقادات للافرنسيين انفسهم ، لانهم تساهلوا في امرنا ، وكان عليهم ان يخرجوا اعضاء للمجالس النيابية ، يختارونهم هم لا الشعب ، وان يعقدوا المعاهدة التي يريدونها هم لا السوريون .

وعند هذا الكاتب المبطل ، سيان ان يبقينا عبيداً نسام الخسف كالانعام ، أو هاجرنا من البلاد ، وحل محلنا الاغيار من مختلف الالوان والاجناس ، هذا ما قصده . اما ردنا عليه ، فأن من خانه المنطق ، وتوهم انه في ميدان الاستعمار فصال وجال ، وخلط بين الحقيقة والخيال ، لا يستحق الرد ، ولكن يستحق الصفع وكفى .

واليك حديثاً للعميد دي مارتل نقلته عنه « الكوريسبندانس دوريان » ننشره امامك ، وهو يعطيك صورة اخرى عن اكاذيب الفرنسيين :

١٥١ — حديث تضليل واغراء لـ دي مارتل في « الكوريسبنداس دوريان » في ٦ تشرين الأول سنة ١٩٣٤

اسعاف الطفولة :

يوم السبت في ٦ تشرين الاول ، اذاعت محطة برج ايفل اذاعة المسيو دي مارتل السفير المفوض السامي عن عمل فرنسا الاجتماعي في سوريا ولبنان . وعلى السؤال الذي طرح عليه : « ما الذي عملناه لاسعاف الاطفال في سوريا ؟ » أجاب دي مارتل :

في هذه البلاد التي تتألف من جمهوريتي سوريا ولبنان ، وحكومتي اللاذقية وجبل الدروز ، اقامت فرنسا الدليل منذ عام ١٩١٩ على حسنات مدنيتها ، بقيامها بعملية انتشال حقيقي لطفولة تلك البلاد ، ذلك ان نسبة وفيات الاطفال عالية جداً في هذه البلاد ، بسبب الجهل باساليب حفظ الصحة بوجه الاجمال ، وعلى الأخص بسبب الامراض التي تفتك بها ، كالحمى المرزغية والديزنتريا والملاريا والتراخوم .

مؤسسات الصحة :

وقد اسست فرنسا مدرسة للقابلات ، تتعلم فيها السوريات واللبنانيات فن التوليد ، واسسنا كذلك عيادات للحضانة ، اهمها في « اوتيل ديو » ببيروت الذي هو مستشفى فرنسي رائع مؤسس على احدث الاصول ، وعندنا ايضاً مؤسسات صحية مجانية ، وعندنا كذلك دار فرنسية للتوليد ، ستدخل عليها بعض التحسينات اجابة لرغبة معهدنا الطبي ، حتى تصبح على شكل يشرف فرنسا .

في العلويين وجبل الدروز :

اما في منطقة العلويين وجبل الدروز ، وهي بلاد أقل تمدنا ، حالة المرأة فيها قاسية ، والأولاد ينظر اليهم فيها كأيد عاملة ليس غير ، بلاد ترك فيها الصليبيون اثراً ، بلاد مسيحية حولت الى الاسلام بصورة عجيبة ، فقد اسس فيها اليسوعيون بشجاعة مركزين للاستشارة ، تتولاها ارساليات تشتغل فيها الراهبات ممرضات ، وتعنى باهالي ستين قرية .

وفي جبل الدروز يتولى الاطباء العسكريون العناية بالسكان ، وتعليمهم مبادىء حفظ الصحة في وسط صعوبات لا تحصى .

التربية وتعليم الأولاد :

اما التربية وتعليم الاولاد ، ففي البلاد مدارس تتولاها وتقوم بتعليم العربية والفرنسية مجاناً ، وانك لتسمع الاولاد في اكثر مناطق جبل الدروز تأخراً ، يقرأون ويفسرون جيداً في الكتب الفرنسية .

وقد اهتمت فرنسا منذ ١٩١٩ بترقية تعليم البنات ، وكان هذا في بداية الأمر صعب التحقيق ، لأن العنعنات تمنع عن النساء جميع الحريات ، وتتركهن بلا ثقافة ، لكي تكون قيادتهن اسهل . وعندما فجرت فرنسا ينابيع الماء لهذه المناطق ، رجت النساء ان لا تجلب المياه الى مسافات قريبة من القرى ، لئلا يحرمن الخروج المسموح لهن به لاملاء الماء .

المدارس الثانوية :

اما المدارس الثانوية ، فيوجد منذ قرن مدارس دينية فرنسية ، ومدارس تجهيزية فرنسية كبيرة في بيروت ودمشق وحلب ، اسستها البعثة العلمانيـة التي سكرتيرها العام المسيو بينار .

على ان ابناء هذه البلاد متعطشون للعلوم ، ولهم ذاكرة مدهشة . اما في التدريس العالي ، فعنـــدنا في بيروت جامعتان ، جامعة للطب واخرى للحقوق ، ومدرسة للصنائع والفنون .

سؤال ـ وما الذي تعلمونه يا حضرة السفير ، في سبيل الارامل والامهات المهجورات ؟

الجواب ـ ان قضية الارامل غير واردة ، لأن العادات الاخلاقية المحليـة فظيعة ، والارامل مهددة بالقتل في احضان عائلاتهن .

اما فيما يتعلق بالامهات ، فقد تكلمت عن دور الحضانة ، ومن الواجب تأسيس مركز للممرضات ، تقوم بزيارة الاوساط المتأخرة ، كجبل الدروز والمستعمرة الارمنية .

اللاجئون الارمن :

وقد قبلت فرنسا ١٢٠ الفاً من اللاجئين الارمن ، وهو عنصر كثير الجد وقد تكون الاعمال الاجتماعية في هذا الوسط كثيرة الفائدة .

سؤال ـ وماذا فعلتم من اجل الرجال يا حضرة السفير ؟

جواب ـ انني اسعى في هذه البلاد ، التي ليس فيها صناعة لمحاربة البطالة ، لم يكن يوجد من الصناعات غير صناعة الشمنتو والكبريت ، وانا ارغب في ترقية الصناعات البيتية الصغيرة ، صناعة النحاس ، والماروكان ، والنقش ، والسجاد والمنسوجات الشرقية ، هذه الصناعات التي يكاد يضيع سرها .

وقد باشرت كذلك باعمال عامة ، ستشغل اليد العاملة وتنهض البـــلاد ،

وسأوسع مرفأ بيروت الذي اسست فيه منطقة حرة، وهناك خط حديد بغداد الذي يمد بطول ٨٥ كيلو متراً الى الحدود، ثم يسار به الى الموصل، وهنـاك ايضاً اعمال ري عظيمة قد نفذت، وهي تجعل ملايين الهكتارات صالحة للاستثمار وتوجد للعاطلين العمل والخبز.

اماكن السياحة :

وبما اني دعيت لتمثيل فرنسا في سوريا، فاني اريد ان تتمتع هذه البلاد بحسنات مدنيتنا، وتكتسب مزايا حمايتنا.

ان هذه البلاد تستحق المساعدة الآن، وهي جميلة من ناحية السياحة، وزيارتها سهلة. ففيها طرق جميلة معبدة تؤدي الى معبد بعلبك، والى تدمر، الى مدينة الملكة زنوبيا، والى جميع الخرائب الرومانية في جبل الدروز، كما انها توصل الى اجمل قصور القرون الوسطى التي بناها الصليبيون، واخص بالذكر منها حصن الفرسان، واخيراً الى ارز لبنان في الجبال.

تعالوا الى الشرق :

تعالوا الى الشرق، بعد مرحلة بضعة ايام من مرسيليا الى بيروت تستقبلكم فنادق باسعار بسيطة مع جميع اسباب الراحة، وتطوف بكم سيارات لوكس، حيث تريدون الطواف، والمفوضية العليا في باريس وبيروت، تكون سعيدة في تزويدكم بجميع التعليمات التي تلزمكم».

١٥٢ ــ اضراب البلاد السورية ومظاهرة الوطنيين وحبس النساء المتظاهرات في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

وفي ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ قررت دمشق ان تجيب العميد على تصريحاته ومدعياته للصحف اللبنانية التي ادلى بها في ٧ تشرين الثاني ١٩٣٤، وان تحتج على تأجيل انعقاد المجلس النيابي، والرجوع بالبلاد القهقرى. وفي اليوم الذي كان من المعتاد ان يفتح المجلس دورته من كل سنة، أضربت واضربت

معها حمص وحماه اضراباً عاماً ، وتظاهر الوف الناس ، وخرجوا من عدة محلات واتجهوا نحو الجامع الاموي للاجتماع ، وسماع قرار الاحتجاج .

وكانت ادارة الامن العام قد علمت بما تقرر ، فبثت الشرطة والدرك في مفارق الطرق ، وحشدت الجيوش مع سلاحها . ولما اقبل المتظاهرون ، بدأت القوة بتفريقهم ، واحاطت بالجامع من جميع ابوابه .

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ، قصد النائب فخري البارودي ، والسيد مظهر ارسلان ، والسيد نسيب البكري ، والسيد احسان الشريف ، الذهاب الى الجامع ، وكانت الاهالي رغم كل منع وتفريق ، قد ملأت صحنه وأمّته لأداء الصلاة ، فوصل هؤلاء ودخلوا الجامع ، ووقف السيد فخري البارودي ، وتلا البرقية الآتية :

بيروت ـ فخامة المفوض السامي

لما كان الدستور السوري يلزم عودة الحياة النيابية هذا اليوم ، وكان تعطيل المجلس هو افتئات على الدستور ، ومناف لمبادىء صك الانتداب نفسه ، فالجموع المحتشدة في الجامع الاموي الكبير بكافة طبقاتها ، كلفتني ان اعلن باسمها سخطها على السياسة الشاذة ، التي تراد بالبلاد على غير مصلحة الامتين السورية والفرنسية . وان الامة تعلن عدم ثقتها بالحكومة الحاضرة غير المشروعة ، ولا تعترف الامة السورية بأي مشروع مالي تعقده هذه الحكومة ، وكل حكومة غير برلمانية مع أي شركة كانت ، والامة السورية غير مسؤولة عن اموال هذه الشركات ، اذا لم يصدق البرلمان السوري اتفاقياتها . والامة تكرر طلباتها للوحدة والاستقلال ، واحتجاجها على هذه الاوضاع التي تجر البلاد الى الخراب ، راجياً ابلاغ هذه البرقية الى وزارة الخارجية ولجنة الانتدابات .

ووافق عليها الجمع المحتشد . ولما فرغ من خطابه خرج المصلون فصادمتهم الشرطة والقوى المرابطة ، وكان عدد من النساء قد حضرن ، وشاركن الرجال في التظاهر والاحتجاج ، فهجم عليهن افراد الامن العام ، واعتقلوا ثلاث عشرة

امرأة وبضعة رجال ، وساقوهم الى المحكمة الاجنتية ، التي انعقدت فوراً . وابتدأت بمحاكمتهم في الساعة السادسة مساءً ، وكان المستنطق الاجنبي قد استنطق الموقوفات والموقوفين في الساعة الرابعة والنصف ، ودافع عنهم الاساتذة المحامون : « الدكتور منير العجلاني ، والدكتور سيف الدين المأمون ، والسيد الياس الضباعي والسيد صهيب العطار » ، وشهد عليهم افراد الشرطة ، وقالوا : ان النسوة حقرنهم بقولهن : « ما فيكم شرف ، عيب على شواربكم » وبصقن في وجوههم .

ولما سأل القاضي : وماذا رأيتموهن يفعلن في الشوارع ؟

أجابوا : « انهن كن يتظاهرن ويتحمسن ويهيجن الشباب ، ويصحن « ليحيا الوطن ليحيا الوطن » .

ومن المستغرب ان المسيو « موغان » بطل محاكمة الموقوفين في حادثة حلب قبل ستة اشهر ، هو الذي يتولى الحكم ايضاً . ويقول في بيانه موجهاً خطابه للنسوة : « من المؤسف ان نرى هؤلاء الرجال يرسلون بناتهن للتظاهرات في الطرقات ، والاخلال بالأمن ، ان هذا ضرب من النذالة والجبن . وهذه المرأة التي سألتها ، وكانت تجاوبني وهي تضحك وتهزأ ، قد انكرت اعترافاتها ، التي اعترفت بها امامي ، وقد قالت انها تظاهرات » .

فلما سمع المحامون هذا التهكم ، من نائب عام لا يحق له ان ينطق بتلك الكلمة ، لم يتمالك السيد سيف الدين المأمون ان وقف وقال بغضب :

١٥٣ — دفاع سيف الدين المأمون امام المحكمة

أيها السادة :

اني الفت نظركم الى ما وصمنا به حضرة النائب العام ، من اننا جبناء . واريد ان اسجل احتجاجي على ما قال . فلسنا كما يقول حضرته فالسوريون يفتخرون إذ يرون نساءهم يشاركنهم في العاطفة الوطنية ، ويفهمن معنى الحياة ، والوطن والوطنية ، وليس في هذا شيء من العار ، لأن الأمم الاخرى تباهي ان

نساءها قد وصلن الى درجة من الرقي ، اصبحن معها يضاهين الرجال ويضارعنهم في كل شيء .

وهذه هي المرة الاولى التي ترون فيها نساء مسلمات يقفن امامكم لتحاكموهن بتهمة التظاهر . واريد ان يفهم حضرة النائب العام ، ان ليس عند المرأة المسلمة ما يمنعها من الظهور بالمظهر الذي وصفه .

يقول هذا الشرطي امامكم ، بأنه رآها ، أي احدى النساء المتهمات ، بين جمهور كبير من السيدات المتظاهرات ، وهي افادة يظهر لكم بأنها موحاة اليه ، وليست افادة الشرطي ، هذا وحده فحسب ، بل جميع افادة الشرطيين تشرب من معين واحد .

وعلى هذا النمط الملفق ، فهل يمكن ان يرى سنها الذهبي ، عن بعد ثلاثين متراً .

والغريب ان الشتائم لم توجه الى غيره من رجال الشرطة ، فهل يوجد شاهد آخر من رجال الشرطة يشهد معه بما يقول ؟

وانما سأقول لك يا سيدي الحاكم ما قالته السيدة فوزية . الحقيقة انها لم تقل للشرطي كلمة واحدة ، بل وجهت خطابها الى الشباب الوطني ، الواقفين امامها ، وقالت : « ما عيب ان يتركوا النساء يذهبن الى السجن وانتم تنظرون اليهن » . وبعد أن حاكمت المحكمة بقية المتهمات (١) والمتهمين ، اختلت للمذاكرة . وفي الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، عاد الرئيس واعلن الاحكام الآتية :

---

(١) اسماء السيدات اللاتي ارسلن الى المحاكمة : « السيدة زينب بنت عبده الكردي ، بدرية محاسن ، نعمة بنت كامل بك ، علية موسى ، نديدة بنت امين افندي اسما ، فريدة بنت مظهر بك ، ميمونة بنت احمد الصرمايائي ، جويدة بنت امين افندي اسما ، حياة فوال ، فاطمة بنت صالح ارضرومي ، فوزية الفكهاني » .

١٥٤ ـ قرار المحكمة

١ فوزية الفكهاني ٥٠ ليرة سورية جزاءً نقدياً مع مصاريف المحاكمة .
٢ جويدة بنت امين اسما سجن اسبوع مع مصاريف المحاكمة .
٣ حياة فوال براءة لصغر سنها ـ فتاة لا تتجاوز الثانية عشرة من عمرها ـ
٤ ميمونة صرمايائي ٢٦ ليرة سورية جزاءً نقدياً مع مصاريف المحاكمة .
٥ زينب الكردي ٢٦ ليرة سورية جزاءً نقدياً مع مصاريف المحاكمة .
٦ نديدة طرابيشي ٨ أيام حبس مع المصاريف وصدقت مذكرة القبض بحقها واوقفت فوراً خلافاً للاصول المتبعة .
٧ فريدة مظهر بك ٥٠ ليرة سورية مع مصاريف المحاكمة .
٨ فاطمة الارضروملي براءة .
٩ بدرية محاسن ٢٥ ليرة سورية مع مصاريف المحاكمة .
١٠ نعمة ارضروملي ١٠ ليرات سورية .

وهذه الاحكام كلها قابلة للاستئناف والتمييز .

١٥٥ ـ ملاحظات على قرار المحاكمة

اولاً ـ لنلاحظ اين الاخلال بالامن العام ؟

ثانياً ـ ما هي الاهانة الموجهة الى رجال الامن ، واين البرهان ؟

ثالثاً ـ من هم الشهود ، وما هي دعوى المدعين من رجال الامن والشرطة .

رابعاً ـ لماذا الاختلاف في الاحكام وبجرم واحد .

خامساً ـ نوع الجرم لا يتعدى الصياح « ليحيى الوطن وليحيى الدين » فهل هذا مخالف للقانون وموجب للعقاب ؟

سادساً ـ لماذا نفذ الحكم بواحدة دون سواها ؟

سابعاً ـ لماذا اهتمت السلطة فأوجدت المحاكمة حالاً ، وابقتها حتى بعد منتصف الليل .

ثامناً ـ لماذا حكمت المحكمة بالمال ؟

تاسعاً ـ لماذا قررت سجن نساء غير مجرمات ؟

عاشراً ـ لماذا ارجأت محاكمة الرجال ؟

نلاحظ هذه الامور ، ولا يغفلنا معرفة بواطنها وعواملها ، والغاية منها . ولكن لمن المشتكى ؟ ولمن الاستئناف والتمييز ؟. الحكومة لا يشتكى اليها ، لانها لا تملك سلطان العفو ، ولا تستطيع منع الظلم !. فما فائدة الشكوى للاصنام ، ولمن يضرك ، ولا يستطيع ان ينفعك ؟

السلطة الفرنسية هي الخصم وهي الحكم ، فكيف نأمل منها العدل ، والقانون في محاكمه مسخرة ؟ وأين العدل في ظل الاستعمار ؟ وأين القضاء الحر ، والقضاة فرنسيون ؟.

وما ذنب النسوة ؟ انهن امهات عماد الوطن ، انهن شريكات الرجال في سعادة المستقبل وبؤسه ، فلماذا لا يشاركن المتظاهرين ؟ حسناً فعلن . ونعم الامة التي تتسابق نساؤها في الدفاع عن استقلالها وحريتها وسيادتها .

وبعد ان حكم على النساء كما علمت ، ارجئت محاكمة الرجال الموقوفين ، وهم « مصطفى يونس كنعان ، عبد الوهاب الخراط ، عزة المرعشي ، عبد الحميد الحموي ، وسعيد النابلسي » لوقت آخر . ونظراً لصغر سن الأخيرين ، سرحتها المحكمة وارسلت الباقين الى السجن .

١٥٦ ـــ اضراب المدن السورية

واحتجاجاً على توقيف النساء الذي لم يسبق له مثال ، اضربت دمشق وحماه ودوما ، وارسلت البرقيات بهذا الشأن ، وفي اليوم ذاته اصدر قلم المطبوعات في المفوضية العليا في بيروت بياناً عن الحالة التي في البلاد ، ليخفي الحقيقة وليخفف وطأة الاحتجاجات ، وقد جاء فيه :

منذ بضعة ايام تجري في دمشق دعاية شديدة لاقفال الاسواق وتنظيم مواكب على الطريق العمومية في ٢٧ الجاري . ان الغاية التي يعترفون بها من هذه المظاهرات هي اظهار استياء الشعب من تأجيل المجلس النيابي .

وقد كانت هذه الدعاية شديدة جداً، لا سيما في ليلة الجمعة الى السبت، وقد تزايدت هذه الدعاية بمكاتيب تهديد، وبزيارة اعضاء الحزب الوطني للاحياء المختلفة في المدينة.

على انه رغم هذه التهديدات بقي قسم من هـذه الدكاكين مفتوحاً في صباح السبت، ولا سيما دكاكين الخبازين والقصابين وتجارة المأكولات، اما في حي الميدان فلم يقفل دكان واحد.

وقد شوهد بعض التهيج في مدرسة الصبيان. اما في مدارس البنات، فلم تتغيب واحـــدة منهن، وقد تخلف اكثر طلبة الحقوق والطب عن حضور الصفوف. وعند الساعة العاشرة والنصف، تألف موكب اكثره من النساء في سوق ساروجة يقصد الذهاب الى قلب المدينة، فأوقف البوليس بعض هؤلاء النساء. ولا يمكن تقدير اهمية هذه المظاهرات، إلا بعد الاجتماع الذي سيعقد في الجامع عند الساعة ١١ ونصف، والظاهر ان عدداً عظيماً من المؤمنين سيحضر هذا الاجتماع.

وعند الساعة ١١ ونصف حصل اجتماع في الجامع حضره جمع كبير من المؤمنين، ثم خرج المجتمعون بدون حادث.

هل صدق البيان فيما اعلنه؟ كلا. أعتقد ان البرقيات الآتية تكذبه قطعاً. وفي ٢١ تشرين الثاني ابرق الموقعون ادناه الى العميد السامي، محتجين على محاكمة النساء، قائلين:

١٥٧ — برقية نواب دمشق الى العميد محتجين على محاكمة النساء المسلمات

بيروت ـ فخامة العميد السامي.

لأول مرة، وفي عهد فخامتكم تساق النساء، لتحاكم امام القضاء، على اظهار شعورهن الوطني، ونأسف ونحتج على هذه الاعمال المخالفة للانسانية، ونرجو اطلاق سراح المحكومات، كما اننا نحتج على ما تفوه به النائب العام المسيو

موغان ، من الاهانة للامة السورية اثناء المحاكمة . راجين ابعاد هـذا الموظف ، الذي يتقاضى راتبه من الامة التي يهينها ، والذي يسيء الى سمعة الامة الفرنسية النبيلة ، ونرجو تبليغ احتجاجنا هذا الى جمعية الامم والى وزارة الخارجية .

نواب دمشق : احسان الشريف ، لطفي الحفار ، نسيب البكري ، فخري البارودي ، زكي الخطيب .

نائب حمص : مظهر رسلان .

وارسل تجار دمشق برقية اخرى لهذه الغاية ، جاء في نصها :

١٥٨ - احتجاج تجار دمشق على محاكمة النساء وسجنهن

بيروت - فخامة المفوض السامي المعظم .

هذه هي المرة الاولى التي تساق فيها النساء المخدرات الى السجن ، عقاباً لهن على اظهار عواطفهن الوطنية البريئة ، نرجو اطلاق سراح المحكومات ، نحتج على اقوال النائب العام المسيو موغان الشائنة ، التي اهان بها الامة ، ونطلب ابعاد هذا الموظف ، الذي يتناول راتبه من صندوق امة يسيء اليها . نرجو تبليغ احتجاجنا الى جمعية الامم ووزارة الخارجية الفرنسية .

عبد الوهاب الصمادي ، محمود اللحام واولاده ، هاني الجلاد ، عبد الله القباني احمد الصفدي ، عارف الحلاق ، توفيق القباني ، زكي قطنا ، حسني الزين ، سليم السمان ، رشدي بكداش ، سعد الدين الفرا ، عبد الحميد الحجار ، سليمان القصار مهدي مرتضى ، سامي القباني ، بشير رمضان ، توفيق النويلاتي ، مهدي الحلباوي ، موسى الضباعي ، عبد الهادي الماريني ، عبد الرؤوف المعلبكي ، محمد صالح عودة ، مصطفى عمار ، امين عرابي ، انور السمان ، جميل غزوزة ، حسن نظام ، محمد رفيق الشمعة ، توفيق شمس ، احمد عزت جمعة ، محمد جميل الخانجي ، محمد البهنسي ، محمد يوسف المسالخي ، محمد بديع قصص ، حبيب آل حسن الفرا ، احمد حمدي المسالخي ، محمد سعدي سلو ، محمد حكمت عودة ، مسلم الصواف ، اديب الزايد ،

محمود الطباع ، عزت وعثمان سكر ، سليم السلطي ، محمد عبد سكر ، سكر اخوان ، عبد الرحمن الطباع ، الحاج ياسين الدهبي ، سالم الزايد ، حمدي العوف ، محمد عزت الدقر ، عبد الغني النويلاتي ، عبد الرزاق ضاهر ، محمد النصوحي ، احمد شفيق القدسي ، انور ضولندي ، محمد رشدي الحفار ، رشدي المنجد ، محمد ياسين وردة ، مختار قسومة ، محمد رشدي الحموي ، توفيق الحلاق ، محمد رضا القباني ، ياسين النبـاع ، محمد شريف قسومة ، صبحي وصلاح ، محمد عيد عرار ، حمدي الخطيب ، محمد القصبللي ، محمد سعيد البزرة ، محمد خير البزرة ، محمد شفيق البزرة ، محمد نديم الغراوي ، عبد الغني الحلواني ، عبدو ابو صالح السمان ، محمد صالح خزنة كاتبي ، ممدوح التباع ، حمدي النوري ، مصطفى السبيناتي ، صلاح الصواف .

١٥٩ — خروج الدكتور حسن ورفقاؤه من السجن

وفي ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ خرج من سجنهم الدكتور حسن فؤاد آل ابراهيم باشا والسيد سعد الله الجابري ، ومن بقي معهم من المسجونين في حادثة الجامع الاموي بحلب ، بعد ان لبثوا فيه ستة اشهر ، في سبيل مقاومتهم عبيد الانتداب في حادثة الجامع الكبير .

١٦٠ — محاكمة الرجال الموقوفين في حادثة الجامع الاموي بدمشق وخلاصة الحكم

وفي يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ جرت محاكمة الشبـان الموقوفين في حادثة تظاهرة الجامع الاموي في المحكمة الاجنبية ، واليك خلاصة قرار المحكمة المذكورة :

نظرت محكمة البداية الاجنبية نهار امس الثلاثاء ، في دعوى الشباب الخمسة المتهمين بالتحريض على الاضراب ، وقد تطوع للدفاع عنهم الاساتذة : العجلاني والضباعي والانطاكي ، وقد سمعت المحكمة شهادات رجال الشرطة ، ثم قضت بتغريم السيد سعيد النابلسي ثلاثين ليرة سورية وتنزيل هذا المبلغ الى ١٥ ليرة نظر لصغر سنه ، ومنع محاكمة محمد عزة المرعشلي وعبد الوهاب الخراط ، بناءً على

إفادة الشرطي الجديدة ، التي ايدت انها اعتقلا لشجارهما بسبب ليس له صلة بالاضراب ، والحكم على السيد عبد الحميد الحموي بغرامة ٥٠ ليرة سورية وتنزيل هذا المبلغ الى ٢٥ ليرة نظراً لصغر سنه ، وبحبس السيد مصطفى كنعان ثمانية أيام حكماً قابلاً للاستئناف بحق الجميع .

ونظراً للأثر السيء الذي احدثه في العالم العربي عامة ، والعالم السوري خاصة ، توقيف النساء ومحاكمتهن ، لا لسبب اجرامي ، بل لمجرد مشاركتهن الرجال في المظاهرة ، دفاعاً عن كرامة البلاد وحقها في الاستقلال . ونظراً للاحتجاجات المتوالية التي وردت على الحكومة السورية والمفوضية العليا ، وكلها تقول : « ان المرأة العربية هي غيرها في الامم الاخرى ، فاعتقال السيدات المخدرات في دمشق ، أثار العواطف ، نحتج عليه طالبين ابلاغ احتجاجنا عصبة الامم » .

اصدر قلم المطبوعات الرسمي في بيروت ، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني البلاغ الآتي :

١٦١ — بلاغ المفوضية عن توقيف النساء ومحاكمتهن

« وجه عدد من الشخصيات الدمشقية الى المفوض السامي برقيات احتجاج على توقيف النساء اللواتي تظاهرن على الطريق العام في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ واحالتهن على القضاء ، فالمفوض السامي يريد ان يدلي بملاحظته ، بأن مسؤولية هذا التدبير تقع على المحرضين للمظاهرة ، وانه اذا كان غريباً احالة النساء على القضاء ، فان الأغرب منه ان يقلقن الامن العام ، وان يقمن باعمال عنيفة ضد رجال البوليس .

اما فيما يتعلق « بالمسيو موغان » فان هذا القاضي لم يتعد حقوق النيابة في حكمه بصرامة على موقف المتهمات ومستشاريهم ، كما انه من العادة ان يحاول الدفاع تخفيف اهمية الحوادث المنسوبة الى الاشخاص الملاحقين .

إذاً فالمفوض السامي يتوجه الى تعقل المحتجين ليتجنب في المستقبل الحوادث المماثلة للحادث الذي سبب احتجاجهم » .

ألا تري معي ان البلاغ المذكور اعلاه كبقية بلاغات المفوضية السابقة ، يخفي الحقيقة وينشر الباطل ، ويضلل الرأي العام .

اما ثناؤه على المسيو موغان فتضليل آخر ، لأن البرقيات احتجت عليه لاستعماله كلمات نابية لا تليق بمقام القضاء . فقال عن السوريين « جبناء » وقال عنهم « أدلاء » في اثناء كلامه .

وكان عليه ان يحترم عواطف الشعب ويتأدب في خطابه . ويعلم انه نائب عام يحكم باسم الشعب السوري ، لا باسم الشعب الفرنسي . وبما انه خرج عن أدب القضاء ، واستسلم لعاطفته الهوجاء ، لأن الجيش الفرنسي يحميه ، فهو بنظرنا نذل وجبان ، وحقير النفس ، وفيه مركب النقص ، دفعه لينتقم ، ويصول ويجول كالديك .

١٦٢ – تصريح دي مارتل في ٢٥ تشرين الثاني لصاحب جريدة « تجارة الشرق »

وفي ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ ادلى دي مارتل بتصريح لصحفي يتولى الكتابة في جريدة « تجارة الشرق » ، جاء يسأله عن بعض سؤالات لها علاقة بمشاريعه الاقتصادية ، فأدلى له بما يأتي :

تتحدث الصحافة كثيراً عن الرجوع الى نظام المونوبول للتبغ والتنباك ، أفيمكننا يا صاحب الفخامة ان نعرف ، ما اذا كان المونوبول سوف تستثمره الحكومة – موقتاً – أم يعهد به الى احدى الشركات ؟

– هذا السؤال معقد جداً ، فان لديّ عدة مشاريع مختلفة قيد الدرس ، ولكن لم يتخذ حتى الآن أي قرار بهذا الصدد .

تمديد سكة حديد الشمال الى العراق :

– هل هناك كما تقول الجرائد محادثات مع العراق ، لتمديد سكة حديد سوريا الشمالية اليه ؟

– حتى الآن لا .

منفذ للتجارة الايرانية في البحر المتوسط :

ـ اين وصلت المحادثات مع ايران ، بصدد ايجاد منفذ لهـــا على البحر المتوسط ؟

ـ هذه القضية تستغرق في الوقت الحاضر كل اهتمامي ، بيد انه لم يبت فيها بعد .

القروض :

ـ كنتم اخبرتم الصحافة انكم ستخصصون قروضاً بثلاثين مليوناً من الفرنكات لكل من دولتي سوريا ولبنان ، فهل هذه القروض كافية لانعاش البلاد الاقتصادي ؟

وما رأيكم يا صاحب الفخامة في قرض قدره ٤٠ مليون فرنك ، يستهلك في اقساط كثيرة ويحقق جميع المشاريع المهمة التي تعتزمون انفاذها ؟

ـ القروض المعلن عنها الآن ، انما تؤمن الحاجات ، الضروري تأمينها حالاً للبلاد .

وينبغي ان لا ننسى انه لا يجب استعجال الامور قبل اوانها ... فالبرنامج الاقتصادي يجب ان يفصل قبل كل شيء على قدر جسم البلاد ... وهكذا ليس من الحكمة ارهاق البلاد الواقعة تحت الانتداب بديون ثقيلة لا تبررها الظروف .

قرض جسيم ؟ ولأي شيء ؟

لأجل انفاذ مشاريع الري ، أو اتحاف البلاد بعامل تزيد في انتاجها الى درجة التضخم ؟

لا مبرر لذلك ؟. وانه ليجب قبل الانتاج تأمين المنافذ للبضائع ، فان التحفظات الدولية على تبادل البضائع آخذة مجراها اليوم ، وكل دولة تحاول ان تنتج قدر كفايتها .

وان جميع اسواق الشرق الادني ـ ما عدا اسواق فلسطين وشرقي الاردن ـ مغلقة في وجه سوريا .

وان البرنامج الاقتصادي السوري اللبناني ، يجب ان يحسب قبل كل شيء حساباً لاستعداد هذه البلاد من الوجهة المالية ، ولاستعداد الاسواق المستنفذة ؟

واكرر ان كل تطور سابق للأوان قد يخبىء لنا المفاجئات .

الاتفاق الجمركي مع العراق :

ـ هل هناك يا صاحب الفخامة محادثات مع العراق ، بصدد ابرام اتفاق جمركي مماثل للاتفاق المعقود مع فلسطين وشرقي الاردن ؟

ـ حتى الآن لا ، ولكني غير قانط من المستقبل .

وان مؤتمر تدمر الذي سوّى مسائل الحدود ، ليعد خطوة اولى نحو التفاهم وحسن الجوار مع العراق .

توحيد التعرفة بين سوريا وفلسطين :

ـ هل تبحث السلطات يا صاحب الفخامة . مسألة توحيد التعرفة الجمركية للبلاد الواقعة تحت الانتداب مع التعرفة الفلسطينية ؟

ـ ان التوحيد المطلوب اجراؤه على وجه عام ، بأن تكون جميع التعرفات موحدة هو غير ممكن ، ولكن يجب علينا ان نجهد لايجاد تناسب بين تعرفة البلدين ، يقطع دابر الغش والتلاعب . وان عدداً كبيراً من الحاصلات هو الآن خاضع لرسوم متقاربة .

على ان الحالة في فلسطين تختلف عنها في سوريا ولبنان ، فثمة رؤوس اموال جسيمة يجب استيرادها ، ومشاريع تتطلب الحماية أو التشجيع ، وثمة ايضاً طغيان في رجال الأعمال .. كل هذا قد اثار نشاطاً اقتصادياً ، يستحق الذكر والتنويه ..

ويجب الافتراض بأن هذه الرفاهية موجودة في الوقت الحاضر ، دون ان نعلم ما اذا كانت رفاهية قابلة للدوام ، وان البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنسي تستفيد منها . ففي هذه السنة ، حظينا بعدد غير قليل من المصطافين الفلسطينيين ، واننا سنحظى في السنة المقبلة بعدد اوفر ، وان البعض منهم ، يتأهبون ايضاً لشراء فنادق لبنان .

كهربة سكة دمشق - بيروت :

ـ هل تقرر نهائياً كهربة خط السكة الحديدية بين دمشق وبيروت ؟

ـ لا يزال البحث جارياً في هذه القضية ، بيد ان هذا المشروع يتطلب رؤوس اموال عظيمة ، ولكني اظن ان الأولى تأجيله الى وقت انسب .

هجرة اليهود الى سوريا ولبنان :

ـ ان عدداً من التجار واصحاب الاموال والعقارات ، يطلبون قبول مهاجري اليهود الالمان في سوريا ولبنان ، فهل تظنون يا صاحب الفخامة ان هذه الهجرة مفيدة للبلاد ، الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ؟

ـ تعلمون انه كانت قد اتخذت تدابير لمنع استيلاء اليهود على الاراضي الواقعة على الحدود السورية الفلسطينية ، فقد خشينا ان يتسع هذا الاستيلاء ، فيطلبوا منا تعديل الحدود . ونحن هنا للمحافظة على سلامة اراضي البلاد ، الموضوعة تحت وصايتنا .

اما قبول اليهود في سوريا ولبنان ، فاني محبذ له على شرطين :

١ ـ ان يأتي المهاجرون برؤوس اموالهم لانشاء مصانع أو أي عمل من شأنه تشغيل اليد العاملة الوطنية .

٢ ـ ان يبتعدوا عن كل فكرة صهيونية ، ويتحاشوا تمركز الكتل ، فكل اليهود الذين يأتون بمقتضى هذين الشرطين يقبلون على الرحب والسعة .

وان ما يجب علينا منعه هو استعمار الكتل ، فاليهود يستطيعون كغيرهم من الاجانب ان يأتوا الى البلاد الواقعة تحت الانتداب ، ويتعاطون فيها اعمالاً تفيدهم وتفيد اهل البلاد التي ينزلون فيها » .

يهمنا من البيان أن العميد اكثر فيه من قول « لا » ، وقيد الدرس والمخابرة ، فلم يكن صريحاً إلا بميله وعزمه على قبول الصهيونيين في سوريا ، وانه محبذ لمجيئهم ، ومرحب بمشاريعهم على شرطين ذكرهما . ولكن لماذا يحبذ مجيئهم ؟ ألم نحتج ، ونستنكر استخدامهم وهجرتهم ؟ وهل جهل ما هي الصهيونية ومراميها واساليبها واهدافها ؟ .

وهل يقف اليهود عند حد استخدامهم اموالهم ، وانشاء معاملهم ومصانعهم ؟ أم هي مقدمة لتثبيت قدمهم ، وتحقيق مطامعهم ؟

لعله كان يعلم الحقيقة ، ولكن لا ننسى ان امرأته يهودية ، ومن كبار الأسر الموسرة في اليهود ، وانه نفسه « رأسمالي » ومساهم ، وصاحب مطامع استعمارية . فلماذا لا يشاركهم ، ويأتي بهم فيخدمهم ويخدمونه ؟ ولكن دون ذلك اهوال ، ونحن له بالمرصاد .

١٦٣ — بيان الكتلة الوطنية بحلب بعد خروج المسجونين

وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٤ قرر الوطنيون بحلب بعد خروج زعمائهم من السجن ، ان يصدروا البيان الآتي :

ترى الكتلة الوطنية من واجبها ان تعلن للشعب السوري الكريم شكرها وامتنانها ، من المظهر الرائع النبيل الذي ظهر به ، بمناسبة خروج الوطنيين الكريمين ، سعد الله بك الجابري والدكتور حسن فؤاد بك ابراهيم باشا من السجن ، تدليلاً على الغبطة العامة ، بعودتها الى ساحة الجهاد الوطني ، أصلب عوداً وامضى نفوساً ، مغتنمة هذه الفرصة ، لتكرر للزجلين الكبيرين احترامها وتقديرها .

ومن دواعي سرور الكتلة الوطنية واغتباطها ، ان الشعب السوري ما برح يغتنم شتى المناسبات ، ليؤكد استنكاره الشديد للاوضاع الشاذة القائمة في البلاد ، واحتجاجه على السياسة التي تدار بها اموره العامة ، وخوفه من مفاجئات المستقبل التي يساعد على تهيئتها . هذا الحق القائم على اساس حرمان الامة من حق الاشراف على سير الادارة العامة ، واستيائه من وقف مناقشات المجلس النيابي ، فكان اضرابه العام الشامل يوم السبت ١٧ الجاري ، ومظاهرات السيدات التي قمن بها تضامناً مع الرجال ، إعراباً عن اشتراكهن في الشعور الوطني العام ، من اقوى الادلة على عمق شعور الاستياء الذي يشمل الشعب كله . والكتلة الوطنية تسجل بفخر واعجاب ، للسيدات المتظاهرات ، وللشعب الكريم هذا الموقف المشرف الرائع .

وتأسف الكتلة الوطنية ، ان الحوادث وماجريات الاحوال اثبتت ، ان المشاريع الاقتصادية التي لوحوا بها ، والتي زعموا ضمانها لرفاه الشعب السوري ، لم تكن إلا وسائل لتحميل البلاد نفقات لا تؤمن لها مصلحة ، ولا تحقق لها نفعاً . وقد جاء القرار الجمركي الاخير الذي اصدرته المفوضية ، برفع الرسوم على الاقمشة القطنية والخيوط ، برهاناً عملياً على قيمة الدعاية التي روجوا بها للمشاريع المزعومة ، ودليلاً على ان الاحوال تسير من سيء الى اسوإ ، وتأثير هذا القرار الغريب في الاوساط التجارية والصناعية لا يحتاج الى بيان ، بعد احتجاج التجار في المدن السورية عليه ، ومقابلتها اياه بالاحتجاج والاستنكار .

لذلك ، تقوم الكتلة الوطنية ، فتكرر ان اقرار الحالة السياسية العامة والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي ، هو وحده الذي يضمن للبلاد الهدوء الذي نرجوه في دائرة تحقيق امانيها القومية ، غير ناسية في النهاية الاشارة كرة اخرى الى الخطر الماثل في تضاعيف المستقبل ، وان مسؤولية هذا كله تقع على المسؤولين على مقدرات البلاد .

وبينما البلاد ترقب استعادة حقوقها ، في انتخاب ممثليها في المجالس المحلية ، ومنها غرفة التجارة وغرفة الزراعة ، ومجالس الاوقاف ، والهيئات البلدية ، كما

كانت ايام الحكم العثماني والحكم العربي في عهد فيصل ، إذ بالحكومة التاجية تصدر قراراً بتعديل القوانين الجارية ، وتأمر ان يعين الأعضاء وفقاً لقرارها الأخير . وهـذا نصه كما نشرته جريدة « الأيام » في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ :

١٦٤ - قرار بتعيين غرف التجارة والزراعة والصناعة

مادة - ١ - تعدل المادة الثالثة من المراسيم الاشتراعية رقم ١٩ و ٢٠ و ٢١ المؤرخة في ١٥ شباط ١٩٣٤ كما يلي :

ان اعضاء الغرف التجارية والزراعية والصناعية والمحدد عددهم ثمانية عشر عضواً لكل غرفة من هذه الغرف يعينون بموجب مرسوم جمهوري .

وعلاوة على تعطيل احكام القوانين بمراسيم تشريعية عمد العميد الى تعطيل جريدة « القبس » في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ انتقاماً من صاحبها لأنه انتقد المسيو موغان الذي اشرنا الى اهانته للسوريين ، وهو على منصة القضاء . وما كان لكلام النائب العام من سيء الأثر في الامة السورية ، التي احتجت واضربت دفاعاً عن كرامتها حتى اضطر المسيو موغان نفسه ، عندما شعر بسوء التأثير ، الى ان يتنصل من كلامه ، مدعياً انه اراد صيانة المرأة المحجبة ، ولم يكن خالياً من المروءة والنزاهة ، يوم حكم على الوطنيين في حلب ٦ اشهر ، ويوم طلب من المحكمة بدمشق ان تحكم على النساء المتظاهرات بأشد العقوبة .

ما أغرب دعواه ! واسقط مروءته . يتراجع عن كلامه ، ويدعي حسن النية ، وقد سمعه الناس وكادت تهجم عليه ، لولا وجوده في المحكمة ، لو كان صاحب مروءة لراعى العدالة ، ولو راعى العدالة لما تأثر بأوامر المفوضية ، التي كانت تلقنه الأوامر فيعمل بها ، ولو كان شريفاً لما كذب نفسه ، وهو الذي قال في بيانه الذي دافع به باسم الحق العام ، وباسم المفوض السامي .

« إن بلاداً تكون فيها المرأة متحجبة ، ولا تهتم إلا بالمسائل البيتية ، يعد من الجبن ان يحرض البعض تلك النسوة على ترك منازلهن ، والخروج بالمظاهرات

ومهاجمة البوليس ، والقذف بهن الى اعماق السجون . وعندما كنت اعترض بشدة على المحرضين ، كنت اريد ان ادافع عن النساء ، لأحميهن من طائلة العقاب » .

١٦٥ — دعوة النائب فخري البارودي للمسيو موغان الى البراز

والدليل الثاني على كذبه ، وجبنه هو وامثاله ، ان نائب دمشق السيد فخري البارودي ارسل له كتاباً يطلبه فيه للبراز ، أو ان يعتذر رسمياً عن مقاله ويكذبه بصراحة . فلم يجبه بجواب بل اشاع انه سوف يقيم الدعوى عليه ، لاعتباره ان طلب المبارزة تحقير للحكام . والواقع انه لم يقم الدعوى ، بل لم يتجاسر على اقامتها . اما النائب فخري البارودي فلم يعترض على الحكم ، ولم يطلبه الى البراز لأجل الحكم ، بل طلبه لأنه كنائب عام حقر الشعب السوري ، بما نسبه الى افراده ، بقوله : « جبناء انذال » . وبما ان فخري البارودي نائب عن الأمة ، ومن واجبه الدفاع عن حقوقها وكرامتها ، ولعلمه بأن هذا التحقير لا يمكن ازالته باقامة الدعوى ، فقد طلبه للبراز ليثبت له ان السوريين ليسوا جبناء . وان المحامي الدكتور سيف الدين المأمون كان صادقاً عندما قال في دفاعه : « لو كان السوريون جبناء لما حاكمتم خمسة آلاف شخص حتى الآن ، حوكموا لأجل ثوراتهم ومعارضتهم وكفاحهم في سبيل استقلالهم وحريتهم والدفاع عن كرامتهم » . اما المسيو موغان ، فقد كان كاذباً .

وكان المقصود من قرار تعطيل « القبس » اخماد صوت الوطنيين ، مقدمة للمشاريع التي يسمي المفوض السامي لتطبيقها « كمشروع المونوبول ـ أي حصر الدخان » و « مشروع الصهيونيين » ، فلا تسمع معارضتهم ، ولا يتأثر الشعب باقوالهم . ولكن هل يخمد صوت الحق « ولو عطل القبس » ؟ وهل يسكت الوطنيون ولو سجنت النساء والشباب والرجال ؟ كلا !

١٦٦ — احتجاج الكتلة الوطنية على تعطيل القبس في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

وعلى اثر تعطيل « القبس » اصدرت الكتلة الوطنية الاحتجاج الآتي في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

تأسف الكتلة الوطنية لتعطيل جريدة « القبس » تعطيلاً غير مسمى الأجل ، وتستنكر هذا الاسلوب الذي يدل على ان المقصود منه ، ليس التأديب على مقال نشر ، بل اخفات صوت هذه الجريدة الوطنية الحرة ، التي تعرب عن رأي البلاد وتدافع عن قضيتها باخلاص وقوة .

لقد لفتت الكتلة الوطنية الانظار اكثر من مرة ، الى السياسة المتبعة ، والنتائج السيئة التي يفضي اليها الاستمرار عليها ، وهي تجد الآن في تعطيل القبس احدى المحاولات التي تمهد السلطات بها للقيام بمشاريعها ، هـذه المشاريع التي يريدون تنفيذها في جوٍ ، تعطل من اجله الحياة البرلمانية ، وتوقف الصحف الوطنية عن الصدور .

وان الكتلة الوطنية التي تشجب وتحتج على المحاولات ، التي تجري في ظل هذا العهد ، تناشد ضمير العالم المتمدن ، لمعاونتها وترديد ما تشكو منه وتلاقيه في سبيل ادراك هدفها السامي من الحرية والاستقلال .

وانه لمؤسف ان يذهل المتسلطون على مقدرات البلاد ، ان في مقدورها اسماع صوتها في الاحتجاج ، على الاوضاع الشاذة القائمة فيها ، الى اوربا والى العالمين : الاسلامي والعربي ، بشتى الوسائل التي تملكها .

ولم يقتصر التأثير على احتجاج الكتلة فحسب ، بل ان جمعية الطلاب في باريس ارسلت الى النائب « رنودل » والى وزير خارجية فرنسا ، احتجاجها على تعطيل الجرائد وخنق حرية الرأي العام ، وهذا نص احتجاجهم :

١٦٧ - احتجاج جمعية الشباب العربي في فرنسا على تعطيل القبس

صورة الاحتجاج المرفوع الى النائب رنودل
تولوز في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٤
الى السيد رنودل ، نائب مقاطعة « فار »

سيدي ، ان جمعية الطلاب السوريين كانت دائماً ترى فيكم المدافع عن القضية السورية . ان المفوض السامي كان دائماً يتجاهل في سوريا حرية الفكر ، التي

هي العنصر الاساسي لتطور كل البلاد. وهو علّق مؤخراً الى اجل غير مسمى ثلاث صحف: القبس، والسيار، والدهور، بقرار بسيط. وان طريقة العمل هذا، ليست طعنة موجهة الى حرية التفكير فقط، بل هي ايضاً موجهة الى حرية العمل.

وبالفعل ان تعليق الصحف ينتج عنه تعطيل العمال، وقد ارسل احتجاج في هذا المعنى الى المسيو لافال وزير الخارجية. وثمة نأمل اننا نستطيع الاتكال على عواطفكم نحو قضيتنا، لتعززوا احتجاجنا هذا امام الوزير.

وتفضلوا يا حضرة النائب بقبول اسمى عواطفنا.

الرئيس

وهذه صورة الاحتجاج المرفوع الى المسيو لافال.
تولوز في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٤
الى المسيو لافال، وزير الخارجية.

سيدي، ان جمعية الطلاب السوريين في تولوز، لها الشرف ان تلفت نظركم الى الطرق غير الشرعية، التي يتبعها المفوض السامي في سوريا، في ما يتعلق بحرية الصحافة. نحن نعلم يا حضرة الوزير بأن فرنسا موجودة في سوريا للعمل بروح الانتداب لتثقفها لتستطيع الوصول الى حكم نفسها بنفسها. واحسن طريقة للوصول الى هذه الغاية، هي ان يستمد الحكم روحه من الديموقراطية الفرنسية. ولكن مع الأسف نرى فرنسا في سوريا تتجاهل هذا الوحي، لتعمل بروح الحكم الديكتاتوري. وبالفعل فان المفوض السامي، قد علق اخيراً الصحف: القبس، السيار والدهور، الى اجل غير مسمى، وبقرار بسيط.

ان هذا تعدٍّ على حرية الفكر. فنحن نستسمحكم اذا ما لفتنا نظركم الى ضرورة هذه الحرية الفكرية لتطور البلاد.

نحن نودّ ان نعرف يا حضرة الوزير، ليس اذا كان الصحافيون مذنبين أم لا، بل بالأحرى اذا كانت طريقة المفوض السامي موافقة لروح الانتداب التي

يقوم بتنفيذه ، اذا ما اقترفت احدى الصحف في فرنسا ذنباً ، فهي لا تغلق إلا بعد المحاكمة ، وليس بطريقة « كيفية » .

ونزيدكم ايضاً ان تعليق صحيفة من الصحف ، يجر وراءه نتيجة مؤلمة ، وهي انقطاع العمال عن العمل .

ونحن نعتقد ان الوقت قد حان لوضع حد نهائي لطرق انتقام كهذه . ولنا الأمل الوطيد بأن عدلكم وديموقراطيتكم ، تعرف كيف يجب ان تحترم حرية الفكر وحرية العمل .

وتفضلوا يا حضرة الوزير بقبول اسمى عواطفنا .

الرئيس

١٦٨ — قرار العميد باخضاع البندرول أي نظام التمغة الى نظام المونوبول أي نظام الحصر في صنع السكاير وبيعها وزرع التبغ وبيعه

وفي اليوم ذاته أي في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ صدر قرار العميد بالغاء نظام البندول أي « التمغة » واخضاع زراعة التبغ وبيعه وصنع السكاير وبيعها الى نظام الحصر أي « المونوبول » بناءً على موافقة المصالح المشتركة ، وتعيين هيئة ثانوية لدرس المشروع وتعيين الشروط ، كما جاء في قراره المنشور أدناه :

قرار المفوض السامي رقم ٢٧٥

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز عام ١٩٣٣ وبناء على البند الحادي عشر من صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز عام ١٩٢٢ وبناء على القرار رقم ٣١١٥ الصادر في ١٤ أيار عام ١٩٣٠ المعلن النظام الاساسي لمؤتمر المصالح المشتركة ، وحيث ان مجلس المصالح المشتركة الذي استشير قد اعلن موافقته ، يقرر :

المادة الاولى ـ ان صناعة وتجارة التبغ والتنباك في دول الشرق الموضوعة تحت الانتداب تخضع في موعد يحدد فيما بعد، لنظام الاحتكار «المونوبول» الذي سيحدد شكله واساليب تطبيقه بقرار من المفوض السامي.

المادة الثانية ـ في ظل نظام المونوبول يجري تنظيم زراعة التبغ والتنباك وتتخذ بشأنها تدابير خاصة.

المادة الثالثة ـ شكل مجلس المصالح المشتركة لجنة فرعية معينة منه لتباشر حالاً درس شكل وطرق تطبيق نظام المونوبول الذي وقع عليه الاختيار.

المادة الرابعة ـ ان السكرتير العام مكلف بتنفيذ هذا القرار.

بيروت في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

السكرتير العام
لاغارد

المفوض السامي
التوقيع: دميان دي مارتل

المستشار التشريعي
ا. مازاس

مستشار العميد في الامور المالية
ابادي غاسكان

البلاغ الرسمي:

وقد تسلم الصحفيون البلاغ الرسمي التالي:

«التأم مجمع المصالح المشتركة النهار البارح في ٢٧ تشرين الثاني في السراي الكبرى تحت رئاسة فخامة الكونت دي مارتل.

وكان في برنامج اعمال هذا الاجتماع درس النظام المالي المطبق على التبغ والتنباك، وقد شرح فخامة المفوض السامي هذه المسألة شرحاً مفصلاً.

فبعد ان ذكر بالاختصار نتائج اختبار السنوات الاربع الاخيرة من الجهات الثلاث: المالية والاقتصادية والزراعية استنتج انه من الموافق انشاء حصر يتفق

مع الاحتياجات المحلية والمصالح المختلفة الموجودة الآن بدون ان يضر باحداها ، فانحاز المجتمعون بالاجماع الى هذه النظرية .

أما شكل وطرق تطبيق الحصر المقبل فتدرسها لجنة ثانوية عينها حالاً مجمع المصالح المشتركة ، كذا .

صدر القرار دون ان يؤخذ رأي ذوي العلاقة من زراع ، وتجار ، وارباب معامل ، وعمال ، وحكومة . ولكن المفوض السامي اراد ان يستفيد ، وان يكون مساهماً ، وان ينقل ما بيد الحكومة من مؤسسة الى شركة فرنسية ، تستثمرها لحسابها وحساب الحكومة وحسابه نفسه . وعليه أمر مجلس المصالح المشتركة - وهو فرنسي - ان يوافق على رغبته ، فأقرّها واصدر قراره بناء على موافقته ، وعلى المادة « ١١ » من صك الانتداب ، التي لا علاقة لها بالمشروع ، ولكن ليثبت انه صاحب الحق باعطاء هذا الامتياز ، الذي لا تجيزه القوانين . اما عند المفوض السامي فكل شيء جائز ، ومن حقه ان يكذب ، ويقول للصحفيين ان مجلس المصالح المشتركة ، سيجتمع في ١١ كانون الأول سنة ١٩٣٤ ، ليدرس المشروع ، وإذ بقراره يصدر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٤ ، فتأمل واحكم .

انتهى الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث

فهرس الكتاب

الجزء الثاني من « المراحل »

يبحث عن عهد « دي مارتل » ابتداءً من ١٥ تموز ١٩٣٣ الى عام ١٩٣٦

المرحلة السادسة « مرحلة المعاهدة »

صفحة

١ المقدمة

٥ مجيء دي مارتل الى دمشق والاحتفال بزيارته .

٧ حفلة المرحوم الملك فيصل عام ١٩٣٣ .

٧ اجتماع الكتلة الوطنية وبيانها عقب مجيء دي مارتل الى سوريا .

٩ التظاهرات في القدس واشتراك سوريا بالتظاهرات تضامناً مع اهليها ، لما نالهم من فتك الانكليز بهم .

١٠ حادثة « باب توما » وبيان السلطة عنه .

١٢ بيان المحامين في دمشق ، واحتجاجهم على توقيف النائب السيد ذكي الخطيب ، والامير احمد الشهابي في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

١٤ اغلاق دمشق واجتماع المجلس النيابي على أثر حادث « باب توما » وسجن المحاميين المذكورين .

١٦ البرقيات الواردة من المدن السورية الى المجلس النيابي بخصوص المعاهدة المعروضة على المجلس النيابي .

١٧ خطاب الزعيم ابراهيم هنانو في دمشق وبيانه عن المعاهدة .

١٨ البيان الذي صدر عن المجتمعين يوم الاثنين في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

٢٤ ما جرى يوم الثلاثاء قبل جلسة المجلس النيابي وبعدها في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ .

٢٥ البرقيات الواردة من المدن السورية واللبنانية ضد المعاهدة ، وما قاله الوطنيون بشأنها .

صفحة

٣٠ المعاهدة التي وضعها بونسو وقدمها دي مارتل الى المجلس النيابي ، ووصف ما جرى عند رفضها .

٣٨ القرار الذي اتخذه ٤٤ نائباً في المجلس برفض المعاهدة .

٣٨ اجتماع الكتلة الوطنية بعد انفراط المجلس وبيان السيد هاشم الاتاسي .

٣٩ ما جرى في الشهباء يوم رفض المعاهدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

٤١ قرار المفوض السامي بتوقيف المناقشات حتى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

٤١ بعد رفض المعاهدة وما تمّ في المجلس النيابي .

٤٢ قرار المفوض السامي دي مارتل بتعطيل الدورة النيابية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

٤٣ كتاب رئيس الجمهورية محمد علي العابد ، ورئيس الوزارة حقي العظم الى المجلس النيابي لاسترداد مشروع المعاهدة .

٤٤ كتاب حقي العظم رئيس الوزارة الى المجلس النيابي بتوقيف المذاكرات .

٤٥ كتاب النواب على الكتابين .

٤٦ لماذا اقدم دي مارتل على هذا العمل ؟

٤٦ كتاب المندوب المسيو « فيبر » الى السيد صبحي بركات رئيس المجلس النيابي .

٤٨ جواب رئيس المجلس الى الموسيو « فيبر » على كتابه الوقح .

٥٦ بلاغ المفوض السامي دي مارتل يوم نشر المعاهدة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ .

٥٧ المعاهدة العراقية ومقارنتها مع مشروع المعاهدة السورية وبيان عيوب الاخيرة .

٨١ خلاصة ما في المعاهدة السورية من تباين عن المعاهدة العراقية .

٨٤ ما قالته الكوريسبندانس انترناسيونال في حملها على الاستقلال وعلى قبول فكرة المعاهدة ١٩٣١ .

٨٦ تصريح المسيو « دلاديه » يوم كان رئيس الوزارة في فرنسا سنة ١٩٣٣ .

٩٠ مقال المسيو جان فلوريه عن الانتدابات عامة .

٩٥ ما قالته البيتي باريزيان عن معاهدة ١٩٣٣ .

٩٥ ما قالته جريدة لارنوفيل في موضوع المعاهدة قبل عرضها .

صفحة

٩٦ ما قالته جريدة الجورنال عن رأيها في المعاهدة قبل رفضها .
٩٧ ما قالته جريدة الطان قبل المعاهدة .
٩٧ ما قالته جريدة الاكسيون فرنسيز بعد رفض المعاهدة .
٩٨ ما كتبته جريدة لاسيري لسان حال المفوضية الفرنسية في بيروت .
١٠١ ما قاله اليهودي « جورج ماير » مكاتب الطان في مصر في ٢٨ كانون الأول ١٩٣٣ .
١٠٥ ما نشرته جريدة « الديبا » في ١ كانون الثاني عام ١٩٣٤ .
١٠٧ ما قالته جريدة لا ناسيون الفرنسية ترجمة « القبس » .
١١١ مقال للميدي الفرنسية الاشتراكية عن سوريا .
١١٢ ما قالته جريدة « اورينتا مودرني » الايطالية عن المعاهدة والوحدة في عام ١٩٣٤ .
١١٥ مقال للدكتور جورج سمنه الموظف في وزارة الخارجية الفرنسية ١٩٣٤
١١٧ ما قاله كاتب فرنسي عن الوحدة والروح الوطنية في سوريا ٢٤ شباط ١٩٣٥ .
١٢٤ احتجاج الوفد السوري في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٦ .
١٢٦ احتجاج وجوه بيروت على خلو المعاهدة من الوحدة .
١٢٧ برقيات طرابلس الشام بمناسبة عيد استقلال لبنان .
١٢٨ مقال لجريدة الرائد الطرابلسية بمناسبة ذكرى استقلال لبنان .
١٣٠ قرار عصبة الامم على العرائض المذكورة المرسلة اليها .

مرحلة التخبط والتخبيص في الادارة والسياسة

١٣١ المرحلة السابعة .
١٣٢ سعي السلطات لفصل الفرات والجزيرة عن الوطن الأم .
١٣٣ اغلاق الصحف وتشجيع الطعن بالوطنيين .
١٣٤ عريضة الزراع الى رئيس الجمهورية السورية وما طالبوا به .

صفحة

١٣٥ برقية الزراع الى المفوض السامي احتجاجاً على ظلم الجباة ودوائر المالية .
١٣٦ كتاب حقي العظم الى رئيس المجلس النيابي معلناً إياه انه حذف بعض الوظائف في المجلس توفيراً للخزينة .
١٣٧ جواب رئيس المجلس النيابي على كتاب حقي العظم وارساله الى رئيس الجمهورية .
١٤١ ما كتبته « الاوريان » عن ماهية الحكومتين في سوريا ولبنان .
١٤٣ الحدث اللبناني ومعناه .
١٤٤ قرارات دي مارتل بما يتعلق بلبنان ودستوره الجديد .
١٥٢ ما قالته الجرائد اللبنانية عن الاحداث ـ مقالة « الاحرار » .
١٥٥ المؤتمر الوطني في حمص في ١ شباط ١٩٣٤ .
١٥٧ بلاغ دي مارتل قبل ذهابه الى باريس .

مرحلة وزارة بالرغم عنكم

١٥٩ المرحلة الثامنة قرارات العميد الثلاثة .
١٦٠ ما قاله دي مارتل عن برنامجه الاقتصادي للجرائد الفرنسية .
١٦١ استقالة وزارة حقي العظم وتأليف وزارة تاج الدين الحسيني سنة ١٩٣٤ .
١٦٦ خطاب الزعيم ابرهيم هنانو جواباً على تصريح دي مارتل في ٢٠ أيار عام ١٩٣٤ .
١٧١ احتجاج لجنة المجلس النيابي على تعطيل الحياة النيابية .
١٧٢ جواب رئيس المجلس النيابي على قرار المفوض السامي بتعليق مذاكرات المجلس .
١٧٣ بيان الشيخ تاج على اثر تسلمه رئاسة الوزارة في ٢٢ آذار ١٩٣٤ .
١٧٣ اعمال المسيو دي مارتل من ١٦ آذار الى ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ ،
١٧٥ اشاعة اتفاق المفوضية والحكومة التاجية على ادخال اليهود الى سوريا وما هي مطامع الصهيونيين .

صفحة

١٧٦ مواجهة الدكتور الكيالي بحلب للمندوب السامي وصحة الشائعة ، ودعوة الناس الى الجامع الاموي للاحتجاج .

١٧٧ صورة الاحتجاج على قبول الصهيونيين وتشكيل وفد من وجوه حلب للاحتجاج .

١٧٨ بيان المفوضية بنفي وجود المذاكرات بخصوص الهجرة الصهيونية .

١٧٩ ما كتبته جريدة « فرنكو بالستين » عن هجرة اليهود الى سوريا عام ١٩٣٥ .

١٨١ قرار دي مارتل بتعليق احكام المادة ٦٠ من الدستور سنة ١٩٣٤ .

١٨٢ مجيء دي مارتل الى دمشق وبرنامجه الاقتصادي .

١٨٥ تعليقنا على بيان العميد عن برنامجه الاقتصادي .

١٨٨ احتجاج لجنة الدفاع في دمشق على قرارات دي مارتل .

١٩٣ اعمال الحكومة التاجية بعد مضي شهرين ، وبرقيات الى رئيس الجمهورية من حلب احتجاجاً على مجيء رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، والشكوى من سوء الحالة ، وبيان ما حدث للرئيسين في جامع امية في ٢٥ أيار سنة ١٩٣٤ .

١٩٨ خطاب الشيخ تاج على مائدة بلدية حلب .

٢٠٠ ما قيل عن الشيخ تاج بعد تعيينه رئيساً للوزارة .

٢٠١ محاكمة الوطنيين الموقوفين يوم حادثة جامع بني امية في حلب في ٢٩ أيار سنة ١٩٣٤ .

٢٠٣ الذين حوكموا وحكموا في حادثة جامع بني امية .

٢٠٤ نقاط ثلاث من بيان النائب العام الاجنبي .

٢٠٥ دفاع المتهمين .

٢٠٧ قرار المحكمة الاجنبية في حق المتهمين بحادثة الجامع .

٢١١ بيان المفوضية عن حادثة الجامع في حلب .

٢١٢ برقيات من حلب ومدن سوريا احتجاجاً على حادثة حلب في ٣٠ أيار سنة ١٩٣٤ .

صفحة

٢١٤ قرار المؤتمر الوطني الذي انعقد في حلب في ٣١ أيار سنة ١٩٣٤ .

٢١٦ بلاغ المفوضية عن يوم المحاكمة بحلب في ٣ حزيران سنة ١٩٣٤ .

٢١٧ ما كتبه الاستاذ « جبران تويني » في جريدته « النهار » بشأن استقبال الرئيسين بحلب .

٢١٩ ما كتبته « لاسيري » جواباً على برقية « هنانو » .

٢٢٠ قرار المحكمة الاستئنافية الاجنبية بحق المتهمين الوطنيين .

٢٢١ مرض الزعيم هنانو في ١٩ حزيران سنة ١٩٣٤ .

٢٢١ تكريم حكومة الشيخ تاج للمسيو لافاستر ، وما قاله المندوب السامي في ٢٢ حزيران سنة ١٩٣٤ .

٢٢٥ الحوادث الدالة على طيش السلطة والحكومة يوم مجيء البعثة الطبية من الحجاز في ١ تموز سنة ١٩٣٤ .

٢٢٦ بلاغ المطبوعات عن عودة جميل بك مردم بك والدكتور توفيق الشيشكلي من الحجاز .

٢٢٧ سياسة دي مارتل بحسب بلاغه في الصحافة .

٢٣١ قانون الاوقاف والتقرير الجديد .

٢٣٢ قرار المفوض السامي بشأن الاندية الرياضية والكشاف .

٢٣٥ مجيء الرئيس هاشم الاتاسي من سفره الى الحجاز وما جرى له من استقبال .

٢٣٦ شكوى التجار من الضرائب في دمشق .

٢٣٩ ما قالته جريدة « الاحرار » عن اتفاقية السكة الحديدية .

٢٤١ شكوى اهالي « مرجعيون » والمعلقة « البقاع » من حالة الزراعة ومن بؤسهم ومن الضرائب التي اثقلت كاهلهم .

٢٤٢ عريضة النائب « وديع سعادة » .

٢٤٥ تقرير لجنة الاوقاف بحلب ، واحتجاجها على تعيين مجالس الاوقاف بدلاً من الانتخاب .

صفحة

٢٤٧ بيان مؤتمر الاوقاف في دمشق في ٢٠ آب ١٩٣٤ .

٢٤٨ جواب السلطة على شكاوى الناس .

٢٥٠ احتجاج الكتلة الوطنية في ١٤ آب سنة ١٩٣٤ على معاقبة الوطنيين في اللاذقية .

٢٥١ بلاغ المطبوعات عن وسام الشيخ تاج الدين الذي اهدته اليه فرنسا .

٢٥٢ السماح للآشوريين بسكنى سوريا ، واحتجاج الكتلة على الهجرة .

٢٥٣ بيان المفوضية عن اسباب قبول الاشوريين في سوريا .

٢٥٤ ذهاب دي مارتل الى فرنسا في ١٥ ايلول ١٩٣٤ وتصريحاته عن سوريا في الاسكندرية .

٢٥٨ جواب الكتلة الوطنية رداً على تصريحات دي مارتل في ٢٥ ايلول ١٩٣٤ .

٢٦١ انعقاد لجنة الدفاع عن الاوقاف للمرة الثانية في حلب وقرارها الذي اعلنته .

٢٦٧ احتجاج اللجنة المذكورة الى المفوض السامي في ١ تشرين الاول ١٩٣٤ .

٢٦٩ ما نشره سكرتير مؤتمر الزراعة الذي عقد في دمشق في ٢٨ ايلول ١٩٣٤ .

٢٧١ برقية رئيس اللجنة الزراعية الشيخ صادق الرفاعي ، وفيها يشكو للمفوض السامي حالة الزراعة .

٢٧١ سفر جميل مردم بك الى باريس في ١ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ لدرس الموقف هناك .

٢٧٢ رجوع دي مارتل من باريس الى سوريا في ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٤ وتصريحاته ، وبيانه بعد عودته .

٢٧٧ عودة جميل مردم بك من باريس في ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٤ .

٢٧٧ البيان الثاني لدي مارتل في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ .

٢٧٩ قرار دي مارتل بتأجيل المجلس النيابي الى اجل غير مسمى في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ وتعليقنا على بيان العميد المذكور .

٢٨١ احكام افلاسية صادرة عن محكمة تجارة بيروت .

٢٨٤ قرار باعادة العمل بقانون قمع الجرائم بعد ما توقف .

صفحة

٢٨٥ طرد الطلاب من مصياف وتجهيز حلب انتقاماً من وطنيتهم .
٢٨٦ بيان الكتلة الوطنية رداً على تصريحات العميد في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٤ .
٢٩٠ بيان الناخبين الثانويين في حمص احتجاجاً على ايقاف الحياة النيابية .
٢٩١ عريضة الحمويين احتجاجاً على قرار اغلاق المجلس .
٢٩٢ احتجاج الشباب الوطني .
٢٩٧ احتجاج طرابلس الشام الى رئيس المجلس النيابي في سوريا .
٢٩٨ برقية شباب بانياس الى المفوض السامي .
٢٩٩ بيان وزير المالية هنري هندية .
٣٠٤ ما اعلنته حكومة الشيخ تاج في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ عن مشاريعها .
٣٢٣ احتجاج صبحي بركات على صرف ٣٥ مليون فرنك على المشاريع ، دون علم النواب في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ .
٣٢٥ بيان العميد في بيروت في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ .
٣٢٨ رد اللجنة الاقتصادية في دمشق على بيانات العميد في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ .
٣٣٣ رد اللجنة الزراعية بحلب على المشاريع التي ادعاها العميد ورئيس الحكومة السورية .
٣٣٤ مقال في جريدة الجورنال عن التدابير المتخذة في تشرين الثاني عام ١٩٣٤ .
٣٣٦ مقال مدام سانبوان رداً على صاحب الجورنال .
٣٣٦ مقال « لويس جالابير » عن دي مارتل .
٣٥٦ ردنا على المقال المذكور .
٣٥٧ حديث تضليل واغراء لـ دي مارتل في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٣٤ .
٣٦٠ اضراب البلاد السورية ومظاهرة الوطنيين ، وحبس النساء المتظاهرات في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ وذلك جواباً للعميد على تصريحاته ومدعياته .
٣٦٢ دفاع الاستاذ سيف الدين المأمون امام المحاكم المختلطة ، واسماء السيدات اللاتي ارسلن الى المحاكمة ، وقرار المحكمة بحقهن .

صفحة

٣٦٤ ملاحظاتنا على قرار المحكمة .
٣٦٥ اضراب المدن السورية .
٣٦٦ برقية نواب دمشق الى العميد محتجين على محاكمة النساء المسلمات .
٣٦٧ برقية احتجاج تجار دمشق على محاكمة النساء المسجونات .
٣٦٨ خروج سعد الله والدكتور فؤاد ورفقائهما من السجن .
٣٦٨ محاكمة الرجال الموقوفين في حادثة الجامع الاموي بدمشق وخلاصة الحكم .
٣٦٩ بلاغ المفوضية عن توقيف النساء ومحاكمتهن .
٣٧٠ تصريح دي مارتل في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ لصاحب جريدة « تجارة الشرق » .
٣٧٤ بيان الكتلة الوطنية بحلب بعد خروج الموقوفين .
٣٧٦ قرار بتعيين غرف التجارة والزراعة والصناعة خلافاً للقانون .
٣٧٧ دعوة النائب فخري البارودي للمسيو « موغان » الى البراز .
٣٧٧ احتجاج الكتلة الوطنية على تعطيل « القبس » في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ .
٣٧٨ احتجاج جمعية الشباب العربي في فرنسا على تعطيل « القبس » .
٣٨٠ قرار دي مارتل باخضاع البندرول أي نظام « التمغة » الى نظام المونوبول أي نظام الحصر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ .
٣٨٣ فهرس الكتاب .

مطبعة الضاد

حلب : الجميلية - شارع الفارابي

الهاتف : ١١٢٨٦

انجزت مطبعة الضاد طبع هذا الكتاب في ٦ آب ١٩٥٩

ثمن النسخة ٥٠٠ قرش سوري

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 072710385